

الديمقراطية في مواجهة التغيير

دليل إلى تعزيز مشاركة المرأة
في الحياة السياسية

Democracy and the Challenge of Change

A Guide to Increasing
Women's Political Participation

المعهد الديمقراطي الوطني
للشؤون الدولية

National Democratic
Institute for
International Affairs

الديمقراطية في مواجهة التغيير

دليل إلى تعزيز مشاركة المرأة
في الحياة السياسية

المعهد الديمقراطي الوطني

جميع حقوق الطبع والنشر الخاصة بالنسخة الإنكليزية (٢٠١٠) والعربية © محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني.
يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراض غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخ عن أيّ
ترجمة.

ترجمة نور الأسعد وسوزان قازان وناثالي سليمان
تصميم طباعي مارك رشان
طُبعت النسخة العربية في لبنان، ٢٠١٢.

لمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بالمعهد الديمقراطي الوطني على العنوان:

Massachusetts, NW 455
Washington, DC 20001
الهاتف: ٢٠٢-٧٢٨-٥٥٠٠
الفاكس: ٢٠٢-٧٢٨-٥٥٢٠
الموقع الإلكتروني: www.ndi.org

أوراسال أيّ تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتاب إلى البريد الإلكتروني: arabictranslation@ndi.org

المعهد الديمقراطي الوطني

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير حكومية، وغير ربحية، وغير حزبية، تلبي تطلعات الشعوب التواقفة في العالم إلى العيش في مجتمعات ديمقراطية تعترف بحقوق الإنسان الأساسية، وتسعى إلى تعزيزها.

عمل المعهد، منذ نشأته في العام ١٩٨٣، وبالتعاون مع شركائه المحليين، على إنشاء المؤسسات الديمقراطية ودعمها من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية والمجالس البرلمانية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع المواطنين على المشاركة وتعزيز الانفتاح والمساءلة في الحكم. نجح المعهد، بمساعدة عدد من الموظفين والخبراء في العمل السياسي المتطوعين من أكثر من ١٠٠ دولة، في جمع أفراد ومجموعات بهدف تبادل المعلومات والتجارب والخبرات. وقد تمكّن شركاءه بفضل ذلك من الاطلاع عن كثب على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية التي يمكن تعديلها لتلائم مع احتياجات بلادهم. كما رسّخت هذه المقاربة المتعددة الجنسيات الاعتقاد لديه بأن الأنظمة الديمقراطية تجمعها مبادئ جوهرية مشتركة في ظل غياب أي نموذج ديمقراطي موحد.

إن عمل المعهد يدعم المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويشجّع أيضاً على قيام أقنية تواصل مؤسساتية بين المواطنين والمؤسسات السياسية والمسؤولين المنتخبين، ويزيد قدرتهم على تحسين مستوى العيش لدى جميع المواطنين. لمزيد من المعلومات حول المعهد الديمقراطي الوطني، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.ndi.org

ويأتي في مقدمة الأهداف التي يتطلع المعهد إلى تحقيقها ترسيخ دعائم الديمقراطية بشكل يحدث تحسينات ملموسة في حياة المواطنين.

المشاركة المدنية – لا شك في أنّ إنجاز الديمقراطية يستدعي مشاركة مواطنين واعين وناشطين يعبرون عن اهتماماتهم، ويتحركون بشكل جماعي، ويخضعون المسؤولين الرسميين للمساءلة والمحاسبة. من هذا المنطلق، يساعد المعهد المواطنين على المشاركة مشاركة فاعلة في العمل السياسي، ويشكّل همزة وصل بين المواطنين والمسؤولين المنتخبين.

الانتخابات – يتعاون المعهد مع الأحزاب السياسية والمنظمات المدنية في مجال التربية المدنية وتوعية الناخبين، وإصلاح القوانين الانتخابية، ومراقبة العملية الانتخابية بكلّ مراحلها. وقد عمل المعهد مع أكثر من ٣٠٠ مجموعة وائتلافات مدنية في ٧٤ دولة، وتعامل مع مئات الأحزاب المنادية بنزاهة الانتخابات، كما نظّم ما يزيد عن ١٥٠ بعثة دولية لمراقبة الانتخابات. وأدى المعهد دوراً رائداً في وضع المعايير الخاصة بمراقبة دولية للانتخابات.

بناء الأحزاب السياسية – يسعى المعهد، بالتعاون مع شركائه، إلى بناء قدرات الأحزاب السياسية، بدءاً بالإجراءات الديمقراطية الداخلية وآليات اختيار المرشحين، وصولاً إلى استطلاعات الرأي واعداد البرامج الانتخابية والتوعية المدنية. فيساعد الأحزاب بالتالي على تطوير هيكلتها التنظيمية على المدى الطويل، وتشجيع المواطنين على المشاركة في الانتخابات، واعداد مدونات السلوك، وتخفيف حدة الخلافات السياسية، والمشاركة بشكل بنّاء في مؤسسات الحكم.

الحكم الديمقراطي – يتعاون المعهد مع الهيئات التشريعية في كل أنحاء العالم لتعزيز دور اللجان، ومراقبة العمل التشريعي، والقواعد الإجرائية، ووصول المواطنين إلى المعلومات، والكتل الحزبية، وتوعية الناخبين. فضلاً عن ذلك، يساعد المعهد الوزارات، ورؤساء الحكومات وسائر الرؤساء، على تفعيل دورهم، وتحسين قدرتهم على التواصل مع المواطنين، والتجاوب أكثر مع مطالب الشعب بشكل عام.

القيادات النسائية – منذ العام ١٩٨٥، نظّم المعهد برامج في مختلف أنحاء العالم لزيادة عدد النساء الناشطات في الحياة السياسية، وتفعيل دورهن. فقدمت هذه البرامج الدعم للقيادات النسائية في المجتمع المدني والناخبات والمرشحات وممثلات الأحزاب السياسية والمسؤولات المنتخبات، إيماناً منه بأن المؤسسات ستصبح أكثر استجابة لاحتياجات جميع المواطنين كلما زاد عدد النساء المنخرطات في العمل السياسي. وفي فترة معينة، بلغت ٧٥ في المئة تقريباً نسبة برامج المعهد التي خصصت جانباً من نشاطاتها، للعمل مع القيادات والناشطات والمواطنات الواعيات، على مسألة مشاركة المرأة السياسية في الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني.

فهرس المحتويات

٩ ١. كلمة شكر وتقدير

١٠ ٢. توطئة بقلم مادلين ك. أولبرايت

١١ ٣. مقدمة

١٧ ٤. المشاركة المدنية

١٧ مقدمة

١٨ تصميم البرنامج

١٨ السياق العام

٢١ الأبحاث ذات الصلة

٢٣ المقابلات مع أبرز الأطراف المعنية

٢٥ تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بالأطراف المعنيين

٢٥ تطبيق البرنامج

٢٦ التنظيم والمدافعة: التأثير على السياسات العامة من خلال المدافعة

٢٩ التوعية المدنية: الاستفادة من الإعلام الاجتماعي

٣٠ المنتدى المدني: الائتلافات وصياغة الرسائل

٣٢ المساءلة الاجتماعية: التأثير على السياسات العامة من خلال المراقبة والإشراف

٣٥ الرصد والتقييم

٣٦ مراجع إضافية للمطالعة

٣٨ ٥. الانتخابات والعمليات الانتخابية

٣٨ مقدمة

٣٩ تصميم البرنامج

٤٠ السياق العام

٤٦ الأبحاث ذات الصلة

٤٨ المقابلات مع أبرز الأطراف المعنية

٤٩ تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بالأطراف المعنيين

٤٩ تطبيق البرنامج

٥٠ مراقبة نزاهة العملية الانتخابية

٥٢ تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات

٥٤ مراقبة الإعلام

٥٥ الاستعداد لليوم الانتخابي



٦. الأحزاب السياسية ٥٩

٥٩	مقدمة
٦٠	تصميم البرامج
٦١	السياق
٦١	الأبحاث ذات الصلة
٦٢	المقابلات مع أبرز الأطراف المعنيين
٦٤	تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بأطراف المعنيين
٦٦	تطبيق البرامج
٦٧	فهم عمليات اختيار المرشحين
٦٩	إعادة النظر في البنى والعمليات الحزبية والوصول إلى الموارد الخاصة بالأحزاب
٧١	ربط الأداء الانتخابي واستراتيجيات الحملة
٧٥	إعداد برامج استقطاب الأعضاء والمرشحين
٧٥	إيصال برامج التدريب الفعال وتنمية المهارات
٧٧	الرصد والتقييم
٧٩	مراجع إضافية للمطالعة



٧. إدارة الحكم ٨١

٨١	مقدمة
٨٢	تصميم البرامج
٨٣	السياق
٨٤	الأبحاث ذات الصلة
٨٥	المقابلات مع أبرز الأطراف المعنية
٨٥	تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بأطراف المعنيين
٨٥	تطبيق البرامج
٨٦	صياغة الدستور
٨٨	تدعيم السلطة التشريعية
٩٥	العمل مع السلطة التنفيذية
٩٧	بناء التحالفات
١٠٠	إحداث فرق في الحكومة المحلية
١٠٤	الرصد والتقييم
١٠٤	مراجع إضافية للمطالعة



٨. مسرد بأهم المصطلحات المستعملة ١٠٦



٩. أبرز المصادر والموارد ١١٤



١٠. الملاحق ١٢٠

١٢١	دورة تطوير البرنامج	الملحق الأول:
١٢٢	التعاطي مع السلطة القضائية	الملحق الثاني:
١٢٥	آليات التقييم	الملحق الثالث:
١٢٦	النموذج المعياري	الملحق الرابع:
١٢٨	رسم خارطة المجتمع المحلي	الملحق الخامس:
١٢٩	مجموعات التركيز	الملحق السادس:
١٣١	الخيارات المتاحة للعمل مع أصحاب الشأن	الملحق السابع:
١٣٤	العمل على آلية اختيار المرشحين	الملحق الثامن:
١٣٥	أفضل الممارسات التدريبية	الملحق التاسع:
١٣٩	برامج الإرشاد والتشبيك	الملحق العاشر:
١٤٣	برامج الشباب	الملحق الحادي عشر:
١٤٥	قائمة بمقومات تعميم مفهوم النوع الاجتماعي	الملحق الثاني عشر:
١٤٦	ممانعة تعميم مفهوم النوع الاجتماعي	الملحق الثالث عشر:
١٤٧	الاستراتيجيات وأفضل الممارسات للعمل مع الرجل	الملحق الرابع عشر:



١١. قائمة بدراسات حالة ١٤٩

١. كلمة شكر وتقدير

لقد جاء هذا الكتاب، الذي يحمل عنوان الديمقراطية في مواجهة التغيير: دليل إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية تتويجاً لـ ٢٥ سنة من العمل الدؤوب الذي قام به موظفو المعهد، بالتعاون مع مجموعة متطوعين، من أجل تسهيل اندماج المرأة وتوسيع مشاركتها، في مجالات العمل الأساسية المرتبطة بالمشاركة المدنية، والانتخابات، والأحزاب السياسية، وإدارة الحكم. ويعرب المعهد عن امتنانه لمجمل الجهود التي بُذلت لهذه الغاية.

نوّد أن نشكر الأشخاص الذين ساهموا في إعداد هذا الدليل: كريستين هافرت، وشانون أوكونيل، وهولي روثروف، واليزابيث باولي. وندين بالشكر أيضاً إلى رئيس المعهد كينيث وولاك، ونائب الرئيس شاري براين، وأعضاء فريق واشنطن العاصمة المختص بالبرامج السياسية النسائية، مع توجيه شكرنا الخاص إلى سوزان مارخام وأليسون كوزما لمراجعة الدليل. ولن ننسى كذلك أن نعرب عن امتناننا لكل موظفي المعهد الذي قدموا الوقت والإرشادات المفيدة حول فصول معينة في الدليل، بمن فيهم العاملون في برامج المشاركة المدنية: كينزا أكوارتيت وأليس راتيبس وكيليا كونزاليس ونيتي شيهو؛ والعاملون في البرامج الانتخابية: أليسون ميراندا وأنستازيا سورياديناتا وجوليا براثورس؛ والعاملون في برامج الأحزاب السياسية: ديكسون أوموندي وليديا بروكيتش وسيف أشياغبور؛ والعاملون في برامج الحكم: ماري أوهاغان وليزا ماكلين ولورا نيكولز. كما نوّد أن نعرب عن امتناننا الخاص لفرانثيسكا بيندا واستيفاني لين وغبرائلا بوروفسكي اللواتي ساهمن في تنقيح هذا الدليل.

ختاماً، يعرب المعهد عن تقديره الكبير للدعم الذي قدمه الصندوق الوطني للديمقراطية (NED)، ومؤسسة Melvin and Bren، و Simon Foundation، ومجموعة غولدمن ساكس Goldman Sachs، لمساهمتها جميعاً في تمويل هذا المشروع. كما يوّد المعهد أيضاً أن يشكر كل من قدّم الدعم للبرامج التي نظّمها حول مشاركة المرأة السياسية في البلدان المذكورة في هذا الدليل.

تقول آشا روز ميجيرو، نائب الأمين العام للأمم المتحدة
«إن تعزيز قدرات المرأة يرتد بالخير على كل أبناء المجتمع»

٢. توطئة

«إن الاحتمال ضئيل بتحقيق النجاح في ظل غياب الديمقراطية؛ ومعدوم بتحقيق الديمقراطية من دون مشاركة المرأة».
مادلين ك. أولبرايت

إذا كان النظام الديمقراطي يعتبر أفضل شكل من أشكال الحكم السارية، لا يعني ذلك بالضرورة أن كل نظام ديمقراطي ينجح في ضممار التطبيق. فكم من البلدان الخاضعة لمؤسسات حكم منتخبة تتعثر جهودها في ظل غياب التقاليد الديمقراطية، أو بسبب معاناتها من مشاكل الفقر، وتفشي الجريمة والفساد، وتدهور الأوضاع البيئية، والحرب الأهلية.

لا يستطيع النظام الديمقراطي أن يفى بوعوده ما لم يتكلم على مساهمات جميع مواطنيه. ولا مجال لتحقيق هذا الهدف إذا مُنعت النساء والفتيات، قانوناً أو عرفاً، من المشاركة بالكامل في الحياة السياسية والاقتصادية ضمن بلدانهن.

كان دور المرأة موضع جدل منذ فجر الديمقراطية. لكن هذه الجدلية أخذت تفقد علتها، منذ أن حصلت المرأة على حقها في التصويت، وتنظيم جهودها، والترشح، وإنشاء المؤسسات، والحصول على القروض، والتعبير عن آرائها، وممارسة حقوقها والاستقلال بحماية القانون.

ليس تمكين المرأة مجرد هدف نصبوا إليه في عالمنا المعاصر، إنما هو الحجر الأساس الذي ترتكز عليه عملية النمو الديمقراطي. والسبب في ذلك يعود إلى أن المرأة تثير مواضيع يغفل عنها الآخرون، وتكرس طاقاتها لمشاريع يتجاهلها الآخرون، وتتواصل مع الناخبين الذين يلقون الإهمال، وتساعد المجتمعات للمضي قدماً في مساعيها. وبالتالي، يؤدي تمكين المرأة إلى نشوء مؤسسات حكم أكثر تمثيلاً واستجابة وعرضة للمحاسبة، وأكثر قدرة على عبور الحدود الإثنية والعرقية والدينية. هذا فضلاً عن الموهبة والالتزام اللذين أظهرتهما عند مساعدة المجتمعات على النهوض من كبوة الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية.

صحيح أن الجدل حول دور المرأة لم يعد قائماً إنما نضالها لم ينته. فكثيرة هي البلدان التي ما زالت تنكر على المرأة حقها في تولي مناصب معينة. ولعل الأسباب في ذلك تعود إلى تعصب أعمى أو تعصب الرجل لأبناء جنسه، أو إلى مجرد شعور بالخوف من خوض منافسة عادلة معها. لذلك، تحقق المرأة أحياناً تقدماً بطيئاً للغاية، يُضاف إلى مكاسبها الأخرى، إذ غالباً ما تتغير القوانين، لا العادات، مما ينعكس حكماً على سوء تطبيقها. وكم من مرة يُطلب من المرأة الانتظار إلى حين معالجة مشاكل «أكثر إلحاحاً»، بحجة أن «وقتها لم يحن بعد».

ولكن الوقت قد حان الآن. إذا كانت الأنظمة الديمقراطية تسعى إلى بناء دعائم قوية وسليمة، فما عليها إلا أن تفيد من مشاركة المرأة الكاملة والمتكافئة في المناصب القيادية الوطنية والمحلية، وفي سائر جهود المدافعة. من هنا، يأمل المعهد ألا يعتبر هذا الدليل القيم مجرد مرجع يختصر عصارته عمله، بل أن يشكّل مرجعاً لقيادات الأحزاب السياسية والمجتمع المدني العاملين على تعزيز مشاركة المرأة في جميع مفاصل الحياة العامة.

ويشرفني أن أشارك في هذا المجهود.

٣. مقدمة

تحسين الوضع الغذائي والوضع الصحي، بما في ذلك الوقاية من مرض الإيدز. ولا سياسة تضاهيها قدرة على زيادة فرص التعليم للجيل المقبل»^١.

فمشاركة المرأة في العمل السياسي تعزز المساواة بين الجنسين، وتترك بصماتها على قضايا السياسة المطروحة للنقاش والحوار المقترحة لها في آن واحد. وثمة قرائن قوية تثبت أن الارتفاع المستمر في عدد النساء الفائزات في مناصب عامة يفعل عملية صنع القرارات التي تحسن مستوى العيش وتعكس أولويات الأسر، والنساء، والأقليات الإثنية والعرقية. إننا نأمل هذه المشاركة انعكاسات إيجابية عميقة ومفاعيل ديمقراطية على المجتمعات المحلية والهيئات التشريعية والأحزاب السياسية وحيات المواطنين، وتسمح للديمقراطية بتحقيق وعودها.

- عند تمكين المرأة في المناصب القيادية السياسية، تشهد البلدان ارتفاعاً في المستوى المعيشي. فتبرز أذناك التطورات الإيجابية في مجالات التعليم والبنية التحتية والصحة، وتتخذ خطوات ملموسة لتفعيل العمل الديمقراطي.
- إن دخول المرأة إلى المعترك السياسي يضمن تمثيل همومها وهموم الناخبين المهمشين الآخرين خير تمثيل، ويجعل عملية صنع القرار وإدارة الحكم أكثر تجاوباً مع احتياجات المواطنين.
- تجسد القيادات النسائية وأنماط حل الخلافات مثلاً ديمقراطية عليا، تسمح للمرأة أن تبدي فوقية أقل وتعاوناً أكبر مما يبديه زملاؤها^٢. ولعلها أكثر استعداداً للتعامل مع مختلف القطاعات الحزبية، حتى في أعلى الأوساط الحزبية.
- ترى النساء المشرعات أن مؤسسات الحكم هذه خير أداة لخدمة مصالح الأقليات أو المجموعات التي تعاني من سوء التمثيل^٣.

يسعى المعهد الديمقراطي الوطني، بالتعاون مع شركائه، إلى تعزيز الانفتاح والمحاسبة في مؤسسات الحكم من خلال تقديم المساعدة لبناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، وتعزيز مشاركة المواطنين. وفي هذا الإطار، يعمل المعهد على الجمع بين أفراد ومجموعات بهدف تبادل الأفكار والمعارف والتجارب والخبرات التي يمكن تكييفها لتتوافق مع احتياجات كل بلد.

يؤمن المعهد بأن تمتع المرأة بفرص متكافئة للمشاركة في العمل السياسي ومؤسسات الحكم يشكّل عنصراً أساسياً لبناء الديمقراطية وضمان استمراريتها. فلا يزال النساء يعانين من سوء التمثيل كناخبات وقياديات سياسيات ومسؤولات منتخبات، مع أنهن يشكلن أكثر من نصف سكان العالم.

منذ أكثر من ٢٥ عاماً، كان المعهد في طليعة المنظمات التي نفذت برامج حول مشاركة المرأة السياسية، ساعياً إلى الاستئناس من العبر المستخلصة من برامج لإشراك المرأة في الهيئات التشريعية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وكذلك إلى استحداث مقاربات وأدوات مبتكرة لدعم دورها في العمل السياسي على السواء.

ما سبب الاهتمام بدور المرأة؟

لطالما كررت مادلين ك. أولبرايت أن «مشاركة المرأة في العمل السياسي تحقق مكاسب ملموسة للأنظمة الديمقراطية، بما فيها الاستجابة أكثر لاحتياجات المواطنين، وزيادة التعاون بين مختلف الأحزاب والمجموعات الإثنية، وإرساء سلام أكثر استدامة».

كما قال كوفي أنان، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بهذا الخصوص إن «الدراسات، الواحدة تلو الأخرى، علمتنا أن لا أداة أكثر فعالية من سياسة تمكين المرأة لتحقيق التنمية، ولا سياسة تفوقها قدرة على زيادة الإنتاجية الاقتصادية أو خفض معدل الوفيات لدى الطفل والأم، ولا سياسة تضمن على شاكلتها تحسين

١. L. Beaman et al., "Women Politicians, Gender Bias, and Policy-making in Rural India," Background Paper for UNICEF's The State of the World's Children Report 2007, 11, 15-16, http://www.unicef.org/sowc07/docs/beaman_duflo_pande_topalova.pdf

٢. C.S. Rosenthal, "Gender Styles in Legislative Committees" Women & Politics Vol. 21, No. 2 (2001): 21-46, http://dx.doi.org/10.1300/J014v21n02_02

٣. A. Cammisa, A. and B. Reingold, "Women in State Legislators and State Legislative Research: Beyond Sameness and Difference," State Politics and Policy Quarterly Vol. 4, No.2 (2004): 181-210, <http://sppq.press.illinois.edu/4/2/cammisa.pdf>

لمواجهتها؛ وكذلك تطبيق بعض الشروط التي تسهّل هذه الجهود في ظل غياب بيئة مثالية لتعزيز مشاركة المرأة.

أولاً، يجب أن تتمتع المرأة بالقدرة إلى حدّ ما للوصول إلى مواقع النفوذ. غالباً ما تكون القيادات السياسية محصورة ضمن مجموعة صغيرة من النخب التي تستفيد من العلاقات الشخصية والشبكات غير الرسمية المرتبطة بها. لكنّ تولي المناصب الرسمية، حتى المناصب المكتسبة بالانتخاب، لا يؤدي بالضرورة إلى التمتع بنفوذ كبير، بما أنّ القيادات الفعلية لا تحمل دوماً صفة رسمية. فهي تستمد سلطتها في الأنظمة الديمقراطية من العلاقات التي تبنيها على مدار السنين. لهذا السبب، يمكن أن تصطدم المرأة بعوائق جمّة في البلدان التي بدأت تكسب فيها دوراً في الشأن العام، نتيجة غيابها الطويل عن الساحة السياسية. إلا أنّ تزويد المرأة بالأدوات اللازمة لممارسة دورها القيادي، وإيجاد الفرص المواتية لتطويرها، والمساعدة في بناء شبكات تضمّ ذوي الآراء المتشابهة، رجالاً ونساءً، والحرص على تحسين حقوقها القانونية، كلّ هذه العوامل تمهّد الطريق أمامها للفوز بالسلطة السياسية.

زد على أنّ شفافية العمل السياسي والتشريعي تشكّل عنصراً أساسياً لتقدم المرأة في الوسط السياسي والمجتمع المدني، لأنّ قلة الانفتاح في عملية صنع القرار، والإجراءات الداخلية المناهضة للديمقراطية تقف حجر عثرة في وجه كلّ الوافدين الجدد إلى هذا العالم، لا سيما النساء منهم. بموازاة ذلك، يتبيّن أنّ النظام الهرمي المعقد الذي تعتمده الأحزاب السياسية والهيئات التشريعية يعرقل مسيرة نساء كثيرات يدخلن إلى المعترك السياسي على المستوى المحلي، ويطمحن إلى الارتقاء في سلم المناصب القيادية. تقنياً، تعتبر هذه المعضلة الأسهل حلاً. إنّ لا تتطلب نسبياً أكثر من تعديل النظام الداخلي للحزب أو استحداث قانون لتغيير طريقة عمل المنظمات. أما التحدي الأعظم فيمكن في تغيير الذهنيات التي لا تعتبر مشاركة المرأة ذات أولوية، وفي الحرص على أن تكون التغييرات ذات معنى وقبالة للتنفيذ.

فضلاً عن ذلك، يجب أن يبدي المواطنون استعدادهم لتقبل الأفكار المتداولة حديثاً حول أدوار الجنسين في المجتمع، باعتبار أنّ المعايير الثقافية السارية في عدة بلدان تثني المرأة عن التنافس مباشرة مع الرجل، وتحصر مهامها برعاية الأولاد والاهتمام بالشؤون المنزلية. من هذا المنطلق، بات شائعاً أن ترى الناشطات في العالم يدعمن النشاطات الديمقراطية على مستوى القواعد الشعبية الأكثر تقبلاً للموضوع. إنّما قلة من النساء يشغلن مناصب قيادية ما يكرّس استمرار سياسة التهميش. من هنا ضرورة تضافر الجهود من أجل إشاعة الوعي حول انعدام المساواة

لهذا السبب، غالباً ما ينظر اليهن الآخرون على أنهم أشدّ مراعاةً لمشاكل المجتمع المحلي، وأكثر تجاوباً مع احتياجاته.

● تلتزم المرأة التزاماً شديداً ببناء السلام وعملية إعادة الإعمار التي تلي النزاعات المسلحة، وتطرح على طاولة المفاوضات آراء فريدة من نوعها، لها ثقلها. إنّ يعانين بنسب متفاوتة خلال النزاعات، وغالباً ما يدافعن بشراسة أكبر لإرساء الاستقرار وإعادة الإعمار ومنع نشوب نزاعات أخرى.

لتحقيق أهداف التنمية في العالم، وبناء أنظمة ديمقراطية قوية وثابتة، يجب تشجيع المرأة وتمكينها ودعمها لتصبح بين عداد القيادات السياسية والمحلية القوية.

شروط مشاركة المرأة في الحياة السياسية

رغم المنافع العديدة لانخراط المرأة الكامل في شؤون المجتمع، لا تزال هذه الأخيرة تصطدم بعوائق كثيرة تحول دون دخولها مؤسسات الحكم، والمشاركة في اتخاذ القرارات والسياسات التي تؤثر على حياتها، علماً أنّ هذه العوائق تكون أحياناً ذات طابع قانوني. فقد اضطرت المرأة في كلّ أقطار العالم مثلاً أن تدافع عن حقها في التصويت، وممارسة الضغط للحصول عليه. وكانت نيوزيلندا أولى الدول التي منحتها هذا الحق في العام ١٨٩٣، فيما لم تحصل المرأة الكويتية عليه إلا في العام ٢٠٠٥. غالباً ما تقف في وجه مشاركة المرأة أسباب اجتماعية أو اقتصادية أو هيكلية. فيما أنّ مستوى التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة لدى المرأة في العالم هو دون مستوى الرجل، فمن شأن مستويات التعليم المطلوبة أو إجراءات تسجيل المرشحين أن تقصي غالبية النساء عملياً من الحياة السياسية، حتى ولو لم تمنعها أي نصوص قانونية من الترشح للمناصب عامة.

في السنوات العشر الأخيرة، ارتفع معدل تمثيل المرأة في المجالس البرلمانية عالمياً من نسبة ١٣.١ في المئة في نهاية العام ١٩٩٩ إلى نسبة ١٨.٦ في المئة في نهاية العام ١٩٩٩؛ لا بل شهدت بعض المناطق، كمنطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء، زيادة مفاجئة بنوع خاص، إذ ارتفع عدد النساء في هذه المجالس من ١٠.٩ في المئة إلى ١٧.٦ في المئة. رغم هذه المكاسب الإيجابية التي حققتها المرأة، لا تزال تواجهها تحديات جمّة على صعيد المشاركة السياسية الفاعلة. لذلك، من الضروري معاينة هذه التحديات، والتوقف عندها، عند إعداد أو تعديل أي برنامج

٤. "Women in Parliaments: World and Regional Averages" Inter-Parliamentary Union, last modified March 31, 2010, <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>

غالباً ما يأتي النقاش المتعلق بإعداد البرامج السياسية على ذكر مفهوم «إدراج النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج»، وهو استراتيجية تحرص على مراعاة هموم الجنسين وتجاربهما عند تصميم السياسات والبرامج وتطبيقها ومراقبتها وتقييمها، على نحو يفيد منه الرجل والمرأة بالتساوي، ويقلص الهوة بين الجنسين، طمعاً في تحقيق المساواة في النهاية.

لا بل أصبح تعميم هذا المفهوم يشغل اليوم حيزاً هاماً في أعمال التنمية الدولية والديمقراطية وإدارة الحكم، استناداً إلى مقارنة «أفضل الممارسات» التي تتوقعها الجهات المانحة، بما فيها حكومة الولايات المتحدة. عند اعتماد هذه المقاربة، لا تعود سياسة الاستجابة لاحتياجات الجنسين والنظرة إلى الجنسين حكراً على «برامج نسائية» خاصة وحسب، إنما تدرج في كل جوانب البرامج مراعية قضايا الجنسين ومدى تأثيرها على الرجل والمرأة.

أما المعهد فيعتمد هذا المفهوم في سياق عمله كاستراتيجية تسعى إلى مراعاة الفوارق والتفاوت بين الجنسين ضمن سياسات التصميم والتطبيق والمراقبة والتقييم. وأهم أنه يبحث عن الفرص الكفيلة بتضييق الهوة بين الجنسين وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة. غالباً ما ينخرط كلاهما في جهود المعهد الرامية لزيادة مشاركة المرأة السياسية، والآخذة بعين الاعتبار مختلف التجارب التي يضيفانها إلى البرامج. في المقابل، من الضروري إعداد برامج نسائية قائمة بذاتها لزيادة النشاطات المتعلقة ببناء الديمقراطية. لا شك أن البيئة الثقافية التي تضع في وجه المرأة مزيداً من العراقيل قد تتطلب برامج مستقلة لتزويدها بالمهارات الأساسية واكسابها الثقة التي تحتاجها لخوض المعترك السياسي، على عكس البلدان التي تقل فيها العوائق الثقافية، وتفتح أبواب العمل السياسي أمام المرأة.

غالباً ما يتطرق أصحاب الاختصاص إلى أهمية إشراك الرجل في جهود تمكين المرأة، لأن هذه الخطوة تعزز دعمهم للمساواة بين الجنسين. فعند اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، يخضع الرجل والمرأة للتدريب، ويلقيان معاً الدعم في الجهود المبذولة بهذا الاتجاه، انطلاقاً من فكرة أنهما لا يحظيان بفرص متكافئة بل من واقع أن المرأة تنخرط في المسار الديمقراطي بعد وصولها إلى السلطة والموارد بنسب متباينة. ورغم كل ما تقدّم، لا تلقى قضايا الجنسين حتى الآن الاهتمام الكافي في برامج تعزيز الديمقراطية؛ إذ يجب أن يفهم الرجل أيضاً مدى تأثير مشكلة التفاوت بين الجنسين على حياته، والجهود المطلوبة منه للمساعدة في حلها.

تضافر الجهود من أجل إشاعة الوعي حول انعدام المساواة بين الجنسين، وحجم العوائق الرسمية وغير الرسمية التي تفتعلها أدوار الجنسين النمطية، وأهمية الدعم الذي يقدمه القادة السياسيون أيضاً، باعتباره عنصراً أساسياً لإشاعة مناخ سياسي يشجّع المرأة على المشاركة في السياسة.

لا شك أن قدرة المرأة على التنعم بالاستقلالية المادية أو الحصول على الموارد الاقتصادية هي ضرورية أيضاً لتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية. فقد تبين عالمياً أن أوضاعها الاقتصادية المتردية، والفقر النسبي الذي تعاني منه، والأطر القانونية التمييزية بحقها، تشكل عواقب يصعب عليها أن تتخطاها. فغالباً ما تعجز المرأة عن دفع التكاليف الرسمية وغير الرسمية المرتبطة بتسميتها كمرشحة الحزب للانتخابات، نظراً إلى حصولها على قدر أقل من الموارد.

مفاهيم هامة لبرامج سياسية خاصة بالنساء

أظهر المعهد، من خلال تجاربه في مجال نشر الديمقراطية لأكثر من ٢٥ عاماً، أن اختلاف أوضاع الرجل والمرأة، واهتماماتهما، وأولوياتهما، وخبراتهم، يؤثر إلى حد كبير على نجاح البرامج المتعلقة بالديمقراطية. لذا يجدر بأصحاب الاختصاص، الطامحين إلى تفعيل البرامج السياسية المخصصة لزيادة مشاركة المرأة، أن يعرفوا بالحد الأدنى كيف يتحكم مفهوما النوع الاجتماعي والجنس بإمكانيات المواطنين ويقيد حراكهم.

من هنا أهمية إدراك الفرق بين مفهومي «الجنس» و«النوع الاجتماعي». باختصار، يشير المصطلح الأول إلى الفوارق البيولوجية بين الرجل والمرأة، فيما يشير «النوع الاجتماعي» إلى الأدوار التي يسندها المجتمع عادة إلى الذكر والأنثى. لكن هذه الميزات تتغير من ثقافة إلى أخرى، وتتبدل ضمن المجتمعات الثقافية ذاتها مع مرّ الزمن. إنما الأكيد أن المفاهيم المرتبطة بالنوع الاجتماعي تؤثر في جميع البلدان على طريقة انخراط المواطنين، رجالاً ونساءً، في العمل السياسي وإدارة الحكم.

لا تولف النساء مجموعة متجانسة، بل تختلف أهدافهن واحتياجاتهن باختلاف الخبرات التي يكتسبنها في الحياة سواء كنّ شابات أو مسنات، مثقفات أو غير مثقفات، يعشن في الريف أو المدينة. إلى ذلك، غالباً ما تكون العلاقات بين النساء والمجموعات النسائية مشوبة بالخلافات بسبب تباين آرائهن الناشئ عن التنافس على الموارد أو حول موضوع الالتزام بالمساواة بين الجنسين. لهذا السبب، يجب أن تسعى البرامج إلى مدّ الجسور بين النساء وتحقيق التوافق الذي يفعل جهود المدافعة والمراقبة على مستوى السياسات.

- الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٠): تهدف إلى الحد من أسوأ مظاهر الفقر بحلول العام ٢٠١٥. أما الهدف الثالث منها فينص على «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»، بما في ذلك مشاركتها في الحياة السياسية.

كيفية استعمال هذا الدليل

يصلح اعتماد هذا الدليل مرجعاً بين أيدي موظفي المعهد وسواهم من أصحاب الاختصاص من أجل إعداد البرامج المخصصة لمشاركة المرأة في عدة مجالات تقنية، وتنفيذها، ومراقبتها، وتقييمها. يتبع هذه المقدمة عدة فصول تناول مواضيع متفرقة حول المشاركة المدنية، والانتخابات، والأحزاب السياسية، وإدارة الحكم. وتتوسع هذه الفصول في أسباب التركيز على زيادة مشاركة المرأة في كل مجال من هذه المجالات التقنية. كما تتطرق إلى أطر البرامج، وأمثلة عن الممارسات الفضلى، وبعض دراسات الحالة، والاستراتيجيات اللازمة اعتمادها طوال دورة البرنامج أو المشروع. وتتضمن هذه الفقرة أيضاً قائمة مرجعية بأهم الاعتبارات التي يجب أن تراعيها برامج المعهد، بحيث يضمن أصحاب الاختصاص سيرها قدماً نحو تمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

لا يخلو هذا الدليل الشامل، الذي أشرف على إعداده ومراجعته أصحاب الاختصاص، من تكرار بعض المفاهيم الأساسية وتداخل البرامج في بعض جوانبها. فدورة البرنامج التي تنطلق من تصميمه، مروراً بتطبيقه ومراقبته، وصولاً إلى تقييمه، ما هي إلا الهيكلية التي يستند إليها كل جانب من جوانب البرنامج. أما المواضيع المحددة، كبناء التحالفات واعتماد نظام الكوتا وإشراك الشباب، فتطرح في عدة فصول، إنما تبعاً لارتباطها بكل مجال تقني تحديداً. ويشكل كل فصل وحدة قائمة بذاتها ضمن البرنامج رغم انسيابه ضمن المجموعة.

يلي الفصول الباحثة في المجالات التقنية، مسرداً بالمصطلحات المستعملة، وقائمة بالمصادر الهامة ومجموعة ملاحق مفيدة تُستخدم دعماً للأفكار الموسّعة في هذا الكتاب، وإثباتاً لواقعيتها. أما القائمة الواردة في نهاية الدليل فتتيح لأصحاب الاختصاص البحث عن الحالات المدروسة بحسب المناطق.

زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية

تستعرض هذه الفقرة بضع نقاط أساسية يجدر النظر فيها عند الاستعداد لإطلاق أي برنامج أو مشروع. تصلح هذه اللائحة، غير الشاملة، كنقطة انطلاق لضمان مشاركة المرأة وتعزيزها.

من الضروري أن تركز جهود الديمقراطية على قضايا النوع الاجتماعي، إذ لن تنعم المرأة بالمساواة الكاملة في أي وسطٍ كان إلا بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في المعترك السياسي وإدارة الحكم. ولكن عدم الأخذ برأي المرأة عند إعداد الصكوك السياسية الأساسية يؤكد استمرار التفاوت بين الجنسين في كل مفاصل المجتمع.

الأطر الدولية لسياسات تدعم مبدأ المساواة

ثمة مجموعة واسعة من السياسات والبروتوكولات الدولية التي تناادي، وتطالب في بعض الحالات، بتعزيز مشاركة المرأة في عملية صنع القرار وإدارة الحكم، والاهتمام أكثر بتعميم مفهوم النوع الاجتماعي. تستعرض هذه الفقرة أبرزها. ولكن يبقى على منفذّي البرامج التأكد من فهم الأطر الواردة أدناه، والالتزام بالحد الأدنى من المعايير. لا بد أيضاً من إدراج هذه البروتوكولات في البرامج، حتى تدرك المشاركات مفهوم المساواة بين الجنسين على ضوء السياسات المحلية والدولية.

- إتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩): هي شرعة دولية لحقوق المرأة، تعرّف بأشكال التمييز المرتكبة ضدها وتدعو لاعتماد برنامج عمل من أجل القضاء عليها. يتعيّن على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تتخذ الخطوات الكفيلة بوضع حدّ لهذه الظاهرة، وأن ترفع تقارير دورية إلى اللجنة المنبثقة عن هذه الاتفاقية حول التقدم الذي تحرزه في هذا المجال. وقد صادقت عليها جميع الدول باستثناء الولايات المتحدة، وإيران، والصومال، والسودان، وقطر، ومملكة تونغغا، وبروناي دار السلام، وجمهوريةنا ناورو وبالاو.

- منهج عمل بيجينغ (١٩٩٥): هو برنامج عمل لتمكين المرأة، خرج به المؤتمر العالمي الرابع الذي عُقد حول المرأة في بيجينغ، الصين. يهدف هذا البرنامج إلى إزالة كل العراقيل التي تحول دون مشاركة المرأة بشكل فاعل في كل مفاصل الحياة العامة والخاصة، عبر مشاركتها الكاملة والمتكافئة في صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

- القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة (٢٠٠٠): شكّل هذا القرار أول اعتراف رسمي من الأمم المتحدة بالدور الذي تضطلع به المرأة في مجال نشر السلام والأمن. ويؤكد بالتالي على حق المرأة بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بمرحلي النزاع وما بعد النزاع، بما فيها المفاوضات والقرارات الناجمة عنها، أو إدارة الحكم.

- احرص على مراعاة النوع الاجتماعي في كل مفاصل البرنامج، أكان مخصصاً أم غير مخصص «للنساء».
- احرص على أن تضمّ جميع الدورات التدريبية، والمؤتمرات، وورش العمل، والبعثات الدراسية ٥٠ في المئة من النساء. فلا ضير من أن يطلب المعهد بأن تشكّل النساء نصف عدد المشاركين في البرنامج عند الدعوة لعقد هذه الدورات. لا بل يجب أن يبذل فريق العمل الجهد اللازم لتأمين مشاركة حقيقية من جانب المرأة.
- إذا كانت الجهات المانحة لا تخصّص في ميزانيتها تمويلًا «للبرامج النسائية»، فيجدر بفريق المعهد في المقابل أن يبذل قصارى جهده من أجل تخصيص نصف موارد الميزانية لدعم مشاركة المرأة في البرامج.
- أدرس البرامج التي سبق أن مولتها الجهات المانحة؟ ما البرامج التي لاقت نجاحاً أو فشلاً؟ لأي أسباب؟ وما نوع البرامج التي ما زلت بحاجة إليها؟
- لا تنطلق من العدم عند تنظيم برامج تتعلق بمشاركة المرأة، بل راع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عند إعداد البرنامج ونشاطاته، بما في ذلك رعاية الأولاد، وتأمين النقل، وسهولة (المكان والزمان) الموقع.
- حدّد الفرص التي تتيح لك أن تجمع نساء من مختلف القطاعات. وشجّع التفاعل بينهن من خلال نشاطات البرنامج.
- خذ بعين الاعتبار الواقع الاجتماعي-السياسي الذي تواجهه المرأة في بلدها، وردات الفعل المحتملة التي قد تلقاها جراء المشاركة في ورش عمل أو دورات تدريبية مماثلة.
- أبرز، من خلال نقاش حول مختلف الأدوار القيادية، الدور القيادي الهام، الرسمي أو غير الرسمي، الذي تتولاه المرأة أصلاً ضمن أسرتها ومجتمعها الضيق.
- لا تنظّم نشاطات لبرامج مخصصة للنساء حصراً، أو على حساب مشاركتها المتكافئة في جميع نشاطات البرنامج؛ بل اعقد جلسات تدريبية محصورة بالنساء إلى جانب جلسات أخرى مختلطة. يُشار إلى أنّ الدورات التدريبية المحصورة بالنساء تعتبر خير فرصة للتدريب على بناء الثقة، كإلقاء الخطب والمدافعة وإدارة الوقت وتدريب القيادات، إلخ.
- أشرك في البرنامج أصحاب الشأن الرئيسيين، الذين يُبدون استعداداً أكبر لتقديم الدعم كلما ازداد انخراطهم. فهل أغفلت عن إشراك بعضهم؟
- تأكّد من أنّ المؤشرات تتعقّب نتائج البرنامج ومحصلاته. لا يجب أن تكفي هذه المؤشرات بتعقّب عدد النساء والرجال المشاركين في الدورات التدريبية وحسب، بل يجب أن تسجّل التغييرات التي أحدثتها هذه الدورات في سلوكيات المرأة كما الرجل.
- استعن في جميع الدورات التدريبية بعدد متوازن من المدربين/المتحدثين، رجالاً ونساءً، لأنّ إشراك مدربين محليين ذكور في البرامج النسائية يحثّهم على توظيف جهودهم في زيادة مشاركة المرأة.
- نظّم دورات تدريبية للرجال والنساء حول المساواة بين الجنسين، من باب تشجيعهم على التعاطي بندية وزيادة التعاون في ما بينهم، مع مراعاة قضايا الجنسين.
- شجّع المرأة على الإلمام بمسائل «غير تقليدية»، كالاقتصاد والمالية وإعداد الموازنة والدفاع والسياسة الخارجية، مما يسمح لها أن تفرض نفسها كخبيرة في هذه المجالات الهامة، وأن تزيد مشروعيتها كقائدة سياسية.
- وفّر مساحة تدريبية آمنة ومريحة وسهلة الوصول، تسمح بانخراط المرأة وتشجعها على المشاركة مشاركة كاملة في النقاشات الدائرة وتمارين لعب الأدوار، إلخ. شجّع النساء على الجلوس في المقاعد الأمامية والتعبير بحرية عن آرائهن.
- نظّم جلسات التدريب في أقرب مكان ممكن من الجماعات المستهدفة. فنساء كثيرات يعجزن عن الانتقال إلى العاصمة لأسباب عائلية، أو لا يرغبن في الانتقال إليها خوفاً من ردود الفعل السلبية.
- وفّر فرص التدريب لنساء يعيشن خارج العاصمة أو المدن الكبرى، وقلما يحظين بموارد تدريبية. فالبرامج المُعدّة لخارج العاصمة تحقق مفاعيل متزايدة على المدى الطويل، رغم ارتفاع الكلفة وطول الوقت اللذين يستهلكهما تنفيذها.
- نظّم برامج تدريبية على فترة زمنية ممتدة أو متعاقبة، حتى تتمتع النساء بمرونة أكبر تخولهن المشاركة في البرنامج، مع الاستمرار في تحمّل مسؤولياتهن العائلية.

- احرص على أن تكون آليات التدريب منسجمة مع مستوى العلم والتوعية لدى المشاركات في المناطق الريفية. واستعين بتمارين لعب الأدوار والرسم وما شابهها للتأكد من وصول الرسالة إلى الفئة المستهدفة.
- في جلسات التشاور والتدريب المعدة لأحزاب السياسية، خذ بعين الاعتبار حاجة هذه الأخيرة إلى التواصل مع المرأة كناخبة ومرشحة وعضو في فريق الحملات أو الحزب. واتبع سياسات وممارسات قادرة فعلاً على إشراك المرأة أيضاً كان موقعها الحزبي.
- ادمع فكرة أن يحظى الجناح النسائي بالتمثيل العادل على مستوى القيادة الحزبية ودوائر صنع القرار.
- عزز إمكانيات إنشاء شبكات تربط بين نساء من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على السواء.
- استقطب مزيداً من المشاركات بفضل العنصر النسائي في فريقك والمشاركات في البرامج القائمة.
- إن القيادة توفير المثل الذي يقتدى به بالفعل لا بالقول تبعث بأقوى رسالة؛ ولعل هذه المقولة تسري تحديداً على آلية توظيف الفريق العامل في برامج مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

٤. المشاركة المدنية

مقدمة

كاهلها، فتضطر للتوفيق بينها وبين المطالب المرتبطة بخدمة مجتمعها المحلي. وفي أغلب الأحيان، تُرغم على الاختيار ما بين أسرتها ومسيرتها المهنية. في معظم الحالات، يجب أن تبادر المرأة الناشطة في منظمات عدة إلى إقامة توازن بين عملها في كل منظمة وحياتها الشخصية. ولعلّ التنبّه إلى هذه الاختلافات ما بين الرجال والنساء يعكس، بدوره، ضرورة التنبّه إلى الاختلاف في احتياجاتهم وأولوياتهم ومكانتهم.

صحيحٌ أنّ الأحزاب السياسية تضمّ كوادراً رفيعة من النساء ومرشحات متواجداً في معظم المناطق، إلا أنّ النساء يسجّلن مشاركةً أكثر فعالية في المنظمات المدنية. فغالباً ما تعتبر النساء أنّ السياسة تليق بالرجال، مما يجعلهنّ أكثر انتشاراً ونشاطاً في قطاع المجتمع المدني.

في الواقع، تؤمّن المنظمات المدنية بيئةً أكثر تقبلاً للنساء، مكنتهنّ من احتلال مناصب قيادية على نحوٍ متكرّر. فقد نجحت النساء في معالجة القضايا المتعلقة بالأمن والوظائف وحقوق الإنسان والسلامة الجسدية. فضلاً عن ذلك، ساهمت المبادرات التي قمن بها للمدافعة عن الإصلاح الديمقراطي في تعزيز المجتمع المدني، وأثبتنّ أنّهنّ يشكّلن عامل تغيير فعلي عندما يتمكنّ من التعبير عن آرائهنّ. فلا يخفى على أحد أنّ العديد من المنظمات المدنية في مختلف أنحاء العالم تضمّ موظفات، زد على أنّ قسماً كبيراً منها تتراسه نساء. فضلاً عن ذلك، في أوروبا والدول التي تشكّلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في التسعينات، أدّت النساء دوراً أساسياً في تنظيم تحركات المجتمع المدني، رغم أنّ الغاء نظام الكوتا بعد الحقبة الاشتراكية أدّى إلى تراجع نسبة وجودهنّ في البرلمانات. وقد وازلت النساء على التعبير عن آرائهنّ بشكل علنيّ من خلال تنظيم مظاهرات سلمية، مثل مسيرة «أمّهات المفقودين في الأرجنتين» التي احتجّت على اختفاء أفراد

تتطلب كل ديمقراطية ناجحة شعباً واعياً وناشطاً يعرف كيف يعبر عن اهتماماته، ويتعاون مع بقية أفراد المجتمع، ويحاسب الموظّفين الحكوميين. في هذا الإطار، يقصد ببرامج المشاركة المدنية التي يطبّقها المعهد الديمقراطي الوطني أن تعزّز المشاركة السياسية المنظمة والناشطة لكل المواطنين. فسواء تعلّق الأمر بالمدافعة عن تطبيق سياسات معيّنة، أو توفير الخبرات بشأن قضايا متعلّقة بالفقر، أو مراقبة كيفية تطبيق سياسة معيّنة، أو نشر الوعي حيال بعض الاحتياجات، بوسع كلٍّ من الرجال والنساء المساهمة في تشجيع الحكومة وتعزيز قدرتها على العمل بالنيابة عن مواطنيها.

بمقدور برامج المشاركة المدنية أن توطن العملية الديمقراطية أكثر فأكثر من خلال تعزيز المساهمات القيّمة التي تضيفها النساء على العملية السياسية. فعندما تؤدي النساء دوراً واضحاً وصريحاً كناخبات، وناشطات، ومشرفات على العملية الانتخابية، ومدافعات شرسات عن القضايا، يضمن ذلك دمج مجموعة متنوّعة من الآراء على نحوٍ يمثل عدداً أكبر من مخاوف المواطنين.

لم تسجّل المرأة، على امتداد المراحل التاريخية، بصمةً دامغة في الحياة السياسية نتيجةً لما تعرّضت وتعرّض له من إقصاء وتمييز على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فلا تتمتع النساء في أغلب الأحيان، بالحريّات والسبل الماليّة اللازمة التي تمكّنهنّ من المشاركة في المعترك السياسي، حيث يسيطر الرجل وحيث تلعب السلطة والموارد المالية الدور الأساسي. فضلاً عن ذلك، تواجه النساء الناشطات في المجتمع المدني جزءاً كبيراً من التحديات التي تواجهها، كذلك، النساء الفائزات بمناصب انتخابية، ومنها: عدم الثقة بقدراتهنّ على إحداث تغيير؛ وتدني مستوى التربية والتعليم والاعتقاد بأنّ هذا الأمر يقف حاجزاً في وجه النجاح؛ وعدم تمتّع المرأة بالاستقلالية الشخصية أو الاقتصادية التي تمكّنها من المشاركة بمطلق حريّتها. بالإضافة إلى ذلك، تصطمم المرأة بالواجبات الأسرية المثقلة الملقاة على

خلال معالجة القضايا الأساسية التي تشغل البال العام. لذا، صُممت برامج المشاركة المدنية بحيث تساعد المواطنين على التحرك من أجل تحسين طريقة عمل الحكومات والبرلمانات والأحزاب، وطريقة مزاولة السياسة. في هذا السياق، تركز برامج المشاركة المدنية الخاصة بالمعهد الديمقراطي الوطني على التوعية المدنية، وتنظيم القضايا والمدافعة عنها، والإشراف على الموازنة، ومراقبة الأعمال الحكومية. كما يتخصص المعهد أيضاً في «الممارسات الموجهة»، وبموجبها يعرض الموظفون تأمين التدريب والملاحظات المنهجية، لمساعدة المنظمات المدنية على التفكير باستراتيجية بشأن عملها واتخاذ الخطوات الملموسة التي من شأنها زيادة التأثير على العملية السياسية والموظفين في القطاع العام.

لا يزعم المعهد الديمقراطي الوطني أنه يفرض حلولاً على شركائه المحليين، وبالتالي يجب أن يعمل مسؤولو البرامج بشكل وثيق مع الشركاء ليفهموا البيئة السياسية التي يعملون ضمنها، والتحديات التي سيواجهونها، فضلاً عن الحلول المحتملة التي يتوصل إليها أفراد المجتمع المحلي. في هذا السياق، تتوافر مجموعة متنوعة من أدوات البحث التي تمكن موظفي البرامج من جمع المعلومات اللازمة وتعزيز معارف المنظمات المحلية، والأطراف المعنيين أساسيين، والمنظمات الدولية. ولا شك في أن اختيار أداة البحث المناسبة لإشراك المواطنين سيمكّن البرنامج من معالجة أمس الاحتياجات وإيجاد الفرص المطلوبة لإحداث التغيير اللازم. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط أي تصميم ناجح للبرامج بالنشاطات التي ينفذها بقية الأطراف المعنيين، وأهم من ذلك بالآهداف العامة للبرنامج المعني.

توفّر مرحلة تصميم البرامج فرصة لجمع المعلومات حول التجارب المختلفة للرجال والنساء، فضلاً عن الاختلاف في أدوارهم ووضعهم واحتياجاتهم وأولوياتهم، لتحديد كيف يمكن أن يؤثر ذلك على برامج المشاركة المدنية. بالإضافة إلى ذلك، تشترط مرحلة التصميم تمعناً في دراسة القيود والفرص التي يصادفها كلٌّ من الرجال والنساء عند محاولة المشاركة بشكل كامل في الحياة السياسية. ولعلّ الدراسة الحذرة للتفاوت بين الجنسين تساعد على تحديد مدى الحاجة إلى تصميم برنامج مستقل للنساء، أو توصي، عوضاً عن ذلك، بدمج النشاطات بشكل كامل بحيث تلبي احتياجات الرجال والنساء على السواء.

السياق العام

تساعد الأسئلة التالية على جمع المعلومات التي تمكن من فهم السياق الثقافي والسياسي الأشمل لمشاركة النساء والمواطنين في

الأسرّابان «الحرب القذرة» في الأرجنتين.^٦ من جهتها، اعتُبرت أونغ سان سو تشي، وهي بطلة بنظر الرجال والنساء في مختلف أنحاء العالم، مدافعة رائدة عن المرحلة الانتقالية السلمية في بورما منذ الثمانينات.^٧

تقدّم الصفحات التالية الأدوات اللازمة لدمج النوع الاجتماعي ضمن برامج المجتمع المدني، وتطبيق برامج مخصصة للنساء عندما تدعو الحاجة إلى ذلك. ولا ريب في أنّ دمج النوع الاجتماعي في برنامج ما يقتضي التفكير في احتياجات كلٍّ من الرجال والنساء وآرائهم، والتأكد من أنّ النشاطات المنفذة تعالج هذه الاحتياجات المتعلقة بأهداف البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، بفضل دمج النوع الاجتماعي في البرامج المتعلقة بالديمقراطية، ستمكّن النساء من أداء دور أقوى في بناء الديمقراطية وتعزيزها، مع المناداة، في الوقت نفسه، بتحسين مستوى المساواة بين الجنسين. بالفعل، لمّا كان الرجال والنساء يختبرون الحياة بأساليب مختلفة، نتيجة نوعهم الاجتماعي بالذات، من الطبيعي أن تكون أولوياتهم السياسية مختلفة وأن يطرحوا الحلول في أغلب الأحيان بطرق مختلفة أيضاً. ولا يخفى على أحد أنّ مشاركة المرأة في تطبيق إجراءات السياسة ومراقبتها وإصلاحها يفسح المجال أمام مجموعة متنوعة من الآراء للمساهمة في إنجاح النظم الديمقراطية.

في هذا الإطار، يصف هذا الفصل مجموعة من المقاربات المعتمدة لزيادة المشاركة المدنية للنساء، مع تسليط الضوء على الممارسات الفضلى المطبّقة لعرض أمثلة عن ناشطات في المجتمع المدني تمكن من تغيير القوى السياسية المحرّكة على المستوى المحلي أو الوطني. من شأن هذه المعلومات أن تمكن الخبراء من دمج النوع الاجتماعي في نشاطاتهم، كما تساعد في تحديد أهمية تطبيق البرامج الخاصة بالنساء أو النشاطات التي تستهدف المرأة. فضلاً عن ذلك، سيكتسب الخبراء فهماً واضحاً للخطوات المطلوبة من أجل دمج النوع الاجتماعي، على نحو فعّال، ضمن برامج المشاركة المدنية الحالية والجديدة، ابتداءً من المرحلة الأولية لتصوّر هذه البرامج.

تصميم البرنامج

يركّز المعهد الديمقراطي الوطني، في جزء كبير من أعماله، على مساعدة المواطنين في إشراك مسؤولي القطاع العام والقادة السياسيين

٦. Elahé Amani and Lys Anzia, "Mourning Mothers Iran' Stand with Activist Mothers Worldwide," *Payvand Iran News*, October 14, 2009, <http://payvand.com/news/09/oct/1148.html>.

٧. "Daw Aung San Suu Kyi," *The New York Times*, Updated May 7, 2010. <http://www.nytimes.com/info/daw-aung-san-suu-kyi/>.

ما هي سبل المساهمة المدنية التي تمت دراستها؟ وما هي تلك التي أغفل عنها؟ ما هي أكثر السبل إفادة في ظل الوضع القائم؟

هل من عوامل أو معايير ثقافية و/أو دينية حالية تؤثر على وضع النساء في دولة معينة؟ أذكر بعضاً من الأساليب الممكنة لإحداث تغيير في المجتمع وسلوك الأشخاص.

الأسئلة الرئيسية: البيئة السياسية الراهنة

إلى جانب التعرّف إلى المشاركة السياسية للرجال والنساء في البلاد على امتداد المراحل التاريخية، يجب أن يفهم خبراء المشروع الوضع الراهن الذي يعملون في ظلّه. وتشمل دراسة الإطار السياسي للبلاد تقييم كيفية توزيع السلطة؛ والتعرّف إلى مختلف المنظّمات العاملة ومعرفة اهتماماتها؛ والتمعّن في القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تنظّم التفاعل بين مختلف المجموعات والأفراد.

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتنبّه موظفو البرنامج لأيّ تطوّرات يمكن أن تطرأ على حقوق المرأة في البلد المضيف. كما يجب أن يتأكد مصمّمو البرنامج إن كانت الدولة المعنية قد صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة، والبروتوكول الاختياري التابع لها. فإذا كانت الدولة قد صادقت على الاتفاقية فعلاً، هل تقوم المنظّمات المدنية بمراقبة مدى الالتزام بهذه الاتفاقية؟ أما إذا لم تفعل، فهل يبذل المجتمع المدني أيّ جهد للدعوة إلى المصادقة عليها؛ فضلاً عن ذلك، يجب أن يتأكد الخبراء وأصحاب الاختصاصات أيضاً إن كانت الحكومة تلتزم بأيّ إعلانات إقليمية أو محلية تتعلق بحقوق المرأة. ومن شأن دراسة البيئة السياسية أن تسلط الضوء على القيود الاجتماعية والاقتصادية، إضافةً إلى التحديات و/أو الفرص التي تصادف المرأة في هذا المجال. وليس هذا فحسب، بل يجب أن يتنبّه موظفو البرنامج أيضاً لأيّ مناصرين لحقوق المرأة ضمن الحكومة، يمكن اعتبارهم حلفاء مهمّين في تحقيق المساواة بين الجنسين، وأن يتمكّنوا كذلك من تحديد أبرز أصحاب المصلحة الذين قد يساعدون في تحقيق المساواة بين الجنسين خلال فترة تطبيق المشروع.

من أهمّ الأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها:

- ما هي نسبة التمثيل الحالية للنساء في المؤسسات الوطنية والمنتخبة محلياً؟
- إلى أيّ مدى تتواجد النساء في الحكومة؟ الأحزاب السياسية؟ النقابات العمالية؟ وسائل الإعلام؟

دولة أو منطقة معينة. فإذا لم يتوفّر أي مسح رسمي حول هذا الموضوع، يمكن الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال إجراء أبحاث مكتبية تتناول المنشورات المتوفرة، والاستعانة بأهمّ المقابلات الرسمية التي أجريت مع الأطراف المعنيين، كما هو مبين في القسم اللاحق. كما يجب أن يكون الأشخاص المسؤولون ملّمين إلى حدّ ما بالخلفيات السياسية والتاريخية قبل مقارنة الأطراف المعنيين.

عندما يحصل المسؤولون عن البرنامج على إجاباتٍ عن الأسئلة المطروحة، سيتمكّنون من اتخاذ قرار واعٍ بشأن نوع البرنامج الواجب إعداده. ويتمثّل الهدف الأساسي الذي يضعه مصمّمو البرنامج وخبرائوه نصب أعينهم بإحداث أكبر قدر ممكن من التأثير، من خلال دعم النساء وتمكينهنّ من تنفيذ أهداف البرنامج. في هذا الإطار، يجب أن يحدّد خبراء البرنامج الأساس المنطقي الذي استندوا إليه عند اتخاذهم قراراً باستهداف النساء حصرياً. على سبيل المثال، قد يرغب مصمّمو البرنامج باستهداف النساء حصرياً لأنهنّ يواجهنّ حواجز ملحوظة عند الدخول إلى المعترك السياسي، أو لأنّ المرأة، بصفتها عاملة تغيير، تستطيع تحقيق أهداف البرنامج. هذا من جهة؛ أما من جهة أخرى، فلا ريب في أنّ النجاح في دمج قضايا النوع الاجتماعي ضمن معالجة مخاوف الرجال والنساء على قدم المساواة في كلّ جانب من جوانب البرنامج.

الأسئلة الرئيسية: تاريخ المشاركة المدنية والسياسية

يجب أن يكون خبراء البرنامج متّالفين مع تاريخ مشاركة النساء في الحياة المدنية والسياسية. ومن الضروري أن يلمّوا بالتاريخ الاجتماعي والسياسي للدولة، لا سيّما من منظور التجارب المختلفة للرجال والنساء، بغية فهم إطار البرنامج. فضلاً عن ذلك، يجب أن يكون الخبراء ملّمين، على الأقل، بالوضع العام للمرأة في الدولة التي يعملون فيها، فيفهموا الحاجز الأساسي الذي يقف في وجه مشاركة النساء السياسية، ويعوا المخاطر أو التهديدات التي ترتبط بمشاركة المرأة في الحياة المدنية أو السياسية. من أهمّ الأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها:

- ما هو تاريخ العمل المدني الناشط الذي شهدته أو لم تشهده البلاد؟
- هل من فئات معينة من النساء يمكن أن يواجهن التمييز أكثر من غيرهنّ؟
- ما هو تاريخ العمل الناشط الذي زاولته النساء كناخبات، ومرشحات، وأعضاء في الأحزاب السياسية وقائدات منظّمات مدنية؟

الأسئلة الرئيسية: العمل الناشط بين النساء

بهدف إشراك كل من الرجال والنساء في برامج المشاركة المدنية، لا بد من مشاركة النساء الناشطات في البرنامج، فضلاً عن أولئك الذي يدافعون عن تطبيق القضايا التي تؤثر على النساء بشكل مباشر، مثل إصلاح برنامج الرعاية الصحية، والحد من الفقر، ومكافحة العنف المنزلي وغير ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتمتع موظفو البرنامج بفهم أساسي لطبيعة العمل الناشط في البلد المضيف، وأن يستعلموا عن وجود حركة نسائية، أي مجموعة أفراد من مختلف القطاعات أو الأحزاب السياسية أو الحركات يدافعون عن تطبيق القضايا التي تهم النساء أو يشجعون على المساواة بين الجنسين. فإذا كانت هذه الحركة موجودة فعلاً، يجب أن يعرف موظفو البرنامج عدد الأشخاص المشاركين فيها ومراكزهم. فقد يكون هناك شبكة غير رسمية من النساء اللواتي يجتمعن بانتظام على المستوى الوطني، أو شبكة أكثر مؤسساتية للنساء اللواتي يجتمعن بانتظام ويُعتبرن مسجلات رسمياً. إذا صح ذلك، هل تملك الشبكة الرسمية فروعاً في الأقاليم/الولايات أو على المستوى المحلي؟

من الجهات الأخرى التي يمكن أن تشكل شراكات مهمة أيضاً، المنظمات البارزة والنافذة التي تخضع لقيادة الرجال وتدعم المساواة بين الجنسين، كما تشجع على مشاركة النساء. فإذا تمكّن موظفو البرنامج من تحديد القادة الذكور الذين يؤيدون مبدأ المساواة بين الجنسين، يجب أن يتأكدوا إن كان هؤلاء القادة قد أنشأوا ائتلافات بشأن أي قضية معينة بالتعاون مع مجموعات نسائية، أو إن كانوا قد انضموا يوماً إلى حملة هدفها تعزيز قضايا المرأة.

من أهم الأسئلة الأخرى التي يمكن طرحها:

- هل من قائدات أو ناشطات بارزات يحظين بإعجاب النساء واحترامهن؟ إذا صح ذلك، فمن هن وكيف يمكن الاتصال بهن؟
- ما هي أهداف الشبكات النسائية الحالية، سواء الرسمية أم غير الرسمية منها؟ هل تتبع برنامج عمل مشترك؟
- هل تعتبر هذه الشبكات قوية، وأي نوع من الدعم تحتاج إليه من أجل إنجاز أهدافها؟
- ما هي المنظمات التي تدافع، بشكل فعال، عن نصرة قضايا المرأة في الهيئة التشريعية الوطنية (حتى وإن كانت جهودها

● هل تتحصّر البلاد لانتخابات قادمة؟ هل هي انتخابات وطنية أم محلية؟ وما هو التأثير الذي يمكن أن تخلفه على نشاطات البرنامج المرتقبة؟

● ما هو وضع/تمثيل النساء ضمن الأحزاب السياسية؟ هل تبرز أحزاب على حساب أخرى من حيث مستوى التمثيل الملحوظ للنساء ضمن تنظيمها الحزبي؟

● هل من تشريع أساسي يساعد على تحسين حياة النساء؟ هل تنكب الهيئة التشريعية الوطنية في الوقت الحالي على سنّ تشريع مماثل؟

● هل تمّ سنّ تشريع داعمة للنساء لكن من دون توافر التمويل أو الإرادة السياسية اللازمة لتطبيقها؟

● هل تدعو الحاجة إلى تعديل القوانين الحالية التي تعرقل مشاركة النساء، وما هي القوانين التي تحتل تنفيذ مبادرات مدافعة من أجل تعديلها؟

● هل تتطرق ورقة استراتيجية الحد من الفقر إلى القضايا المتعلقة بالنساء؟^٨ هل تشارك النساء في الإشراف على ورقة استراتيجية الحد من الفقر؟

● هل من هيئات تشريعية أو تنفيذية أساسية أو لجان و/أو أفراد مهمتهم تطبيق ومراقبة المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؟

● هل من خطة عمل وطنية تتعلق بالنوع الاجتماعي؟ من وزارة مسؤولة عن المساواة بين الجنسين؟ أم هل من لجنة تُعنى بالمسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟

● هل من استراتيجية لتطبيق برنامج خاص بإعداد موازنة مراعية للنوع الاجتماعي؟ إذا صح ذلك، فما هي الوزارات/الدوائر المشاركة في تلك الاستراتيجية؟ ما هي النتائج/الإنجازات لهذا البرنامج؟

٨. تصف أوراق استراتيجية الحد من الفقر البرامج والسياسات الاجتماعية والبنوية وتلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تمتد على ٣ سنوات أو فترة أطول من أجل تعزيز النمو على نطاق واسع والحد من الفقر، فضلاً عن احتياجات التمويل الخارجية ذات الصلة وأهم مصادر التمويل. «أوراق استراتيجية الحد من الفقر، صندوق النقد الدولي، أحدث تعديل في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠».

مختلفة عن بقية المنظّمات)؟ هل من شبكة للمنظّمات غير الحكومية التي تُعنى بقضايا المرأة؟

● هل من شبكة أو كتلة حزبية خاصة بالمرأة ضمن البرلمان؟ وإذا صحّ ذلك، كيف تعمل هذه الشبكة/الكتلة وما هو الدور الذي يمكن أن تؤديه في برنامج المشاركة المدنية؟

● هل تتعامل النساء في المجتمع المدني مع النساء الأعضاء في الأحزاب السياسية، بمن فيهنّ الأعضاء في الهيئة التشريعية؟ ما هي طبيعة العلاقة بين هذين الفريقين؟ وما هي الفرص المتوافرة لتسهيل مثل هذه العلاقات؟

● ما هي الفرص المتوافرة على صعيد الوسائل التكنولوجية أو الإعلامية؟ هل لجأت النساء إلى الإعلام والتكنولوجيا لتنظيم حملة من أجل تطبيق القضايا المتعلقة بالسياسات أو مراقبتها؟

● ما هي المنظّمات الدولية التي تقدّم الدعم إلى هذه المجموعات النسائية؟ ما هو نوع البرامج الذي دعمته؟ ما هي الدروس المستخلصة؟ ما هي الإنجازات والتحديات؟

الأبحاث ذات الصلة

عند إعداد أيّ برنامج للمشاركة المدنية، يجب التفكير، خلال مرحلة البحث، في مختلف الاحتياجات والأولويات والقيود والفرص التي يواجهها الرجال والنساء على السواء. فيمكن أن تؤمّن الأبحاث التي تتخذ شكل «مسوح»، أو نشاطات تقييم، معلومات قيّمة تُعني عملية تصميم البرنامج، وتقود إلى توفير المزيد من الإجابات خلال مرحلة التصميم. في هذا الإطار، يجب أن تكون العيّنة المشمولة بالمسح متوازنة على صعيد النوع الاجتماعي، أو أن تكون مرآة تعكس تركيبة المجتمع الذي تسعى إلى خدمته. نسجاً على المنوال نفسه، يجب أن يكون مضمون المسح شاملاً بما يكفي لجمع المعلومات التي ستكشف عن أيّ اختلافات على صعيد النوع الاجتماعي. على سبيل المثال، عند إجراء تقييم أساسي، لا بدّ من جمع إجابات من الرجال والنساء على السواء، لتأمين وصف دقيق للسكان أو المجتمع المحلي في أيّ وقت. كما يجب التنبّه إلى ضرورة طرح الأسئلة المعدّلة وفقاً للحاجة، تلك التي تتعمّق في المواقف المختلفة باختلاف النوع الاجتماعي. في ما يلي مجموعة من الأمثلة عن طرائق البحث التي يستخدمها المعهد الديمقراطي الوطني، كمجموعات التركيز، والتقييمات الأساسية، وتمارين تحديد خصائص المجتمعات

المحلية والمقابلات. وتتضمّن الملاحق في نهاية الدليل مزيداً من التوجيهات حول تقنيات البحث. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه الملاحق، وغيرها من طرق إجراء المسوح، يجب أن تُستكمل بمناقشات ومجموعات تركيز داخلية، فضلاً عن الأبحاث التي تجريها بقية المنظّمات.

التقييمات داخل البلد

تُستخدم التقييمات التي يتمّ إجراؤها داخل البلد، في أغلب الأحيان، لوضع تصميم البرنامج. وهي تتطلب تشكيل فريق لإجراء مقابلات قبل أسبوعين من وضع البرنامج تقريباً. يستند التقييم إلى استبيان نوعي ونموذجي. وتتعمّق التقييمات التي تتناول البرامج المدنية في الخلفيات السياسية والثقافية، والمناخ السياسي الراهن، والبنى القانونية والسياسية، وأطر العمل المؤسساتية لإدارة الحكم، والمجتمع المدني، وبقية القوى الفاعلة التي تؤثر على العملية السياسية.

لا ريب في أنّ دمج النوع الاجتماعي ضمن أداة التقييم يتطلب جمع المعلومات التي تقدّم صورة دقيقة عن مشاركة كلّ من الرجال والنساء في المجتمع المحلي، وأدوارهم في عملية صنع القرار. في هذا الإطار، يجب أن يتضمّن الاستبيان التقييمي أسئلة من شأنها أن تقدّم صورة مناسبة عن وضع النساء، وتمكّن من إثراء المقاربات المقترحة بغية زيادة مشاركة النساء المدنية. فضلاً عن ذلك، يجب إجراء مقابلات مع كلّ من الرجال والنساء. كما يجب أن يحرص المسؤولون عن هذا النوع من التقييمات على استشارة المجموعات النسائية أو بقية المجموعات القادرة على مناقشة موضوع مشاركة المرأة في السياسة. وليس هذا فحسب، بل يجب أن يعكس الأفراد والمنظّمات والشبكات، المشمولون ضمن هذا المسح، مجموعة متنوّعة من قادة الرأي، الرسميين منهم وغير الرسميين، الذين يستطيعون بشكل جماعي تقديم نظرة شاملة إلى المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي.

فضلاً عن ذلك، يجب أن تكون فرق التقييم متوازنة من حيث النوع الاجتماعي للتأكد من أنّ تركيبة الفرق لا تؤثر على نوعية الإجابات. ولا ريب في أنّ هذا النوع من البعثات المتوازنة يوحي أنها تقدّر حسّ القيادة لدى كلّ من الرجال والنساء، كما تمثل التزاماً بفرق الأبحاث التمثيلية. فضلاً عن ذلك، قد تستجدّ حالات لا يشعر فيها الأفراد المشاركون في المقابلات بالارتياح تجاه الإفصاح عن بعض المعلومات أمام مجموعة مختلطة، مما يفسح المجال أمام تقسيم المجموعة على اجتماعات متعدّدة كما هو مطلوب.

المسوح الأساسية

والاقتصادي وغيرها من العوامل الديموغرافية ذات الصلة، بهدف الحصول على آراء متنوعة بحسب النوع الاجتماعي وبقية الفئات السكانية.

من نشاطات دمج النوع الاجتماعي في مجموعات التركيز، التعويض عن قلة معرفة المشاركين بألية إعداد أسئلة المسح وطرحها. من المقاربات الأخرى التي تقوم على دمج النوع الاجتماعي في مجموعات التركيز طرح الأسئلة المتخصصة على كلٍّ من الرجال والنساء من أجل فهم المواقف أو المعتقدات بشأن قضية متعلقة بالنوع الاجتماعي، لتحديد إن كانت الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من التوعية ضمن مجموعة معينة. على سبيل المثال، يمكن استخدام مجموعات التركيز لاختبار المواقف المتخذة حيال مشاركة المرأة في الحياة المدنية.

تحديد خصائص المجتمعات المحلية

هي عملية يقوم بموجبها أفراد المجتمع المحلي بجمع وترتيب البيانات من مختلف المناطق حول الآراء والموارد المتوافرة ضمن المجتمع المحلي. فيتم استغلال هذه المعلومات لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، من خلال تزويد المواطنين العاديين بالمعلومات التي يحتاجون إليها للتفاعل مع المسؤولين في القطاع العام. تعزز هذه العملية قدرات المواطنين لأنها تخضع لإدارة المجتمع المحلي، زد على أن المعلومات التي يتم جمعها من خلال تمارين تحديد الخصائص تكون مفيدة غالباً بالنسبة للمسؤولين المنتخبين أيضاً.^٩

٩. Virginia Roaf, Community Mapping: A Tool for Community Organizing (London: Water Aid, 2005), http://www.wateraid.org/documents/plugin_documents/communitymappingweb_1.pdf.

يهدف المسح الأساسي إلى تحديد مواقف المواطنين ومسلكتهم، فضلاً عن تحديد أهم الظروف السياسية الحالية في بلد معين، من أجل قياس مدى تطور البرنامج. يمكن جمع المعلومات الخاصة بالمسوح الأساسية عن طريق إجراء المسوح، أو مجموعات التركيز، أو الاستبيانات، أو استمارات المقابلات وغيرها من الطرق. وهي تقدم بيانات قيمة لمراقبة مدى التقدم الحاصل، وتساعد في تحديد أبرز العلامات التي يجب إعادة النظر فيها خلال فترة تطبيق البرنامج.

يجدر بهذا النوع من المسوح أن يجمع البيانات المصنفة حسب النوع الجنسي، فضلاً عن عوامل ديموغرافية أخرى، بهدف رسم صورة دقيقة عن أوجه الاختلاف أو التشابه. من شأن هذا أن يتيح ملاحظة النتائج المتباينة بين الجنسين ومعالجتها في المستقبل. ولا ريب في أن البيانات المصنفة حسب الجنس، فضلاً عن آراء المراعية للنوع الاجتماعي، تمكن المنظمات أيضاً من فهم الصعوبات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

مجموعات التركيز

تستخدم مجموعات التركيز طريقة نوعية لجمع الآراء أو المواقف أو الاعتقادات بشأن قضية أو وضع معين، من خلال الأسئلة والنقاشات الميسرة؛ وهي تختلف اختلافاً كبيراً في طريقة جمع البيانات التي تعتمد بالمقارنة مع بقية طرق جمع البيانات. في العادة، تتألف مجموعات التركيز من مجموعات تضم ما بين ١٠ و١٢ شخصاً، بحيث تستدرّ مجموعة متنوعة من الأفكار. وتُنظّم هذه المجموعات أحياناً ضمن اجتماعات منفصلة للرجال وأخرى للنساء، كما تُصنّف غالباً وفقاً للسن، والوضع الاجتماعي

فهم المجموعات المهتمّة والحواجز التي تطف في وجه المشاركة

في العام ٢٠٠٩، أصدر المعهد الديمقراطي الوطني «المسح المعياري لتقييم الديمقراطية في السلفادور» الذي قام بقياس القيم الديمقراطية وآراء المواطنين بالنظام الديمقراطي في السلفادور. وهدف المسح إلى تحديد الأشخاص المشاركين في الحياة السياسية والمدنية، والأشخاص المعتكفين عن المشاركة، متوصلاً إلى أن نسبة المشاركة متدنية جداً بين النساء والشباب. فقد سجلت ٢٣.٧٪ من النساء فقط مستويات عالية من المشاركة المدنية في مجتمعاتهن المحلية، بالمقارنة مع ٣٩.٨٪ بالنسبة إلى الرجال. خلال تنظيم مجموعات التركيز، ذكرت النساء والفتيات قضايا الأمان والعنف والجريمة بصفتها الرادع الذي منعهن من المشاركة المدنية. ومع أن المعهد الديمقراطي الوطني أغلق مكتبه في السلفادور بحلول نهاية العام ٢٠٠٩، إلا أن نتائج المسح شكّلت أداة استخدمها المسؤولون المحليون المنتخبون، والأحزاب السياسية، ومجموعات المجتمع المدني، لإشراك المزيد من النساء والشباب في العملية الديمقراطية، من خلال التخفيف من الحواجز المؤسسية والتحفيزية وتلك المرتبطة بالقيم التي لم يشملها المسح. جدير بالذكر أن هذا المسح قد جمع معلومات مصنفة حسب النوع الاجتماعي، ولم يفترض أن كل السلفادوريين يملكون الشعور نفسه - بغض النظر عن النوع الاجتماعي أو السن - حيال المشاركة في السياسة.

استخدام الأبحاث لتشذيب البرامج الخاصة بالمشاركة المدنية

درج مكتب المعهد الديمقراطي الوطني في السودان، منذ العام ٢٠٠٤، على تنظيم مجموعات تركيز منتظمة لمساعدة صانعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، والمجتمع الدولي على فهم آراء المواطنين بشكل أفضل، وذلك خلال الفترة الانتقالية الديناميكية التي تشهدها البلاد ولتسليط الضوء على احتياجات المواطنين وتوقعاتهم بالنسبة للفترة المؤقتة التالية لتوقيع اتفاق السلام الشامل. فقامت مجموعات التركيز بقياس مواقف المشاركين الذين تم اختيارهم، لتبادل الأفكار والمشاركة في العملية السياسية، من خلال أبحاث المعهد الديمقراطي الوطني. جدير بالذكر أن نتائج هذا البحث قد أغنت عدداً من البرامج، على غرار برنامج «فلنتحدث» الإذاعي الذي يقدم خطة أسبوعية تعالج القضايا المتعلقة بالديمقراطية. فمن خلال إظهار العيوب في مستوى إمام المواطنين بالديمقراطية وإدارة الحكم الرشيد، استخدمت الأبحاث الخاصة بمجموعات التركيز لتحديد المواضيع التي سيتطرق إليها البرنامج الإذاعي الأسبوعي. فضلاً عن ذلك، عالج أحد البرامج دور المرأة في الانتخابات الأخيرة، متطرقاً بذلك إلى الآراء التي عبر عنها المشاركون في مجموعات التركيز بشأن دور المرأة في اللعبة السياسية.

المقابلات مع أبرز الأطراف المعنية

بعد جمع المعلومات الأساسية وإجراء الأبحاث المستندة إلى المسوح، تنص الخطوة التالية على الاتصال بالأطراف المعنية الذين يستطيعون إغناء برنامج مقترح، أو التأثير عليه، أو التأثير به. فبوسع الأطراف المعنية أن يقدموا تحليلات قيمة للتجارب السابقة، والقوى السياسية المحركة، والواقع المحلي، وبالتالي يجب تحليلها على ضوء الأبحاث التي أجريت قبل إعداد البرنامج. فضلاً عن ذلك، إن توطيد العلاقات مع أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة خطوة ضرورية لكسب المصداقية، واستدرار الدعم من أولئك الذي يستطيعون إسباغ قيمة إضافية على البرنامج، وتهدئة من يشعر بالتهديد جراء البرنامج.

إبحث عن مدخل مناسب ضمن البيئة الثقافية والسياسية لإثارة القضايا المتعلقة بالاختلاف في مكانة الرجال والنساء وأدوارهم. استعن بمجموعة واسعة من الأطراف المعنية، ممن تعكس آراؤهم مختلف وجهات النظر المتعلقة بمشاركة المرأة في السياسة. ومن شأن إشراكهم في العملية الاستشارية، كما مع أي من الأطراف المعنيين، أن يسهل العلاقات في مرحلة تطبيق البرنامج. في هذا السياق، تساعد الأسئلة التالية في تحديد مجتمع الأطراف المعنيين الذين يجب أن يفكر موظفو البرنامج في مقابلتهم، ليحرصوا على جمع البيانات المتعلقة بمشاركة النساء.

الأسئلة الرئيسية: المقابلات مع الأطراف المعنيين

- من هم أهم أصحاب المصلحة الذين يجب الاتصال بهم لتصميم برنامج من برامج المجتمع المدني غرضه تطوير مشاركة المرأة؟

من خلال تحديد خصائص المجتمعات المحلية، تصبح الجماعات أكثر قدرة على تطوير الحلول للمشاكل التي تصادفها. في هذا الإطار، يتم إعداد الخرائط التي تعدد موارد المجتمع المدني، ثم يتم تحليلها واستخدامها لتنظيم مبادرات المدافعة. وقد أغنت التكنولوجيا عمليات تحديد خصائص المجتمعات المحلية التي رمت إلى إحداث التغيير الاجتماعي المطلوب، نظراً إلى أن عدداً متزايداً من الأشخاص أصبح قادراً على استعمال برنامج الكمبيوتر المبسط عبر الإنترنت.^{١٠}

لما كان تحديد خصائص المجتمعات المحلية يرمي إلى فتح باب النقاش بشأن الثغرات في الموارد المجتمعية والأفكار المتعلقة بالتغيير، فمن الضروري أن تؤدي النساء دوراً في هذا المجال، بما أنهن قد يصفن موارد يمكن ألا يكون آخرون قد فكروا فيها. في هذا السياق، يشمل دمج النوع الاجتماعي في تحديد خصائص المجتمعات المحلية إشراك النساء في العملية والتأكد من أن النقاش يدرس الجهات المستفيدة والموارد المتوافرة، وسبب المشاركة والاستراتيجيات المطلوبة لتحسين مستوى الاستفادة.

صحيح أن الموارد المتوافرة قد لا تتيح استخدام العديد من وسائل البحث، لكن تتوفر طرق إضافية لجمع المعلومات الخلفية المهمة، ومنها: نسج الشراكات مع منظمات المجتمع المدني المهتمة بإجراء أبحاث و/أو الاستفادة من المسوح الحالية أو مجموعات التركيز التي تنفذها شركات أبحاث أو منظمات شريكة، ومن ثم إضافة أهم الأسئلة ذات الصلة.

Development Gateway, "Zunia Knowledge Exchange," last modified July 5, 2010, http://zunia.org/tag/community%20mapping/source/web2fordev.net/?tx_dgcontent_pi1%5Btype%5D=11&cHash=81f86c0f3.

جمع الدعم المبكر للنساء، بغض النظر عن البرنامج الذي يتم تصميمه. فمن شأن المقابلات التي تُجرى مع الأطراف المعنيين أن ترسي أساساً متيناً للعلاقات المستمرة التي سيعتمد عليها موظفو البرنامج في مختلف مراحل العمل. كما أن هذا التفاعل المبكر مع أصحاب المصلحة سيساهم في إنشاء شبكة متينة من الموارد التي سيرتكز عليها أصحاب الاختصاصات للحصول على الدعم في المستقبل.

التشاور مع الأطراف المعنيين

من التوصيات الأساسية عند التشاور مع الأطراف المعنيين:

- فكّر في الأطراف المعنيين الذين تريد الاستعانة بهم وفي أيّ مرحلة تودّ الاتصال بهم: فبمقدور بعضهم أن يساعد في بناء الدعم المبكر وينشر الرسالة عن مدى أهمية البرنامج. فضلاً عن ذلك، يمكن لبعض المجموعات أو الأفراد المساهمة في استقطاب أشخاص آخرين.
- أطلع أصحاب المصلحة على ما توصّلت إليه من خلال أبحاثك لكسب ثقتهم وإشراكهم في العملية في مرحلة مبكرة. أما إذا لم تستعن ببعض أصحاب المصلحة في مرحلة مبكرة، فقد يقابلونك بنوع من الممانعة التي لم يكن من حاجة إليها.
- حافظ على التماسك والترابط عند نقل المعلومات إلى جميع أصحاب المصلحة، لكن كيف رسالتك بحيث تناسب كلّ فرد بحدّ ذاته، مسلطاً الضوء على المكاسب التي سيحقّقها كلّ منهم عند دعم البرنامج أو المساهمة فيه.
- ساعد الأطراف المعنيين كي يفهموا الفوائد التي سيجنونها جرّاء مشاركة النساء السياسية، إضافةً إلى الفوائد التي ستجنيها مجتمعاتهم ومنظّماتهم الخ.
- حافظ على أقبية تواصل مفتوحة وتحلّ بالثبات والتماسك. زوّد أصحاب المصلحة بالمعلومات اللازمة في المراحل كافة.
- اجمع الأطراف المعنيين في اجتماع واحد لتزويدهم بالمعلومات اللازمة، وابدأ بتكوين مجتمع صغير يؤيّد أهداف البرنامج. من شأن هذا الاجتماع أن يساهم أيضاً في تفادي تكرار الجهود أو البرامج بلا طائل.

● من هي المجموعات التي ستتأثر ببرنامج المجتمع المدني المتعلق بتطوير مكانة المرأة أو تحقيق المساواة بين الجنسين؟

● ما هي القوى الفاعلة العاملة مع المجتمع المدني؟ أيّ من هذه المجموعات أدت دوراً في تعزيز مشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين؟ هل أقدم أيّ منها على عرقلة مشاركة المرأة في السياسة؟

● من هم الحلفاء المحتملون لبرنامج مقترح معيّن؟ والخصوم المحتملون؟ من هم الأطراف المعنيون الذين تعتبر مشاركتهم في نجاح البرنامج أساسية؟

● ما هو سجل أو سمعة أبرز المجموعات التي يمكن الاستعانة بها كشركاء أو حلفاء محتملين؟ ما هي قدرة هذه المجموعات على إدارة البرامج؟

● هل تعتبر هذه المجموعات منحازة لجهة أو لأخرى ضمن المشهد السياسي في البلاد؟

● هل سبق لهذه المجموعات أن عملت مع منظمات دولية أخرى في الماضي؟ هل أشادت هذه المنظمات بعملها؟ من الذي سيقدم تحليلاً متعمّقاً لتلك الجهود السابقة؟

● أيّ نساء - سواء أفراد أم مجموعات - تصدّرن الجهود المبذولة لتحسين مستوى مشاركة النساء؟ ما هي المجموعات النسائية التي يجب توعيتها؟ وما هي تلك التي يجب إشراكها؟

● من الذي يجب الاتصال به أولاً؟

● ما هي الرسائل التي يجب إرسالها وإلى أيّ أصحاب مصلحة أو مجموعات؟

● ما هي بقية المنظمات الدولية التي تقدّم الدعم إلى المجموعات المدنية؟

● ما هي أهمّ المعلومات القيّمة التي يمكن الحصول عليها من أصحاب المصلحة لإغناء عملية تصميم البرنامج؟

● عند اختيار أصحاب المصلحة الذين ستجرى معهم المقابلات الأولية، يمكن الاستناد إلى اللائحة التالية من التوصيات بهدف

من أجل التوصل إلى الغايات نفسها. عند تصميم برنامج معين، يجب أن يفكر موظفو البرنامج في الطرق التي يمكن أن تساهم النساء من خلالها في تحقيق النتائج المرجوة. كما يجب أن تأخذ جميع البرامج بعين الاعتبار مختلف الاحتياجات والأولويات للرجال والنساء، استناداً إلى تحليل النوع الاجتماعي. قد يشمل هذا الأمر أيضاً البرامج التي تستهدف النساء حصرياً. فمن شأن هذه الاختلافات أن تؤثر على مدى نجاح البرنامج. فضلاً عن ذلك، يجب أن تولف النساء نصف المشاركين في البرنامج أو قسماً كبيراً منهم على الأقل.

بغض النظر عن ذلك، يجب أن يتأكد الخبراء من أن كل عناصر البرنامج، بما في ذلك كل النشاطات، تدرس جميع الاحتمالات لضمان مشاركة النساء، وزيادة مستوى تعلمهن إلى أقصى حد، وتعزيز مساهمتهن في تحقيق النتائج المرجوة. مثلاً، هل بدأت النساء بالمدافعة عن إقرار تشريع ما زال يحتاج إلى بعض التنظيم والدعم، بحيث يشكل إقراره انتصاراً لجميع المواطنين وقوة موحدة للنساء؟ أو هل من محفز خاص أو مقارنة معينة يمكن أن تقترحها النساء لدعم قضية مطروحة على النقاش أو المراقبة؟ هل من مجموعة نسائية تتمتع بمكانة مهمة تؤهلها توجيه المعنيين إلى كيفية مراقبة سياسة أساسية في الدولة؟ ما هذا إلا غيض من فيض الأسئلة التي ستنتج شكل البرنامج. في هذا الإطار، كيف يمكن للبرنامج إشراك النساء بطريقة تحسن من مستوى مشاركتهن وتعود بالفائدة على نتائج البرنامج؟

في كل برنامج مدني، تتوفر فرص للتأكد من أن النساء يشاركن بأعداد متساوية، ويبسطن تأثيرهن على العملية السياسية. لذا، عند إعداد نشاطات البرنامج، حدد كيف يمكنها أن تعالج التحديات المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وبالتحديد تلك التي ظهرت للعيان خلال عملية البحث. على سبيل المثال، قد يكون البرنامج الذي يوطد العلاقات بين المجتمع المدني ورجال السياسة، ويضمن مشاركة قسم كبير من النساء فيه أو بنسبة النصف، مفيداً بشكل استثنائي بالنسبة إلى النساء نظراً إلى أنه قد يقضي على علاقات التوتّر بين النساء في المجتمع المدني والنساء في المناصب المنتخبّة. غير أن تطبيق مثل هذا البرنامج لا يعتبر منطقياً إلا إذا كان يحقق الأهداف المحددة، وإذا كان نسج العلاقات بين هذين القطاعين سيوثر، بما يكفي، على النتائج المرجوة.

تطبيق البرنامج

تسعى برامج المساعدة المدنية إلى منح المواطنين فرصة أكبر للتعبير عن آرائهم والتأثير على حكوماتهم. في هذا الإطار، اعترافاً

لا ريب في أن الأبحاث التي تستند إلى المقابلات مع الأطراف المعنية وأدوات المسح الأخرى ستمكّن موظفي البرنامج من تحديد مدى توفر الفرص الملائمة للعمل مع النساء. ومن شأن هذا الأمر أن يوفر أيضاً المعلومات - ومنها أبرز التحديات التي عرقلت مشاركة المرأة سابقاً - التي ستساعد في تعميم النوع الاجتماعي خلال مختلف مراحل البرنامج. من هذا المنطلق، لما كانت التحديات، وإطار العمل، وبقية الجهات المشاركة قد أصبحت معروفة عند تلك المرحلة، فقد صار بالإمكان اتخاذ القرارات بشأن كيفية تحقيق أهداف البرنامج، مع منح الفرص المناسبة، ضمن البرنامج نفسه، للرجال والنساء على السواء.

على سبيل المثال، إن تطبيق مقارنة تعميم النوع الاجتماعي لزيادة التفاعل بين المواطنين وأعضاء المجالس المحلية، من خلال عقد اللقاءات الجماهيرية، سيتيح دراسة الفرص والحوافز بالنسبة لمشاركة كل من الرجال والنساء في اللقاءات الجماهيرية وتفاعلهم مع أعضاء المجالس المحلية. في هذا الإطار، قد يكشف تحليل أولي أن النساء يشاركن في تلك اللقاءات فعلاً، لكنهن نادراً ما يعبرن عن رأيهن عالياً. من هنا، قد تدعو الحاجة إلى تصميم برنامج يدرّب على إلقاء الخطب ويرشد النساء الشابات إلى كيفية التعبير عن آرائهن. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يكشف تحليل النوع الاجتماعي عن أن اعتماد ميزانية تشاركية سيمنح المواطنين أدوات مهمة لمراقبة التشريع المتعلق باللامركزية، غير أن إلامام بالشؤون المالية يختلف باختلاف الجنس والموقع. استناداً إلى هذا التحليل النقدي لاحتياجات كل من النساء والرجال، يمكن تنظيم جلسة حول إلامام بالشؤون المالية، والحاقها بالدورة التدريبية التي ستتناول الميزانية التشاركية، بحيث تتم تلبية احتياجات كل الأشخاص الذين يواجهون صعوبات معينة. ويصبح هذا التدريب الأساسي على كيفية صياغة الميزانية الحكومية وإدارتها مفتوحاً لكل من الرجال والنساء الذين يحتاجون إليه.

تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بالأطراف المعنية

تتطلب المرحلة الأخيرة من تصميم البرنامج تحليلاً لأهداف البرنامج، والأبحاث، والموارد على غرار المهلة الزمنية والتمويل، فضلاً عن مدى النجاح في إحداث أكبر قدر ممكن من التأثير. ولا شك في أن هذا الأمر يتطلب تكوين رؤيا واضحة للنتائج المتوقعة من برنامج معين. من هنا، استناداً إلى المعلومات التي تم جمعها، لا بد من مراجعة النتائج المرجوة وتنقيحها، كما يجدر بتصميم البرنامج أن يسعى إلى تحقيق الأهداف المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار الجهود التي يبذلها بقية الأطراف المعنية

من المعهد الديمقراطي الوطني أنّ الرجال والنساء حول العالم يحتاجون إلى مؤسسات سياسية خاضعة للمساءلة ومستجيبة لمطالبهم، قام بالتركيز على أربعة محاور لمساعدة المواطنين على أن يصبحوا مشاركين ناشطين ومنظمين في الحياة السياسية:

● التنظيم والمدافعة

● التربية المدنية

● المنتديات المدنية

● المساءلة الاجتماعية

تركّز نشاطات التنظيم والمدافعة على كيفية التأثير على برنامج السياسات، من خلال توحيد موارد المجتمع المحلي وجهوده حول قضية مشتركة تحظى باهتمام عدد ملحوظ من الأشخاص. وتركّز برامج التربية المدنية على القواعد الأساسية والمميزات المؤسساتية لنظام سياسي ديمقراطي، كما تقدّم معلومات حول الحقوق والممارسات الديمقراطية، على غرار فهم الحقوق الدستورية، والمساواة بين الجنسين، والعمل الجماعي، وحلّ النزاعات. أما برنامج المنتديات المدنية الذي ينظّمه المعهد الديمقراطي الوطني، فيستند إلى القواعد الشعبية متبّعاً مقارنة تفصيلية نحو إشراك الأشخاص ومساعدة المواطنين على تنظيم أنفسهم والمشاركة بشكل ناشط في الحياة السياسية. من جهتها، تجمع المساءلة الاجتماعية مجموعة واسعة من المبادرات المستندة إلى المواطنين أو منظمات المجتمع المدني، وهي تسعى إلى مساءلة المسؤولين الحكوميين عن طريق مراقبة أعمالهم ورفع التقارير بشأنها.

في مطلق الأحوال، تعتبر الائتلافات والتحالفات ضرورية لإظهار قوة الجماعة التي تشكّل، في نهاية الأمر، محفزاً مهماً على التغيير. فالائتلافات تؤمّن أرضاً خصبة للنساء كي ينشئن ويطوّرن شبكات، ويضفرن القوى من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. نسجاً على المنوال نفسه، من شأن الائتلافات التي تعزّز القرارات السياسية أو تراقبها أن توفّر الفرص للرجال والنساء بالعمل معاً من أجل تحسين مستوى حياة أبناء بلدهم. بالفعل، تؤدي الائتلافات دوراً ملحوظاً بشكل خاص في تحقيق المساواة بين الجنسين، بالنظر إلى التحديات الاجتماعية والثقافية والدينية التي تقف عائقاً في وجه حقوق المرأة.

يعتبر تعميم النوع الاجتماعي عاملاً ضرورياً في المشاركة المدنية، بما أنه يسمح للخبراء التركيز على النتائج المتأتية من

انعدام المساواة، ويساعد في تحديد ومعالجة الظروف المسببة لهذا التفاوت. فلا يخفى على أحد أنّ النساء هنّ، في الغالب، أكثر المتضرّرات من الوصول غير المتساوي إلى الموارد والمنافع في المجتمع، ممّا يصعب عليهنّ المشاركة في الحياة المدنية بشكل كامل. من هنا، يجب إيجاد الفرص لتعزيز المشاركة الناشطة للنساء في حملات المدافعة والمراقبة، بما أنهنّ يستطعن التأثير على النقاش من خلال مشاركتهنّ، وتعزيز المجتمع المدني.

بغضّ النظر عن المجال الذي يتمّ فيه تصميم البرنامج، يجب إعداد سائر برامج المشاركة المدنية مع التركيز على النتائج المتوقّعة أو المرجوة. ويامكان البرامج أن تحقّق عدة أهداف في الوقت نفسه، على أن تكون هذه الأهداف نابعة من قرار ذكيّ (بحسب طريقة سمارت)، أي أن تكون محدّدة، وقابلة للقياس والتحقيق، وواقعية، ويمكن إتمامها ضمن مهلة زمنية معيّنة. فضلاً عن ذلك، يجب ألا تبدأ عملية التطبيق أو إدارة نشاطات البرامج إلا بعد تحليل الحواجز الراهنة والتفكير بالفرص على ضوء أهداف البرنامج.

التنظيم والمدافعة: التأثير على السياسات العامة من خلال المدافعة

إنّ الأنظمة السياسية المتطوّرة، والطبيعة الذاتية جداً للعبة السياسية، توفّر فرصاً مستمرة للمدافعة عن تطبيق إجراءات جديدة في مجال السياسات. من شأن هذا أن يخلف ضغوطات مستمرة على أعضاء الهيئات التشريعية، فيحثّهم على رفض السياسات الرديئة أو إصلاحها، وحماية تلك السليمة منها. وكانت النساء، في دول متعدّدة، قد أنشأن شبكات، رسمية وغير رسمية على السواء، نجحت في التأثير على التشريعات. أما في دول أخرى، فلم تتوحّد النساء بأعداد ملحوظة بعد من أجل توفير الدعم اللازم للأولويات المشتركة على صعيد السياسات. في هذا الإطار، يمكن القول إنّ النجاح في تحقيق المساواة بين الجنسين يعتمد، أولاً، على تحديد النساء للقضايا المشتركة في ما بينهنّ، ومن ثم حشد الدعم من الرجال أصحاب النفوذ. ومع أنّ النساء لا يشكّلن فريقاً من لونهنّ ورأي واحد، إلا أنهنّ يتشاطرن بعض الهموم المشتركة. ويبدو أنّ هذه الهموم، على غرار الحماية من العنف المنزلي ورعاية المسنّين والقضايا المتعلقة بالصحة، لا تنعكس ضمن الأولويات الحكومية بدون ضغوطات من النساء. في هذا السياق، تتوفّر أمثلة كثيرة عن مواطنين تعاونوا مع بعضهم البعض برغم كلّ خلافاتهم، من أجل تطبيق التشريعات التي تحسّن حياتهم اليومية.

استندت التحركات النسائية إلى انتصارات تشريعية تقدّمية

- وفق حالاتهنّ. من شأن ترتيب القضايا حسب أولويتها أن يزيد من معدلات النجاح، نظراً إلى أن الموارد البشرية والمالية المستثمرة في مبادرات المدافعة ستكون مركزة، عوضاً عن أن تكون مشتتة بين عدّة قضايا والموارد الخاصة بكلّ منها.
- أدرس البيئة السياسية الحالية وادعم النساء في الموقع الذي يمكن أن يتركّن فيه البصمة الأقوى. فمن خلال تقييم الوضع السياسي للنساء والتشريعات المطبّقة حالياً، يمكن لموظفي البرنامج أن يحدّدوا السياسات التي يُحتمل أن تصبح قانوناً أو التي يُرجّح أن تُطبّق. عند تحديد هذه الفرصة شبه الأكيدة، يصبح بالإمكان تسهيل احتمالات النجاح، وبالتالي تعزيز شبكات المدافعة والائتلافات والتحالفات، فإنشء ائتلاف جديد لكسب الثقة اللازمة من أجل معالجة القضية المقبلة- والأكثر صعوبة ربّما- بطريقة موحّدة.
- تواصل مع الأطراف المعنيين واكسب دعمهم في وقت مبكر من البرنامج. كما أن تأمين استثمارات أبرز الحلفاء واستقطاب اهتمامهم منذ البداية سيزيد من فرص النجاح.

المدافعة عن اعداد سياسة جديدة

يجب أن يحدّد برنامج المدافعة، بشكل واضح، هدفه من التغيير المرجوّ، كما يحدّد الأطراف المعنيون الذين يهدف إلى التأثير عليهم، ويقدم رسالة واضحة، وينشئ الائتلافات والتحالفات المتينة. فضلاً عن ذلك، من الضروري مراجعة خطة المدافعة وتعديلها. في ما يلي بعض التوصيات التي يجب التفكير فيها عند إعداد برنامج مدافعة مراعي للنوع الاجتماعي:

- أدرس كل السياسات من منظور النوع الاجتماعي. ففي أغلب الأحيان، تتم صياغة السياسة العامة بغض النظر عن الاحتياجات المختلفة باختلاف النوع الاجتماعي، والعرق، وغيرها من العوامل الديموغرافية المؤثرة. من هنا، ينبغي إعداد السياسات التي يتمّ المدافعة عن تطبيقها على ضوء النوع الاجتماعي، بحيث يُعالج المعنيون مسألة التفاوت بين الجنسين ويتأكدون من تأثيرها المرجوّ على السّكان.
- ساعد النساء في تحديد أولوياتهنّ في مجال السياسة، وتكييفها

النساء يرأبن الهوية الإثنية

في العام ٢٠٠٦، اجتمعت النساء في مدينة موستار التي دمّرتها الحرب، في البوسنة والهرسك، لينشئن شبكة مدافعة تُعدّ أحد الأمثلة القليلة على التعاون السياسي بين الإثنيات المتعدّدة، في دولة خاضعة لانشقاقات إثنية لا سبيل إلى تخطيها بحسب ما يبدو. تجمع المبادرة المدنية لنساء موستار، في رحابها، نساء- من ناشطات سياسيات وقائدات منظمات مدنيّة ومواطنات عاديّات- لمعالجة القضايا المشتركة، بغض النظر عن الانتماء الإثني لأفراد المبادرة أو الأشخاص الذين تساعدهم. تمثل هذه المبادرة محاولة لتجاوز الانشقاقات الإثنية الناتجة عن الحرب التي دارت رحاها في التسعينات. وكانت هؤلاء النساء قد شهدن، مباشرة، كيف تبقى المشاكل من دون حلول عندما تهيمن الانتماءات الإثنية على العلاقات الاجتماعية، والتعليم، والوظائف، وإدارة الحكم. فقررن أن يجعلن من العملية السياسية ورقة رابحة. وما كان منهنّ إلا أن ضافرن الجهود ليصبحن قائدات بكامل حقوقهنّ، كما نظمن مبادرات مدافعة على المستوى المحلي وتسقنها وأطلقنها، ونجحن في تعديل اجازة الأمومة على المستوى البلدي لتأمين حماية أفضل للعاملات الإناث. من هذا المنطلق، يمكن القول إن التعاون بين هؤلاء النساء يمثل رسالة أكبر هي وضع الخلافات المؤدية جانباً، واختيار العملية السياسية لبناء حياة أفضل لهنّ ولمجتمعاتهنّ المحلية.

في البرلمان، من أجل تعزيز المشاركة الانتخابية والتشريعية للنساء. ومن خلال هذه الشراكة، تمكّن النادي من تحقيق عدد من الإنجازات التشريعية، بما في ذلك تعديل القانون المتعلق بألعاب الميسر، حيث تم تخصيص ٢٪ من إيرادات ضرائب اليانصيب الوطني لدعم ضحايا العنف المنزلي، إضافة إلى تعديلات أُدمجت في قانون العمل لتحسين ظروف العمل بالنسبة للنساء، وتحسين فوائد التقاعد، وإجازة الأمومة. في أوغندا، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني المجتمع المدني والنساء الأعضاء في البرلمان على إعداد برنامج تشريعي مشترك بشأن القضايا التي تؤثر على النساء والأطفال. فتمثلت أبرز خمس قضايا نادى بها مبادرة المدافعة بما يلي: وفيات الأطفال والوفيات النفاسية، إقرار مشروع قانون العلاقات الأسرية، الحماية من الجرائم الجنسية وإلتهام بالبشر والمعاقبة عليها، واستقطاب الدعم للميثاق الأفريقي بشأن حقوق المرأة في أفريقيا.

ضمن إطار جهود الضغط والتأثير التي تبذلها النساء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، يعتبر التمثيل السياسي، في أغلب الحالات، نقطة الانطلاق بسبب التأثير الطويل المدى الذي يمكن أن تتمتع به السلطة والتمثيل السياسي ضمن مجموعة متنوعة من المجالات الحساسة. في هذا السياق، سلط منهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الضوء على هدف هو تعيين ٣٠٪ من النساء في مناصب صنع القرار السياسية. في أماكن أخرى، أصبحت هذه النسبة الهدف قانوناً أو كوتا تقرّها الأحزاب السياسية طوعياً. بالفعل، أصبحت حصص الكوتا أسرع طريقة لمساعدة النساء في شقّ طريقهنّ نحو المناصب السياسية. يمكن أن تكون حصص الكوتا نصّاً تشريعياً، كما يمكن أن تعتمد الأحزاب السياسية من دون أن يكون لها أيّ سلطة قانونية.^{١١} وقد أقرت العديد من الدول شكلاً من أشكال الكوتا لمساعدة النساء على الفوز بمقعد في مجالسها. وكان حافز اعتماد الكوتا قد حثّ على تنظيم مبادرات مدافعة في مختلف أنحاء البلاد، من قبل المجموعات النسائية في الغالب، فضلاً عن شبكات غير رسمية من النساء، والنساء الأعضاء في الهيئات التشريعية.

إشراك النساء الشباب

يجب أن يحرص الرجال والنساء المشاركون في حملات المدافعة

● يجب أن تكون النساء مدافعات صريحات عن كل أنواع السياسات العامة، فينصقن مع نظرائهنّ الرجال وعلى قدم المساواة معهم حول شؤون التنمية المحلية والتخطيط، والسياسات الأجنبية، والقضايا المتعلقة بالدفاع والاقتصاد والاستثمار، فضلاً عن قضايا التربية والرعاية الصحية. ولكي تتمتع المرأة بفرصة متساوية للتعبير عن رأيها في السياسة، يجب دمج آرائها وقدرتها على التأثير ضمن مختلف القضايا المتعلقة بالسياسات. ابحث عن الفرص اللازمة لتوسيع نطاق شبكات النساء. توفّر مبادرات المدافعة فرصاً لتسهيل تكوين الشبكات النسائية، وتوحيد النساء من مختلف القطاعات - كأعضاء في الأحزاب السياسية ومشروعات وناشطات وصاحبات شركات تجارية على سبيل المثال.

● سهّل التفاعل وتبادل الأفكار بين الخبراء، واحرص على أن يكونوا من كلا الجنسين. استعن بخبراء متخصصين مثل الأكاديميين، وخبراء المجتمع المدني، وغيرهم من التقنيين المتخصصين، لاغناء ائتلافات المدافعة.

● فكّر بإصلاح على المدى الطويل. ما هو التغيير المطلوب وما هي الإصلاحات التي يجب تطبيقها من أجل تحقيق ذلك؟ كم سيستغرق من الوقت؟ خطط للمستقبل بشكل مناسب مدركاً أنّ التغيير يتطلب وقتاً ومن الأرجح أن يتحقّق تدريجياً.

● راقب النجاح الذي أحرزته بحذر. فالانتصارات يمكن أن تتلاشى بسرعة إذا لم تتوخّ الحذر. فمن الممكن ألا يحظى القانون الذي تمّ سنّه بالتمويل اللازم أو القوّة المطلوبة للقيام بإصلاح حقيقي. كما يمكن تعديل سياسة أو تكرارها بعد سنوات أنفقتها في المدافعة من أجل سنّها. لذا، خطّط للقيام بالمراقبة عند وضع خطة المدافعة الأصلية.

وحّد الرجال والنساء حول القضايا المتعلقة بتمكين النساء.

المدافعة عن تغيير قانون حالي

ساعد المعهد الديمقراطي الوطني المنظمات الشريكة على المدافعة عن تطبيق إصلاحات في مجموعة متنوعة من المجالات، مثل مكافحة العنف الأسري، وتحسين الرعاية الصحية، وزيادة مستوى تمثيل النساء في السياسة. على سبيل المثال، عمل المعهد الديمقراطي في مقدونيا مع نادي النساء البرلمانيات، وهي جمعية متعدّدة الأحزاب، ذات طابع غير رسمي، تضمّ النساء الأعضاء

١١. تطبق مقدونيا أنظمة كوتا على المناصب التشريعية المحلية والوطنية، تشترط على الأحزاب تسمية ٣٠٪ من «النوع الاجتماعي غير الممثل بما فيه الكفاية» كمرشّحين. لكن ما من شرط يفرض أنّ هؤلاء المرشّحين سيكونون مؤهلين لضمان إمكانية لائحة المرشّحين. من جهته، ينصّ قانون الكوتا المراعية للنوع الاجتماعي الصادر في العام ٢٠٠٢ في بلجيكا على ضرورة أن تشغل المرشّحات إناث نصف المناصب في لوائح الأحزاب الانتخابية، بما في ذلك أحد المنصبين الرئيسيين. في كلتا الدولتين، ترفض الهيئة التنظيمية للانتخابات لوائح المرشّحين التي لا تفي بهذه الشروط، وتصبح الأحزاب المخالفة ممنوعة من الترشّح للانتخابات.

تثقيف الجيل القادم من القادة المدنيين

برنامج «شباب اليوم، قادة الغد» هو عمل أكاديمي يمتدّ على مدار السنة ويستهدف النساء الشابات الناشطات في المجتمع المدني، من مختلف أنحاء شمال أفريقيا، اللواتي يمكن أن يصبحن قائدات في مجتمعاتهنّ المحلية. أطلقت الشبكة في العام ٢٠٠٩، وهي تتألف من قائدات شابات لمنظمات مدنية ومجموعات محلية في الجزائر وتونس ومصر وليبيا والمغرب. من خلال سلسلة من ورش العمل والدعم الإلكتروني المكمل، يهدف هذا البرنامج إلى بناء مهارات قيادية استراتيجية، وتعزيز ثقافة التعامل بين الأقران، والتوجيه بين الأجيال المختلفة، بهدف تكوين جيل جديد من القيادة المدنية والسياسية النسائية في المنطقة.

وفقاً للتقرير المرحلي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، الصادر عن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بشأن وضع النساء عالمياً، «تستمدّ المنظمات والتحرّكات النسائية الجزء الأكبر من شرعيّتها السياسية من جهودها المبذولة لتمثيل «مصالح النساء». فقد أثبتت التحركات النسائية الوطنية والإقليمية والدولية فعاليتها في فضح الأعمال الظالمة المتعلقة بالنوع الاجتماعي واستدرار ردود الفعل المناسبة. من الأمثلة المهمة على ذلك، دور التحركات النسائية في تحدي الأنظمة الاستبدادية في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي والنيبال وبيرو والفلبين؛ وممارسات الضغوطات لإحلال السلام في سيراليون وليبيريا وأوغندا والسودان وبوروندي وتيمور الشرقية ودول البلقان؛ وفي محاولات القضاء على العنف ضدّ النساء»^{١٢}.

فضلاً عن ذلك، يتعاون شركاء المعهد الديمقراطي الوطني مع الجمعيات المدنية المحلية من أجل تطوير المهارات اللازمة لتنفيذ العمل السياسي المنظم، مثل المدافعة عن قضية معينة، وتوعية الناخبين، ومراقبة العملية السياسية. ويجدر بالبرامج أن تقوّي النساء وتمكّنهنّ من المشاركة في العملية السياسية تدريجاً، بحيث توّظّ مهاراتهنّ ومعارفهنّ وثقتهنّ فضلاً عن قدرتهنّ على المدى الطويل. يمكن أن تستفيد المنظمات الحالية من مساعدة المعهد الديمقراطي الوطني التقنية في اكتساب بعض التقنيّات التنظيمية، لتحديد القضايا وتحليلها، والتخطيط، وإدارة الموارد، وجمع التبرّعات، والتقييم، والعمل المشترك، واكتساب مبادئ القائد القويّ.

التوعية المدنية: الاستفادة من الإعلام الاجتماعي

أصبح استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز مبادرات المدافعة وسيلة منتظمة للاتصال بالمستهدفين. من الوسائل الحالية المستخدمة في هذا المجال موقع «فايسبوك» ومجموعة

على إشراك النساء الشابات. ففي أغلب الأحيان، تشعر النساء الشابات أن لا مكان لهنّ في النشاطات التي يقودها الأشخاص الأكبر سنّاً والأعمق تجربةً. من هنا، لا شكّ في أنّ برامج التوجيه الرسمية التي تمكّن النساء الشابات من الاتصال بقيادة وقائدات ذوي باع طويل في مجالهم يعتبر خطوة مهمّة لتوعيتهنّ ومساعدتهنّ على أن يصبحن ناشطات مدنيات ناضجات. في أفضل الأحوال، يجب أن تُنظّم عملية التوجيه والإرشاد هذه بشكل مستمرّ، لتشجيع النساء الشابات على طرح الأسئلة المهمّة ومواجهة وقائع الحياة السياسية في الوقت نفسه. ولا ريب في أنّ إشراك الجيل القادم سيؤمّن المصداقية والدعم المستمرّ للقضايا التي قد تضعف بمرور الوقت لو لم يكن من الجهود المتמاسة المبذولة في هذا المجال.

التعاون مع المنظمات الحالية

يجدر بكلّ برنامج للمشاركة المدنية أن يعمل إمّا مع منظمات المجتمع المدني المعنيّة بالنساء التي تدافع عن المساواة بين الجنسين، وإمّا مع المنظمات ذات النفوذ والعاملة على القضايا المرتبطة مباشرةً بالمساواة بين الجنسين والتي تؤثر على النساء بشكل ملحوظ، مثل الحدّ من الفقر، أو العنف ضدّ النساء، أو فيروس نقص المناعة المكتسب. وكانت منظمات المجتمع المدني المعنيّة بالنساء قد شكّلت القوة الرائدة للتغيير في ما يتعلق بقضايا النساء أو قضايا المساواة بين الجنسين. ولا يخفى على أحد أنّ هذه المنظمات غالباً ما توفّر المساحة السياسية الوحيدة للنساء للمدافعة عن تطبيق القضايا المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. فالنساء الناشطات اللواتي يناضلن من أجل معالجة العنف المنزلي، وتعزيز التربية، ورعاية المسنّين، والقضايا المتعلقة بالبيئة التي تؤثر على مجتمعاتهنّ المحلية يدركن ما هي الاحتياجات الملحة التي تواجه النساء في بلادهنّ، ويعتبرنّ في الغالب جزءاً من الحلّ المشترك التي وضعها المجتمع العالمي. فضلاً عن ذلك، تقدّم هؤلاء النساء غالباً وجهة نظر سليمة حول كيفية لحاق بلادهنّ بركاب غيرها واستخدام ذلك لمصلحتهنّ.

^{١٢} Progress of the World's Women, "Politics," in Who Answers to Women? Gender and Accountability (New York: UNIFEM, 2008/2009), http://www.unifem.org/progress/2008/media/POWW08_chap02_politics.pdf.

منظمة غير حكومية تنمي مشاركة النساء في السياسة

«منظمة حماية حقوق المرأة» هي المنظمة المدنية المستقلة الرائدة التي تُعنى بشؤون المرأة في أذربيجان، وهي شريكة المعهد الديمقراطي الوطني منذ العام ١٩٩٨. خلال مراحل هذه الشراكة، طبقت المنظمة برامج لتوعية النساء بشأن حقوقهن السياسية، وتشجيع عدد أكبر منهن على التصويت والترشح.

بمساعدة من المعهد الديمقراطي الوطني، عملت منظمة حماية حقوق المرأة على زيادة مشاركة النساء الأذريات كمرشحات، ومراقبات للانتخابات، وناخبات في كل من الانتخابات المحلية والوطنية. وفي الانتخابات البلدية للعام ١٩٩٩، نجحت حوالي ٢٠ مرشحة درّبتن المنظمة في انتخابات المناصب المحلية، كما شاركت حوالي ٣٠٠ امرأة درّبتن المنظمة كمرابطات للانتخابات. في عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٢، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني منظمة حماية حقوق المرأة على إعداد برنامج وطني خاص بالمرأة، يشجّع على مشاركة النساء في المناصب القيادية ضمن الهيئات المنتخبة، ويدعو إلى تأسيس عدة تكتلات نسائية ضمن الفروع الوطنية والإقليمية لأهم الأحزاب السياسية في أذربيجان. وقد نجحت امرأتان كانتا قد شاركتا في برامج المنظمة في انتخابات المجالس البلدية لعام ٢٠٠٩، فيما أطلقت ست نساء أخريات منظمات غير حكومية جديدة لمعالجة الاحتياجات المحلية التي لم تتم تلبيتها.

يزالون دون سن الخامسة والعشرين، لجأت المجموعات الشبابية والجمعيات الطلابية التابعة للمنظمات السياسية إلى استخدام المدونات الإلكترونية، وموقع «يوتيوب»، ومواقع التشبيك الاجتماعي مثل «فايسبوك»، من أجل نشر رسائل المرشحين خلال انتخابات العام ٢٠٠٨. كما قامت مرشحات كثيرات من النساء، ومنهن الكثير ممن يترشحن للمرة الأولى، بإنشاء صفحات لهن عبر موقع «فايسبوك». وتجدر الإشارة إلى أن تطوّر التكنولوجيا، والفرص العديدة التي تمثلها للاتصال بأشخاص جدد، يتطلب بأن تكون الرسائل هادفة أكثر من ذي قبل، من أجل جذب اهتمام الأشخاص الذين لا يستطيعون التركيز على أمر معيّن لفترة طويلة، ولتسجيل علامة فارقة في سوق غارقة ضمن كومة من المعلومات.

المنتدى المدني: الائتلافات وصياغة الرسائل

بناء الائتلافات

تتكوّن الائتلافات من أفراد ومنظمات يتشاركون الأفكار نفسها، فنسجوا علاقات في ما بينهم استناداً إلى هذه الفكرة المشتركة أو الرؤيا أو الهدف. ولا ريب في أن بناء الائتلافات يعتبر عنصراً أساسياً من بناء وتعزيز تحركات المجتمع المدني لأنها قادرة على ممارسة ضغط أكبر على الحكومات بالمقارنة مع التحركات المنفردة. بالفعل، من خلال تأثير سائر المجموعات الأعضاء على أهدافها وغاياتها المشتركة، بإمكانها أن توطد قوتها وثومنها نوعاً من الأفضلية بالنسبة للقضايا ذات الاهتمام المشترك. لكن لما كانت الائتلافات تعمل على تحقيق هدف بعينه، كإقرار تشريع

أخرى من المواقع الإلكترونية، إضافة إلى الرسائل القصيرة، ومواقع «تويتر»، «يوتيوب»، «فليكر»، و«فورسكوير». تتشارك كل هذه الوسائل في قدرتها على الاتصال بعدد كبير من الأشخاص افتراضياً، في ظلّ وقت قصير، وبشكل يمكن المدافعين عن قضية معيّن من نقل رسالتهم سريعاً إلى جماهير ما كانوا ليلبغوها لو لم يكن من هذه الوسائل الإلكترونية. ولا يخفى على أحد أن التكنولوجيا في تطوّر دائم، وبالتالي تدعو الحاجة إلى تقييم أشكال التواصل عند تصميم برنامج يشمل على استخدام الإعلام الاجتماعي. لكن قد تواجه بعض النساء عراقيل عند محاولة الاستفادة من الإعلام الاجتماعي، كعدم امتلاك حاسوب أو عدم التمتع بالمهارات اللازمة لاستخدام حاسوب. زد على ذلك أن التكنولوجيا في أغلب الأحيان غير موثوقة وغير مستدامة بسبب التكاليف البشرية أو المالية المطلوبة؛ وبالتالي لا يمكن الاعتماد على الأشكال التكنولوجية الجديدة بصفقتها المصدر الرئيسي للاتصال أو المصدر الوحيد بدون وضع خطة بديلة.

سواء كان برنامج المشاركة المدنية ذا نطاق واسع أو متخصصاً في قضايا النوع الجنسي، تقدّم هذه الأدوات فرصاً للوصول إلى الشبكات غير التقليدية. كما أنّ الأشكال التكنولوجية الجديدة التي تعتمد على الهواتف الخليوية توفر وسائل مهمة بالنسبة للرجال والنساء في المناطق الريفية، فتتيح لهم تلقي المعلومات التي ما كانوا ليحصلوا عليها لولا هذه الهواتف. أما في الدول التي تعتمد مستوى أكثر تعقيداً وتطوراً من التكنولوجيا، فيتمكّن الناشطون من الوصول إلى شبكات دعم جديدة من خلال المواقع الإلكترونية. ففي الكويت، حيث يتمتع ٣٥٪ من الأشخاص بإمكانية استخدام الإنترنت، وحيث ثلثا هؤلاء المستخدمين لا

أندية النقاش النسائية: شبكات ومدافعة ذات طابع غير رسمي

في قيرغيزستان، أنشأت النساء «نادي النقاش السياسي للمرأة»، الذي شكّل منتدىّ تجتمع فيه النساء ذات الروح القيادية من أجل مناقشة القضايا المتعلقة بالسياسات العامة، سعياً لتحقيق هدف نهائيّ هو زيادة مشاركة المرأة في السياسة. بالنسبة لأعضاء المجموعة المشاركات في الأحزاب السياسية، يوفّر نادي النقاش أيضاً وسيلة للمدافعة عن مشاركة أكبر للنساء في نشاطات الحزب. يتألّف نادي النقاش من حوالي ٢٥ قائدة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. وقد تمكّن، من خلال إشراك كبار المسؤولين التشريعيين في اجتماعات المائدة المستديرة المنتظمة، فضلاً عن وسائل الإعلام، وعن طريق ممارسة الضغط والتأثير المباشر، من أداء دور أساسي في التأثير على القادة السياسيين في البرلمان من أجل التصويت دعماً لقانون مكافحة تعدد الزوجات في قيرغيزستان في العام ٢٠٠٧. في العام ٢٠٠٩، اتخذ النادي عدّة خطوات لإسباغ صفة قانونية على عمله، في ظلّ تمويل من منظمة الأمان والتعاون في أوروبا. وقد ظلّ النادي يجتمع لأكثر من أربع سنوات، قبل أن تسبغ عليه حكومة قيرغيزستان صفة رسمية كمنظمة غير حكومية، مما يثبت أنه ليس من الضرورة أن تكون الهيئة قانونية كي تمارس التأثير اللازم.

- محدّد مثلاً، فإن فترتها الزمنية غالباً ما تكون محدودة، بانتظار تحقيق الأهداف المرجوة.
- التثجيع على الاتصال والتعاون والتنسيق بين المنظّمات النسائية، المحلية والوطنية، التي تتمتع بالنفوذ أو التأثير.
- هدف التثغيرات إلى نسج علاقات بين المواطنين من مختلف القطاعات- أحزاب سياسية ومنظّمات مجتمع مدني وشركات- ساهمت في تشكيل حركة نسائية. ففي رواندا، تعاونت النساء البرلمانيات اللواتي يؤلّفن أغلبية الهيئة التشريعية الوطنية مع منظّمات مدنية محلية ودولية، وممثلين عن قضايا النوع الاجتماعي في الحكومة الوطنية، ووكالات أمم متّحدة، من أجل إعداد سجلّ بحالات العنف المستندة إلى النوع الاجتماعي. بفضل هذا الأمر، تمكّن من مناشدة أقرانهنّ الذكور بدعم إقرار مشروع قانون لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي.١٣ في هذا السياق، يمكن القول إنّ تطوّر مستوى العمل على المساواة بين الجنسين ما كان ليتحقّق، لو لم يكن من الائتلافات التي عملت على تعزيز حقوق المرأة السياسية. في ما يلي بعض التوصيات الواجب أخذها بعين الاعتبار عند العمل مع ائتلافات، ضمن برنامج للمشاركة المدنية يدعو إلى تطوير مستوى المساواة بين الجنسين من خلال الائتلافات:

- إشراك الرجال في البرامج التي تدعو إلى المساواة بين الجنسين.
- مساعدة النساء على إنشاء شبكة قويّة لا تقتصر على «الوجوه نفسها». بالفعل، يجدر بالنساء أن تطرق باب مختلف القطاعات- كالشركات ووسائل الإعلام والجمعيات الدينية وغيرها.
- تسليط الضوء على أوجه الشبه من خلال تقليص الاختلافات بين النساء أنفسهنّ وبين الأهداف التي يضعنها نصب أعينهنّ.

صياغة رسالة

إنّ صياغة الرسالة عنصر أساسي لأيّ حملة مدافعة وعملية مراقبة. فهي تتيح لأيّ ائتلاف مدافعة أن يستند إلى حجة بسيطة ومقنعة من أجل تحديد أبرز الأطراف المعنيين الذين يجب إقناعهم. ولا يخفى على أحد أنّ صياغة الرسالة تتخذ بعداً أكثر أهمية بالنسبة للبرامج التي تدافع عن القضايا المرتبطة بالنساء. فالمدافعة عن المساواة بين الجنسين يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الجمهور المستهدف- الرجال غالباً- وتطوّر الحجج التي تشدّد على كيفية استفادة جميع الناس من مشاركة المرأة في السياسة، من خلال إجراء التحسينات اللازمة في المجتمعات المحلية. يتطلّب هذا الأمر الاستعانة بمختلف الأشخاص لنقل الرسائل، كالقادة الذكور الذين يمكن أن يحثوا الآخرين على تغيير سلوكهم.

- تسهيل نسج العلاقات بين الأشخاص في مختلف القطاعات. في أغلب الأحيان، تتعامل النساء العاملات في المجتمع المدني والأحزاب السياسية مع بعضهنّ البعض بعدائية. أما النساء الأعضاء في الهيئات التشريعية، واللواتي بدأن مسيراتهنّ بالعمل الناشط في المجتمع المدني، فيلقين انتقادات لتخليهنّ عن القضايا الأساسية التي تهّم النساء من أجل العمل مع نظرائهنّ الرجال.

١٣ Annalise Moser, "Gender and Indicators Overview," BRIDGE (London: Institute of Development Studies, 2007), <http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/IndicatorsORfinal.pdf>.

المستدامة في العمليات السياسية، وجمع المعلومات من أجل دعم عمليات المدافعة وتنظيم الحملات، وتعزيز الشفافية الحكومية، والعمل بالمساءلة.

يجب أن تُنظَّم مبادرات مراقبة العملية السياسية في بيئة تسمح بإطلاع العامة على المعلومات وعمليات صنع القرار، وحيث يمكن للمواطنين أن يعبروا عن آرائهم أيضاً. إضافةً إلى السياسات الوطنية والإقليمية والمحلية المطبقة في بلد معين، تتوفر فرص معيّنة للنساء كي يراقبن السياسات التي تفي بمعايير اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية، وأوراق استراتيجية الحد من الفقر، وغيرها كثير، كما تتوفر لهنّ فرص استراتيجية للتأثير على سياسات معيّنة على المستوى الوطني بشكلٍ يتيح، بمرور الوقت، التأثير على السياسات على مستوى الدولة أو الإقليم أو المحلة أيضاً، تبعاً لبنية الحكم. جديرٌ بالذكر أن الأهداف المنصوص عليها في تلك الوثائق المعترف بها دولياً تحدّد معايير موحّدة لتأمين المساواة بين الجنسين. في هذا الإطار، يقدّم قسم الموارد الأساسية، في نهاية هذا الدليل، مزيداً من المعلومات حول هذه الاتفاقيات الدولية.

لمراقبة العملية السياسية ثلاثة عناصر أساسية تشمل ما يلي:

١. جمع المعلومات وتحليلها؛

٢. صياغة نتائج البحث ونشرها؛

٣. استخدام النتائج لتوعية العامة وحثّ الحكومة على الاستجابة.

تشرط مرحلة جمع المعلومات وتحليلها، في البرامج الداعية إلى تعميم النوع الاجتماعي، جمع البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس. فمن شأن هذا الأمر أن يغني عملية المراقبة بمعلومات عن السياسات العامة ومضمونها، لا سيّما في ما يتعلّق بنطاق تأثيرها على الرجال والنساء. فضلاً عن ذلك، يجب إعداد المقابلات والاستبيانات والنقاشات العامة التي يستفيد منها المواطنون من أجل تحديد أولويات مجتمعاتهم المحلية، إضافةً إلى الأدوات المستخدمة لتقييم الأداء التشريعي، بطريقة تتيح جمع المعلومات الشاملة من الرجال والنساء على السواء. ولا يخفى على أحد أن المنهجية المستخدمة لجمع المعلومات تؤثر أيضاً على نوعية هذه البيانات، وبالتالي يجب أن يتبنّه مصمّم البرنامج إن كانت المنهجية المذكورة تعزّف الناس إلى مدى الاختلاف بين الجنسين وتدعوهم إلى تطبيق سبل المعالجة الخاصة، أو إن كانت منحازة إلى طرف دون آخر.

كما يجب تعديل الرسالة بشكل طفيف استناداً إلى الجمهور، لشرح كيف سيستفيد كل جمهور انتخابي من الإصلاحات المقترحة. في الوقت نفسه، يجب أن تكون الرسالة الأساسية بسيطة ومتداولة، فتلبّي احتياجات لا النساء فحسب، بل جميع الأشخاص، ويجب أن تُكرّر على المسامع بشكل منتظم.

● يجب أن يساعد البرنامج حملات المدافعة النسائية من خلال تشجيع الشبكات النسائية على تأطير رسالتها وفق شروط ملزمة بالنسبة للجهات التي تحتاج للمساعدة. لكنّ إعداد الرسالة بشكلٍ يركّز على السبب الذي يجعل التشريع مناسباً للنساء يقصي ٥٠٪ من السكّان الآخرين الذين يجب أن يقتنعوا بدورهم بالتشريع المذكور. وهذه الحجة غير فعّالة لأنها لا تشرح لم تعتبر القيادة النسائية ضرورية. فضلاً عن ذلك، لا تشكّل النساء فريقاً من لون واحد، وينبغي عدم الافتراض أنهنّ يتشاركن جميعاً المصالح والآراء نفسها. هذا من جهة، أما من جهة أخرى فيجب تحديد الحلفاء والمناصرين الذكور عند صياغة الرسالة. من هنا، ينبغي على الرسالة الفعّالة المنادية بالمساواة بين الجنسين ألا تشدّد على القضايا بصفتها متعلقة بحقوق المرأة فحسب، بل كقضايا ضرورية بالنسبة للمجتمع المحلي ككل. من هنا، يجدر بالرسالة الفعّالة أن تراعي ما يلي:

● مناشدة الجمهور المستهدف.

● شرح الفوائد لكلّ المواطنين، ومناشدة الجمهور الأوسع من الأشخاص.

● تعميم القضية على الجميع، حتى وإن كانت تهمّ النساء فقط.

المساءلة الاجتماعية: التأثير على السياسات العامة من

خلال المراقبة والإشراف

تشارك في مراقبة العملية السياسية مجموعة واسعة من المواطنين أو المنظّمات غير الحكومية، من خلال مبادرات خاصة بها، سعياً لمساءلة المسؤولين الحكوميين عن طريق مراقبة أعمالهم ورفع التقارير بها، لا سيّما في مجال النتائج التشريعية والعمليات مثل توزيع الموارد. فتستخدم موادّ متنوّعة لمساءلة أعضاء الهيئات التشريعية أمام العامة، وهي توفر للنساء، في الوقت نفسه، فرصةً للتأثير على الرجال والتعاون معهم لإلفاء باحتياجات المجتمع المحلي. من هنا، تعتبر المراقبة عنصراً أساسياً من عملية المدافعة التي يتمّ تنظيمها للتشجيع على توعية المواطنين بشأن النشاطات الحكومية، وزيادة المشاركة المدنية

كما تُستخدم بطاقات التقارير والتقييم التي يقدّمها المجتمع المحلي والمواطنون عند مراقبة كيفية تطبيق السياسات. فضلاً عن ذلك، يجب أن يراقب المواطنون القوانين والأنظمة لتحديد إن كانت المشاريع التشريعية والتنفيذية التي تعالج مخاوف النساء، مثلاً، تُطبّق وتزوّد بالموارد على نحو مناسب. على سبيل المثال، إذا كان التشريع المتعلق بإنشاء مستوصفات الرعاية الصحية وتمويلها يرمي إلى زيادة الرعاية لصحة الأمهات والأطفال، يجب أن يسجل المواطنون عدد المستوصفات المبنية ويحدّدوا إن كان مستوى تأمين الخدمات يتماثل مع الهدف الأساسي، أي تلبية الاحتياجات الصحية للأمهات والأطفال.

متابعة عملية إعداد الميزانية وتطبيقها

تتمّ مراقبة الميزانية عندما يقوم المواطنون بمراقبة عمليّات إعداد الميزانية ودراسة الوثائق الخاصة بها كي يفهموا كيفية توزيع حصص التمويل العام وينشروا الوعي حيال ذلك. في هذا الإطار، تُصمّم مبادرات مراقبة الميزانية، والمدافعة المتعلّقة بالميزانية، وتتبع أثر النفقات، لتعزيز قدرة المواطنين على مساءلة الحكومات؛ وإعداد الميزانيات المحلية وإدارة النفقات بطريقة أكثر شفافية؛ وخفض معدلات الفساد؛ وتحسين مستوى تقديم الخدمات ومشاريع البنى التحتية؛ وزيادة التواصل بين المجتمع المدني والحكومة والمواطنين؛ وإشراك المواطنين في العمليات السياسية، لا سيّما على المستوى المحلي. ولما كان التمويل هو العنصر المحدّد لمدى إمكانية تطبيق سياسة معيّنة، فإنّ مراقبة الميزانية تعتبر إحدى أهمّ الفرص تمكيناً للمواطنين كي يكتسبوا المعلومات اللازمة ويدافعوا عن تغيير معيّن. تنطبق هذه الحالة بشكل خاصّ على النساء اللواتي يتمّ إقصاوهنّ غالباً من المحادثات والقرارات المتعلقة بالميزانية في المجال العام.

تعتبر الميزانية التشاركية عمليةً يشارك فيها المواطنون بشكل مباشر في إعداد الميزانية الحكومية، على المستوى المحلي في أغلب الأحيان. في بعض الحالات، يخصّص المواطنون نسبةً من الميزانية تتلاءم مع أولويات المجتمع المحلي، فيما يدافعون في حالات أخرى عن توزيع حصص الميزانية بطريقة محدّدة. وتنصّ المدافعة المتعلّقة بالميزانية على الحالات التي يقوم فيها المواطنون أو المجموعات بالمدافعة عن إجراء تغييرات معيّنة في الميزانية أو عملية إعداد الميزانية، أو ينظّمون حملات خاصة بهذا الغرض. أما تتبّع أثر النفقات، فيحدث عندما يراقب المواطنون أو منظمات المجتمع المدني طريقة توزيع الموارد الحكومية، والإنفاق، والمشاريع المموّلة من قبل القطاع العام، ليتأكّدوا من أنّ الأموال المنصوص عليها في الميزانية تُنفق كما هو مطلوب وتُستخدم بطريقة فعّالة ومؤثّرة.

يمكن جمع المعلومات وتحليلها من خلال تنفيذ عملية مراقبة تساهم في تقييم الأداء بشكلٍ منظم، عن طريق استخدام مجموعة متنوّعة من الأدوات ذات الطابع التقييمي أو المتبّع للتغييرات. وينبغي أن تركز أدوات المراقبة على مقاييس لتقييم مدى الاهتمام بقوانين المساواة بين الجنسين ومدى التركيز عليها، ولمعرفة إن كانت التشريعات تُقيّم على ضوء التأثير الذي تخلفه على الرجال والنساء، وإن كانت الموارد تلتزم بالشروط المنصوص عليها.

يتمكن الخبراء وأصحاب الاختصاصات أن يستخدموا مجموعة متنوّعة من الأدوات لصياغة نتائج بحثهم ونشرها. من أدوات نشر هذه المعلومات، بطاقات التقييم الخاصة بالمجتمع المحلي، وسجلات رفع التقارير الخاصة بالمواطنين وبقية أنواع المسوح وسجلات تصويت أعضاء الهيئات التشريعية.

يمكن أن تنشر المجموعات المدنية التوعوية من خلال جمع المعلومات أثناء فترة المراقبة ونشرها على المواطنين، ووسائل الإعلام، وقادة المجتمعات المحلية وغيرهم. لذا يجب أن يفكر موظفو البرنامج والمنظمات المدنية في دمج عنصر التوعوية ضمن تركيبة البرنامج. كما يمكن استخدام استراتيجيات الاتصال لتوعية العامة وتحسين آلية استجابة الحكومة. استناداً إلى المعلومات التي تمّ جمعها وأبرز النتائج المتأتية عن عملية التحليل والمراقبة، يمكن إعداد استراتيجيات محدّدة للاتصال بالجماعات المحلية لإعلامها بمختلف التأثيرات التي يمكن أن تخلفها السياسات على الرجال والنساء.

مراقبة العمل التشريعي وكيفية تطبيق التشريع

عندما تقوم المنظمة غير الحكومية بمراقبة أعمال أعضاء الهيئات التشريعية وأدائهم، وتقييمها والتعليق عليها، فإنها تقوم بما يُعرف بالمراقبة التشريعية. من الأدوات المستخدمة للقيام بالمراقبة التشريعية جمع بطاقات تقييم الأداء، وسجلات تصويت أعضاء الهيئة التشريعية، وطاقات التقييم الخاصة بالمنظمات غير الحكومية، إضافةً إلى المسوح والاستبيانات الخاصة بالمرشّحين. عند تقييم أداء عضو الهيئة التشريعية، لا بدّ من النظر في مدى مشاركة المشرّع في صياغة التشريع الداعي إلى المساواة بين الجنسين، إضافةً إلى مقدار دعمه لهذا التشريع ومدى الاستشهاد به والإحالة إليه.

عندما يراقب المجتمع المدني إلى أيّ مدى تُطبّق السياسات وبأيّ نوعية - كقوانين العنف المنزلي واتفاقات تقاسم السلطة وقوانين الإصلاح الانتخابي - وكيفية تطبيقها، فإنه يقوم بمراقبة السياسات.

إذا كان المسؤولون الحكوميون يتحدثون غالباً عن التزامهم بتحقيق المساواة بين الجنسين، لكنهم يمتنعون عن استخدام الميزانية كأداة سياسية لتوزيع الموارد على القطاعات و/أو القضايا المتعلقة بالنساء، يجب حينذاك أن تخضع الحكومة للمحاسبة من قبل المواطنين. ويمكن استخدام الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أيضاً لزيادة توزيع الموارد.

يمكن أن تكون المشاركة الهادفة في عمليات إعداد الميزانية نقطة دخول بالنسبة للمواطنين أو منظمات المجتمع المدني العاملة على المستوى المحلي، وبالتحديد تلك التي ترغب في تكثيف مشاركتها في عمليات صنع القرار المحلية وقطف الفوائد الفورية والملموسة، كتحقيق تغييرات في مستوى تقديم الخدمات ومشاريع البنى التحتية العامة. لكن لكي ينجح هذا النوع من مراقبة العمليات السياسية، يجب أن تكون الحكومات مستعدة لفتح المجال أمام المشاركة المدنية وإطلاع العامة على معلومات متعلقة بالميزانية.

صياغة تقرير ظل

تعتبر صياغة تقارير الظل مقارنةً أحدث لمساءلة الحكومات، لا سيما في ما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان. وهي تقوم على إعداد ورفع تقارير - تُعرف عادةً بالتقارير البديلة - لتأمين وجهة نظر مستقلة بشأن أداء الحكومة. في معظم الأحيان، تصوغ منظمات المجتمع المدني تقارير «ظل» لفضح التفاوتات بين واجبات الدولة المنصوص عليها في المعاهدة أو الاتفاق، وممارساتها القانونية الفعلية. وتُرفع تقارير الظل إلى الأمم المتحدة وبقية المؤسسات الدولية، حيث أصبحت أداة مدافعة مهمة بالنسبة للمنظمات المدنية.^{١٦} على سبيل المثال، تُلزم ١٨٥ حكومة، هي اليوم طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، برفع تقارير إلى اللجنة المختصة بالاتفاقية لدى الأمم المتحدة في جنيف، كل أربع سنوات، تشير فيها إلى كيفية تطبيقها لأولويات الاتفاقية في الداخل. في هذا السياق، قامت المنظمات النسائية المدنية بتنظيم حملة مدافعة، ضمن شبكاتها، من أجل تشجيع منظمات المجتمع المدني المحلية على تقديم تقارير ظل بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. جدير بالذكر أن هذا الأمر قد أضحى إجراءً تنظيمياً بالنسبة للعديد من المنظمات المدنية في مختلف أنحاء العالم، حيث يتعاون بعضها مع منظمات مدنية أخرى في البلاد من أجل إصدار التقرير المذكور. من جهته، يؤمن البروتوكول الاختياري

لا بد من أن تكون نشاطات مراقبة الميزانية كلها مراعية للنوع الاجتماعي، مما يعني ضرورة تقييم حصص الميزانية على ضوء تلبيتها لاحتياجات المواطنين، وهذا أمرٌ يتأثر بالنوع الاجتماعي إلى حد ما. كما يجب اعتماد المقاربات الخاصة بالميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي عند القيام بمراقبة الميزانية، والتي وضعت لتقييم الميزانيات وبنائها بطريقة تأخذ بعين الاعتبار التبعات المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

استخدام ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي

يعرّف صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عملية إعداد الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي بأنها «تخطيط وإعداد برامج وصياغة ميزانية من قبل الحكومة بشكل يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وإلفاء بحقوق المرأة».^{١٤} تعتبر الميزانية المراعية للنوع الاجتماعي أداة قيمة وأساسية لمساعدة المنظمات المدنية على تبين كيف تساهم الميزانيات الوطنية والمحلية في المساواة بين الجنسين. فضلاً عن ذلك، يعترف هذا النوع من الميزانيات بأن الموارد المالية تؤدي دوراً قوياً في تحسين وضع المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وتنص هذه العملية على جمع الإيرادات وتوزيع النفقات بطريقة تعالج حالات انعدام المساواة الماضية، وتخفف من حدة دور الميزانيات في تعزيز التفاوت بين النساء والفتيات من جهة والرجال والفتيان من جهة أخرى.^{١٥} تساهم الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي في تحديد التدخلات المطلوبة لمعالجة الثغرات المتعلقة بنوع الجنس في السياسات والخطط والميزانيات الحكومية المحلية والقطاعية. فالنساء كما الرجال يجب أن تشملهم الدورات التدريبية حول وضع الميزانية المرتكزة على النوع الاجتماعي. للمزيد من المعلومات حول الميزانية المتعلقة بالنوع الاجتماعي، يمكن الاطلاع على قسم المراجع في الملحق.

فضلاً عن ذلك، تهدف الميزانيات المراعية للنوع الاجتماعي إلى تحليل تأثير سياسات جمع الإيرادات، وتوزيع الموارد المحلية، ومساعدات التنمية الرسمية، التي يختلف تأثيرها باختلاف نوع الجنس. ومع أن إعداد هذا النوع من الميزانيات يتبع منهجيته الخاصة، إلا أن المفاهيم المرتبطة بها قد تنطبق على مختلف ممارين مراقبة الميزانية المذكورة أعلاه.

^{١٤} "Gender-responsive Budgeting," United Nations Development Fund for Women, <http://www.gender-budgets.org/>.

^{١٥} Bureau for Gender Equality, "Overview of Gender-responsive Budget Initiatives," International Labour Organization (2006), http://www.ilo.int/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_111403.pdf

^{١٦} "Using Shadow Reports for Advocacy," New Tactics in Human Rights, last modified August 3, 2009, <http://www.newtactics.org/en/blog/new-tactics/using-shadow-reports-advocacy>.

تقرير الظل: ١٩ منظمة غير حكومية متّحدة ضدّ التمييز

في الآونة الأخيرة، أصدر ائتلاف واسع من منظمات المجتمع المدني في بوركينا فاسو تقريراً يفصّل حالات التمييز ضدّ النساء في تلك الدولة الكائنة في غرب أفريقيا، بغية عرضه على لجنة تابعة للأمم المتحدة لدرس كيفية تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. وقد ناقش المعهد الديمقراطي الوطني، بالشراكة مع الجمعية الوطنية، محتوى الاتفاقية مع أعضاء البرلمان وكيفية تطبيقها في مختلف المراحل التاريخية. شمل هذا الأمر مساعدتهم في تحديد طرق للمساهمة في تطبيق الاتفاقية بنجاح، كسّن التشريع المناهض للعنف المنزلي. في هذا السياق، واستناداً إلى جهود المدافعة التي قام بها الائتلاف، أشار رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية البرلمانية إلى أنّ تطبيق الاتفاقية سيتطلّب متابعة اللجان البرلمانية كلها للمشروع بهدف توفيق القوانين الوطنية مع الاتفاقية الدولية.

الرصد والتقييم

التابع للاتفاقية قدراً أكبر من المساءلة لأنه يتيح رفع الشكاوى الفردية وتقديم طلبات بإجراء تحقيقات خاصة متعلقة بانتهاكات الاتفاقية.^{١٧}

حرصاً على معالجة قضية النوع الاجتماعي على نحو ملائم طيلة فترة تطبيق البرنامج، يجب دمجها ضمن خطة الرصد والتقييم. والرصد هو عملية تقدير لمدى تقدّم البرنامج، خلال فترة تطبيقه؛ وهو نشاط من شأنه أن يساعد في تقييم البرنامج. أما التقييم، فيمكن أن يكون داخلياً أو خارجياً، وهو يقيس إن كان البرنامج قد استوفى أهدافه وغاياته المرجوة أم لا. ولا ريب في أنّ كلتا العمليتين تغنيان مسألة صنع القرار، وتتيحان إجراء التعديلات اللازمة، كما تساعدان في تحديد إن كانت البرامج تفي بأهدافها وتساعد بالتالي في تحقيق هذه الأهداف.^{١٨}

تشرط عمليات الرصد والتقييم الناجحة والشاملة والمراعية للنوع الاجتماعي أن تُدرج البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس في تصميم البرنامج. فتقوم المراقبة المراعية للنوع الاجتماعي بتوثيق العوائق التي تحول دون تعميم النوع الاجتماعي، وتساعد في تحديد الإجراءات المناسبة. تجدر الإشارة إلى أنّ التقدّم باتجاه تحقيق أهداف البرنامج يمكن أن يُسجّل على يد الرجال أو النساء؛ ومن هنا يجب فهم سبب ذلك بحيث يمكن إجراء التعديلات أثناء فترة تطبيق البرنامج للقيام بالتعويضات اللازمة.

من الأسئلة التي يمكن طرحها في بداية مرحلة إعداد البرنامج، لتخصيص وقت كاف للرصد والتقييم: «هل تعكس هذه المشكلة أو النتائج مصالح الرجال والنساء والمجموعات المهمّشة، وحقوقهم ومخاوفهم؟»؛ «هل حللنا هذا الأمر من وجهة نظر الرجال والنساء والمجموعات المهمّشة، مع الأخذ بعين الاعتبار أدوارهم وحقوقهم واحتياجاتهم ومخاوفهم؟»؛ «هل يشارك الرجال والنساء بشكل متساوٍ في مشروع صنع القرار؟»؛ «هل نملك ما يكفي من البيانات المصنّفة بحسب نوع الجنس لإجراء الرصد والتقييم؟»^{١٩}

عند التفكير في كيفية مراقبة البرامج وتقييمها، يجب أن يأخذ موظفو البرنامج بعين الاعتبار أيّ نوع من المقاييس سيستخدم لتقييم الأداء، فضلاً عن المواعيد التي سيُجرى فيها التقييم. أخيراً، من هو المسؤول عن مراقبة تقدّم البرنامج؟ يجب أن يتمكن الشخص المسؤول عن الرصد من إجراء إصلاحات في منتصف البرنامج لتحسين مستوى الأداء، أو التعاون عن كثب مع الشخص المسؤول عن البرنامج وفهم أهمية تقييم تعميم النوع الاجتماعي كجزء من عملية الرصد والتقييم.

فكّر في كلّ من التأثير النوعي والكمي للبرنامج الذي يقوم على تعميم النوع الاجتماعي. قد لا تكون النتائج الكميّة وحدها مناسبة لتعكس التقدّم الذي تمّ تسجيله حتى ذلك الوقت. لتحديد الجوانب التي يجب قياسها، لا بدّ من تحديد أهداف البرنامج أولاً، والتغييرات التي يجب إجراؤها لإنجاز الأهداف، فضلاً عن الإنجازات التي ستعكسها المؤشرات المعتمدة.^{٢٠} في أيّ خطة للرصد والتقييم، يجب اختيار مؤشرات خاصة لتحديد إن كان البرنامج قد نجح في تعميم النوع الاجتماعي بشكل فعّال.

^{١٧} "Producing Shadow Reports to the CEDAW Committee: A Procedural Guide," International Women's Rights Action Watch, last modified January 2009, <http://www1.umn.edu/humanrts/iwraw/proceduralguide-08.html>

^{١٨} United Nations Development Programme, Handbook on Planning, Monitoring and Evaluating for Development Results (New York: UNDP, 2009), <http://www.undp.org/ce/handbook>.

^{١٩} المرجع نفسه.

^{٢٠} Moser.

عيّنة عن المؤشّرات

في ما يلي بعض المؤشّرات التي تشكّل خير مثالٍ عن مدى تقدّم المرأة في الحياة المدنية:

- عدد أو نسبة النساء المنتميات إلى مجموعات مدنية؛
- عدد أو معدّل النساء المشاركات في الاجتماعات العامة؛
- عدد النساء الشاغلات مناصب قيادية في المنظّمات المدنية؛
- عدد أو معدّل النساء المتعاملات مع المسؤولين في القطاع العام؛

● عدد أو معدّل النساء المستخدمات لأدوات المراقبة السياسية، كبطاقات التقييم الخاصة بالمجتمع المحلي أو تقارير الظل؛

● عدد النساء اللواتي يستخدمن الوسائل التكنولوجية لإعلام الناس بشأن حملة مدافعة أو قضية متعلقة بسياسة معيّنة؛

● نسبة التشريعات التي تمّ إقرارها لمعالجة هموم النساء؛

● عدد الناشطين المدنيين المتمرّسين الذين يسمحون للنساء الشابات بالإناوبة عنهم؛

● عدد التشريعات التي عقد الناشطون بشأنها لقاءات مع أعضاء الهيئة التشريعية أو طُرحت على جدول أعمال لجنة تشريعية؛

● عدد التشريعات التي عقد الناشطون بشأنها لقاءات مع أعضاء الهيئة التشريعية والتي تمّ إقرارها؛

● عدد المنظّمات غير الحكومية المعنية بقضايا النساء التي صاغت تقرير ظل؛

● معالجة قدر أكبر من القضايا التي تهّم النساء ضمن الهيئات التشريعية.

يمكن استخدام بعض الأدوات والوثائق الدولية التي تمّ ذكرها سابقاً في هذا الفصل، على غرار اتفاقية القضاء على جميع أشكال

التمييز ضدّ المرأة، والأهداف الإنمائية للألفية، وأوراق استراتيجية الحدّ من الفقر، لاغناء المؤشّرات واحاطتها بالمعلومات اللازمة.^{٢١}

لا ريب في أنّ تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالنوع الاجتماعي يتطلّب جمع البيانات بشكل فعّال منذ بداية مراحل البرنامج، بما فيها البيانات المصنّفة حسب نوع الجنس. فمع الدمج الفعال للنوع الاجتماعي طيلة مدة تطبيق البرنامج، ستصبح مراحل الرصد والتقييم أقلّ صعوبة، مما يتيح تتبّع المعلومات، وتكييفها وتنظيمها، حول كيفية أداء برنامج معيّن بما في ذلك كيفية خدمته للنساء أو تأثيره على الأسباب الكامنة بشكل أدى إلى التفاوت بين الجنسين.

مراجع إضافية للمطالعة

A Manual for Gender Audit Facilitators: The ILO Participatory Gender Audit Methodology. Geneva: International Labour Organization, 2007.
<http://www.ilo.org/dyn/gender/docs/RES/536/F932374742/web%20gender%20manual.pdf>.

Bureau for Gender Equality. "Overview of Gender-responsive Budget Initiatives." Discussion Paper for ILO Staff. Geneva: International Labour Organization, 2006.
http://www.ilo.int/gender/Informationresources/Publications/lang--en/docName--WCMS_111403/index.htm.

Community Assessment Tools. A Companion Piece to Communities in Action: A Guide to Effective Service Projects (605A-EN). Evanston: Rotary International.
http://www.rotary.org/ridocuments/en_pdf/605c_en.pdf.

Harvey, Jeannie. Interaction Gender Audit Overview. Washington : InterAction, 2009.
<http://www.interaction.org/document/gender-audit-overview>.

Jaeckel, Monika. *Advancing Governance through Peer Learning and Networking Lessons learned from Grass-roots Women*. New York: The Huairou Commission, 2002.

^{٢١} "Poverty Reduction Strategy Papers," International Monetary Fund, last modified October 13, 2010,
<http://www.imf.org/external/np/prsp/prsp.asp>.

http://www.huairou.org/assets/download/Advancing_governance.pdf.

Jeanetta, Steve. *Peer Exchanges: A How-to Handbook for Grassroots Women's Organizations*. New York: The Huairou Commission and the Women's Land Link Africa Initiative, 2007.

http://www.huairou.org/assets/download/exchange_handbook.pdf.

Meer, S. and C. Sever. *BRIDGE Cutting Edge Packs Gender and Citizenship*. Sussex: Institute of Development Studies, 2004.

<http://www.bridge.ids.ac.uk/go/bridge-publications/cutting-edge-packs/gender-and-citizenship/>.

٥. الانتخابات والعمليات الانتخابية

مقدمة

بين الجنسين في مجال السياسة، بما في ذلك مشاركة النساء الكاملة كناخبات ومرشحات ومشرفات على العمليات الانتخابية. لكنّ النساء ما زلن يواجهنّ عدداً من التحديات عند محاولة ممارسة حقهنّ بالمشاركة في الانتخابات. في هذا الإطار، تساهم برامج المعهد الديمقراطي الوطني المتعلقة بالانتخابات في تقييم إطار العمل القانوني وقدرة الرجال والنساء على ممارسة حقهم بالمشاركة في العملية الانتخابية، على ضوء المعايير الدولية المعتمدة، بهدف تحديد أيّ ثغرات محتملة. من هنا، إنّ انتقاد الحواجز التي تقف في وجه المشاركة الكاملة في الانتخابات يوفّر فرصة لمعالجة أوجه التفاوت بين الجنسين.

تعتبر العوائق التي تحول دون مشاركة النساء الكاملة في الحياة العامة متنوّعة، وهي تشمل المسائل الثقافية والاجتماعية، والبنى السياسية التقليدية، والحواجز التربوية والاقتصادية، فضلاً عن العنف المرتبط بالنوع الاجتماعي. ولما كانت العوامل التي تؤثر على مشاركة النساء معقّدة ومرتبطة غالباً بالدولة أو المنطقة نفسها، فمن الضروري تعديل المقاربة التي ينتهجها كل برنامج بحيث تناسب السياق المحدّد الذي تُطبّق فيه. بالإضافة إلى ذلك، يجب تحديد العوائق المحدّدة المتعلقة بمشاركة النساء، أو دمجهنّ في العملية السياسية، خلال مرحلة البحث والتحليل عند تصميم البرنامج، بطريقة تمكّن البرنامج من معالجة هذه المسائل بشكل فعّال.

لا تعتبر مشاركة النساء مسألة منفصلة في أيّ انتخابات، بل تؤثر عوضاً عن ذلك على جوانب العملية الانتخابية كافة. في هذا الإطار، يجب أن يفكّر المراقبون المحليون والدوليون للانتخابات في المسائل المتعلقة بالنوع الاجتماعي عند دراسة كلّ مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. على سبيل المثال، من شأن تسجيل الناخبين أن يضمن احترام مبدأ الاقتراع العام، ويؤكد على أنّ جميع المواطنين المؤهلين، بمن فيهم النساء، يملكون حقّ المشاركة في الانتخابات. نسجاً على المنوال نفسه، تساهم عملية توعية الناخبين في أن يكون جميعهم ملّمين بتفاصيل الاقتراع وقادرين على اتخاذ قرارٍ واعٍ بهذا الشأن. فضلاً عن ذلك، للأحزاب

تمثّل الانتخابات فرصةً ثمينة لتعزيز مشاركة النساء في الحياة العامة. فلكي تكون العملية الانتخابية ديمقراطية، يجب أن تقوم على مشاركة فعّالة من النساء والرجال بشكلٍ متساوٍ- أي كناخبين ومرشّحين ومشرفين على الانتخابات ومراقبين. فلمّا كانت النساء يواجهنّ عوائق محدّدة تحول دون مشاركتهنّ الكاملة في الانتخابات، يجب إيلاء اهتمام خاصّ بمشاركة المرأة في الانتخابات عند إعداد البرامج المتعلقة بالانتخابات. في بعض الحالات، عندما تكون الحواجز التي تحول دون مشاركة النساء ملحوظة، يجب تصميم البرامج المتعلقة بالانتخابات بحيث تعالج هذه الحواجز أيضاً.

ينظّم المعهد الديمقراطي الوطني بعثات دولية لمراقبة الانتخابات لتقييم نزاهة العملية الانتخابية، بما في ذلك تقييم نوعية المشاركة النسائية في كلّ مرحلة من مراحل العملية. كما يتعاون المعهد مع الأحزاب السياسية لحماية مصالحها من خلال مراقبة انتخاباتها الحزبية؛ وهو نشاط يجب أن يكون مراعيّاً للنوع الاجتماعي من أجل حماية حقوق المرشّحات والناخبات النساء. نسجاً على المنوال نفسه، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع المنظّمات المدنية من أجل تعزيز مصالح المواطنين في الانتخابات من خلال المراقبة المحلية وغير المنحازة للانتخابات. ولا ريب في أنّ النطاق الواسع والمعرفة المتخصصة لمجموعات المراقبة المحلية يضع المنظّمات المدنية في موقع القوّة ويخوّلها تحديد العوائق التي تقف في وجه مشاركة النساء في الانتخابات. فضلاً عن ذلك، يقدّم المعهد ملاحظات وتعليقات حول القوانين الانتخابية، كما يساعد الأحزاب السياسية ومنظّمات المجتمع المدني في إجراء التوصيات اللازمة والمدافعة عن الإصلاحات القانونية. وتوفّر هذه التحليلات الأساس لتنظيم حملات مدافعة بشأن قضايا معيّنة، بما فيها تلك المتعلقة بمشاركة النساء.

في العديد من الدول، يضمن إطار العمل القانوني للبلاد المساواة

تسفر البرامج المتعلقة بالانتخابات عن فائدة أكبر عندما تُستخدم المشاكل التي تمّ تسليط الضوء عليها كأساسٍ للمدافعة عن إجراء تحسينات في الانتخابات المقبلة. وتُعتبر مجموعات مراقبة الانتخابات المحلية مخلّولة، تحديداً، لمتابعة النتائج والتوصيات المتضمنة في التحاليل والتقارير الانتخابية. في هذا الإطار، يمكن إدراج القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة في الانتخابات ضمن حملة أكبر للمناداة بالإصلاح الانتخابي، أو يمكن أن تنادي بها منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية التي من أهدافها تعزيز دور المرأة في السياسة والحياة العامة.

يهدف هذا الفصل إلى التأكيد من أن كل البرامج المتعلقة بالانتخابات تتضمن مقاربةً شاملةً نحو تعزيز مشاركة النساء. وهو يساعد في تحديد القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي تتطلب اهتماماً خاصاً، من أجل توفير تحليل متعمق للموضوع ونشر الوعي حيال العمليات الانتخابية. أما الخبراء وأهل الاختصاص، فسيجدون في هذا الفصل إرشادات حول كيفية تصميم البرنامج، وتفاصيل بشأن القضايا الأساسية المتعلقة بمشاركة المرأة في الانتخابات، فضلاً عن أمثلة تبين كيف نجح شركاء المعهد الديمقراطي الوطني في معالجة القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي خلال تطبيق مشاريعهم.

تصميم البرنامج

لما كانت الانتخابات تُنظّم في تاريخ محدد وتتبع جدولاً انتخابياً ثابتاً للأحداث الانتخابية، فإن البرامج الانتخابية تُنظّم بدورها لفترة محددة وتكون وثيقة الصلة بتلك الأحداث المهمة (مثلاً، تسجيل الناخبين، تسجيل المرشحين، مدة الحملة الانتخابية، اليوم الانتخابي، المهل النهائية لتقديم الشكاوى والإعلان عن النتائج الرسمية). في هذا الإطار، يجب أن تُطبّق

لأحزاب السياسية مسؤولية خاصة هي تسهيل مشاركة النساء كمرشحات، لكنها قد تساهم في الوقت عينه في إيجاد حواجز رسمية وغير رسمية تحول دون ترشيح النساء أو اختيارهنّ للتنافس على مقعدٍ انتخابي.

تمثّل حالات ما بعد النزاع تحديات خاصة بالنسبة للنساء، بشكلٍ يُوثر على مشاركتهنّ في السياسة والحياة العامة، ويجدر بمراقبي الانتخابات في مثل هذه الظروف إيلاء اهتمام خاص بهذه القضايا. في أغلب الأحيان، يكون الوضع الأمني غير مستقرّ. فتواجه النساء، بشكلٍ خاص، تهديدات تطال سلامتهنّ الجسدية في بيئة كهذه. ويمكن أن يساهم انتشار الخوف بسبب استمرار مظاهر العنف، وبالتحديد العنف الجنسي، في ردع بعض النساء عن التصويت أو الترشّح لمنصب معين. فضلاً عن ذلك، قد تكون حوادث العنف المستندة إلى النوع الاجتماعي (عمليات الاغتياال المستهدفة للنساء العاملات على يد المجموعات المعارضة، كما في العراق وأفغانستان على سبيل المثال) وعمليات التخويف مستشرية ومستخدمة لردع النساء عن المشاركة في الانتخابات. بالإضافة إلى ذلك، من الأرجح أن تسمي النساء مشرّعات خلال النزاعات، مما يصعب من إدراج أسمائهنّ في سجلات الناخبين أو وصولهنّ إلى مراكز تسجيل الناخبين أو المراكز الاقتراعية.

لكن عندما يتمّ إشراك النساء في مفاوضات السلام بعد نزاع شهدته البلاد، تتوفّر لهنّ فرصٌ عدة للتأثير على طريقة صياغة دستور جديد، أو تشريع، أو إجراءات أخرى، بشكلٍ يعود بالفائدة على مستوى مشاركتهنّ في السياسة. على سبيل المثال، قد تنجح النساء في إدراج بنود شرطية في الدستور لضمان المساواة وفرض الالتزام بالأدوات الخاصة بحقوق الإنسان، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. كما يمكنهنّ أيضاً المدافعة عن تطبيق النظم الانتخابية التي تعزّز مستوى تمثيل النساء.

ائتلاف المراقبين ينظّم حملة توعية مدنية

نتيجة تأجيل الانتخابات النيابية اليمنية لسنتين، تمكّن ائتلاف المراقبين المحليين التابع لشبكة مراقبة الانتخابات اليمنية من اغتنام الفرصة لتوعية المواطنين تجاه قضايا الإصلاح الانتخابي التي تتمّ دراستها في البلاد، إلى جانب طرح قضايا مشاركة المرأة في السياسة من خلال سلسلة من المنتديات المدنية. في العام ٢٠٠٩، عقدت شبكة مراقبة الانتخابات اليمنية ٣٥ منتدىً مدنياً في مختلف أنحاء البلاد، استضافت فيه ١٢٠٠ مشارك، بمن فيهم ٣٣١ امرأة، شكّلنّ واحدةً من المجموعات المستهدفة. من أبرز المواضيع المطروحة على النقاش، عدّة قضايا مرتبطة بمشاركة المرأة، بما فيها التبوعات التي تخلفها الأنظمة الانتخابية المتنوعة، وإمكانية تطبيق الكوتا النسائية في البرلمان، وإشراك النساء في إدارة الانتخابات. استناداً إلى نتائج النقاش، دعت شبكة مراقبة الانتخابات اليمنية صانعي القرارات إلى التفكير في عدد من التوصيات، بما في ذلك إقرار كوتا نسائية للبرلمان وتمثيل النساء بنسبة أكبر في هيئات إدارة الانتخابات.

يجب أن تتضمن البرامج الانتخابية تحليلاً لهيكلية العمل القانونية من وجهة نظر النوع الاجتماعي، لتحديد إن كانت تفي بالمعايير الدولية وتساعد على تنظيم انتخابات ديمقراطية، بما في ذلك تسهيل مشاركة المرأة في الانتخابات. فيسلط التحليل القانوني الشامل الضوء على أي عوائق قانونية يمكن أن تحول دون مشاركة النساء الكاملة في الانتخابات.^{٢٢} في هذا الإطار، يمكن أن تبدي المجموعات النسائية وبقية المنظمات التي تعزز مشاركة النساء اهتماماً خاصاً بتحديد الجوانب القانونية التي تعرقل تقدّم النساء. ويُفترض بهذا التحليل أن يتضمّن توصيات محددة حول كيفية تحسين التشريعات. فيشكل هذا أساساً لإنشاء حملة مدافعة للتشجيع على إجراء التغييرات التي تمّ تحديدها.

من المسائل الأساسية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إجراء التحليل المذكور هي مدى توافق إطار العمل القانوني مع الأدوات الدولية لحقوق الإنسان وبقية الاتفاقات الملزمة التي وقّعت عليها الدولة المعنية. تشمل هذه الأدوات بالتحديد إعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي المعنيّ بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة. ومع أنّ بعض الدول لم توقع أو تصادق على هذه الاتفاقية الأخيرة بعد، لكن يمكن اعتبارها رغم ذلك معلماً أساسياً للمعايير المعترف بها دولياً بشأن المساواة بين الجنسين.

فضلاً عن ذلك، قد تكون الدول طرفاً في الأدوات الإقليمية الخاصة بحقوق الإنسان التي تتضمن أحكاماً لضمان المشاركة المتساوية بين الجنسين في الحياة العامة والانتخابات. على سبيل المثال، يُلزم الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم الدول الأطراف بـ«اتخاذ كل الإجراءات الممكنة للتشجيع على المشاركة الكاملة والناشطة للنساء في العملية الانتخابية، وضمان المساواة بين الجنسين في مستوى التمثيل على كل الأصعدة، بما في ذلك ضمن الهيئات التشريعية».^{٢٣}

من المسائل الأساسية الأخرى الواجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل هيكلية العمل القانونية، تحديد إن كان دستور البلاد يضمن المساواة بين الرجال والنساء، بما في ذلك مشاركتهم في الحياة العامة والانتخابات. فيجدر بالدستور أن يمنع التمييز على أساس النوع الاجتماعي، ولا يتضمّن أي أحكام أخرى يمكن أن تحوّل من المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة. كما يمكن أن يحوي

البرامج الانتخابية في موعدها، فتنتقل قبل بداية الأحداث الأساسية، كي تخفّ التأثير المطلوب على مستوى مشاركة المرأة في السياسة. ولا يخفى على أحد أنّ الفترة التالية للانتخابات تخلف، عموماً، فرصة للمدافعة عن إجراء إصلاحات اللازمة، وإعداد برامج المشاركة المدنية التي تلاحق التوصيات المرفوعة خلال فترة الانتخابات.

إنّ المقاربة القائمة على دمج النوع الاجتماعي في الانتخابات والعمليات الانتخابية تعني ضرورة اتّباع كل البرامج المتعلقة بالانتخابات لمنهجية عمل مراعية للنوع الاجتماعي، وأخذ القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة بعين الاعتبار بصفاتها جزءاً أساسياً من كلّ انتخابات ديمقراطية نزيهة. وتفترض مراعاة النوع الاجتماعي تفسير البيانات على ضوء علاقات القوّة المختلفة بين الرجال والنساء. في هذا الإطار، يمكن إعداد برامج تركز على النساء بشكل خاص في الدول التي شهدت، سابقاً، عوائق ملحوظة في وجه مشاركة النساء في الانتخابات، أو تلك التي من المتوقع أن تشهد عوائق مماثلة في الانتخابات المقبلة.

عند المباشرة بإعداد البرامج، لا بدّ أولاً من مراقبة السياق العام الذي ستجري فيه الانتخابات. فمن شأن هيكلية العمل القانونية، والأنظمة الحكومية، والبنى السياسية أن تحدّد، بشكل كبير، الخطوات المطلوبة لتعزيز مشاركة المرأة في السياسة.

السياق العام

هيكلية العمل القانونية

تقوم هيكلية العمل القانونية للانتخابات على دستور البلاد، والقانون الانتخابي، فضلاً عن أيّ تشريع آخر يمكن أن يؤثر على العملية الانتخابية. لا شكّ في أنّ هذا الأمر يتنوّع بين دولة وأخرى، لكنه قد يتضمّن أيضاً قانون الأحزاب السياسية، فضلاً عن أيّ قوانين أخرى متعلّقة بتمويل الأحزاب وتسجيل المواطنين والجنسية. يمكن أن تؤثر كل هذه القوانين على مشاركة المرأة في الانتخابات. إضافةً إلى ذلك، تشكّل الأنظمة والتوجيهات الصادرة عن هيئة إدارة الانتخابات أو أيّ هيئات أخرى جزءاً من إطار العمل القانوني للانتخابات. في الوقت نفسه، إنّ دراسة الأنظمة الوقائية القانونية التي تستفيد منها النساء تؤمّن مؤشراً عاماً إلى درجة صون حقوق المرأة وتعزيزها. فمن شأن هذا التحليل أن يوفر معلومات مفيدة عند التفكير في الجوانب القانونية التي تؤثر على مشاركة المرأة.

٢٢. للمزيد من المعلومات حول تحليل هيكلية العمل القانونية، أنظر: تعزيز الأطر القانونية لانتخابات ديمقراطية: دليل المعهد الديمقراطي الوطني لإعداد القوانين الانتخابية: يتضمّن التعليقات على القوانين، باتريك ميرلو (واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٨).

<http://www.ndi.org/node/14905>

٢٣. الاتحاد الأفريقي، «الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم» (٢٠٠٧)، <http://www.un.org/democracyfund/Docs/AfricanCharter-Democracy.pdf>

- هل يضمن الدستور المساواة بين الرجال والنساء؟ هل من إجراءات محدّدة لضمان مشاركة النساء في الحياة العامة والانتخابات؟
 - هل يحظرّ الدستور، بشكل صريح، التمييز على أساس نوع الجنس؟ هل من أحكام يمكن أن تحدّ من المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء؟
 - ما هي المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي وقّعت عليها الدولة؟ ما هي تلك التي تتضمّن موجبات متعلّقة بمشاركة النساء؟ هل تعتبر هيكلية العمل القانونية المعمول بها متوافقة مع هذه الالتزامات؟
 - ما هي العلاقة بين الدستور ومعايير حقوق الإنسان التي وافقت عليها الدولة؟ هل يحوي الدستور هذه المعايير أم هل من إشارة إلى أنّ معايير حقوق الإنسان الدولية تتمتع بالأسبقية بالمقارنة مع التشريعات المحلية؟
 - هل تطبّق الدولة أي تشريع لضمان المساواة بين الجنسين أو لمكافحة التمييز؟ ما مدى ارتباط هذه التشريعات بالانتخابات؟
 - كيف تؤثر القوانين والأنظمة المرتبطة بالانتخابات على مشاركة النساء؟ هل تتضمّن أيّ منها بنوداً من الأرجح أن تضرّ بالنساء أو تحرمهنّ من حقوقهنّ؟
- الدستور المعايير الدولية لحقوق الإنسان، على غرار اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، أو يحدّد بشكل واضح وصريح أنّ هذه الاتفاقات تتمتع بالأسبقية بالمقارنة مع التشريع الوطني.
- فضلاً عن ذلك، قد تطبّق بعض الدول تشريعات خاصة بالمساواة بين الجنسين أو مكافحة التمييز، يمكن أن تكون ذات صلة بالعملية الانتخابية. فيجب مراجعة هذه القوانين لتحديد البنود الشريطية المتعلقة بمشاركة النساء في الحياة العامة والانتخابات أو كيفية تأثيرها على هذه القضايا. كما يجب أن يُدرج تحليل هذه القوانين ضمن الملاحظات العامة المتعلقة بهيكلية العمل القانونية المعتمدة.
- يجب تحليل قوانين الانتخابات وبقية القوانين المرتبطة بالعملية الانتخابية لدراسة التأثير الذي يمكن أن تخلّفه على مشاركة المرأة كناخبة ومرشّحة ومشرفة على الانتخابات. فيمكن للأحكام الشريطية التي تنظّم عملية تسجيل الناخبين، مثلاً، أن تصعب على النساء الاطلاع على لوائح الناخبين أو إدراج أسمائهنّ فيها. في بعض الدول، قد تصطدم النساء اللواتي يفكرنّ بالترشّح بالعدد الهائل للتواقيع أو الودائع المالية المطلوبة كشرط من شروط المشاركة. لذا، يجب أخذ كل هذه الحواجز بعين الاعتبار عند تحليل هيكلية العمل القانونية التي توجّه الانتخابات.
- الأسئلة الأساسية: تحليل هيكلية العمل القانونية للانتخابات من منظور مراعاة النوع الاجتماعي

المجموعات النسائية تدافع عن إصلاحات الانتخابية

في العام ٢٠٠٨، عمدت عدة منظمات نسائية بارزة في غواتيمالا إلى تشكيل ائتلاف عُرف باسم مجموعة ٢١٢ (استناداً إلى المادة التي اقترحت هذه المنظمات تعديلها في القانون الانتخابي)، ودافعت عن إجراءات إصلاحات انتخابية تفرض المساواة بين الجنسين في القانون الانتخابي. تعاونت مجموعة ٢١٢ مع اللجنة المعنية بشؤون النساء في مجلس الشيوخ التي رفعت مسوّدّة اقتراح إلى المجلس في تموز/ يوليو ٢٠٠٩، تطلب فيها إلزام جميع الأحزاب السياسية بتسمية مرشّحة لكلّ منصب من أصل منصبين على لائحة المرشّحين. في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، نظّم الائتلاف منتدىً مديناً رفيع المستوى في البرلمان، من أجل الدعوة إلى تطبيق الإجراءات المذكور الذي ما زال بنداً عالقاً على جدول الأعمال التشريعي.

كانت النساء الأعضاء في مجموعة ٢١٢ قد دافعن، في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، عن إقرار كوتا للمرشّحات النساء لكن من غير جدوى. رغم ذلك، واطبن على تقديم اقتراحات للهيئة التشريعية بضرورة إجراء إصلاحات المطلوبة، وعمدن إلى استخدام هذه القضية لتعزيز الحوار ونشر الوعي بشأن مشاركة المرأة في السياسة. في بداية العام ٢٠١٠، اتّفقت النساء الأعضاء في الائتلاف على تنظيم حملة مدافعة من أجل حتّ لجنة الانتخابات التشريعية على إصدار تقرير بالنشاطات التي تمّ تنفيذها ورفعها إلى مجلس الشيوخ كاملاً لمناقشته. كما اتّفقت مجموعة ٢١٢ على تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة النسائية، لتمكّنها من ممارسة الضغط والتأثير بغية إقرار الكوتا المقترحة، كما قرّرت الاجتماع بالأطراف المعنيين الأساسيين، على غرار رئيس مجلس الشيوخ وروساء اللجان والسيدة الأولى التي عُرف عنها التعاطف مع قضيتهنّ.

الأنظمة الانتخابية

- **نوع النظام:** تتوزع أنواع الأنظمة الانتخابية بين نظام التصويت الأكثرية والتمثيل النسبي والنظام المختلط.

بشكل عام، ينجح عدد أكبر من النساء في الانتخابات في ظل أنظمة التمثيل النسبي، حيث يختار الناخبون المرشحين من ضمن لوائح حزبية، وتفوز الأحزاب التي تحظى بنسبة كافية من الأصوات بالمقاعد استناداً إلى الحصص التي نالتها عند التصويت.^{٢٤} في مثل هذا النظام، تختار الأحزاب لائحة من المرشحين لعرضها على الناخبين، وتملك بالتالي حافزاً لتنوع لائحتها بحيث تعكس جميع الفئات السكانية، مثل النساء والأقليات والمرشحين الشباب. وتبعاً لموقع المرشحات النساء في اللائحة، يملكن حظوظاً كبيرة بالنجاح في الانتخابات.

في المقابل، يختار الناخبون في النظام الأكثرية أو نظام «الفائز بأكثرية الأصوات» مرشحهم من مرشحين اثنين أو أكثر يتنافسون في دائرة ذات مقعد واحد، فيعتبر المرشح الذي يتلقى أكثرية الأصوات هو الفائز. ولما كانت الأحزاب تختار عادة مرشحاً واحداً في كل دائرة انتخابية، فهي تميل إلى اختيار المرشحين المعروفين أو الخبراء ومن المرجح أن يكونوا رجالاً.

أما الأنظمة المختلطة، فتجمع جوانب متنوعة من الأنظمة الأكثرية والتعددية، وتسهل من انتخاب النساء استناداً لشكل النظام والإطار السياسي في البلاد. ولما كان الاختيار يقع على الأنظمة المختلطة للاستفادة قدر الإمكان من الأنظمة الأكثرية والتعددية، فيمكن تصميمها بطرق تعزز دمج النساء وبقية المجموعات التي يمكن أن تكون مهمشة.

- **العنبة:** هي حصة الأصوات المطلوبة من كل حزب كي يدخل إلى البرلمان (أو أي هيئة منتخبة أخرى) في نظام التمثيل النسبي. في معظم الدول، يعتبر الحد المطلوب للدخول إلى البرلمان ٥٪ أو أدنى. وتميل العتبات الأعلى إلى زيادة عدد النساء المنتخبات. فضلاً عن ذلك، كلما كان عدد الأحزاب أقل، ازداد عدد المقاعد التي سيتلقاها كل حزب. نتيجة لذلك، يمكن أن تطرح الأحزاب لوائح مرشحين طويلة جداً. لكن يجب ألا يكتفي المرشحون بتأمين مكان على اللائحة،

إضافة إلى هيكليّة العمل القانونية، لا بدّ من الإشارة إلى نوع النظام الانتخابي المطبق في الدولة. فتتوفر أنظمة انتخابية متنوعة تضمن إجراء انتخابات ديمقراطية، واختيار نظام بعينه يكون غالباً نتيجة للتطورات التاريخية والظروف السياسية في البلاد. فتصميم النظام الانتخابي في بلد ما قد يكون له وقع على عدد النساء المنتخبات. في هذا الإطار، يمكن تحليل النظام الانتخابي لبلد معين، وفحص تأثيره على مدى تمكّن الرجال والنساء من المشاركة الكاملة في الانتخابات، ومن ثم إدراج هذا التحليل ليكون جزءاً من التفسير القانوني. بالفعل، يمكن أن يشكّل هذا التحليل، في الدول التي تفكر في إجراء تغييرات في نظامها الانتخابي، أساساً لحملة مدافعة تديرها المنظمات المدنية من أجل تسليط الضوء على التأثير المحتمل لمختلف العوامل التي تؤثر على مشاركة النساء.

في ما يلي عدّة جوانب للأنظمة الانتخابية، ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند تقييم تأثيرها المحتمل على مشاركة النساء. ومع أن هذه الاعتبارات تنطبق على الأنظمة الانتخابية البرلمانية، لكن يمكن أن تتصل أيضاً بالانتخابات البلدية والإقليمية.

- **حصص الكوتا و«المقاعد المحجوزة» وغيرها من التدابير الخاصة:** تتوفر بعض «الإجراءات الخاصة» التي يمكن إما إدراجها في القوانين الانتخابية وإما اعتمادها بشكل غير رسمي من قبل الأحزاب لضمان تمثيل النساء في الهيئات السياسية. يتم إقرار هذه الإجراءات في الحالات التي تكون فيها الظروف غير مواتية أو غير مشجعة على مشاركة النساء. في هذا الإطار، يمكن أن تستخدم بعض آليات طريقة انتقالية لتعزيز تمثيل النساء في الحالات التي يكون فيها هذا التمثيل متدنياً أو معدوماً.

في بعض الدول، ينصّ التشريع على تخصيص عدد من «المقاعد المحجوزة» في البرلمان لبعض المجموعات المهمشة، ومنها النساء. يمكن انتخاب المرشحين للمقاعد المحجوزة من لائحة خاصة، أو خلال انتخابات خاصة. ومع أن هذه الآليات تضمن مستوى أدنى من التمثيل، إلا أنها قد تؤدي إلى تشكيل «سقف زجاجي»، تكون فيه النساء عاجزات عن كسب مقاعد إضافية تفوق العدد المحدد من المقاعد المحجوزة أصلاً. كما يمكن أن يساهم هذا النظام في تخفيف الضغط على الأحزاب السياسية باعتماد مقاربة أكثر شمولية عند تسمية المرشحين.

^{٢٤} Handbook for Monitoring Women's Participation in Elections (Warsaw: OSCE/ODIHR, 2004), 20-21, <http://www.centaronline.org/postavljien/60/OSCE%20Handbook.pdf>. See also Richard E. Matland, "Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems" in *Women in Parliament: Beyond Numbers* (Stockholm: International IDEA, 2005), 99-103, http://www.idea.int/publications/wip2/upload/3_Enhancing_Women%27s_Political_Participation.pdf.

الجمعية التأسيسية: طريق نحو إصلاح

في آذار/مارس ٢٠٠٦، انتهت الحرب الأهلية في النيبال بعد ١٠ سنوات من المعارك، مع دعوات إلى إجراء انتخابات وصياغة دستور جديد. فأقدمت مجموعة عمل من القائدات السياسيات النساء على إنشاء التحالف النسائي المشترك بين الأحزاب، وأسست كتلة نسائية لتطبيق بعض الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تحسّن وضع النساء، بعنوان خطة عمل النيبال، وعملت من أجل إدراجها في دستور النيبال الجديد. فتمكّن التحالف النسائي المشترك بين الأحزاب، بمساعدة من المعهد الديمقراطي الوطني وبالتنسيق مع بقية المجموعات المعنيّة بحقوق المرأة، من ممارسة الضغط والتأثير على الحكومة في عدد من المجالات المختلفة: تخصيص ٣٣٪ من كل المناصب الرسمية (بما في ذلك مناصب الجمعية التأسيسية المنتخبة) ومناصب صنع القرار في الأحزاب السياسية للنساء؛ السماح للامهات بمنح الجنسيات لأولادهن (في السابق، كان يجوز لآباء وحدهم منح هذا الحق)؛ ومنح النساء حقوق الملكية كاملة، بغض النظر عن وضعهن الاجتماعي.

المدرجة على لوائح المرشحين، والمناصب التي سيحتلونها. في دول أخرى، يتم اتخاذ هذه القرارات على المستوى الإقليمي، وفي بعض الحالات، قد تشرّع الأحزاب هذه العملية أمام الأعضاء للمشاركة من خلال انتخابات فرعية حزبية أو نظام للتكتلات. في بعض الدول أيضاً، قد تطبق الأحزاب، طوعاً، أنظمة كوتا من أجل دمج النساء في لوائح المرشحين، أو غيرها من التدابير لضمان تمثيل النساء في اللوائح الحزبية. بشكل عام، من الأرجح أن يتم اختيار النساء كمرشحات عندما تعتمد الأحزاب إجراءات ديمقراطية وشفافة لاختيار المرشحين.

● **أنظمة الكوتا الحزبية:** تشترط أنظمة الكوتا تخصيص نسبة معينة من المراكز على لوائح المرشحين الحزبية للنساء. لكن لما كانت بعض الأحزاب السياسية تستوفي هذا الشرط عن طريق تخصيص المراكز المتدنية و«غير القابلة للفوز» على اللوائح للنساء، فقد لجأت بعض الدول إلى فرض نظام «اللوائح بالتناوب» التي تخصّص كل مركز من أصل مركزين أو ثلاثة على لائحة المرشحين للنساء.

● **اللائحة المفتوحة أو المغلقة:** في نظام التمثيل النسبي، يمكن أن تكون لوائح المرشحين «مفتوحة» أو «مغلقة». عندما تكون اللوائح الحزبية مفتوحة، يحقّ للناخبين اختيار المرشحين الذين يفضلونهم وبالتالي التأثير على مركزهم ضمن اللائحة. أما عندما تكون هذه اللوائح مغلقة، فلا يكون بوسع الناخبين تغيير ترتيب المرشحين كما هم مدرجون على اللائحة. بشكل عام، تزيد لوائح الأحزاب المغلقة من فرص انتخاب النساء، مع الافتراض أنّ المرشحات النساء يشغلنّ مركزاً عالياً بما فيه الكفاية على اللائحة. ولما كان الناخبون يميلون إلى اختيار المرشحين المعروفين (المرجّح أن يكونوا رجالاً)، فإنّ أنظمة اللوائح المفتوحة عادةً ما تخفّض من فرص انتخاب النساء. هذا

بل يجدر بهم أيضاً أن يحتلوا مراكز عالية بهدف حياة مقعد. من هنا، يعتبر توزيع المرشحين على اللوائح الحزبية مهماً للغاية. في هذا الإطار، من المتعارف عليه أن تحتل النساء عادةً المناصب المتدنية في اللوائح. فضلاً عن ذلك، يمكن أن تشجّع العتبات المتدنية على مشاركة الأحزاب الصغيرة، رغم أنها قد تفوز بعدد أقل من المقاعد وبالتالي تكون أقل استعداداً لتخصيص المناصب العليا في لوائحها للنساء.

● **حجم الدائرة:** في النظام النسبي، يمكن تقسيم البلاد إلى عدد من الدوائر الانتخابية. فيُخصّص لكل دائرة عدد معين من المقاعد. في الحالات الأخرى، يمكن اعتبار الدولة كلها دائرة انتخابية واحدة. بشكل عام، تصبّ الدوائر الأكبر حجماً في مصلحة النساء، بما أنّ اللوائح الحزبية تكون أكبر حجماً، وبالتالي تسمح بانتخاب المزيد من النساء، شرط أن يكون منصبهم على اللائحة عالي الشأن. أما في النظام الأكثرية، فيتم تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية أصغر حجماً عن توفر عدد أكبر من المقاعد في البرلمان، مما يمكن أن يعود بالفائدة على دمج النساء.

نظام الأحزاب السياسية

رغم أنّ فصل الأحزاب السياسية يتعمّق في هذا الأمر بالتفصيل، إلا أنّ جوانب أنظمة الأحزاب السياسية التي تؤثر على مشاركة المرأة في الانتخابات ينبغي أن تخضع للمراجعة أيضاً. فتحدّد مشاركة المرشحات النساء في الانتخابات، إلى حدّ كبير، استناداً إلى إجراءات الأحزاب السياسية الخاصة باختيار المرشحين. وتجدر الإشارة إلى أنّ إجراءات اختيار المرشحين تتنوّع بشكل كبير بين الدول وضمن الأحزاب نفسها. تقوم بعض الأحزاب السياسية على بنى مركزية لصنع القرار، وبموجبها تقرّر مجموعة صغيرة من القادة الحزبيين الرفيعي المستوى الأسماء

من جهة؛ أما من جهة أخرى، فإن الحملات المنظمة لاختيار النساء في أنظمة اللوائح المفتوحة قد تخلّف تأثيراً معاكساً هو زيادة عدد النساء المنتخبات.

نظام تسجيل الناخبين

تسجيل الناخبين هي العملية المعتمدة في معظم الدول لتحديد الأشخاص المؤهلين للتصويت وتعدادهم. في هذا الإطار، تعتبر هذه الخطوة الآلية الأساسية لضمان الاقتراع العام خلال الانتخابات، وهي تالياً ضرورة لضمان مشاركة النساء إلى جانب ضمان حق الناخبين في التصويت، تستخدم سجلات الناخبين أيضاً كأساس لتحديد أهلية المرشحين للمناصب. بالفعل، في العمليات الانتخابية الديمقراطية، يجب أن يكون تسجيل الناخبين عملية دقيقة وشاملة وشفافة. فإذا طرأت أي مشكلة على تسجيل الناخبين، يمكن أن يحرم ذلك بعض المواطنين من حقهم في التصويت، كما يؤثر، لمجموعة من الأسباب، على مستوى تمثيل النساء.

قد تكون عمليات تسجيل الناخبين إما فاعلة وإما منفعة. في عمليات تسجيل الناخبين المنفعة (المعروفة أيضاً بالعمليات التي تباشر بها الدولة)، تكون الحكومة مسؤولة أساساً عن جمع أسماء المواطنين المؤهلين ضمن سجل واحد، إما من خلال تعدادهم (مرور المسؤولين من باب إلى باب لوضع لوائح الناخبين)، وإما عبر استخراج لوائح الناخبين من قواعد بيانات حكومية أخرى مثل السجل المدني.

في عمليات تسجيل الناخبين الفاعلة (المعروفة أيضاً بالعمليات التي يباشر بها الفرد)، يجدر بكل ناخب أن يبادر إلى تسجيل اسمه لدى السلطات كي يتمكن من التصويت، إما من خلال زيارة مركز تسجيل أو أي وكالة حكومية أخرى وإما عبر البريد. بغض النظر عن النظام المعتمد لتسجيل الناخبين، يجب أن تكون العملية شفافة، كما يجب أن يتمكن الناخبون من الاطلاع بسهولة على اللوائح للتحقق من أي أخطاء وتصحيحها.

إن دراسة نظام تسجيل الناخبين من منظور النوع الاجتماعي يكشف، بشكل عام، أنه من غير المرجح أن تواجه النساء عوائق كثيرة عند تسجيل أسمائهن في العمليات ذات الطابع المنفعل، بما أنها عملية آلية ولا تتطلب من الأفراد أن يتخذوا أي تحرك بأنفسهم. لكن حتى في الأنظمة المنفعة، يمكن أن تحدث بعض الأخطاء، وبالتالي من الضروري أن يتحقق جميع الناخبين من أن معلوماتهم صحيحة عند عرض المسودة الأولى للوائح الناخبين، قبل تنظيم الانتخابات. فقد يحدث، عن طريق خطأ غير مقصود، أن تُحرم النساء اللواتي تزوجن وبدلن أسماءهن من حقهن في التصويت إذا لم يتم تحديث سجلاتهن تلقائياً، أو إذا لم يبلغن السلطات المختصة عن هذا التغيير في وضعهن الاجتماعي.

● **لوائح المرشحين:** بما أن اختيار المرشحين يعتبر نشاطاً حزبياً داخلياً؛ فهو لا يخضع عادةً للمراقبة أثناء الفترة الانتخابية. لكن لوائح المرشحين الناتجة عن ذلك تصبح متوفرة لدى العامة، كما يمكن أن يحللها مراقبو الانتخابات من أجل تحديد درجة دمج النساء، ومدى تعيينهن في مناصب «قابلة للفوز». في هذا الإطار، يجدر بالمراقبين أن يسألوا الأحزاب السياسية عن سياساتها المتعلقة بمشاركة النساء، وعن الخطوات المتخذة لضمان تمثيل النساء بين المرشحين. فضلاً عن ذلك، يمكن تحليل أنظمة الأحزاب السياسية وقواعدها المتعلقة بتسمية المرشحين واختيارهم لتحديد العوائق التي تحول دون دمج النساء.

● **البرامج الحزبية:** خلال الحملة الانتخابية، يُعد المرشحون والأحزاب السياسية عادةً برنامجاً بالقضايا ليكون أساساً لتعريف الناخبين إلى آرائهم بشأن مواضيع محددة. يجب أن يدرج المرشحون والأحزاب القضايا التي تهم النساء ضمن برامجهم وحملاتهم، بحيث يكون النقاش السياسي ذا صلة بالناخبات النساء. فعندما تكون تلك القضايا جزءاً من البرنامج السياسي الأساسي، تصبح أولوية بالنسبة للممثلين المنتخبين.

يمكن أن تقوم مبادرات مراقبة الانتخابات المحلية والدولية بمراقبة مدى دمج القضايا التي تهم النساء في حملات مختلف الأحزاب السياسية والمرشحين، لتحديد مدى عملهم على معالجتها. كما يمكن أن ترغب منظمات المجتمع المدني بالدفاع عن دمج قضايا معينة في الحملات الانتخابية، أو تنظيم طاولات مستديرة أو نقاشات تجمع المرشحين، لتسليط الضوء على القضايا التي تهم النساء بشكل خاص. في أغلب الأحيان، تتم الاستعانة ببيانات استطلاعات الرأي لتحديد ما هي أبرز القضايا التي تهم النساء في دولة أو مجتمع معين. أما إذا لم تكن هذه البيانات متوافرة، فبإمكان منظمات المجتمع المدني أن تنظم مثل هذه الاستطلاعات. بعد الانتخابات، يكون بمقدور منظمات المجتمع المدني مراقبة إلى أي مدى تمكن المسؤولون المنتخبون والأحزاب السياسية الناجحة من تنفيذ الوعود التي قدموها في الفترة الانتخابية بشأن القضايا التي تهم النساء.

النساء يعبرن عن آرائهن ضمن برنامج وطني

في الفترة المؤدية إلى انتخابات العام ٢٠١٠ الوطنية في العراق، دعم المعهد الديمقراطي الوطني عملية استشارية رفيعة المستوى هدفت إلى وضع برنامج وطني للنساء،^{٢٥} وهي مجموعة من السياسات ذات الأولوية التي تستند إلى قضايا حدّتها النساء العراقيات. ولما كانت النساء غائبات بشكل واضح عن عمليات صنع القرار، فقد تمثّل الهدف الرئيسي من البرنامج بزيادة مشاركة النساء في المسار السياسي، من خلال التشجيع على إجراء نقاش وطني حول مجموعة مشتركة من السياسات ذات الأولوية.

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، اجتمع حوالي ٢٠٠ رجل وامرأة يمثلون أحزاباً سياسية، ومؤسسات حكومية، ومنظمات مجتمع مدني، ضمن مؤتمر أولي لتحديد الأولويات في مجال السياسات. فانعقدت مجموعات العمل الأساسية في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر لاعداد برامج خاصة بالسياسات بالنسبة لكلّ محور يهّم النساء العراقيات: مثل الرعاية الصحية، التربية، التمكين الاقتصادي والمشاركة السياسية. وما لبث المشاركون أن شكّلوا لجنة مدافعة لتوجيه الاستراتيجيات الإقليمية والوطنية التي تحسّن من مستوى تطبيق تلك الاقتراحات المتعلقة بالسياسات.

قبل أسبوعين من الانتخابات الوطنية، تمّ نشر البرنامج وتوزيعه على قادة المجتمع المدني والأحزاب السياسية وأعضاء الهيئات التشريعية، للتركيز على القضايا المطلوبة والمدافعة عن تطبيق التوصيات المتعلقة بها. بعد انتهاء الانتخابات، استمرّت جهود المدافعة بهدف الاتصال بأعضاء الهيئات التشريعية الجدد والتأثير على النقاش السياسي. كما شكّلت هذه الجهود أداة يمكن أن يستخدمها ممثلو المجتمع المدني والناخبون لمحاسبة الأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين على ما قدّموه من وعود.

دافع برنامج السياسات المتعلقة بالمشاركة السياسية عن تطبيق مجموعة واسعة من النشاطات، بهدف تعزيز مشاركة النساء في العمل السياسي والحياة العامة بشكل ملحوظ. وبشكل خاص، دعا الأحزاب السياسية إلى دعم عملية تدريب المرشحات النساء وتزويدهنّ بالموارد اللازمة، كما حتّ مجلس النّواب على زيادة نسبة النساء الأعضاء في المجلس، بحيث تتعدّى الكوتا الدنيا البالغة ٢٥٪. وأوصى أيضاً بإنفاذ حقوق النساء بما يتوافق مع الدستور، وإنشاء وزارة للمرأة تؤدي دوراً نافذاً ضمن الحكومة.

التي تقف في وجه تسجيل الناخبين مركّبة. فقد لا تحظى هذه المجتمعات المحلية بفرص ارتياد المؤسسات التربوية، كما يمكن أن تكون أكثر عرضة للتمييز والمضايقات. زد على ذلك أنّ النساء اللواتي يتكلمن لغات الأقليات قد لا يتمكننّ من فهم المعلومات المتعلقة بالناخبين. وبالنسبة لبعض مجموعات الأقليات، قد تُطرح أسئلة عن مدى أهلية الناخبين بسبب قضايا متعلّقة بالجنسية.

في حالات ما بعد النزاع، تكون عملية تسجيل الناخبين صعبةً بشكل خاص، على نحوٍ يُوثر سلباً على مستوى تمثيل النساء. فمعظم المشرّدين داخلياً واللاجئين يكونون من النساء غالباً، فلا يملكنّ فرصة للمشاركة في عمليات تسجيل الناخبين أو لا يحملنّ الأوراق الثبوتية اللازمة. في مثل هذه الحالات، تمسي النساء أكثر عرضةً للترغيب، في خطوة قد تصل، في بعض الظروف السياسية، إلى محاولات قمع عملية تسجيل الناخبين.

أما في الأنظمة الفعّالة، فقد يتوفّر عدد من الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى حجب أسماء النساء في لوائح الناخبين. فإذا كانت مراكز تسجيل الناخبين واقعة بعيداً عن المناطق الريفية، أو إذا كانت تعمل بدوام محدود، فقد لا تتمكن بعض النساء من تسجيل أسمائهنّ بسبب التزاماتهنّ تجاه أطفالهنّ أو بسبب عدم امتلاكهنّ المال لأجرة الطريق. فضلاً عن ذلك، قد تؤدي معدّلات الأمية المرتفعة بين النساء في العديد من الدول إلى الحدّ من المعلومات التي يمكن أن يطلعنّ عليها بشأن إجراءات التسجيل. كما يمكن ألا تنجح النساء في تسجيل أسمائهنّ بسبب تعرّضهنّ للمضايقات أو التخويف، لا سيّما في المجتمعات المحلية حيث تعتبر مشاركة النساء في الحياة العامة خطراً على القيم التقليدية. في الأنظمة حيث يكون ربّ الأسرة مسؤولاً عن تسجيل كل أفراد أسرته، قد يهمل تسجيل النساء أو أشخاص آخرين بشكل متعمّد أو غير مقصود.

بالنسبة للنساء من الأقليات والمجتمعات الأصلية، تعتبر العوائق

DPKO/DFS-DPA Joint Guidelines on Enhancing the Role of Women in Post-Conflict Electoral Process (New York: United Nations, 2007), 14, <http://aceproject.org/ero-en/topics/electoral-standards/DPKO-DFS-DPA%20election%20guidelines.pdf/view>.

National Platform for Women Launched in Lead Up to Iraqi Elections", ٢٥ National Democratic Institute, <http://www.ndi.org/node/16079>.

هيئة إدارة الانتخابات

تعتبر هيئة إدارة الانتخابات مسؤولة، في المقام الأول، عن تنظيم معظم جوانب العملية الانتخابية، بالتنسيق مع بقية الوكالات الحكومية أحياناً. ولكي تعتبر الانتخابات ديمقراطية، يجب أن تنظم هيئة إدارة الانتخابات واجباتها بصورة حيادية، وتحظى بمستوى عالٍ من ثقة العامة. فضلاً عن ذلك، لا يخفى على أحد أن قرارات هذه الهيئة وأعمالها تخلف أيضاً تأثيراً على مستوى ونوعية مشاركة المرأة في العملية الانتخابية.

من مسؤولية القيّمين على إدارة الانتخابات مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي عند تنفيذ واجباتهم، تسهياً لمشاركة أعضاء المجموعات المهمشة والمحرومة بصفتهم ناخبين ومرشّحين. تعتبر هذه الخطوة ضرورية جداً في حالات ما بعد النزاع بشكل خاص، وفي الدول التي تتميز بمستويات متدنية من المشاركة النسائية. ومع أن الحاجة تدعو بالرجال والنساء على السواء إلى مراعاة عامل النوع الاجتماعي، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة، إلا أن المدافعة عن تمثيل النساء في هيئة إدارة الانتخابات تضمن، أكثر فأكثر، مراعاة القضايا الخاصة بحقوق المرأة ووضعها. بالفعل، يجب تمثيل النساء في هيئات إدارة الانتخابات، سواء على المستويات المركزية أم المحلية، كما يجب أن يشغلن مناصب قيادية وعلى مستوى صنع القرار. في هذا الإطار، لا بدّ من تشجيع الأحزاب السياسية التي تسمي أعضاء هيئات إدارة الانتخابات أو تعيّنهم على مراعاة النوع الاجتماعي خلال اختيار مرشّحيها.

خطة توعية الناخبين

في كلّ انتخابات، لا بدّ من تزويد الناخبين بمعلومات كافية حول العملية الانتخابية لضمان مشاركتهم فيها بشكل فعّال. فيجب أن يطلع الناخبون على القضايا الإجرائية، كأن يعرفوا مكان التسجيل للتصويت وكيف، وكيفية التحقق من وجود أسمائهم على لوائح الناخبين، والوثائق الثبوتية اللازمة، ومكان الاقتراع، ونوع الانتخابات التي يتمّ تنظيمها، والمرشّحين المتنافسين، وكيفية الإدلاء بالصوت الانتخابي. في الوقت عينه، ينبغي إعلام الناخبين بحقوقهم، لا سيّما حقّ سرية التصويت، بدون أيّ إكراه أو تخويف. كما ينبغي أن يطلع الناخبون على إجراءات رفع الشكاوى في حال انتهكت حقوقهم.

تعتبر السلطات الحكومية مسؤولة، في المقام الأول، عن تطبيق برامج مناسبة لتوعية الناخبين. وتبعاً للنظام المطبق في الدولة،

توكل إلى مؤسسات إدارة الانتخابات أو وسائل الإعلام الرسمية مهمة توعية الناخبين. كما يمكن أن تكمل منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية البرامج الرسمية من خلال تنظيم مبادرات خاصة بها لتوعية الناخبين. ولعلّ هذه الجهود التي تستهدف الناخبات النساء قد تكون أكثر فعالية إذا تولّت النساء أنفسهنّ تنظيم الحملة أو الجلسات التدريبية.

أنظمة الشكاوى الانتخابية

من المبادئ الدولية الأساسية في مجال حقوق الإنسان، الحقّ في طلب تعويض قانوني فاعل، وهو أيضاً مبدأ جوهري في الانتخابات الديمقراطية. فيجب أن يتمتع كل المشاركين في الانتخابات بحقّ رفع الشكاوى عند انتهاك حقوقهم الانتخابية، بما في ذلك حق الترشّح وحق التصويت؛ وبدورها يجب أن تستجيب السلطات في الوقت المناسب وبشكل يتيح معالجة الخطأ بطريقة شفافة وملائمة.

في بعض الأطر المحلية، قد تصطدم النساء بعوائق محدّدة خلال سعيهنّ إلى تحقيق العدالة، بشكل يؤثّر على مدى تمكّنهنّ من رفع شكاوى خلال الانتخابات. من هذه العوائق، عدم توفّر المعلومات الكافية حول أنظمة رفع الشكاوى الانتخابية، عدم التمكنّ من الوصول إلى المحاكم أو بقية الهيئات ذات الصلة، وارتفاع كلفة الاستشارات القانونية، واستشراء بيئة التهيب، أو المعايير الثقافية القمعية التي تردع العديد من النساء عن المشاركة الهادفة في الحياة العامة. جدير بالذكر أن المهلة الزمنية لرفع الشكاوى الانتخابية أو طلبات الاستئناف قصيرة جداً في العادة، لا سيّما في فترات ما بعد الانتخابات، وبالتالي يجدر بالنساء أن يتألّفنّ مع النظام المطبقّ بسرعة كي يستفدنّ من العدالة القضائية في الوقت الملائم.

أبحاث ذات الصلة

إضافة إلى هيكلية العمل القانونية، والأنظمة الحكومية، والبنى السياسية المطبّقة، تؤثر عوامل أخرى على مشاركة المرأة في الانتخابات، وهي تتنوّع من دولة إلى أخرى تبعاً للإطار الاجتماعي والثقافي والسياسي المعمول به. لذا تدعو الحاجة إلى إجراء أبحاث أولية حول القضايا التي تؤثر على مشاركة النساء في الانتخابات، بصفتنّ ناخبات ومرشّحات وقيّمات على إدارة الانتخابات ومراقبات، بحيث يكون البرنامج مكيّفاً حسب الوضع الخاصّ للدولة المعنية.

المراقبون المحليون يتطلعون إلى الناخبين الجدد من أجل تغيير العادات القديمة

بعد مراقبة ما لا يعد ولا يحصى من الانتخابات التي تخللتها معدلات كبيرة من التصويت بمرافقة الأسرة أو بالوكالة، اعتمدت جمعية المراقبين المحليين المقدونية (شريك مخضرم للمعهد الديمقراطي الوطني) استراتيجية مبتكرة لمعالجة هذه المشكلات. فتميل كلتا هاتين الممارستين غير القانونيتين إلى حرمان النساء والشباب من حقهم في التصويت، وباتنا للأسف من الممارسات التقليدية في بعض المجتمعات المحلية. لذا قرّرت الجمعية أن أفضل طريقة لمعالجة هاتين المشكلتين هي التواصل مع الجيل الجديد من الناخبين. في العام ٢٠٠٩، نفّذت جمعية المراقبين المحليين المقدونية مشروع «التواصل مع الناخبين للمرة الأولى» الذي سلط الضوء على مشكلتي التصويت بمرافقة الأسرة (حيث يدخل أفراد الأسرة إلى حجرة الاقتراع معاً أو يسمون بعلامة أوراق اقتراع بعضهم البعض) والتصويت بالوكالة (حيث يبرز شخص ما وثائق آخرين ويصوّت بالنيابة عنهم)، وهدف إلى تأمين التوعية الانتخابية للطلاب المتخرجين من المدارس الثانوية. فشارك تلامذة المدارس الثانوية في مختلف أنحاء البلاد في ورش عمل تفاعلية لمعالجة هذه الممارسات، وتلقوا مواد مطبوعة كجزء من رزمة وثائق خاصة بالناخبين للمرة الأولى. فضلاً عن ذلك، حرصت الجمعية على الاستعانة بمدربين ذكور واثق لقيادة كل جلسة في ورشة العمل، في محاولة لإثارة النقاش بين المشاركين حيال تلك الممارسات، وشرح لم يعتبر الاقتراع العام حقاً أساسياً يستحق الحفاظ عليه. وقد تمكّن المشروع من التواصل مع ١٩٥٠٠ ناخب للمرة الأولى.

- تقارير المراقبة بشأن الانتخابات السابقة الصادرة عن المنظمات الدولية والمحلية. يمكن أن تكون هذه التقارير قد قيّمت مستوى مشاركة النساء في الانتخابات ورصدت بعض المسائل المحددة التي تؤثر على هذه المشاركة. كما تساعد التقارير في تحديد التحديات والفرص الممكنة لتصميم البرنامج، إضافة إلى الشركاء المحليين المحتملين.
 - استطلاعات الرأي العام أو مجموعات التركيز التي ينظمها المجتمع المدني والمنظمات الدولية ومعاهد الأبحاث التي يمكن أن تقدّم بيانات حول مواقف النساء حيال التصويت، وبقيّة المسائل التي تؤثر على مشاركتهن.
- يفترض بمحاولات جمع البيانات أن تساهم في تحديد مستوى مشاركة النساء في الانتخابات السليقة، وتباشر برصد أي عوامل معيّنّة يمكن أن تعوق مشاركة المرأة في المستقبل. فضلاً عن ذلك، من الضروري استخدام المقاربة المستندة إلى الأدلة عند تصميم البرامج، عوضاً عن مجرد الاعتماد على «العادات المتعارف عليها»، من أجل تحديد الأسباب المتدنية لانخراط النساء في العمل السياسي أو مشاركتها على مستوى البلاد. فضلاً عن ذلك، لا بدّ من التفكير في المجموعات الفرعية للنساء المقسّمة وفقاً لاعتبارات وطنية في هذا المجال، مثل العوامل الاجتماعية والاقتصادية، والإثنيات، والسن، والخلفية الريفية-المدنية. من مصادر المعلومات المستخدمة في هذا المجال، نذكر:

مجموعات التركيز تحسّن النظرة إلى المرأة في السياسة

قبل دخول البلاد في مرحلة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٠٤، رصدت مجموعات التركيز في أندونيسيا أنّ المرشحات النساء أكثر عرضة لعوائق معهودة. ورغم اعتراف المشاركين في مجموعات التركيز، عند سؤالهم بشكل مباشر، بأنّ النساء لا يقلنّ كفاءةً عن الرجال في شغل المناصب الرسمية، إلا أنّ نظرتهنّ إلى النساء العاملات في السياسة تثبت أنّهم لا يتوقعون لهنّ الفوز. وبشكل خاص، شعر المشاركون أنّ النساء غير متعلّقات بما فيه الكفاية، ومنشغلات بواجباتهنّ الأسرية. في الوقت نفسه، بادرت المشاركات النساء في مجموعات التركيز إلى وصف الحسنات التي تضيفها النساء على العمل السياسي، كتمتّعهنّ بالحدس ورقة الإحساس والمهارة، فضلاً عن سرعة إتمام المهام وإقامة التوازن بين عدّة مهام في وقت واحد. في هذا الإطار، ومع أخذ هذه الأفكار بعين الاعتبار، تمّ تنظيم دورات تدريبية لمساعدة النساء العاملات في السياسة على تعزيز وجهات النظر الإيجابية حيال مزاياهنّ القيادية، ومعالجة المخاوف الشعبية بشأن مدى أهليتهنّ لشغل المناصب العامة. نتيجة لذلك، خضعت حوالي ٢٠٠٠ امرأة للتدريب على المهارات القيادية الأساسية في المجال السياسي؛ وأقدم المؤتمر السياسي النسائي في أندونيسيا (KPPI) باختيار إيمي س. مارغريتا لترأس فريق جمع التبرعات التابع له، فيما تمّت ترقيّة نور كوليسو لمنصب نائب الأمين العام لحزب التنمية المتّحدة، ضمن إطار المؤتمر الوطني الخاص بالحزب.

المقابلات مع أبرز الأطراف المعنيين

يمكن أن تشكّل المقابلات التي أجريت مع أبرز الأطراف المعنيين في الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية، بدورها، مصدراً جيداً للمعلومات بشأن القضايا التي تؤثر على مشاركة النساء في الانتخابات. من أهمّ الأسئلة التي يمكن طرحها على أصحاب المصلحة:

- ما هو مستوى مشاركة النساء في الانتخابات الماضية كناخبات ومراقبات للانتخابات وقيّمات على العملية الانتخابية؟
- ما هي أوجه الشبه والاختلاف بين الانتخابات السابقة وهذه الانتخابات؟
- ما هي نسبة النساء المسجّلة أسماءً وهنّ في لوائح الناخبين والمخوّلات التصويت بالمقارنة مع الرجال؟ هل من فرق؟ إذا كانت إجابة نعم، أذكر السبب.
- ما هو المعدّل المسجّل لمشاركة النساء في عملية التصويت؟ هل اقترعنَ بالنسبة نفسها كما الرجال؟

● المسوح المعيارية لتقييم الديمقراطية أو الدراسات التي تتناول العقبات. نفّذها المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه في عدّة بلدان لتحديد أسباب عدم مشاركة النساء في الانتخابات. يمكن استخدام هذه البيانات في مرحلة لاحقة لصياغة مقاربة البرنامج بناءً على أسس متينة.

● بيانات الانتخابات الرسمية الصادرة عن لجنة الانتخابات، أو مكتب إحصاءات، أو الوكالات الحكومية الأخرى. فيجدر بهذه البيانات أن توضح نسبة الرجال والنساء الذين صوّتوا في الانتخابات السابقة (وتكون أيضاً مصنّفة حسب المنطقة)، فضلاً عن نسبة المرشّحات الفائزات في الانتخابات بالمقارنة مع المرشّحين الذكور، ولربّما أيضاً نسبة النساء المشاركات في إدارة الانتخابات. كما يمكن أن تتوفّر معلومات عن لوائح المرشّحين، كأحزاب التي ضمّت نساءً إلى لوائح مرشّحيها، ومراتب النساء في هذه اللوائح، وعدد النساء اللواتي ترأسنّ اللوائح.

● تساعد البيانات الديموغرافية الرسمية، الموجودة في سجلات الوكالات الحكومية (بما فيها وزارة شؤون المرأة إذا توافرت)، في تقديم لمحة عامة عن وضع النساء ومكانتهنّ في المجتمع. في هذا الإطار، يمكن أن تعتبر مستويات التعلّم وألمية مؤسّرات مفيدة.

دراسة لفترة ما قبل الانتخابات تحدّد العوائق في وجه مشاركة النساء

قبل انتخابات العام ٢٠٠٧ الرئاسية في غواتيمالا، قام ائتلاف المراقبين المحليين، المعروف باسم «منظمة رصد الانتخابات» (Mirador Electoral)، بتمويل «دراسة لتحديد العوائق» في عدّة بلديات، من أجل توفير معلومات مفصلة حول العوائق التي تحول دون المشاركة السياسية. وقد شملت الدراسة مجتمعات من السكان الأصليين وغير الأصليين.

تمعت الدراسة في عدة عوامل ديموغرافية، بما فيها اختلاف التجارب للرجال والنساء، فاكتشفت أنّ النساء في مجموعات السكان الأصليين كنّ الأقل مشاركة في أيّ مجموعة (أفادت ٦٠٪ منهنّ أنهنّ لم يصوّتنَ في انتخابات العام ٢٠٠٣). أما الأسباب الرئيسية التي حالت دون إمكانية التصويت، حسب المجموعات كلّها، فكانت عدم توفّر الوثائق الثبوتية الملائمة وعدم ورود أسمائهنّ على لوائح الناخبين. أثبتت نتائج البحث هذه أنّ العوائق الأساسية التي تحول دون المشاركة في الانتخابات هي ذات طابع مؤسّساتي، ولا علاقة لها بعدم توفّر الحافز المطلوب؛ وطلب القيّمون على الدراسة من الحكومة اتّخاذ الإجراءات اللازمة لإصلاح المشكلة. ومن الاستنتاجات التي توصل إليها التقرير توصية بتنظيم مشاريع تستهدف الساكنات الأصليات وفئة الشباب بهدف زيادة نسبة المشاركة في الانتخابات، وتسهيل عملية الحصول على وثائق الهوية والتسجيل للتصويت والتوعية بشأنها، سيّما وأنّ التكاليف والمدة الزمنية المرتبطة بهذه الإجراءات قد اعتبرت، وفقاً للدراسة، بأنها عوائق أساسية ضدّ المشاركة.

استخدمت «منظمة رصد الانتخابات» البيانات الكميّة الواردة في هذه الدراسة لتحسين مقاربتها نحو بقية النشاطات المرتبطة بالانتخابات، كمبادرة مراجعة تسجيل الناخبين، والفرز السريع الذي يتمّ تنفيذه للتحقق من النتائج الرسمية للانتخابات.

من أجل فحص ما تمّ جمعه من بيانات. فمن شأن هذا الأمر أن يمكن الخبراء وأصحاب الاختصاصات من اتخاذ قرارات أكثر وعياً، تعود بالفائدة على كلّ من الرجال والنساء. بعد أن يتمّ تحديد العوائق وتقييمها، يجب أن ينتقل موظفو البرنامج إلى التمييز بين المسببات والنتائج، فيصيغوا أهداف برنامجهم بشكل يتناسب مع المسببات. على سبيل المثال، إذا كانت بيانات مسح الرأي العام تشير إلى أنّ نسبة كبيرة من النساء مُنعن من التصويت نتيجة سياسة الترهيب التي مارسها ممثلو الأحزاب في محيط المراكز الاقتراعية، قد يقَرّر موظفو البرنامج أن يصمّموا برنامجاً يوزعون بموجبه المراقبين خارج المراكز الاقتراعية في بعض فترات اليوم الانتخابي. في مثل هذه الحالة، قد يتمثّل هدف البرنامج بردع مظاهر الترهيب خارج المراكز الاقتراعية خلال تواجد المراقبين غير المنحازين.

تطبيق البرنامج

نظّم المعهد الديمقراطي الوطني بعثة دولية لمراقبة الانتخابات من أجل تقييم نزاهة العملية الانتخابية، بما في ذلك تقييم نوعية مشاركة المرأة في كل مرحلة من مراحل العملية. من شأن مراعاة

- هل من حواجز مميّزة تحول دون مشاركة النساء في الانتخابات؟ هل من تهديدات فريدة من نوعها تقف في وجه النساء؟
- هل تضمّنت الانتخابات السابقة أيّ برامج لتوعية الناخبين؟ هل استهدفت أيّ منها الناخبات النساء بشكل خاص؟ هل استوفت الأحزاب السياسية حصص الكوتا التي تطبقها (إذا كانت تطبق كوتا مماثلاً)؟
- من هي أبرز القوى الفاعلة المشاركة في مراقبة الانتخابات؟ هل تمّ إنشاء ائتلاف في هذا الإطار؟ إذا صحّ ذلك، هل يضمّ الائتلاف أعضاء من منظمات نسائية؟ أيّ نسبة تشكّل النساء من المراقبين؟ هل من جهود خاصة مبدولة لاستقطاب المراقبات النساء في هذه المنظمات؟

تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بالأطراف المعنيين

يمكن الحصول على معلومات كمية ونوعية حول الفرص والقيود التي تواجه كلاً من الرجال والنساء في الانتخابات وخلال العملية الانتخابية عن طريق اعتماد تقنية تحليل النوع الاجتماعي

فصل المراكز الاقتراعية يحمل معه تحديات وفرصاً

في عدة دول (أفغانستان وبنغلادش وباكستان مثلاً)، تعتبر العملية الانتخابية مقسّمة كلياً وفقاً للنوع الاجتماعي. فيتسجّل الرجال والنساء للاقتراع في أماكن مختلفة ويدلون بأصواتهم في مراكز اقتراع منفصلة. ترمي هذه التدابير إلى توفير بيئة آمنة تسمح بالتعرّف إلى الناخبات في مجتمعات اعتادت فيها النساء ارتداء النقاب في العلن، كما يُقصد منها تخصيص مكان آمن للتصويت بدون التعرّض للترهيب. في هذا الإطار، ينبغي تصميم البرامج المتعلقة بالانتخابات في هذه الدول مع مراعاة دقيقة للطريقة التي يوتّر فيها فصل المراكز الاقتراعية على العملية الانتخابية.

صحيح أنّ فصل المراكز الاقتراعية يُقصد به تعزيز مشاركة النساء، إلا أنه قد يحمل معه تحديات إضافية. فمن وجهة نظر إدارية، ستدعو الحاجة إلى توظيف عدد هائل من النساء كمسؤولات عن مراكز الاقتراع والحفاظ على الأمن، وتدريبهنّ بشكل مستقل. وستضطر الأحزاب السياسية ومنظمات المراقبين المحليين إلى بذل جهود خاصة لتوظيف نساء كمندوبات ومراقبات لمجريات العمليات الانتخابية. في حالات ما بعد النزاع، قد يظهر أنه من الصعب توظيف النساء لشغل هذه الأدوار بسبب المخاوف الأمنية. في بعض الظروف، كانت المراكز الاقتراعية المخصّصة للنساء هدفاً سهلاً لبعض الممارسات الاحتياطية مثل حشو صناديق الاقتراع أو تعديل الأنظمة المتعلقة بالنتائج، بما أنها غير خاضعة لتنظيم وإشراف دقيقين بحسب الرأي السائد.

في الوقت نفسه، يمكن أن تحصل النساء في الدول التي تعتمد هذا الفصل في المراكز الاقتراعية على وظائف أكثر في العملية الانتخابية. لذا، يجب أن يضع المسؤولون عن المراكز الاقتراعية، والأحزاب السياسية، ومنظمات المراقبة المحلية نصب أعينهم توظيف النساء وتدريبهنّ على العمل في تلك المراكز، كما يجدر بهم التفكير في القضايا التي يمكن أن تؤثر على الناخبات النساء خلال اليوم الانتخابي. كما أنّ عملية التوظيف والتدريب المركّزة خصيصاً على المرأة يمكن أن تشكّل تشجيعاً وتحفيزاً للمرأة كي تشارك بالكامل في العملية الانتخابية وبشكل أوسع في الحياة السياسية.

تعزيز دور النساء في إدارة الانتخابات

رداً على توصية المعهد الديمقراطي الوطني، أنشأت اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في اليمن قسماً لشؤون المرأة خلال الفترة المؤدية لانتخابات مجلس الشورى في العام ٢٠٠٦. تمثل دور قسم شؤون المرأة بدمج النشاطات التي تحث على مشاركة النساء في أقسام أخرى من لجنة الانتخابات، إضافة إلى تعزيز مستوى تمثيل النساء في اللجان على المستوى الأدنى وتطبيق برنامج لتوعية الناخبين يستهدف النساء بشكل خاص. في هذا الإطار، عقد المعهد الديمقراطي الوطني سلسلة من ورش العمل لمساعدة قسم النساء على وضع خطة استراتيجية بالنشاطات التي سيطبقها بانتظار موعد الانتخابات، بالتعاون مع نظرائه في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء. وقد ظهر نجاح قسم شؤون المرأة في زيادة مستوى تمثيل النساء ضمن اللجان الانتخابية بشكل واضح خلال عملية تسجيل الناخبين، حيث بلغت نسبة النساء بين أعضاء اللجان على مستوى المحافظات ٩.٥٪، وبين أعضاء اللجان البرلمانية ٨.٨٪، بالمقارنة مع غياب كامل للنساء في اللجان خلال الانتخابات السابقة.

ونظام رفع الشكاوى الانتخابية.

فضلاً عن ذلك، يكتسب المراقبون على المدى الطويل، الموكل إليهم أمر تغطية الفترة الانتخابية، فهماً متعمقاً للقضايا التي تؤثر على النساء ومشاركتهم في الحياة العامة والانتخابات، بفضل الفترة المطوّلة التي يقضونها في الميدان. فالمأمهم ببيئة الدولة المضيفة قد يحسن من قدرتهم على إعداد تقارير بأيّ عوائق قد تواجه النساء. بالفعل، إنّ معرفة العوائق الخاصة التي تواجه النساء في كل دولة قد تساعد في تحديد هذه القيود ومعالجتها. على سبيل المثال، يعتبر تسجيل الناخبين، في معظم الأحيان، الجزء الأكثر ترهيباً من العملية الانتخابية بالنسبة للنساء، لا سيّما إذا كنّ مضطرات لقطع مسافات طويلة من أجل بلوغ مراكز الشرطة أو غيرها من المراكز الإدارية التي يسيطر عليها الذكور.

تقيم مجموعات مراقبة الانتخابات، بشكل نظامي، عملية تسجيل الناخبين كجزء من جهودها المبذولة في مجال المراقبة بشكل عام. كما تجري مجموعات المراقبة المحلية بشكل خاص مراجعات لعملية تسجيل الناخبين، عن طريق تقنيات إجراء المسوح،^{٢٧} من أجل تقدير مدى دقة لوائح الناخبين وشموليتها. يجب أن تراعي هذه الجهود، في الحالات كافة، النوع الاجتماعي لتحديد إن كانت المشكلات المتعلقة بتسجيل الناخبين، أو الأخطاء الواردة في لوائح الناخبين، تؤثر على النساء بشكل غالب. كما يمكن تنظيم مشاريع خاصة للتركيز على مدى إدراج النساء بشكل متساوٍ في لوائح الناخبين، ورصد أيّ عوائق يمكن أن تحول دون تسجيلهنّ. فيجدر بالجهود المبذولة في مجال مراقبة الانتخابات أن تطالب، كحدّ أدنى، ببيانات تسجيل الأسماء المصنّفة حسب المنطقة والنوع الجنسي، لتحديد إن كان عدد النساء المسجّلات متدنياً نسبياً.

٢٧. للمزيد من المعلومات حول إدارة نشاط مراجعة تسجيل الناخبين، انظر: «بناء الثقة في عملية تسجيل الناخبين»، ريتشارد كلاين وبياتريك ميرلو، (واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠١)، <http://www.ndi.org/node/12886>

النوع الاجتماعي في العمليات الانتخابية أن يساعد في تحديد الفرص اللازمة لتحسين المساواة بين الجنسين عند تنفيذ المشاريع التي ما كانت لتراعي قضايا النوع الاجتماعي لو لم يكن من تلك الجهود. فضلاً عن ذلك، يمكن أن يكشف تحليل النوع الاجتماعي عن انحيازات مستورة قد تواجه النساء، كما يساعد واضعي البرنامج على الاستعانة بمبادرات خاصة بالنساء في مرحلتها المشاركة وصنع القرار. فالمشاركة الانتخابية الهادفة للنساء - كـناخبات ومرشحات وقيّمات على الانتخابات ومراقبات - تشكّل جزءاً لا يتجزأ من العملية الانتخابية، وبالتالي ينبغي أن تعتبر إجراءً روتينياً وجزءاً أساسياً من أيّ برنامج انتخابي. في هذا الإطار، يمكن تصميم البرامج الانتخابية بشكل يركّز خاصة على تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات. وسواء كان البرنامج يطبّق مقارنةً متكاملة أم لا، يتمّ فيها تعميم النوع الاجتماعي ضمن البرنامج ككل، أو يركّز بشكل خاص على معالجة القيود التي تواجه النساء، تتوفّر عدة طرق يمكن أن يضمن المعهد الديمقراطي الوطني وشركاؤه من خلالها معالجة هذه المشكلات.

مراقبة نزاهة العملية الانتخابية

قيم العملية الانتخابية قبل اليوم الانتخابي بوقت كاف

إنّ تخصيص جانب في البرامج المتعلقة بالانتخابات لمراقبة مرحلة ما قبل الانتخابات على نحو شامل يساعد في تحديد القضايا المتعلقة بمشاركة المرأة في مرحلة ما قبل الانتخابات وتبسيط الضوء عليها. في بعض الحالات، تكون الظروف السائدة ما قبل الانتخابات هي الأكثر تأثيراً على المشاركة الفعّالة والواعية للنساء في اليوم الانتخابي والمرحلة التالية له. وبشكل خاص، يجدر بمراقبة ما قبل الانتخابات أن تتابع عملية تسجيل الناخبين، إلى جانب بنية إدارة الانتخابات وفعاليتها، وعملية تسجيل المرشّحين، والحملات الانتخابية، وتغطية وسائل الإعلام،

الاحتياجات الأساسية للجمهور الانتخابي. كما يجب أن يحدّدوا إن كانت بعض المجموعات المهمّشة، كالنساء مثلاً، تحتاج إلى تدريبات خاصة في مجال توعية الناخبين، وكيف تتمّ معالجة الأمر في هذه الحال. قد تقرّر مجموعات المراقبة المحلية في بعض الحالات تنفيذ مبادراتها الخاصة لتوعية الناخبين، من أجل معالجة مواطن الضعف التي رصدتها في الانتخابات السابقة.

أدمج النوع الاجتماعي في كل نشاطات المراقبة

يجب أن تشدّد الورش التدريبية وجلسات توزيع المعلومات، سواء بالنسبة للمراقبين المحليين أم الدوليين، في مطلق الأحوال، على أهمية مراقبة مشاركة كل من الرجال والنساء، فضلاً عن الحواجز التي تواجه المحرومين منهم، وكيفية مراقبة هذه القضايا خلال مختلف مراحل العملية الانتخابية. يجب دمج هذه المعلومات ضمن أي مواد أو كتيّبات خطية خاصة بالمراقبين.^{٢٨} كما يجب تزويد المراقبين بمعلومات عامة عن وضع النساء في البلاد بشكل عام. يُفترض بالقائمة المرجعية التي يستخدمها المراقبون خلال فترة التصويت أن تجمع البيانات المصنّفة وفقاً للنوع الاجتماعي، وتشمل بعض الأسئلة الأساسية عن الناخبات. فضلاً عن ذلك، يجب أن تتضمّن تقارير المراقبة تفاصيل عن مستوى مشاركة النساء، كعدد النساء المسجّلات للتصويت، وتقارنها بعدد الرجال المسجّلين للتصويت. وحتى لو لم يكن وجه التناقض ظاهراً، لا بدّ من إدراج هذه المعلومة.

ينبغي توجيه مراقبي الانتخابات إلى طرح الأسئلة المتعلقة بمشاركة المرأة والمساواة بين الجنسين عند مراقبة مختلف مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك يوم الانتخابات نفسه. في هذا الإطار، يجب إدراج هذا النوع من الأسئلة ضمن المواد التدريبية، ونماذج التقارير الأسبوعية التي يرفعها المراقبون على المدى الطويل، والقوائم المرجعية التي يملأونها في اليوم الانتخابي. على سبيل المثال، يجب أن تتضمّن القوائم المرجعية التي يستعملها المراقبون في اليوم الانتخابي أسئلة حول الممارسات غير القانونية التي تؤثر على النساء كالتصويت بمرافقة الأسرة^{٢٩} والتصويت بالوكالة، فضلاً عن تهريب الناخبين.

يجدر بمراقبي الانتخابات أن يسجّلوا عدد النساء الممثّلات في مجال إدارة الانتخابات على المستوى المركزي والإقليمي وضمن المراكز الاقتراعية، فضلاً عن عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية أو أدوار صنع القرار. كما يجدر بمراقبي الانتخابات أن يقيّموا درجة تنبّه هيئات إدارة الانتخابات لقضايا النوع الاجتماعي، على غرار القضايا المبيّنة في القسم السابق، ويعاينوا مدى استجابة تلك الهيئات لأبيّ قضية قد تكون ذات صلة.

نظّم حملات توعية الناخبين

يجب أن تكون المواد والبرامج المتعلقة بتوعية الناخبين بمنازل كل الناخبين المؤهّلين. في بعض الحالات، قد تدعو الحاجة إلى تنظيم حملات خاصة لتوعية الناخبين، تستهدف المجموعات المهمّشة على غرار النساء والأشخاص المشدّدين داخلياً والأقليات. فمن المرجّح أن تكون النساء أقل إدراكاً لحقوقهنّ بالمقارنة مع الرجال، إما لأنهنّ أميات أو غير متعلّقات بما فيه الكفاية، وإما لأنهنّ درجنّ على عدم المشاركة في الحياة العامة والانتخابات. كما يمكن أن تكون النساء أكثر عرضة للانتهاكات المحتملة، كالتهريب وشراء الأصوات والتصويت بمرافقة الأسرة (أي دخول أفراد الأسرة معاً إلى حجرة الاقتراع أو وضع إشارة على بطاقات اقتراع بعضهم البعض) والتصويت بالوكالة (أي إبراز شخص ما لوثائق آخرين والتصويت بالنيابة عنهم). فإذا كانت منطقة ما قد شهدت أو يمكن أن تشهد مثل هذه الانتهاكات، يجدر ببرامج توعية الناخبين أن تركز على تلك القضايا، وتوضّح أنها ممارسات فاسدة تنتهك حقّ الإنسان بالتصويت الفردي والسري.

قد يعتبر التصويت بمرافقة الأسرة والتصويت بالوكالة من الممارسات التقليدية في بعض المجتمعات المحلية، وبالتالي يمسي من الصعب معالجتها. لكنّ هذه الممارسات تخالف المبادئ العالمية المتعلقة بسرية التصويت والمساواة في حقّ التصويت، وتهدّد سلامة العملية الانتخابية. ولكي تكون برامج توعية الناخبين حيال هذه القضايا فعّالة، يجب أن تستهدف الرجال كما النساء، وتفسّر لمّ تدعو الحاجة إلى إدلاء الصوت الاقتراعي بشكل فردي وسري. في أفغانستان على سبيل المثال، استهدفت حملات توعية الناخبين القادة الدينيين الذكور، مبيّنة لهم أهمية السماح للنساء بتسجيل أسمائهنّ للتصويت.

فضلاً عن ذلك، يجدر بمراقبي الانتخابات تحليل برامج توعية الناخبين المنفّذة قبل الانتخابات، وتحديد من هو المسؤول عنها، وما هي الرسائل الأساسية التي تنقلها، وإن كانت كافية لمعالجة

٢٨. من الكتيّبات المفيدة التي يمكن إدراجها في ملفّات المراقبين: «القائمة المرجعية الخاصة بالنوع الاجتماعي من أجل انتخابات حرة وعادلة» الصادرة عن المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، المتوفّر على الموقع التالي: <http://www.eisa.org.za/PDF/gc.pdf> وهو يقدّم لمحة عامة عن المعايير الدولية للانتخابات كما تتصلّ بمشاركة النساء.

٢٩. التصويت بمرافقة الأسرة هو عندما يدخل أفراد الأسرة إلى حجرة الاقتراع معاً أو يسون بعلامة أوراق اقتراع بعضهم البعض. والتصويت بالوكالة هو حين يبرز شخص ما وثائق آخرين ويصوّت بالنيابة عنهم.

حملة إعلامية تحفّز الناخبات على المشاركة

في العام ٢٠٠٥، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، وهي منظمة للمراقبين المحليين، على تنظيم حملة إعلامية غطّت أرجاء الوطن كله، من أجل تشجيع النساء على المشاركة في الانتخابات العامة. شارك في حملة «شاركي بالقرار السياسي» خمس نساء بارزات في المجتمع، ظهرن في البرامج التلفزيونية والإذاعية وعلى اللوحات الإعلانية وملصقات وسائل النقل العام لتحفيز الناخبات على التصويت. في انتخابات العام ٢٠٠٩ النيابية، نظّمت الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات أكبر نشاط محلي في تاريخ لبنان لمراقبة الانتخابات، بمشاركة ٢٥٠٠ مراقب محلي تعاونوا معاً من أجل ضمان المساواة بين الجنسين في صفوف المراقبين. فضلاً عن ذلك، دافعت الجمعية اللبنانية وشركاؤها عن قدر أكبر من المشاركة النسائية من خلال إنشاء الحملة المدنية لإصلاح الانتخابي التي نظّمت، بدورها، حملة مدافعة لإقرار قانون انتخابي أكثر تمثيلاً للمجتمع وتوجّهاً نحو الإصلاحات. واعتبرت هذه الحملة أوّل منظمة مدنية في البلاد تساعد مجلس النواب في صياغة التشريعات.

استند إلى المعايير الدولية

تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات

تعاون مع منظمات المجتمع المدني

تعتبر المنظمات النسائية وبقية منظمات المجتمع المدني المركّزة على القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي مرجعاً بالنسبة لمراقبي الانتخابات حول القضايا المتعلقة بالمشاركة النسائية. فمن شأن هذه المجموعات أن تقدّم معلومات عامة مهمّة حول وضع النساء في البلاد بشكل هام. ويمكن أن تكون هذه المعلومات دقيقة لفهم الأسباب التي تدعو النساء إلى المشاركة أو عدم المشاركة في العمل السياسي والانتخابات، إضافة إلى فهم بعض العوائق التي قد يواجهنها. فضلاً عن ذلك، يعتبر العمل مع المنظمات النسائية ضرورياً بشكل خاص ضمن المجتمعات المغلقة، حيث تكون البيانات الرسمية المتعلقة بالمشاركة النسائية غير متوفّرة أو غير متاحة.

قد تكون المجموعات النسائية، بدورها، مهمّة، بالمشاركة في مراقبة الانتخابات إما بصفحتها جزءاً من الائتلاف وإما بصفة فردية، من أجل تقييم القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الانتخابات وتسهيل الضوء عليها بشكل خاص. بطبيعة الحال، صحيح أن النساء لسن وحدهن القادرات على مراقبة القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي في الانتخابات، إلا أنهن قد يكن أكثر حساسية ومراعاة لهذه القضايا. فضلاً عن ذلك، إن ضمان التوازن بين الجنسين في بعثات مراقبة الانتخابات وفي ورش التدريب على المراقبة من شأنه أن يعزّز مشاركة النساء نظرياً وعملياً في آن. على سبيل المثال، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع شريكه المحلي، المؤسسة الحرّة والعدالة لأفغانستان، لمساعدتها على مراقبة الانتخابات في مختلف أنحاء البلاد، بمساعدة أكثر من ٧ آلاف مراقب ومراقبة. وقد تمّ تدريب أعضاء

إلى الاستشهاد بالمعايير الدولية والإقليمية للانتخابات الديمقراطية يعزّز نتائج البحث التي يتوصّل إليها المراقبون وجهود المدافعة المبذولة في عدّة مجالات، على غرار المشاركة النسائية. فتتضمّن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مثلاً، بنوداً محدّدة تلزم الدول بضمان المشاركة المتساوية بين الجنسين، والقضاء على مظاهر التمييز في الحياة السياسية والعامة، بما في ذلك خلال الفترات الانتخابية. فضلاً عن ذلك، تتضمّن المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية لحقوق الإنسان، في أغلب الأحيان، التزامات متعلقة بالمشاركة المتساوية في الانتخابات. تبين ما هي الالتزامات القانونية والسياسية التي تعهدت بها دولة معيّنة في ما يتعلق بمشاركة المرأة في الانتخابات، بحيث يمكن محاسبتها إذا لم تكن ممارساتها مستوفية لتلك المبادئ. ولعلّ أحد المصادر المفيدة لتحديد الموجبات المتعلقة بحقوق الإنسان في هذا المجال، ضمن دولة معيّنة، هو مجموعة المعايير الدولية للانتخابات الصادرة عن المفوضية الأوروبية.^{٣٠}

يجب أن تحقّق مجموعات مراقبة الانتخابات في نظام رفع الشكاوى ضدّ أنواع مختلفة من المظالم التي يتعرّض لها المواطن في الانتخابات. كما يجب أن تحدّد إن كان من عوائق خاصة تؤثر على إمكانية استفادة النساء من آليات رفع الشكاوى. فضلاً عن ذلك، يجب أن تتابع مجموعات المراقبة أيضاً طريقة حلّ أي شكوى أو استئناف، وتُسجّل إن كانت النساء يُعاملن بمساواة خلال مجريات هذه القضية.

^{٣٠} Compendium of International Standards for Elections (London: NEEDS/European Commission, 2007), http://ec.europa.eu/external_relations/human_rights/election_observation/docs/compendium_en.pdf.

رفع أسئلتهم أو مخاوفهم للمراقبين أو المسؤولين عن المراكز الاقتراعية إذا كانوا من النساء. كما أن هذا الأمر قد يشكل فرصة لتحسين صورة النساء ضمن الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

استعن بمحلل لقضايا النوع الاجتماعي لدى فريق المراقبة

قد تتعزز جهود المراقبة المحلية والدولية من خلال دمج خبير في قضايا النوع الاجتماعي بصفة محلل. يجب أن يكون هذا المحلل

منظمات مدنية، على غرار «جمعية النساء الأفغانيات للخدمات والتعليم» و«المركز التربوي للنساء»، على كيفية مراقبة أي خلل في العملية ورفع التقارير بشأنه، بما يتيح للنساء في المراكز الاقتراعية المشاركة في مراجعة جودة الانتخابات بدورهن. جدير بالذكر أن تدريب المراقبات المحليات والمسؤولات عن المراكز الاقتراعية، في الدول التي تخصص مراكز تصويت منفصلة للنساء، مهم بشكل خاص، بما أن الحاجة ستدعو إلى نشر فرق مؤلفة من النساء فقط ضمن المراكز الاقتراعية في اليوم الانتخابي. وبطبيعة الحال، قد تشعر الناخبات بارتياح أكبر حيال

ائتلاف المراقبين المحليين يعتمد مقارنة مراعية للنوع الاجتماعي

التزم ائتلاف المراقبين المحليين، المعروف بشبكة دعم الانتخابات الزمبابوية، بدمج مقارنة مراعية للنوع الاجتماعي في نشاطاته. فنشر الائتلاف الذي يتضمّن عدة مجموعات نسائية وثيقة تدعو مراقبي الانتخابات إلى تتبّع المعلومات المتعلقة بمشاركة النساء، كجزء من نشاطاتها الاعتيادية، ودمج هذا التحليل عند التفكير في مختلف مراحل العملية الانتخابية. تبدو هذه المقارنة واضحة عند إعداد التقارير حول الانتخابات وفي مختلف نشاطات المدافعة التي ينظمها الائتلاف.

في التقرير الذي نشرته شبكة دعم الانتخابات الزمبابوية بشأن الانتخابات العامة في زمبابوي في العام ٢٠٠٥، أدرجت الشبكة معلومات شاملة بشأن مشاركة النساء كمرشحات في الانتخابات. واستنتجت أنه كان يجدر بالأحزاب السياسية أن تبذل المزيد من الجهود لإبراز المرشحات في الانتخابات. وأشارت الشبكة بشكل خاص إلى أن عدد النساء المنتخبات (١٦٪ من المجلس التشريعي) لم يبلغ الرقم المنشود، أي ٣٠٪، وهو الرقم المحدد في التوجيهات والمبادئ الخاصة بالانتخابات الديمقراطية التي تتبّعها شبكة دعم الانتخابات الزمبابوية. فضلاً عن ذلك، أشار تقرير الشبكة إلى تراجع مستمر في مستوى تمثيل النساء ضمن المجلس التشريعي حتى ١٤٪ ضمن إطار انتخابات العام ٢٠٠٨. ومع أن النساء أدّين دوراً كبيراً خلال فترة الحملات، إلا أن ذلك لم يثمر عن نتائج في تعزيز مستوى تمثيل النساء ضمن المناصب المنتخبة.

استعداداً للانتخابات المقبلة، أجرت شبكة دعم الانتخابات الزمبابوية عدة دراسات مقارنة للأنظمة الانتخابية، ودافعت عن ضرورة تطبيق نظام مختلط. ومن أبرز ما توصلت إليه الشبكة اعتبار النظام المختلط الذي يشمل بعض جوانب التمثيل النسبي أكثر مراعاة للنوع الاجتماعي، وأكثر مساهمة في زيادة تمثيل النساء. في هذا الإطار، تناولت شبكة دعم الانتخابات الزمبابوية حالة جنوب أفريقيا على سبيل المثال، حيث ساهمت لائحة المرشّحين التي تضمّ نساءً ورجالاً بالتناوب في رفع مستوى تمثيل المرأة في البرلمان إلى ٤٢.١٪، وهي أعلى نسبة في أفريقيا الجنوبية وثاني أعلى نسبة في أفريقيا كلها من بعد رواندا التي يبلغ تمثيل النساء فيها ٥٢٪. وقد سلّطت الشبكة الضوء على أن الدول الأفريقية التي اعتمدت نظام التمثيل النسبي قد انتخبت عدداً أكبر من النساء بالمقارنة مع الدول الأخرى في القارة نفسها.

إنّ شبكة دعم الانتخابات الزمبابوية واعترافاً منها بأنّ إصلاح النظام الانتخابي ليس السبيل الوحيد إلى زيادة مستوى تمثيل النساء، دافعت أيضاً عن دمج نظام كوتا في الدستور، مع دعوة الأحزاب إلى تطبيق نظم كوتا طوعياً. فضلاً عن ذلك، دعت الشبكة إلى ضمان تمثيل النساء من خلال تعيينهنّ كأعضاء في لجنة الانتخابات الزمبابوية.

واصلت شبكة دعم الانتخابات الزمبابوية المدافعة عن تطبيق الإصلاحات الانتخابية التي ستثبت التزام زمبابوي بتطبيق مختلف الوثائق الإقليمية والدولية التي تعتبر طرفاً فيها، مثل اتفاقية مكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حول النوع الاجتماعي والإنمائية.

ومرشحات في أي عملية انتخابية، كوجود أدلة على التهريب أو المضايقة أو العنف. ويمكن أن تشكل المعلومات المدرجة في تقارير الانتخابات أساساً للنشاطات المتابعة المنفذة حول قضايا محدّدة في مرحلة ما بعد الانتخابات.

مراقبة الإعلام

في معظم الدول، يعتمد الناخبون على وسائل الإعلام لتزويدهم بما يكفي من معلومات حول الأحزاب السياسية والمرشحين، كي يتمكنوا من اتخاذ قرارٍ واعٍ أمام صناديق الاقتراع. في هذا الإطار تزود مؤسسات الإرسال الناخبين بمعلومات من خلال التغطية الإخبارية المنتظمة، وإعلانات السياسة، والمساحات الإعلامية المجانية، والبرامج الخاصة بالانتخابات كالنقاشات أو اجتماعات الطاولة المستديرة، استناداً إلى إطار العمل التنظيمي المحدد والبيئة الاجتماعية السياسية للبلاد. ولا يخفى على أحد أنّ وسائل الإعلام تخلف، من خلال برامجها المرتبطة بالانتخابات، تأثيراً قوياً على الخيارات التي يجريها الناخبون.

مسؤولاً عن العمل مع مجموعة المراقبة ليتأكد من مدى الإحاطة بمختلف القيود والفرص التي تواجه الرجال والنساء، مع الحرص على أن تكون البيانات المجموعة مفيدة إلى جانب نشر تحليل مفصل عن مشاركة النساء في مختلف جوانب الانتخابات. أما إذا لم يكن من الممكن الاستعانة بمحلل لقضايا النوع الاجتماعي، فيمكن تعيين موظف مؤهل ومتخصّص آخر ضمن فريق المراقبة بصفته المنسق لشؤون النوع الاجتماعي، كي يحرص على توفير نظرة مراعية للنوع الاجتماعي في مختلف مراحل المراقبة.

يجب أن تتضمن تقارير مراقبي الانتخابات وتصريحاتهم معلومات تقيّم مدى مشاركة النساء في الانتخابات ورفع التوصيات اللازمة لتحسينها. ومن الضروري أن تتضمن تصريحات المراقبين أو تقاريرهم النهائية، كحدّ أدنى، عدد النساء اللواتي نجحن في الانتخابات (بالمقارنة مع الانتخابات السابقة) ومدى انتشار النساء في مختلف مستويات إدارة الانتخابات. كما يجب أن تبيّن التقارير إن كان من عوائق قانونية أو إدارية أو غيرها تحول دون مشاركة النساء كناخبات

محلل قضايا النوع الاجتماعي يعزّز المراقبة الدولية

رصد المعهد الديمقراطي الوطني، تحضيراً للانتخابات الرئاسية والمحلية في أفغانستان لعام ٢٠٠٩، محلاً لقضايا النوع الاجتماعي كي ينضمّ إلى البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات من أجل توفير تحليل شامل لمدى مشاركة النساء في الانتخابات. وبسبب القيود التي تفرضها البيئة الأمنية الصعبة على جوّ المراقبة، اتّكل المعهد الديمقراطي الوطني على المعلومات المتوفرة للجميع، بما في ذلك المقابلات المفصلة مع النساء المرشحات والمنظمات النسائية الوطنية. شكّلت هذه المعلومات أساس التقرير المتعلّق بمشاركة النساء في الانتخابات، وانعكست أيضاً ضمن البيانات العامة الصادرة عن بعثة المراقبين الدوليين.

وقد استند المحلّل في عمله أيضاً إلى المعلومات التي جمعها المراقبون على المدى الطويل والقصير. فتمّ تشجيع المراقبين الطويلي الأمد على التحدّث إلى المرشحين في الدوائر المحلية، وممثلي الأحزاب، والمسؤولين الحكوميين، واستطلاع آرائهم بشأن مشاركة النساء؛ وأدرجت هذه القضايا ضمن نماذج تقاريرهم الأسبوعية. فضلاً عن ذلك، تضمّنت القوائم المرجعية التي يملأها المراقبون على المدى القصير أسئلة محدّدة تركّز على مشاركة النساء وأداء الانتخابات في المراكز الاقتراعية المخصّصة للنساء.

أتاحت المقاربة الشاملة التي انتهجتها بعثة المراقبة الدولية تكوين صورة مفصلة استناداً إلى مختلف العوامل التي تؤثر على مشاركة المرأة في العملية السياسية. على سبيل المثال، أشار مراقبو المعهد الديمقراطي الوطني إلى أنّ عدم توظيف عدد كاف من النساء المسؤولات عن العملية الانتخابية وضبط الأمن، ضمن المراكز الاقتراعية المخصّصة للنساء، لم يضمن بيئة آمنة مما ردع العديد من الناخبات عن المشاركة، وزاد من نسبة الانتهاكات ضمن تلك المراكز. نسجاً على المنوال نفسه، أشار المراقبون إلى وقوع مشكلات خلال فترة تسجيل الناخبين، منها «التسجيل بالوكالة» حيث أقدم أفراد الأسر الرجال على جمع البطاقات الانتخابية التي تملكها النساء في أسرهم، مساهمين بذلك في زيادة فرص التزوير يوم الانتخابات. بشكل عام، تمكّن المعهد الديمقراطي الوطني، بفضل الاستعانة بمحلل لقضايا النوع الاجتماعي والمراقبين على المدى القصير والطويل الذين اعتمدوا مقاربات مراعية للنوع الاجتماعي، من توثيق وإبراز أجواء الخوف والإكراه التي تختبرها المرشحات والناخبات والمسؤولات عن الانتخابات في مختلف مراحل العملية الانتخابية، ورفع التوصيات الملموسة حول كيفية تحسين الوضع في المستقبل.

تتضمن أسئلة متعلقة بقضايا النوع الاجتماعي. بشكل خاص، قد يلاحظ مراقبو الانتخابات ما يلي:

- الأجواء داخل المركز الاقتراعي وخارجه وظهور أي دليل على الترهيب؛
 - الإجراءات الأمنية المحيطة بمركز الاقتراع ووجود أي شخص غير مرخص له بالدخول؛
 - عدد النساء المشاركات في اللجنة الخاصة بمكتب الاقتراع، وجنس الشخص المسؤول عن مكتب الاقتراع؛
 - نسبة تمثيل النساء ضمن مندوبي الأحزاب المنتشرين في مكاتب الاقتراع؛
 - مدى فهم الناخبات لإجراءات المطبقة؛
 - البيانات المصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي والمتعلقة بالأشخاص الذين أدلوا بأصواتهم؛
 - إن كان أي ناخب قد مُنع من التصويت، وأسباب التي أدت إلى ذلك، مع تحديد عدد النساء ضمن هذه الفئة؛
 - إن كانت إجراءات التصويت تصون حق الناخب بالتصويت السري؛
 - إذا سُجّلت حالات «التصويت بالوكالة» وردود فعل المسؤولين عليها؛
 - إذا سُجّلت حالات «التصويت بمرافقة الأسرة» وردود فعل المسؤولين عن مكاتب الاقتراع.
- على المستوى المركزي، يجب أن تسأل مجموعات مراقبة الانتخابات عن معدلات المشاركة المصنفة وفقاً للنوع الاجتماعي، وتتحقق من عدم حدوث أي تباين في الأرقام، بما في ذلك على المستوى الإقليمي. كما يجب أن تتطرق في تقاريرها إلى عدد المرشحات الفائزات في الانتخابات.

الرصد والتقييم

لما كانت البرامج الانتخابية تُطبق عادةً لفترة قصيرة ومحددة،

ولما كانت التغطية الإعلامية تخلف تأثيراً نافذاً في الانتخابات، يجب أن تكون الاستفادة من وسائل الإعلام متساوية بين جميع الأحزاب السياسية والمرشحين، كما يجدر بالرسالة التي تبث بها وسائل الإعلام أن تشجّع على المشاركة الواسعة في الانتخابات. وكما في مجالات أخرى، يمكن أن تصادف النساء مساوئ خاصة في ما يتعلق بالتغطية الإعلامية. فيجدر بالتغطية الإعلامية بوجه عام، وفي فترة الانتخابات بشكل خاص، أن تعزّز مشاركة النساء العامة في الحياة السياسية والمدنية، عوضاً عن تكوين أي آراء منمّطة مرتبطة بالنوع الاجتماعي. ويعتبر الإعلام مؤثراً على مدى توجّه النساء للتصويت، ويؤدّي بالتالي دوراً مهماً في التشجيع على مشاركة المرأة في السياسة، سواء من خلال توعية الناخبين أو إبراز صورة النساء في الحياة العامة.

يجب أن يقيّم مراقبو الانتخابات الحملة الإعلامية والتغطية الانتخابية كجزء من جهود المراقبة العامة، كما يجب أن يحدّدوا إن كانت المرشحات يحظين بوصف دقيق لقدراتهنّ. في هذا الإطار، تنظّم بعض مجموعات المراقبة وحدات مراقبة لوسائل الإعلام بإمكانها توفير تحليل متعمّق للجوانب النوعية والكمية الخاصة بالتغطية الانتخابية التي يستفيد منها كلّ مرشّح أو حزب سياسي. يجب أن تتضمن هذه المشاريع منهجيات مراعية للنوع الاجتماعي كي تحدّد إن كانت المرشحات النساء يحظين بالقدر والجودة نفسيهما من التغطية الإعلامية. كما يمكن لنشاط مراقبة وسائل الإعلام أن يحلّل إلى أي مدى يتمّ إدراج القضايا التي تهّم النساء في الحملة الإعلامية، وما رأي الأحزاب السياسية والمرشحين بالنساء وبالقضايا التي تهمنّ.

الاستعداد لليوم الانتخابي

لعلّ الامتحان الحقيقي لتقدير مدى المشاركة النسائية هو اليوم الانتخابي. فيجدر بالناخبات أن يتمكنّ من الوصول إلى مراكز الاقتراع في بيئة آمنة، ووسم بطاقتهنّ الاقتراعية في جوّ من الاستقلالية والسرية، واتخاذ قراراتهنّ بعيداً عن الترهيب. كما يجب أن تملك الناخبات معلومات كافية عن حقوقهنّ كناخبات، وكيفية التصويت وما هي الخيارات المتوفرة لديهنّ.

ضمن الجهود المبذولة لمراقبة اليوم الانتخابي بشكل عام، يجب أن تقوم مجموعات مراقبة الانتخابات أيضاً بتقييم شامل للمشاركة النسائية. ويجب تزويد المراقبين على المدى القصير بمعلومات عن أهمية مشاركة النساء في الانتخابات، وتدريبهم على كيفية مراقبة القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي والانتهاكات المحتملة، كما أن استمارات رفع التقارير يجب أن

- نشر التوعية بشأن القضايا المتعلقة بمشاركة النساء في الانتخابات، من خلال إعداد التقارير الشاملة المعنية بهذه المسألة ورفعها في الموعد المحدد؛
- تسهيل مشاركة النساء بشكل متزايد في الانتخابات المقبلة من خلال رفع التوصيات إلى السلطات بشأن كيفية تحسين جوانب العملية الانتخابية، لا سيما على صعيد المساواة بين الجنسين.
- تدعو الحاجة إلى تنظيم نشاطات مراقبة مستمرة لتحديد تأثير برنامج انتخابي معين، ويجب تنظيمها في فترات أساسية من العملية الانتخابية.
- رصد أي عوائق في التشريعات المرتبطة بالانتخابات أو في طريقة تطبيقها، تحول دون المشاركة الكاملة والمتساوية بين الرجال والنساء، واقتراح التغييرات التي يمكن إجراؤها على السياسات أو الأنظمة؛
- فترة ما قبل الانتخابات
- خلال فترة ما قبل الانتخابات، يجدر بموظفي البرنامج أن يفكروا في مدى فعالية البرنامج الانتخابي في رصد العوائق والمشكلات

استهداف النساء لدى تدريب المراقبين في المراكز الاقتراعية

قبل الانتخابات الوطنية وانتخابات المجالس الإقليمية في شباط/فبراير ٢٠٠٨ في باكستان، أفادت الأحزاب السياسية عن الحاجة إلى المزيد من المندوبين الحزبيين المتخصصين في مراقبة المراكز الاقتراعية، لا سيما المراكز المخصصة للنساء التي شهدت، تاريخياً، عدداً هائلاً من المخالفات. وقد أوردت الأحزاب في تقاريرها أن العديد من النساء، لا سيما في المناطق الريفية، كنّ قد مُنعت من التصويت في انتخابات العام ٢٠٠٥ بسبب القمع الذي مارسه الناشطون في الأحزاب الدينية، وأن بعض النساء العاملات في المراكز الاقتراعية قد استبدلن برجال، كما أن المراكز الاقتراعية المخصصة للنساء لم تفتح، في بعض الحالات، أبوابها على الإطلاق. فضلاً عن ذلك، سُجّلت حالات حشو لصناديق الاقتراع وغش أثناء فرز الأصوات.

استجاب المعهد الديمقراطي الوطني لهذا الطلب من خلال إعداد برنامج لتدريب المدربين يهدف إلى تدريب عدد ملحوظ من النساء على العمل كمندوبات حزبيات ضمن المراكز الاقتراعية المخصصة للنساء. ومع أنه تمّ توسيع نطاق البرنامج في وقت لاحق لاستقبال الرجال أيضاً، إلا أن الهدف الأساسي للبرنامج بقي تدريب عدد هائل من النساء. إلى جانب ذلك، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني في مقاطعتين تسود فيهما بعض الحساسيات الثقافية، تدريبات متوازنة للنساء فقط، لضمان تدريب عدد مناسب من الناشطات الحزبيات بحيث يصبحن متخصصات في التدريب.

من خلال البرنامج، تمكّن المعهد الديمقراطي الوطني من تدريب ٤٩٩ مدرباً متخصصاً، منهم ٢١٤ امرأة من ٨ أحزاب. بدورهم، أشرف هؤلاء الأشخاص على تدريب ٤٢ ألف مندوب حزبي، منهم ٤١٪ من النساء. ساهم هذا البرنامج في زيادة عدد المراقبات اللواتي يحقن لأحزاب نشرها في المراكز الاقتراعية المخصصة للنساء.

بالتوازي مع تدريب مندوبي الأحزاب، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني منتدىً جامعاً للأحزاب لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه النساء في العملية الانتخابية، تلاه ٣ اجتماعات طاولة مستديرة جمع كل منها نساءً من حزب واحد. خلال هذه المناسبات، رصد المشاركون مخاوفهم على الصعيد الأمني، وعدم توفر فرص التعليم والموارد اللازمة، فضلاً عن المعايير والممارسات الثقافية التي تحول دون مشاركة النساء في الانتخابات. وقد لخص المعهد الديمقراطي الوطني التوصيات الناتجة عن البرنامج وأعدّ بياناً صحفياً استقطب تغطيةً إعلامية ملحوظة في أهم صحف البلاد.

- ما هي التوصيات المتعلقة بمشاركة النساء التي أُجريت بعد الانتخابات وكيف تمّ نقل هذه التوصيات إلى المسؤولين الحكوميين وقادة الأحزاب السياسية وصانعي السياسات؟
- هل أُجريت أيّ تغييرات على التشريعات أو الممارسات المتعلقة بالانتخابات كنتيجةً من نتائج التوصيات؟
- هل طبقت العامة أو المجتمع المدني أيّ مبادرات إضافية لدعم توصيات محدّدة أو المدافعة عن تطبيقها؟

إنّ تقييم تأثير برنامج انتخابي يمكن أن يساهم في استخلاص دروس مهمّة ويساعد في رصد الخطوات المقبلة للنشاطات المدرجة ضمن إطار برنامج المتابعة. ومن الاحتمالات الممكنة لتقييم البرنامج:

اجتماع طاولة مستديرة لاستخلاص الدروس مع شركاء المشروع لمناقشة تأثير البرنامج الانتخابي وتطبيقه لا سيما في ما يتعلق بمشاركة النساء؛

طلب الملاحظات والمعلومات الارتجاعية من أطراف معنيين آخرين في مجال الانتخابات، مثلاً من خلال المقابلات الهادفة؛
الاستبيانات الخاصة بالمشاركين (للمندوبين الحزبيين في المراكز الاقتراعية، والمراقبين المحليين والدوليين).

مراجع إضافية للمطالعة

Compendium of International Standards for Elections.
London: NEEDS/European Commission.
http://ec.europa.eu/external_relations/human_right/s/election_observation/docs/compendium_en.pdf.

DPKO/DFS-DPA Joint Guidelines on Enhancing the Role of Women in Post-Conflict Electoral Process. New York: United Nations, 2007. <http://aceproject.org/ero-en/topics/electoral-standards/DPKO-DFS-DPA%20election%20guidelines.pdf/view>.

Fick, Glenda. *Gender Checklist for Free and Fair Elections.* Johannesburg: EISA, 2000.
<http://www.eisa.org.za/PDF/gc.pdf>.

Handbook for Monitoring Women's Participation in Elections. Warsaw: OSCE/ODIHR, 2004.
<http://www.cen-taronline.org/postavljen/60/OSCE%20Handbook.pdf>.

المرتبطة بنسبة مشاركة النساء، ثم ينقلوا هذه الملاحظات إلى صانعي القرار وعامة الناس. فإذا راقب القِيمون على البرنامج جوانب محدّدة من فترة ما قبل الانتخابات (تسجيل الناخبين مثلاً)، يجب أن تركّز مراقبتهم على ما يلي:

- ما هي نتائج البحث المتعلقة بالنوع الاجتماعي التي أثمرت عنها نشاطات ما قبل الانتخابات؟
- كيف تمّ إبلاغ صانعي القرار والعامة بالنتائج التي تمّ التوصل إليها؟ هل نُظمت أيّ تغطية إعلامية؟
- ما كان تأثير هذا النشاط؟ هل أُجريت أيّ تغييرات على العملية أو الأنظمة المطبّقة قبل الانتخابات؟ هل أدلى المسؤولون عن الأحزاب السياسية أو المرشّحون أي بيانات ذات صلة أو أقدموا على تغيير سلوكهم؟

يوم الانتخابات

بعد انقضاء يوم الانتخابات مباشرةً، يجب أن يدرس موظّفو البرنامج مدى تمكّن البرنامج من جمع المعلومات المرتبطة بمشاركة النساء في العملية الانتخابية ويوم الانتخابات، ومدى فعاليته في نقل المعلومات التي توصل إليها.

- ما هي نتائج البحث التي توصل إليها البرنامج الانتخابي حول القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟ كيف تمّ إيصال هذه النتائج إلى العامة والأحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين المعنيين؟ هل سجّلت أيّ تغطية إعلامية؟ ما هو التأثير الذي خلّفته هذه المعلومات؟
- كم من المرشّحات فزّن في الانتخابات؟ كيف يختلف هذا الأمر عن الانتخابات السابقة؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى هذا الاختلاف؟
- ما كان معدّل مشاركة الناخبات بالمقارنة مع بقية السكان؟ كيف تغيّر هذا الأمر عن الانتخابات السابقة؟ ما هي العوامل التي يمكن أن تكون قد ساهمت في هذا الاختلاف؟

فترة ما بعد الانتخابات

بعد انقضاء فترة الانتخابات، يجدر بموظّفي البرنامج أن يركّزوا على التوصيات المرفوعة في ما يتعلق بمشاركة النساء وكيفية تطبيقها.

Klein, Richard and Patrick Merloe. *Building Confidence in the Voter Registration Process*. Washington: National Democratic Institute, 2001.
<http://www.ndi.org/node/12886>.

Larserud, Stina and Rita Taphorn. *Designing for Equality: Best-fit, medium-fit and non-favourable combinations of electoral systems and gender quotas*. Stockholm: International IDEA, 2007.
http://www.idea.int/publications/designing_for_equality/armenian.cfm.

Mawarire, Jealousy. *Election Observation: A Gender Perspective*. Harare: Zimbabwe Election Support Network.
http://www.zesn.org.zw/pub_view.cfm?pid=122.

Merloe, Patrick. *Promoting Legal Frameworks for Democratic Elections: An NDI Guide for Developing Election Laws and Law Commentaries*. Washington: National Democratic Institute, 2008.
<http://www.ndi.org/node/14905>.

Reynolds, Andrew, Ben Reilly, and Andrew Ellis, ed. *Electoral System Design: the New International IDEA Handbook*. Stockholm: International IDEA, 2005.
<http://www.idea.int/publications/esd/>.

Women and Elections: Guide to promoting the participation of women in elections. New York: United Nations, 2005.
<http://www.un.org/womenwatch/osagi/wps/index.html>

٦. الأحزاب السياسية

مقدمة

علاقات أكثر متانةً مع جمهور الناخبين. ذلك أن الناخبين يرون في الحكومات ومؤسسات الحكم ذات التمثيل المتكافئ المزيد من المصداقية، ويميلون لخصها بمستويات أكبر من الدعم. بالإضافة إلى ذلك، تحافظ الأحزاب القادرة على تقديم وجوه وأفكار جديدة على صورة نابضة وأكثر حيويةً في عهدٍ تتراجع فيه نسبة المشاركة في الانتخاب. تترتب على مشاركة المرأة في الحياة السياسية إذاً نتائج مختلفة تتراوح بين النتائج الدراماتيكية، والنتائج الضئيلة، أو التدريجية، ولكن الحصيلة الشاملة هي بمثابة ربح صافٍ للأحزاب السياسية في كل حالةٍ من الحالات.^{٣٢}

قد تبدو الأحزاب السياسية للوهلة الأولى مهمةً بتعزيز دور المرأة، رغم ذلك، غالباً ما تُستقطب النساء لأسبابٍ استراتيجيةٍ بحتة. ففي الواقع، نادراً ما يُتخذ القرار بتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية لأنه «القرار الصائب»، بل يأتي عادةً، كجزء من العمليات الحسابية التي تجريها الأحزاب السياسية من أجل تحقيق مزيد من الأرباح الانتخابية، أو تعزيز الشرعية أو المصداقية، أو تدعيم أحد المراكز في الحكم. على سبيل المثال، قد يسعى الحزب إلى جذب ناخبين جدد، أو أنه يستخدم المرأة كرمزٍ للسياسات التقدمية من دون أن يكون لديه أي التزام حقيقي في تحقيق التقدم للمرأة. في بعض الدول، تعمل الأحزاب السياسية على استقطاب النساء في نهاية مدة الحملة؛ وتعتبر النساء في هذه الحالة «جالبات للأصوات الانتخابية» للحزب، ولا ينظر إليهن كمرشحات يضمن قيمةً للحزب أو يكون لهن أي صوت أو خيار داخل الحزب. وفي بعض الأحيان، لا تكون النساء حتى واعياتٍ لجدول الأعمال غير الظاهر هذا.

أما الأحزاب السياسية التي تتبع بنيةً خاصةً تهدف إلى تعزيز دور المرأة في العمل السياسي فهي من دون أدنى شك الأكثر نجاحاً في هذه العملية. ولعل أكثر الوسائل فعاليةً لتعزيز دور المرأة تشمل تطبيق سياسات التمييز الإيجابي من أجل التقدم بالنساء كقائدات واحتلالهن المراكز المقدّر لها الديمومة كمرشحات.

تشكل الأحزاب السياسية آليةً أساسيةً تتبوأ المرأة بواسطتها المناصب المنتخبة ومراكز القيادة السياسية. حتى في الأنظمة الانتخابية ذات الولاية الواحدة،^{٣١} تؤدي موافقة الحزب السياسي على المرشح ودعمه له دوراً حاسماً في فوز الأخير بالانتخابات. بالتالي، للبنى التي تتكوّن منها الأحزاب السياسية، ولسياسات هذه الأحزاب، وممارساتها، وقيمها تأثير عميق على مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

ومن المعروف أن الأحزاب السياسية هي، بطبيعتها، منظمات تصبّ جلّ اهتمامها على مصالحها الخاصة، وتركّز بشكلٍ خاص على خوض المنافسة في الانتخابات. بالنسبة إلى بعض قادة الأحزاب العاملين في هذه الأجواء، قد لا تبرز المنافع التي تثمر عنها مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكلٍ سريع وفوري. ولعل اقتراح تعزيز دور المرأة لشغل مراكز صنع القرار خطوة محفوفة بالخطر في أفضل الحالات، هذا إن لم يرفيها قادة الأحزاب إهانةً لهم في أسوأ الحالات. لذلك، يتعيّن على معدي البرامج داخل الأحزاب السياسية ومنفذيها أن يحيطوا علماً بالحجج الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية الداعمة لتعزيز مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية، وليتمكنوا أيضاً من تقديم عرض ناجح لقضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهم يضعون نصب أعينهم القضايا والاهتمامات التي تشغل بال شركاء البرامج.

تحصل الأحزاب السياسية التي تأخذ مشاركة المرأة في الحياة السياسية على محمل الجدّ على مراكز انتخابية أعظم شأنًا، وتنمي القدرة على الوصول إلى مجموعات جديدة من الناخبين، ونسج

٣١. الأنظمة الانتخابية ذات الولاية الواحدة هي التي تتألف فيها كل دائرة انتخابية من مقعد واحد، وبالتالي يفوز مرشح واحد بين جميع المرشحين للمناصب في هذه المنطقة. وهي تستخدم لانتخابات الكونغرس في الولايات المتحدة الأميركية مثلاً. في هذا النظام، غالباً ما يكون بمقدور الفرد أن يسمي نفسه كمرشح من دون أن يحظى بدعم أي حزب سياسي، أي بصفة مستقلة. طالما أنه يتمتع بالمؤهلات القانونية للترشح لهذا المنصب. ولكن، نظراً إلى أنه ليس هناك أكثر من مقعد واحد في كل دائرة انتخابية وأن واحداً فقط من المرشحين المؤهلين يمكنه الفوز، فإن الدعم والموارد التي يقدّمها الحزب السياسي تشكل فرقاً حقيقياً في تحقيق الفوز للمرشح.

ويمكن للأحزاب أن تقدم طوعاً على اعتماد هذه الوسائل، كما كانت الحال عليه في بلاد الويلز،^{٣٣} أو تلزم بها بموجب القانون، كما كانت الحال عليه في رواندا.^{٣٤}

ومن غير المرجح أن تلمس الأحزاب التي تعتمد مقاربة غير فاعلة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية أي تطور حقيقي في أي إطار زمني معقول. احتسب المجلس الوطني للنساء في أيرلندا مؤخراً، أنه، ومن دون التدابير الاستباقية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، قد تستغرق النساء مدة ٣٧٠ سنة ليصلن إلى ٥٠٪ من المقاعد في البرلمان الوطني للبلاد.^{٣٥} وقد أجرت مؤسسة مجتمع فاوسيت في المملكة المتحدة تقيماً مماثلاً، حدّدت من خلاله أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في مجلس العموم قد يستغرق مئتي عام، في حال لم تتخذ الأحزاب السياسية أي تدابير إيجابية من أجل زيادة نسبة تمثيل المرأة.^{٣٦}

وللاستفادة بشكل أمثل من مشاركة المرأة في الحياة السياسية، لا بد من أن تتسم الجهود التي يبذلها الحزب تحقيقاً لهذا الهدف بالنزاهة وأن تتخذ خطوات استباقية. فالحزب السياسية تجني الأرباح عندما تشارك المرأة في الانتخابات والحكم، وتحقق مزيداً من الأرباح عندما تؤثر المرأة على هذه العمليات أيضاً. غني عن القول إنه لا يمكن استقاء أي منافع جديدة أو مباشرة من الجهود السطحية التي تبذلها الأحزاب من أجل زيادة عدد النساء المنخرطات في السياسة، والتي لا يكون لها أي تأثير نوعي حقيقي أو لا تمنح المرأة أي صلاحيات في مجال صنع القرار. ومن خير الأمثلة على هذا النوع من الجهود الأجنحة النسائية التي تفتقر إلى السلطة القانونية أو النفوذ: تعيين شاغلات المراكز من النساء على لوائح المرشحين؛ تجاهل المسؤوليات بعد انتخابهن؛ تعيين النساء كمرشحات في دوائر انتخابية من المستحيل عليهن تحقيق الفوز فيها؛ أو إزالة النساء من مراكز حيوية على لوائح المرشحين في اللحظة الأخيرة.

وتميل الاتجاهات العالمية اليوم، إلى تحقيق حكم ديمقراطي يقوم على التكافؤ والمساواة بين الجنسين وبين المجموعات الإثنية. ويعتبر اليوم الاتصال بالمجموعات التي تعاني من نقص في التمثيل على نحو تقليدي، كالنساء مثلاً، أحد المعايير الدنيا التي تتيح للأحزاب السياسية تسيير أعمالها بديمقراطية.^{٣٧} وفي تحقيق حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أجرته مؤخراً لجنة مشتركة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ في البرلمان الأيرلندي، علّقت العضو السابقة في البرلمان ليز أودونيل أنه «يصل الأمر في الأنظمة الديمقراطية حدّاً تغيب فيه المصادقية عن أي قرار لم تشارك في اتخاذه النساء بأعداد كبيرة».^{٣٨}

من شأن هذا الفصل أن يفيد كمرجع ينهل منه معدّو برامج الأحزاب السياسية في أي مجال من مجالات مشاركة المرأة في الحياة السياسية، سواء كانت هذه الجهود تبذل في مجتمعات مثيرة للتحديات أو في بلدان أكثر تقدماً. ويشجّع موظفو البرامج على اختيار ما يناسبهم من بين الاستراتيجيات والأنشطة المشار إليها في هذا الفصل، وتعديل أي من النماذج المعروضة حتى يتوافق مع أهداف البرنامج والسياق الذي يعملون فيه.

لنتكلل برامج الأحزاب السياسية بالنجاح، لا بد من أن تحيط بوقائع البيئة التي تعمل فيها، وتعترف بأنّ التحوّل السياسي عملية يمكن أن تمتدّ على جيلٍ بكامله، وتعمل في سبيل دعم التغيرات العضوية والهادفة داخل الأحزاب السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية بشكل دائم وبنسبة كبيرة، وتتقدّم بأسباب الناجعة للتمثيل المتساوي بين الجنسين في جميع النشاطات. بإدماج قضايا النوع الاجتماعي في مختلف البرامج، يصبح بإمكان مصممي البرامج ومفذيها تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ودعمها في كافة جوانب عملهم.

تصميم البرامج

لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج الأحزاب السياسية فوائده بارزة بالنسبة إلى خبراء الديمقراطية، فهذه العملية تستخدم الموارد المتاحة بشكلٍ يستفيد منه الجميع – رجالاً ونساءً.

٣٧. المعايير الدنيا لعمل الأحزاب السياسية الديمقراطي، المعهد الديمقراطي الوطني (واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٨).

http://www.ndi.org/files/2337_partynorms_engpdf_07082008.pdf

٣٨. Joint Committee on Justice, Equality, Defense and Women's Rights, Second Report: Women's Participation in Politics, Houses of the Oireachtas, October 2009, 8, http://www.oireachtas.ie/documents/committees30thdail/j-justiceedwr/report_s_2008/20091105.pdf.

٣٣. تتألف الجمعية الإقليمية من نسبة ٤٧٪ من النساء نتيجة للإجراءات الطوعية التي اتخذتها الأحزاب السياسية. لم تتدن نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الويلزية عن ٤٠٪ في الدورات الانتخابية الثلاث منذ تشكيلها.

٣٤. يحتفظ الدستور الرواندي بنسبة ٢٠٪ من مقاعد الهيئة التشريعية الوطنية للنساء. وقد تم تجاوز هذه النسبة اليوم، وأصبحت النساء يشكلن نسبة ٥٦٪.

٣٥. قدر المجلس الوطني للنساء في أيرلندا معدل الزيادة بنسبة ١٪ كل عشر سنوات. في أيرلندا تملك أحد أدنى معدلات التمثيل النسائي في البرلمان في أوروبا بنسبة ١٣.٨٪. راجع «Political National Women's Council of Ireland, «Equality and Decision Making», <http://www.nwci.ie/whatwedo/political-equality-and-decision-making/>.

٣٦. Gordon Watson, «Letters to the Editor», The Guardian, May 5, 2010, <http://www.guardian.co.uk/politics/2010/may/05/missing-from-the-electoral-debate> <http://www.fawcettsociety.org.uk/>. راجع أيضاً «مجتمع فاوسيت».

فتعميم مفهوم النوع الاجتماعي يحدّد مجالات التباين وانعدام المساواة والفرص التي يمكن من خلالها معالجة هذا التباين في إطار إعداد البرامج. عندئذٍ، تسلّط البرامج الضوء على المواطن التي تحتاج إلى أنشطة خاصة بالنساء أو المجالات التي يمكن فيها تعزيز الوصول إلى الأهداف الشاملة للبرنامج.

في ما يتعلق بدور المرأة في الأحزاب السياسية، ما من تصميم واحد يناسب البرامج كافة. وعوضاً عن اقتراح منهجية أو مقاربة محددة، يسعى هذا الفصل إلى عرض مجموعة متنوعة من الأدوات، والأنشطة، والأفكار، والمعايير، والممارسات الفضلى التي يمكن تكييفها بحيث تتوافق مع مختلف الأحوال السياسية، والثقافية، والاقتصادية، والميزانيات على اختلافها أيضاً.

السياق

عند تنظيم الجهود الآيلة إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية أو إعادة النظر في هذه الجهود، لا بد من الانطلاق من تقييم حديث للمشهد السياسي. وتعتبر هذه الخطوة مفيدة أيضاً لأي برامج سابقة تتمحور حول الأحزاب السياسية أو مشاركة المرأة في العمل السياسي ويتم العمل على إعادة تنشيط جهودها أو إعادة توجيهها.

إبدأ بتقييم داخلي للبيئة الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية والقضايا الجوهرية ذات الصلة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية. واستخدم هذا التقييم من أجل تحديد التحديات الرئيسية منها والثانوية والفرص السانحة. توفّر أداة التقييم الخاصة بالأحزاب السياسية: فوزوا مع النساء الصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني دراسة منظمة لعددٍ من هذه المجالات، وهي مفيدة في تحديد بعض الاعتبارات الهامة في ما يتعلق بالعمل مع الأحزاب السياسية.

الأسئلة الأساسية:

- ما هو النظام الانتخابي المعتمد؟ كيف يؤثر على فرصة المرأة في تحقيق الفوز؟ ما الذي تحتاجه المرأة في هذا النظام لتفوز؟
- ما هي عملية/عمليات اختيار المرشحين المتبعة؟ قد يكون لكل حزب عملياته الخاصة، بما في ذلك إجراءات مختلفة لمستويات المناصب المختلفة. ما هي العوامل التي تؤثر على فرص النساء في الخروج من هذه العملية/العمليات بمراكز قابلة للديمومة كمرشحات؟

● أين هنّ النساء اللواتي سيضطعن بهذه الأدوار كمرشحات، ومسؤولات منتخبات وقائدات سياسيات؟ هل هنّ موجودات في الأحزاب السياسية، في منظمات المجتمع المدني، في شركات الأعمال، في المجتمعات المحلية أو منظمات المجتمع المحلي؟ من هنّ هؤلاء النساء؟ كيف يمكن الاتصال بهنّ؟

● من بين العقبات الشائعة التي تقف في وجه مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة السياسية، ما هي العقبات التي تلعب الدور الأكبر في هذه البيئة بالتحديد؟ ما مدى قوتها؟

● من هم الأفراد ذوو التأثير، والمتعاطفون مع القضية، القادرون على المساعدة، رجالاً ونساءً على حدٍ سواء؟ من الذي يعرب عن دعمه ضمن الأحزاب السياسية؟ وضمن المجتمع المدني؟ وضمن القطاع الخاص أو قطاع الأعمال؟ وضمن المجتمع الأكاديمي؟ من الذي سيرفع راية التغيير على نحوٍ فعال؟

● فكر في عقد مجموعة تركيز داخلية أو جلسة عصف ذهني مع جميع الموظفين المقيمين المعنيين من أجل البدء في الإجابة على بعض هذه الأسئلة. يمكن أن تضمّ هذه الجلسات الموظفين من كافة المستويات والبرامج. ومن الملائم أيضاً دعوة شركاء البرامج الرئيسيين للانضمام إلى هذه الجلسات.

الأبحاث ذات الصلة

بعد التحليل الداخلي، إبدأ بتوسيع دائرة المعلومات الخاصة بك. استعن بالتقارير أو التحقيقات الصادرة عن منظمات أخرى أو أفراد آخرين لإضافة السياق، والصفات المميزة، واعتماد منظور أوسع نطاقاً. فالمؤسسات الأكاديمية، والباحثون الزائرون، وشركات التسويق تمثّل مصادر جيدة لأي معلومات إضافية.

وفي حال كانت الموارد متاحة لك، تعتبر مفيدة في هذه المرحلة الأبحاث ذات الطابع الرسمي، التي توفّر خطأ قاعدياً لنظرة العامة إلى المرأة كمرشحة وقائدة، وتساعد في تصنيف العقبات الحقيقية بوجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأيضاً تحدّد النساء اللواتي هنّ أصلاً معروفات وسط العامة. إن التحاليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي حاسمة في هذه المرحلة المبكرة كونها تساعد في استباق كيف ستؤثر البرامج على الرجال والنساء بشكلٍ مختلف، الأمر الذي سيؤثر بالتالي على فعالية البرنامج بشكلٍ عام. كما يجب أن يتضمن البحث القاعدي فحصاً

استخدام الأبحاث من أجل تصميم برامج الأحزاب السياسية

قبل موعد الانتخابات البلدية في العام ٢٠٠٩، أجرى القيّمون على برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب أبحاثاً من خلال مجموعات للتركيز ومقابلات معمّقة. وقد استخدمت المعلومات التي نتجت عن هذه الجهود في تطوير استراتيجية تهدف إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات. كما ساهمت النتائج الصادرة عن هذا المشروع في تحديد العوامل التي تكبح رغبة الناس في انتخاب المرأة، ومنها التقيّد ببعض الآراء المنمّطة والتقليدية حول النوع الاجتماعي والنظرات السلبية إلى الأحزاب السياسية بشكل عام.

كما وفّرت أبحاث معلومات للنساء المرشحات إلى الانتخابات ولشركاء البرامج في المعهد الديمقراطي الوطني. كما ساهمت أيضاً في إعطاء شكل للبرنامج التدريبي للمعهد الديمقراطي الوطني الخاص بالمرشحين من أجل مساعدتهم على التحضّر للانتخابات. وطوّر المعهد الديمقراطي الوطني برنامجاً تدريبياً حدّد الاستراتيجيات للنساء المرشحات من أجل التغلّب على الآراء المنمّطة السلبية التي سلّطت مجموعات التركيز الضوء عليها وساعد النساء على تطبيق هذه الاستراتيجيات في خطط حملتهنّ. وصادف حدوث هذه الجهود الاستراتيجية مع اعتماد نظام كوتا جديد ساهم في زيادة عدد النساء المنتخبات إلى أكثر من ٣٤٠٠ انطلاقةً من ١٢٧ انتخب في الدورة المحلية السابقة.

بشكل حصري أمر يرتبط بالظروف الخاصة بكل دولة. في أي حال من الأحوال، تفيد دراسة المشهد السياسي للمرأة في توفير معلومات قيّمة وملهمة لتصميم البرامج وتمثل مادة ذات معنى لشركاء البرنامج.

المقابلات مع أبرز الأطراف المعنية

بعد التسلّح بالدراسة التحليلية الحديثة للمشهد السياسي، تقوم الخطوة التالية على بدء الحديث مع أصحاب الشأن حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية. اغتنم هذه الفرص لبناء العلاقات مع اللاعبين الأساسيين القادرين على التأثير في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وأشرك وجهة نظر أصحاب الشأن لإعطاء الشكل لمحتوى البرنامج وتصميمه.

يتعين على معدي البرامج أن يحدّدوا أولاً مع من يجب أن يبدأ النقاش. من المرجح أن يؤدي أي تقييم أو بحث يجري عند بداية البرنامج إلى وضع لائحة بأصحاب الشأن المتأثرين بمشاركة المرأة في الحياة السياسية والكوثرين عليها. قم بمراجعة هذه اللائحة وخذ بعين الاعتبار ما إذا كان من الضروري إضافة أسماء أخرى وحدّد أين ومع من يجب إقامة الاتصالات.

يفترض ببرامج الأحزاب السياسية تحديد أصحاب الشأن الذين يشعرون بأنهم من يجب الاتصال بهم أولاً، من الذين سيقدمون القدر الأكبر من المساعدة والتأثير، ومن الذين سيشكلون التحدي الأكبر وبالتالي يتطلب النقاش معهم المزيد من الوقت والجهد. من المرجح عموماً، لا سيما عند المباشرة ببرنامج جديد، أن تبدأ النقاشات مع قادة الأحزاب السياسية أو كبار المسؤولين.

للقيادة الذكورية، ونظرة الرجال إلى نظيراتهم النساء وما الذي من شأنه أن يحفّز القادة الرجال على إشراك المرشحات ودعمهنّ. لذلك فإن الأبحاث الدقيقة توفر منتجاً ملموساً، جذاباً بالنسبة إلى قادة الأحزاب ويعتبر مفيداً في تأمين الاجتماعات مع المسؤولين الرفيعة المستوى. فضلاً عن ذلك، من شأن الأبحاث المتماسكة أن توفر الركيزة الأساسية لمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

إن لم يكن الوقت أو الميزانية مناسبين لإجراء الأبحاث القائمة بذاتها، تتوافر خيارات أخرى للقيام بذلك. فكّر في إضافة بعض الأسئلة إلى مسح شامل تجريه بشكل دوري وكالة حكومية أو شركة تسويق أو مركز أبحاث من القطاع الخاص مثلاً. حاول أن تكتشف ما الذي توفّره أصلاً المؤسسات الأكاديمية، أو المنظمات الدولية أو منظمات المجتمع المدني، وقد يعطي شكلاً لعملية التخطيط للبرامج. وربما يتعيّن على مصممي البرامج أيضاً إقامة الشراكة مع إحدى منظمات المجتمع المدني من أجل قيادة أبحاث غير رسمية، كالمسوح أو مجموعات التركيز مثلاً.

أحرص على تطبيق منظور مراعاة النوع الاجتماعي على كل بحث تجريه، سواء أكان رسمياً أم غير رسمي. خذ بعين الاعتبار ما إذا كانت النساء ممثلات كما ينبغي في البحث، وما إذا كانت آلية البحث تسمح بالاستماع إلى وجهات نظر النساء وما إذا كانت الأسئلة المطروحة تأخذ في الحسبان قضايا المرأة ووجهات نظرها.

حوّل هذا البحث إلى تقرير أو مادة منشورة يمكن تشاركتها مع أصحاب الشأن الرئيسيين الذين قد يكون لهم دور في مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وما إذا كانت الوثيقة عمومية أو داخلية

إفادة من أجل إيصال هذه النشاطات والخدمات وتحديثها والتأثير عليها.

ولربما يجد مصممو البرامج من المفيد تحديد أصحاب الشأن واستباق ردة فعلهم المرجحة حيال اقتراح زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية باستخدام المصفوفة التالية:

اتجاه التأثير		قوي	ضعيف
سلبى	إيجابى		

إقامة التواصل مع قادة الأحزاب السياسية

يعتبر قادة الأحزاب السياسية وكبار المسؤولين أطرافاً معينين أساسيين في ما يتعلق بالجهود الاليفة إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحسينها. ولا بد من إشراكهم عند إحداث أي تغييرات هامة، ولا بد من الأخذ بأرائهم ووجهات نظرهم عند اتخاذ أي قرارات ذات طابع استراتيجي.

توفّر أداة التقييم الخاصة بالأحزاب السياسية: فوزوا مع النساء الصادرة عن المعهد الديمقراطي الوطني بنية مفيدة لبعض أوجه النقاشات التي تجري مع كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية. أما الهدف فمغادرة هذه الاجتماعات بخطة عمل متفق عليها لما سيحققه البرنامج للأحزاب السياسية في مجال تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وبما يتوقع من قادة الأحزاب فعله دعماً لذلك. وبطبيعة الحال، يختلف مستوى التفاصيل والالتزام بحسب الحالة، ولكن يتعين على الموظفين متابعة الأمر خطياً مع قادة الأحزاب للبدء بتشكيل نوع من الترتيب المنظم بقدر الإمكان، ربما العمل باتجاه مذكرة تفاهم أو خطة عمل متفق عليها.

يتعين على موظفي البرامج تحديد الطريقة الأنسب لمقاربة كبار المسؤولين في الحزب. ويمكن تنظيم مناقشات خاصة مع قادة كل حزب من الأحزاب السياسية التي يعملون معها من أجل:

ومن شأن هذا التحليل أن يساعد مصممي البرامج على أن يعرفوا، في وقتٍ مسبق، المصدر المرجح للدعم وللمعارضة أيضاً. فإن زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تمثل تغييراً حقيقياً في الثقافة السياسية لكثير من الدول، كما يفترض بمنفذي البرامج أن يتوقعوا استجابة أصحاب الشأن لهذا الأمر، كما يستجيبون لأي عملية إصلاح جديدة. فسيكون هناك من يلتزم بالخطوة بمنتهى الحماسة، ومن يعارضها بشدة، فضلاً عن مجموعة من ردود الفعل الأخرى ما بين الإثنين.

ولربما الوسيلة الأفضل التي يمكن لفريق البرامج انتهاجها من أجل حسن إدارة هذا الوضع، إبقاء باب التواصل مفتوحاً، وعلى نحو ثابت واستباقي، وتحقيق النجاح في أبكر وقتٍ ممكن بعد بدء البرنامج، لإبراز قيمته للأحزاب السياسية، وتحديد رعاة التغيير من داخل المؤسسة السياسية من أجل المساعدة في تبرير التقدّم والإصلاح. ولربما يفترض ببعض رعاة التغيير هؤلاء أن يكونوا من الرجال.

فإن عقد المناقشات مع أصحاب الشأن من شأنه قياس رداة الفعل حيال مشاركة المرأة في الحياة السياسية واستطلاع الآراء بشأنها، كما يتيح لمعدّي البرامج البدء بالاستفادة من خبرة شركاء البرنامج والمشاركين المحتملين ووجهات نظرهم في عملية تصميم البرنامج. فالمعلومات المرتجعة من أصحاب الشأن تفيد في تحديد أشكال النشاطات والخدمات التي يمكن تقديمها كجزء من عملية إعداد البرامج، وأكثر الوسائل

- عرض نتائج التقييم أو البحث الأولي، مع الحرص على تسليط الضوء على أي رأي عام قابل للقياس وداعم لمشاركة المرأة في الحياة السياسية أو على المنافع الواضحة التي يمكن أن تستقيها الأحزاب السياسية ولم يتم الكشف عنها؛
 - تقييم نظرة القادة الحزبيين إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وما إذا كان الحزب متحمساً لإدراج هذه القضية في سلم أولوياته؛
 - مناقشة التدابير التي يكون الحزب قد اعتمدها مسبقاً من أجل تعزيز مكانة المرأة ودعمها، وتقييم فعالية هذه التدابير؛
 - إعلام قادة الأحزاب بالفوائد التي تنتج عن تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية؛
 - إجراء مسح حول أنشطة البرامج أو المبادرات التي تودّ الأحزاب السياسية أن تجربها؛
 - تحديد الأفراد داخل الأحزاب السياسية الذين سيتولون دعم الجهود الهادفة إلى تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
- إقامة التواصل مع القائدات النساء وغيرهنّ من أصحاب الشان الأساسيين**
- على قدر أهمية قادة الأحزاب السياسية الذين باستطاعتهم تحقيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية على المستوى النظري، تأتي أهمية النساء أيضاً وهنّ القادرات على تحقيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية فعلياً.
- يحتاج منقذو البرنامج، للمباشرة في مشاركة المرأة في الحياة السياسية وإعادة إحيائها، إلى نسج العلاقات مع النساء اللواتي يأخذن المجازفة ويقمن بالعمل المطلوب للنجاح في السياسة ومع الأفراد من قطاعات المجتمع الأخرى الذين يساهمون في تقديم المساعدة لهنّ. وكما هي الحال دائماً، إن الطريقة التي ينجز فيها هذا الأمر ترتبط بالأعراف والثقافة المحلية، وبسهولة التواصل والسفر ضمن البلاد.
- وتقوم الخطوة الأولى على بناء شبكة من الأطراف المعنيين القادرين على التأثير في مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولبناء هذه العلاقات، حدّد أفضل طريقة للتواصل مع كل مجموعة منهم واستفد من هذه الفرص من أجل:
- عرض نتائج التقييم أو البحث الأولي؛
 - ترسيخ العلاقات القائمة وبناء علاقات جديدة؛
 - تحديد كل امرأة مهتمة بمتابعة مسيرة في السياسة أو التقدّم فيها، بالإضافة إلى المنظمات والأفراد الذين يقدمون الموارد والدعم لهؤلاء النساء؛
 - مناقشة التدابير المعتمدة مسبقاً من أجل تعزيز مكانة المرأة ودعمها، وتقييم فعالية هذه التدابير؛
 - جمع المعلومات المرتجعة المحددة حول أنشطة البرامج أو المبادرات التي يود الأطراف المعنيون قيادتها دعماً لمشاركة المرأة في الحياة السياسية؛
 - البدء في تحديد أسباب الدعوى وأفكار المحددة للمضي قدماً.
- ومن بين الخيارات للمباشرة في عملية التواصل مع الأطراف المعنيين الرئيسيين، مناسبات التشبيك، والمؤتمرات، والاجتماعات أو الاستشارات الفردية، والإعلام الإلكتروني. توصف هذه الأدوات بمزيد من التفاصيل في قسم الملاحق الخاص بهذا الدليل.
- تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بالأطراف المعنيين**
- متى ينتهي مصممو البرامج ومنقذوها من جمع المعلومات الاستراتيجية من الأبحاث، ومن بناء العلاقات مع الأطراف المعنيين، وعقد المشاورات مع شركاء البرنامج المحتملين، تتمثل الخطوة التالية في استخدام هذه المعلومات والخبرات من أجل تصميم أنشطة البرنامج وإيصالها. فالتحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي للبيانات الكمية والنوعية تفيد في تحديد القرارات الصادرة عن البرامج والتي من شأنها أن تعود بالمنفعة على الجنسين.
- ويفترض بأنواع النشاطات المختارة أن تترافق إلى حدّ كبير بالنتائج المرجوة من البرنامج وحاجات شركاء البرنامج، كما أنها تتأثر أيضاً بمجموعة من العوامل الأخرى، بما في ذلك البيئة السياسية والبيئية الثقافية، والروزنامة الانتخابية، والنظام الانتخابي، والوضع الأمني، ونظام النقل المحلي والبنية التحتية، وعقبات اللغة، والموظفين، والميزانيات، وربما أحوال الطقس أيضاً.

وبمقدور مصممي البرامج ومنفذيها السيطرة إلى حد ما على بعض هذه القضايا، وتكون لهم سيطرة محدودة على سائر القضايا الأخرى. القضايا المتعلقة بتصميم البرامج والتي على موظفي البرامج السعي إلى إدراجها حسب الأولوية والتأثير عليها محددة أدناه. أما الوسائل الخاصة لتنفيذ كل من هذه المبادئ التوجيهية فتدر في القسم التالي المتعلق بتنفيذ البرامج.

تنفيذ كافة الأنشطة من منظور مراعاة النوع الاجتماعي

إن الوعي حيال انعدام المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة في الحياة السياسية ووجهات نظر النساء كلها عوامل تؤدي دوراً قيماً في جميع أنشطة البرامج التي تنظم مع الأحزاب السياسية، سواء كانت عبارة عن دورات تدريبية أو مشاورات، أو بعثات دراسية، أو برامج بحث أو غيرها. يفترض بمصممي البرامج ومنفذيها أن يكونوا واعين وحساسين حيال تجارب الحياة المختلفة للنساء والرجال، والتفاوتات في الوصول إلى الموارد، والاختلافات في الأساليب التي يستطيع فيها الرجال والنساء الاستجابة لأنشطة البرنامج.

ليس من الضروري أن يكون هناك برنامج قائم بذاته للنساء من أجل التأثير على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، فإن تعميم مفهوم النوع الاجتماعي يمكن أن يضمن تلبية احتياجات المرأة وتمثيلها في الجوانب كافة لمعظم النشاطات. ومن الأمثلة على تعميم مفهوم النوع الاجتماعي ما يلي:

- يطلب إلى شركاء البرنامج السعي إلى تشكيل وفود تعين للمشاركة في نشاطات متكافئة من حيث النوع الاجتماعي. لا بد من أن تضم الوفود، والتدريبات، والاجتماعات والاستشارات مع كبار المسؤولين في الأحزاب السياسية مشاركين من الجنسين.
- عند العمل مع الأحزاب السياسية على الاستراتيجيات الانتخابية وتقنيات الاتصال، أحرص على أن يفهم القيمون على الأحزاب القضايا المحددة والعناصر التي تحفز الناخبات على التصويت، وعلى أن تأخذ هذه الاستراتيجيات بعين الاعتبار أن عدد الناخبات قد يتخطى عدد الناخبين.
- قم بإعداد برامج الأبحاث مع تطبيق منظور مراعاة النوع الاجتماعي، في إطار عملك على تصميم الأسئلة والعيّنات، واختيار آليات البحث، وتحديد من سيعمل على تنفيذ البحث. أما منظور مراعاة النوع الاجتماعي فيعني النظر في

الاختلافات بين أدوار الرجال وأدوار النساء والمراكز، والحاجات والأولويات الخاصة بكل من الفئتين والأخذ بعين الاعتبار كيف تؤثر هذه الاختلافات على قدرة الرجال والنساء في الوصول إلى الموارد والفرص في المجتمع والسيطرة عليها.

من الممكن أن تمثل النشاطات المحصورة بالنساء جزءاً هاماً من برامج مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فهي تعطي النساء فرصة لصقل المهارات وبناء الثقة وإقامة الشبكات في ظل بيئة داعمة. وقد يرتدي هذا الأمر أهمية خاصة في ما يتعلق بالتدريبات التي تتطلب مستوىً عالياً من المخاطر الشخصية، مثل الخطابة، والمهارات الإعلامية وصياغة الرسالة.

ولكن، لا بد من تنفيذ أنشطة البرامج في أطر توفّر اختلاطاً بين الجنسين. أقم التوازن بين الأنشطة المحصورة بنوع اجتماعي واحد والأنشطة المختلطة بين الجنسين. فالأنشطة المتكاملة تتيح لأعضاء الحزب، رجالاً ونساءً، التفاعل وسط بيئة مهنية كمنظرة وكمساويين. فإشراك الرجال في البرنامج كفيل بتعريفهم إلى قدرات النساء ويسهل عملية تحويلهم إلى شركاء أكثر فعالية في تعزيز مكانة المرأة ضمن أحزابهم السياسية. فعلى سبيل المثال، عام ٢٠٠٧، نظم المعهد الديمقراطي الوطني منتدى حول مشاركة المرأة في البرلمان في بوركينافاسو. في إطار المشروع، تمت دعوة ١٥٠ مرشحاً محتملاً بين رجال ونساء للمشاركة في منتديات تشجّع الأحزاب السياسية على إدراج المزيد من النساء ضمن لوائحها الانتخابية وضمن الأحزاب. في اختتام المنتدى أجمع الحاضرون على تحسّن الحوار السياسي داخل الأحزاب في ما يتعلق بمشاركة المرأة في الحياة السياسية.

كما أن إشراك كبار المسؤولين في الأحزاب يتيح لهم رؤية النساء الأعضاء في الأحزاب السياسية يشغلن مناصب القيادة والمناصب المهنية. كما بوسع المدربين والمتحدثين الذكور أداء دور حيوي عن طريق وضع المعايير اللازمة من أجل التفاعل مع المشاركات النساء بالمستوى نفسه من التقدير والاحترام الذي يخص به المشاركون الذكور.

لا تنس إقفال حلقة المعلومات المرتجعة برفع التقارير إلى قادة الأحزاب وصنّاع القرار حول القدرات ومواطن القوة التي يعبر عنها الأعضاء في الحزب خلال نشاطات البرنامج والحرص على إعلامهم بالإمكانيات الموجودة ضمن الأفراد المشاركين في هذه النشاطات. فالمعلومات المرتجعة آلية مهمة لتعزيز دور المشاركين في البرامج ضمن الأحزاب. ذلك أن التدريب أو النشاط يزداد قيمةً عندما يحصل كبار المسؤولين في الحزب على تقييم للأداء والعمل الجدي والقدرات المتوافرة لدى أعضاء الحزب

المشاركين. وهو أمر صحيح بشكل خاص في حالة الأعضاء من فئة الشباب، والنساء، الذين من المرجح أنهم لن يتلقوا هذا النوع من الاهتمام في الحالات الأخرى.

ينبغي عرض معلومات التقييم على نحو مهني، بناءً، وملائم، ولا بد من أن تركز هذه المعلومات على مواطن القوة لكل من أبدى عن إمكانياته وعبر عن تفانيه في عمله. ويجب أن يبلغ المشاركون في وقتٍ مسبقٍ أنّ عملهم سيخضع للتقييم. تبعاً لتفاصيل التقييم، ربما يكون من الملائم بالنسبة إلى المشاركين أن يتمتعوا بالفرصة لرؤية أعمال التقييم هذه ومناقشتها قبل إرسالها إلى مسؤولي الأحزاب. أما الوسيلة التي من خلالها يتم إيصال المعلومات فمرهن بالثقافة المحلية. فالتقييمات أو الرسائل الخطية تمثل سجلاً دائماً، ولكن الاجتماع الشخصي مع كبار المسؤولين في الحزب يوصل الرسالة بشكل مباشر ويضمن تلقيها. ولربما المزيج بين التواصل الخطي والشفهي يكون أشدّ فعالية، عندما يسمح الوقت وتسمح الموارد بذلك.

يجب أن تسعى البرامج إلى صياغة الرسالة المتعلقة بمشاركة المرأة في الحياة السياسية التي تبعث إلى الأحزاب السياسية. ولا بد من أن يضمن المدراء أن العمليات الخاصة بالبرنامج لاستقطاب الموظفين، والمدرّبين والمستشارين والتعاقد معهم عمليات متوازنة وعادلة ومراعية للنوع الاجتماعي. يجب أن تسعى البرامج إلى استقطاب النساء المحليات للمناصب الرفيعة المستوى وتوفير المهارات وفرص التطوير المهني للموظفين العاملين في البرامج، بما في ذلك البرامج المصممة لردم الهوة في الوصول إلى الخبرة الرسمية والتوعية لأعضاء الفريق من النساء.

تطبيق البرامج

يمكن لمنفّذي برامج الأحزاب السياسية النظر في مجموعة متنوعة من المقاربات المبتكرة، والتقليدية أيضاً. بالإضافة إلى ذلك، قد يتمتع بعض البرامج أصلاً بتيارات برمجة متعددة ويمكن بالتالي إدماج قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية كجزء من تيارات البرامج هذه عن طريق تطبيق منظور مراعاة النوع الاجتماعي على عمليتي الإعداد والتنفيذ.

يتمحور الكثير من البرامج الخاصة بالأحزاب السياسية حول العمل مع الأحزاب السياسية على البنى الداخلية والأنظمة والاستراتيجيات لمساعدتها في تطوير قدرة أكبر على التحول إلى منظمات أكثر شمولية وديمقراطية، يسهل الوصول إليها. وإن إدماج قضايا النوع الاجتماعي في إطار المشاركة في الحياة السياسية عنصر أساسي في تحقيق هذه الأهداف كافة، فمن دون الانتباه بدقة وعناية إلى كيفية تأثير المشاريع على الرجال والنساء، لا يمكن توزيع الموارد حيث تدعو الحاجة إليها. بالإضافة إلى ذلك، إن إيلاء العناية إلى النوع الاجتماعي يساعد في تحديد مواطن الحاجة إلى مشروع خاص بالمرأة من أجل معالجة أشكال الانحياز العامة.

تتطلب برامج الأحزاب السياسية الفعالة إقامة علاقات عمل سليمة مع قادة الأحزاب السياسية وصنّاع القرار، وفي الواقع تبدأ برامج كثيرة من خلال التركيز على هذا الهدف بالتحديد. في معظم الدول، من المرجح أن يكون المسؤولون هؤلاء من الرجال وليس من

التكيف مع احتياجات المشاركات

في عددٍ من الدول، غالباً ما تكون النساء الأكثر شباباً أو غير المتزوجات غير قادرات على السفر أو تمضية الليل بمفردهن، ويجب أن يصحهن مرافق عند حضور برنامج تدريبي بعيداً عن منازلهن. تتضمن برامج المعهد الديمقراطي الوطني في العراق والضفة الغربية/غزة التكاليف الإضافية للمرافق، وتقَرّ بذلك أن ذلك يمثل جزءاً من الهدف الضروري لمشاركة الشبابات في البرامج التدريبية.

وجدت برامج المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً أساليب لا تخلو من الإبداع لتوفير التدريب والمساعدة إلى النساء في المناطق التي تطرح مخاطر أمنية وقيوداً على التنقل. فبرنامج المعهد الديمقراطي الوطني في العراق مثلاً استقطب منشقين إقليميين عراقيين لدعم ومراقبة أنشطة شركاء الأحزاب المدنيين والسياسيين على مستوى القواعد الشعبية في كل مقاطعة. ويحافظ هؤلاء المنشقون على الاتصالات والعلاقات مع النساء الناشطات سياسياً في مختلف أرجاء البلاد وينظّمون الدورات التدريبية أو الاستشارات مع النساء في بيئة محلية، ما يزيد من تأثير البرنامج ومرونته ويقلّل من المشاغل الأمنية. كذلك الأمر، يستخدم برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في أفغانستان أنواع نفسها من الاتصال عبر المكاتب الإقليمية، ويلجأ إلى إذاعات الراديو للتواصل مع الجمهور المستهدف في أجزاء أكثر انعزالاً في البلاد.

المرأة في الحياة السياسية؟» جدير بالذكر أن عمليات اختيار المرشحين التي تخلف نتائج مباشرة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية هي تلك التي تتطلب تدابير قابلة للتطبيق من التمييز الإيجابي، مثل:

● **قوائم التصفية أو الانتخابات الأولية المؤلفة حكراً من النساء:** تستخدم قوائم التصفية الخاصة بالنساء عادةً في المرحلة الأخيرة لعملية اختيار المرشحين. ومن شأن فريق الاختيار المكلف اتخاذ الخيار النهائي بالمرشحين أن يعطى لائحة بالمرشحات المحتملات يختار من بينهن عدداً من المقاعد.^{٣٩} وتستخدم استراتيجيات مماثلة في الانتخابات الأولية المخصصة للنساء. تعين الأحزاب السياسية مجالات انتخابية لا تقدم فيها الأسماء النساء المرشحات لمن يتولى الاختيار.^{٤٠}

● **أنظمة الكوتا:** تتطلب أنظمة الكوتا وجود عدد معين من النساء على لائحة المرشحين أو اختيارهن كمرشحات. وليكون نظام الكوتا ذا معنى، يجب أن يكون قابلاً للتطبيق (مثلاً، ترفض هيئة تنظيم الانتخابات لائحة المرشحين لحزب ما، إلا إذا احترمت فيها نظام الكوتا). ومن المعايير المطلوبة أيضاً أن تحتل النساء مواقع قابلة للديمومة. من دون هذه التنظيمات، غالباً ما يتم اختيار النساء لدوائر انتخابية لا يملك فيها الحزب إلا أملاً ضعيفاً في تحقيق الفوز أو في مواقع غير قابلة للانتخاب في أنظمة اللوائح.^{٤١} الكوتا آلية هامة لتحسين مشاركة المرأة في هيئة حاکمة محددة وخارج نظام الأحزاب.

النساء، ولكن ليس دائماً. فإن شغل النساء مراكز على رأس المنظمة السياسية لا يضمن التعاطف والإصغاء بالضرورة. إذ تميل الأحزاب السياسية لأن تكون منظمات مهتمة بذاتها وقد يحتاج قادة الأحزاب، مهما كان النوع الاجتماعي أو الخلفية، لأن يقتنعوا بالمنافع التي يمكن أن تنتج من التركيز على نحو استباقي على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

يفترض بالعاملين في البرامج، ووفقاً لمدى قوة علاقاتهم مع الأحزاب السياسية، والبيئة السياسية، والثقافة التنظيمية، تحديد ما إذا كان من المفترض مناقشة قضية مشاركة المرأة في الحياة السياسية على نحو صريح أو مباشر، أو إدماجها على نحو تدريجي. يستجيب بعض الأحزاب السياسية استجابةً جيدةً لقضية زيادة تمثيل المرأة على الفور، فيما تحتاج أحزاب أخرى إلى رؤية الحجة من منظور حماية حقوق النساء والرجال، أو «الديمقراطية المتكافئة» ويكون فيها لمشاركة الرجال المركز نفسه والأولوية ذاتها مثل النساء. وفي الوقت نفسه قد لا تتعاون الأحزاب السياسية الأخرى إلا عندما تفهم أنه في تحقيق زيادة مشاركة المرأة وغيرها من المجموعات المهمشة سيصبح الحزب أكثر قوة، ما يزيد من نسبة الحصول على الأصوات.

فهم عمليات اختيار المرشحين

لعمليات اختيار المرشحين تأثير عميق على قدرة المرأة على الترشح للمناصب والفوز في الانتخابات. لذلك، لا بد من أن تتوافر للمرأة الفرصة المعقولة لتنجح في عملية اختيار المرشحين للحزب السياسي فتحصل على منصب قابل للديمومة كمرشحة قبل بداية أي حملة انتخابية.

ولكن تنوع عمليات اختيار المرشحين التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية قد تجعل هذه القضية محفوفةً بتحديات عدة. ففي كثير من الدول، لكل حزب طريقته الخاصة في اختيار المرشحين، وقد تختلف هذه العمليات حتى ضمن الحزب الواحد. ومن الممكن أن تحوّل الأحزاب عملية الاختيار إلى الفروع المحلية، ويطور كل فرع نظامه الخاص أو يستخدم وسائل مختلفة بحسب نوع الانتخابات.

ولربما تشكل الشفافية مشكلةً في عملية اختيار المرشحين. فحتى في الديمقراطيات الراسخة، تعتمد أحزاب سياسية كثيرة أنظمة غير شفافة، أو معايير غير ثابتة عند اتخاذ الخيارات. كما يمكن للأحزاب المركزة إلى حد بعيد أو الأقل تطوراً اختيار المرشحين من دون تفسير أو مساءلة. فمهما كان النظام الذي يتبعه الحزب من أجل اختيار مرشحيه، تبقى الأسئلة الحقيقية هي: «ما نوع المرشحين الذين يتم اختيارهم وما معنى ذلك بالنسبة إلى مشاركة

٣٩. استخدم كل من حزب العمال وحزب المحافظين قوائم التصفية المؤلفة حكراً من النساء لاختيار المرشحين للانتخابات العامة لسنة ٢٠١٠. وكان تشريع المساواة الوطني، الذي منع في السابق أي تمييز (إيجابياً كان أم سلبياً) على أساس النوع الاجتماعي، قد غُذِل من أجل تيسير هذه المهمة. راجع Richard Kelly and Isobel White, «All-women shortlists», UK House of Commons Library, 21 October 2009, SN/PC/05057, <http://www.parliament.uk/commons/lib/research/briefings/snpc-05057.pdf>

٤٠. تستخدم القيادات الإقليمية التابعة للحزب الديمقراطي الوطني في كولومبيا البريطانية، وكندا، الانتخابات الأولية المؤلفة حكراً من النساء في الدوائر التي لا تسعى فيها عضو الهيئة التشريعية الإقليمية من الحزب الديمقراطي الوطني المنتهية ولايتها لأن يعاد انتخابها مرة ثانية.

٤١. تملك مقدونيا أنظمة كوتا منصوصاً عليها في التشريعات للمناصب الوطنية والمحلية تتطلب من الأحزاب تسمية، بين المرشحين، عدد أدنى بنسبة ٣٠٪ من «النوع الاجتماعي الذي لا يحظى بالتمثيل المطلوب». ولكن، لا يتوافق رأي مطلب ينص على أن يحتل هؤلاء مواقع مؤهلة على قائمة المرشحين. ينص قانون الكوتا للجنسين لعام ٢٠٠٢ في بلجيكا على أن تشكل المرشحات نصف المراكز على اللائحة الانتخابية للحزب، على أن تشغل إحدى النساء أحد الموقعين الأول أو الثاني على اللائحة. في الدولتين، ترفض لوائح المرشحين التي لا تلبى هذه المعايير من قبل الهيئة المنظمة للانتخابات، والأحزاب التي تنتهك هذه المتطلبات تكون غير قادرة على الترشح للانتخابات.

أنظمة الكوتا لدعم النساء: زيادة وصول المرأة إلى المناصب المنتخبة

في العام ٢٠٠٩، أقرت الجمعية الوطنية في بوركينا فاسو قانوناً ينص على أن تكون لوائح المرشحين للجمعية الوطنية والانتخابات المحلية مؤلفة على الأقل من نسبة ٣٠٪ من النساء. ولتشجيع الالتزام بالتنظيم، إن الأحزاب السياسية التي تبلغ أو تتخطى عتبة ٣٠٪ من النساء المنتخبات تكافأ بتمويل إضافي يعادل المبلغ الذي تتلقاه عادةً من الدولة أثناء الحملة الانتخابية.

ساهم المعهد الديمقراطي الوطني في إنشاء تحالف ضمّ عدداً كبيراً من أصحاب الشأن من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني لإطلاق برنامج مشترك وخطة عمل منسقة للمدافعة عن إقرار القانون.

عمل التحالف على صياغة واقتراح تعديلات على مشروع القانون ومن بينها تعديل اعتمد في النسخة الأخيرة للقانون التي تم إقرارها. وقد عقد ممثلو التحالف اجتماعات مع لجنة الشؤون المؤسساتية العامة ولجنة حقوق الإنسان التابعة للجمعية العمومية، وساهم المعهد الديمقراطي الوطني في تنظيم المؤتمرات الصحفية وجلسات المعلومات التي ساعدت في حشد الدعم من قبل العامة.

تمثل فرصة النساء في التحول إلى قائدات على المستويين المحلي والوطني تغييراً كبيراً وإمكانية عظيمة الشأن. في الماضي، كانت الأحزاب السياسية تتردد في تسمية النساء، فتبقيهن بفعالية خارج العملية السياسية. وباعتماد قانون كوتا جديد، تسعى الأحزاب لأن تحظى بمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني من أجل إيجاد المرشحات واعدادهن. يعمل المعهد من أجل مساعدة الأحزاب على رسم الاستراتيجيات حول أساليب استقطاب المرشحات المحتملات للانتخابات المحلية لعام ٢٠١١ والانتخابات التشريعية في العام ٢٠١٢.

في مكان أدنى على اللائحة، أو القبول بالتقليص في التمويل العام بدلاً من الامتثال. وإن التعديل الذي أجري على القانون في العام ٢٠٠٧ أدخل نظام التناوب الذي ضمن للنساء كل مركز ثان أو ثالث على اللائحة على الأقل. وارتفعت نسبة تمثيل المرأة في الجمعية الوطنية الفرنسية من ١٢.٣٪ في العام ٢٠٠٢ إلى ١٨.٥٪ في العام ٢٠٠٧، نتيجة لذلك.

● **المقاعد المحجوزة:** في الأنظمة التي تعتمد المقاعد المحجوزة، يحفظ عدد معين من المراكز المنتخبة في الحكومة للنساء، بحيث تجبر الأحزاب السياسية على تسمية النساء كمرشحات ليخضن المنافسة للفوز بهذه المقاعد. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك رواندا. فدستور رواندا يتطلب أن تشكل النساء على الأقل ٣٠٪ من هيئات صنع القرار، بما في ذلك الهيئة التشريعية الوطنية، ومجلس الوزراء والهيئة التنفيذية، والمجالس المحلية والهيئة القضائية. في انتخابات العام ٢٠٠٨، طبق هذا المعيار أيضاً على الأحزاب السياسية. تحفظ نسبة ٢٤ من أصل ٨٠ مقعداً في الهيئات التشريعية للنساء. وإن المزيج بين المقاعد المحتفظ بها ولوائح المرشحين المؤلفة على الأقل من ٣٠٪ من النساء حققت المستوى الأعلى من مشاركة المرأة في الحياة السياسية من حول العالم بنسبة بالكاد تزيد عن ٥٦ بالمئة في انتخابات العام ٢٠٠٨.

● **اللوائح بالتناوب:** تستخدم اللوائح الحزبية بالتناوب أحياناً في أنظمة التمثيل النسبي^{٤٢} مع لوائح المرشحين. يفترض بالقيمين على عملية اختيار المرشحين أن يناوبوا بين المرشحين الذكور والإناث على اللائحة، بحيث إذا كانت امرأة تحتل الموقع الأول، يحتل الرجل الموقع الثاني، ومن ثم امرأة، ومن ثم رجل، وهكذا دواليك.^{٤٣} فعلى سبيل المثال، تستخدم فرنسا حالياً اللوائح بالتناوب. وقد فرض قانون التكايفو بين الجنسين الفرنسي الصادر في العام ٢٠٠٠ أن يكون ٥٠٪ من المرشحين في الانتخابات الإقليمية والعامة من كل من الجنسين. أما الأحزاب التي لم تلتزم بهذا القانون فقد تعرضت إلى نقص في تمويلها العام. وفيما كان فعالاً على المستوى الإقليمي (زاد تمثيل المرأة من ٢٦٪ في العام ١٩٩٥ إلى ٤٩٪ في العام ٢٠٠٨)، لم يكن له الأثر العظيم على المستوى الوطني حيث أن الأحزاب مالت لوضع النساء

٤٢. تحاول أنظمة التمثيل النسبي أن تطابق عن كثب عدد المقاعد التي يحصل عليها الحزب السياسي مع النسبة المئوية للأصوات التي يتلقاها. يتوافر عدد من الآليات الانتخابية لتنظيم عملية التصويت في أنظمة التمثيل النسبي، بما في ذلك اللوائح المغلقة، واللوائح المفتوحة، ونظام الصوت الواحد القابل للتغيير. ومن المعروف أن كلاً من هذه الآليات يتحكم بمدى التأثير الذي يمارسه الناخب دعماً أو تعزيراً للمرشحين الفرديين ضمن نظام التمثيل النسبي. فاللوائح بالتناوب تضمن حسن تمثيل النساء في المراكز المؤهلة على لوائح المرشحين.

٤٣. راجع Second Report: *Women's Participation in Politics*, 26 كان نظام اللوائح بالتناوب يتطلب من النساء أن يحتلن على الأقل كل موقع ثالث على لائحة المرشحين.

إعادة النظر في البنى والعمليات الحزبية والوصول إلى الموارد الخاصة بالأحزاب

للمطابقة التي تبني على أساسها الأحزاب أثر مباشر على فعالية هذه الأحزاب في دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية. من الممكن أن يؤثر دعم الأحزاب لمشاركة المرأة في السياسة بالكلام والنظريات، وهو ما يحدث غالباً في برامج الأحزاب والخطابات الحزبية، بشكل إيجابي على المواقف العامة. ولكن، يتم إحراز قدر أكبر من التقدم عندما تصمّم أنظمة الأحزاب السياسية والبنى الخاصة بها على دعم النساء وتعزيز مشاركتهن في الحياة السياسية.

وقد حدّد المشاركون في برامج الأحزاب السياسية في عددٍ من الدول أن العمل مع البنى والقيادات الحزبية أمر حاسم في تحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فعلى الرغم من التقدم باتجاه الديمقراطية، تبقى الأحزاب السياسية في عددٍ كبيرٍ من الدول بعيدةً عن الناخبين بشكلٍ عام وعن النساء بشكلٍ خاص.

من المهم التركيز على مشاركة المرأة في الحياة السياسية عند العمل مع الأحزاب السياسية على تطوير نظامها، وعملية صنع القرارات وسير الأعمال اليومية فيها. بدايةً، تمعّن في الترتيبات المطبقة حالياً للهيئات الحاكمة، والبيانات والبرامج الحزبية، والأجنحة أو المنظمات الخاصة بالنساء، وحقوق التصويت في المؤتمرات الحزبية، وقضايا التمويل. بعد العمل عن كثب مع الأحزاب السياسية في صربياً لأكثر من عقد من الزمن، قدم المعهد الديمقراطي الوطني في العام ٢٠٠٦ الدعم لمنتدى المرأة التابع للحزب الديمقراطي الحاكم من أجل تعديل أنظمة الحزب لضمان إشراك على الأقل امرأة واحدة في رئاسة الحزب. كما قدم المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً المساعدة لحزب مجموعة الـ١٧ زائد في إطار تشكيل شبكة خاصة بالنساء، فضلاً عن لجنة للسياسات الحزبية تعنى بالمساواة بين الجنسين.

من هنا، يعتبر مرجع NDPs Assessment Tool for Political Parties (أو كتيب تقييم الأحزاب السياسية الصادر عن المعهد الديمقراطي الوطني) مفيداً بشكلٍ خاص في تحديد المجالات التي يمكن من خلالها تعديل البنى الداخلية للحزب حتى تتمكن من دعم مشاركة المرأة في السياسة. ولا يفترض بأعضاء فريق العمل الخاص بالبرنامج أن يكتفوا بالنظر إلى محتوى الأنظمة الداخلية والأساسية للحزب، في حال وجودها، بل أن يتناولوا في بحثهم أيضاً ما يجري في الواقع تطبيقه وممارسته.

في ما يلي تحديد لعدد من المقاربات التي تعتمدها الأحزاب

تمكنت دول قليلة من تطبيق إجراءات التمييز الإيجابي لمشاركة المرأة في الحياة السياسية على أساس طوعي. وهذا ما كانت الحال عليه في بلاد الويلز، حيث لم تتراجع الجمعية الويلزية عن نسبة الأربعين بالمئة من مشاركة المرأة في الدورات الانتخابية الثلاث منذ تأسيسها بسبب الإجراءات الطوعية التي اتخذتها الأحزاب السياسية لاختيار النساء وتشجيعهن على الترشح.

ولكن، تعتبر النتائج من خلال الوسائل الطوعية الاستثناء وليس القاعدة. ومن الأمثلة الأكثر شيوعاً تلك الخاصة بالأنظمة المعدة لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، التي تهمل أو لا تطبق وبالتالي لا يكون لها أعمق تأثير. هذه هي الحال في البرازيل، مثلاً التي أمرت بالكوটা رسمياً للمرشحين ولكن لم توفر سوى عقوبات لا تذكر للأحزاب السياسية التي لا تلتزم بهذه الكوتا.

على الرغم من فعاليتها والمنافع المرتبطة بالأحزاب السياسية، تبقى هناك خيارات أكثر صرامةً مثيرة للجدل في ثقافات سياسية عدة. فأنظمة الكوتا، بشكلٍ خاص، تثير نقاشاً حول ما إذا كانت تعيق فعالية مشاركة المرأة من خلال إنشاء مظهر أن النساء لا ينتخبن لمؤهلاتهن. ويقدم المدافعون عن الكوتا حججاً مفادها أن العوائق أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية ملحوظة وراسخة ولا يمكن التغلب عليها من دون إجابة جازمة.

وان أي التزام في تشجيع النساء على الترشح لا بد من أن يضمن لهنّ فرصةً متساويةً للتنافس والمستوى نفسه من السلطة وقدرة الوصول إلى الموارد، مثل نظرائهن الرجال تماماً. وان الأحزاب السياسية التي تشجع المرأة كشاغلة للمنصب فحسب أو للمظاهر فقط لا تحقق الأرباح المرتبطة بزيادة نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، بغض النظر عن نظام الاختيار.

قد تشعر الأحزاب السياسية التي لا ترتاح للغة المساواة بسبب ثقافتها التنظيمية أو السياسية بارتياح أكبر حيال أنظمة اختيار المرشحين التي تتطلب نسبةً دنيا من التمثيل لأي من الجنسين الذي يكون تمثيله أدنى.^{٤٤} وهذا يوفر تأكيداً على أن الهدف هو تحقيق المساواة بين الجنسين، وليس انقلاباً للأدوار بحيث تفوق النساء الرجال عدداً.

٤٤ Daniela Dimitrievsky and the Macedonian Women's Lobby, «Quotas: The Case of Macedonia» (الورقة التي قدمت إلى المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية/ مؤتمر شبكة شرق ووسط أوروبا المعنية بقضايا النوع الاجتماعي، بودابست، هنغاريا، ٢٢-٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).
<http://www.quotaproject.org/CS/Macedonia.pdf>

تشكيل هيئات خاصة لاستقطاب النساء وتعزيز مكانتهن والقضايا المهمة بالنسبة اليهن

- أنشئ لجنة للمساواة أو الفرص المتساوية ضمن الحزب تتولى مراقبة قرارات الحزب وجهوده تحقيقاً للمساواة بين الجنسين.
- اعمد إلى إعداد عمليات تشاركية لصياغة السياسات تنطلق من المشاورات مع الأطراف المعنيين الرئيسيين. أحرص على أن يكون الجناح النسائي داخل الحزب مبنياً بحيث يؤثر على برنامج الحزب في جميع القضايا التي تشغل اهتمام المرأة.^{٤٦}
- أنشئ آليات تساعد في استقطاب النساء وتعزيز مكانتهن عبر البنى الحزبية والحكومة المحلية باعتبارها «فرق التزويد بالمعلومات» حيث يمكن للنساء اكتساب الخبرة وبناء الشبكات.
- احفظ قاعدة بيانات أو قائمة بالموارد الخاصة بالمرشحات المحتملات اللواتي يمكن استقطابهن، تدريبهن وإعدادهن.
- اعمل على إعداد برنامج إرشاد لمنح أعضاء الحزب من النساء الأكثر شباباً أو الأقل خبرة القدرة على الوصول إلى الدعم والنصائح من قادة الحزب والمسؤولين المنتخبين، رجالاً ونساء.
- أعد برنامجاً تدريبياً أو تطويراً للمهارات لمساعدة الناشطات في ردم الهوة في ما يتعلق بالخبرة الرسمية أو التربية وتوفير بيئة مستجيبة لممارسة المهارات السياسية.

بناء منظمات فعالة لقضايا المرأة

- قم بإنشاء أجنحة، كتلتات أو منظمات نسائية فعالة داخل الأحزاب السياسية ووجه لها الدعم. أحرص على إدماجها في عمليات الحزب ومنحها الصلاحيات للتصويت في عمليات صنع القرار والسلطة للتأثير على نتائج السياسات والنتائج الاستراتيجية.

السياسية من أجل إضفاء الصفة الرسمية على دعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية داخل البنى الداخلية الخاصة بالأحزاب. أما الدرجة والأسلوب المعتمدان في تطبيق هذه المقاربات فيرتبطان بعددٍ من العوامل، بما في ذلك البنية الحالية للحزب، وكيفية اتخاذ القرارات فيه.

إعمل مع شركاء البرنامج للاطلاع على المقترحات أدناه وكيف أياً منها بحيث يتلاءم مع احتياجاتهم وأهدافهم المحددة. فمن المرجح أن تستفيد الأحزاب التي تعتنق هذه الممارسات وتطبقها من زيادة نسبة المشروعات في أوساط الناخبين. وقد تلقى الأنظمة ذات البنى الأكثر تنظيماً ومساواةً وانفتاحاً الاهتمام والدعم من قبل المجموعات والأفراد الذين لم يسبق لهم الاهتمام بالسياسة مما يزيد من قاعدة الدعم الخاصة بالحزب. بالإضافة إلى ذلك، تحتل الأحزاب التي تسعى بشكلٍ ناشطٍ إلى استقطاب النساء وتعزيز مكانتهن موقعاً أفضل للتوصل إلى مرشحين قابلين للفوز وقوائم بالمرشحين، في وقتٍ تشهد فيه مشاركة المرأة في الحياة السياسية ارتفاعاً ويتوقع فيه الناخبون بشكلٍ متزايداً أعداداً متساوية من النساء في مواقع صنع القرار.

تحديد مستويات دنيا لمشاركة المرأة في العمل الحزبي

- حدّد مستويات دنيا من التمثيل النسائي في المجالس والهيئات الحاكمة. بيّنت بعض الأبحاث التي أجريت مؤخراً من القطاع الخاص أن التوازن بين الجنسين في هيئات صنع القرار يحسن إلى حد كبير نتائج عمليات الحكم وصنع القرارات.^{٤٥} لا بد من تطبيق المستويات الدنيا لمشاركة المرأة، أقله على المستوى التنفيذي، ولكن يمكن أن تطبق على جميع مجالات التنظيم الحزبي، بما في ذلك مجالس الفروع المحلية.
- حدّد مستويات دنيا لمشاركة المرأة في المؤتمر الحزبي واطمن أن تضطلع النساء بدور كصانعات للقرار في هذه الهيئة وأن يتمتعن بصلاحيات التصويت أو التأثير على النتائج.
- حدّد مستويات دنيا لمشاركة النساء كمرشحات.

٤٥. D.A., Carter, B.J. Simkins, and W.G. Simpson, «Corporate Governance, Board Diversity, and Firm Value.» The Financial Review. Vol. 38 (2003): 53-53. في هذه الدراسة التي تناولت أضخم ١٠٠٠ شركة بحسب تصنيف فورتشن، الشركات التي تملك على الأقل امرأتين في مجلس الإدارة تسيّر أعمالها أفضل إلى حد بعيد من الشركات التي لا تملك أي امرأة في صفوفها. راجع أيضاً، Ernst & Young (2009) «Groundbreakers: Using the strength of women to rebuild the world economy» http://www.cwwl.org/media/Groundbreakers_FINAL.pdf.

٤٦. يفترض بأحزاب أن تتوخى الحذر عند تحديد القضايا التي تحتل أهمية لدى النساء. ففي وقتٍ تعتبر فيه القضايا التي ترتبط على نحو تقليدي بقضايا المرأة، مثل شؤون الأسرة والصحة، والتربية هي مهمة في الغالب، إلا أن أولويات الناخبات تتغير مع تغير المشهد السياسي. في بعض الأحيان، من الممكن أن تغطي قضايا القانون أو النظام أو القضايا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية أي قضايا أخرى.

تحديد الفرص للتغيير

تتعدّد أساليب تقييم فرص القيادة للنساء. في بوتسوانا، قام المعهد الديمقراطي الوطني بإجراء تقييمات للأحزاب السياسية الثلاثة الأضخم في البلاد من أجل تحديد درجة إدماج النساء في مراكز القيادة وتحديد العقبات والفرص التي عرقلت السعي باتجاه الوصول إلى هذه المراكز. انطلاقاً من هذه التقييمات، خلص المعهد الديمقراطي الوطني إلى توصيات محدّدة بشأن كيفية تمكّن الحزب من زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية، مثل تطوير استراتيجية لاستقطاب النساء صاحبات الإمكانيات وتدريبهن وإنشاء نظام كوتا للنساء من أجل ضمان ملء نسبة معينة من برامج القيادات الحزبية من قبل النساء. قدمت هذه النتائج إلى القادة الحزبيين وشكّلت أساساً للمحتوى والتصميم المتعلقين بورشة عمل خاصة بالنساء القائدات المحتملات من كل حزب. في كينيا، طوّر الشركاء الستة للمعهد الديمقراطي الوطني من الأحزاب السياسية خطط عمل بتوصيات محددة حول كيفية تعزيز مشاركة المرأة في كل من الأحزاب. قدمت هذه الخطط بالتالي إلى اللجان التنفيذية الوطنية التابعة للأحزاب من أجل وضعها حيز التطبيق.

هذه الخطة بقدر الإمكان وبقدر ما هو ملائم. ساعد شركاء البرنامج في تحديد كيف ستبدو عليه مشاركة المرأة في منظماتهم مشاركة كاملة وما ستكون المنافع المتوخاة وكيفية تحقيقها وفي أي أجزاء من البرنامج بالتحديد يعتبر الدعم مطلوباً. بقدر الإمكان، يفترض بمنفذي البرامج توجيه الأحزاب نحو التدابير الاستباقية والقابلة للتطبيق من أجل ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية وثني الأحزاب عن انتهاج المقاربات الطوعية. وقد تبين من خلال الأبحاث أن هذا الأمر غير فعال، حتى في الأحزاب السياسية التي تعتمد روحياً تقوّم على المساواة.^{٤٨}

ربط الأداء الانتخابي واستراتيجيات الحملة

التركيز على ما تحقّقه الأحزاب

كما هي الحال مع أي تغيير، تتمثل المقاربة الأنجح بالتركيز على ما تحقّقه الأحزاب السياسية من خلال زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية. فمن المرجح أن يفكر كبار مسؤولي الأحزاب في إجراء التغييرات التي تكون لها فوائد واضحة لهم وللأحزاب التي يتولون قيادتها. ولعل التوجهات السائدة من حول العالم تفيد أن الأحزاب التي تزيد من نسبة مشاركة المرأة في المستويات العليا تزيد بالتالي من فرصها في تحقيق الفوز في الانتخابات على المدى الطويل، لا سيما في حال حافظت على وجود النساء في صفوفها.

● قم ببناء النظام الداخلي للحزب واعداد الميزانية مع قادة الحزب الحاليين لضمان أن منظمات النساء تحظى بالتمويل اللائم وتصل إلى الموارد اللازمة لحسن سير العمل.

ضمان وصول النساء بصورة متساوية إلى الموارد الحزبية

● ساعد النساء على وضع هدف وخطة عمل للمنظمة، ما سيساعد ببناء البنى والمهارات ضمن العضوية.

● أحرص على وصول النساء إلى آليات الدعم عند انتخابهن، بما في ذلك تطوير المهارات، والتدريب والمساعدة التقنية.

● فكّر في ما إذا كان نظام المنح أو أي إعانات إضافية أمر ضروري من أجل تسهيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية. في بعض الدول، قد يعتبر الوصول المتساوي إلى موارد الحزب أو توزيعها ملائماً، ولكن في حالات عدة، تبدأ المرأة من مركز تتقاضى فيه ما لا يقل ومن الضروري^{٤٧} توفير المزيد من الدعم النقدي للمرشحات والناشطات ضمن الأحزاب. إن بعض الأحزاب في كندا وجنوب أفريقيا، مثلاً، تقدم إعانات للمرشحين من أجل تغطية تكاليف رعاية الأطفال.

اعداد خطة عمل محددة وآلية للتطبيق

إعمل مع كبار المسؤولين الحزبيين من أجل اعداد خطة عمل محددة، أما كقضية محددة أو كمشكّن أساسي لنوع آخر من المساعدات التي تقدم لشركاء البرنامج. أضف الطابع الرسمي

٤٨. Speaker's Conference (on Parliamentary Representation), Final Report, UK House of Commons, January 6, 2010, 49.

http://www.publications.parliament.uk/pa/spconf/239/239i.pdf.

التدابير الإيجابية الطوعية التي اعتمدها الأحزاب السياسية في المملكة المتحدة غير فعالة في كسر الانحياز الدائم، إن لم يكن غير واع، ضد المرشحين الانتخابيين المحتملين المصنفين «خطرين» لأنهم من الإناث و/أو يتحدرون من مجموعة من الأقليات الإثنية. وهو ما يعكس النتائج المستقاة من دول أخرى أدخلت فيها الإجراءات السلبية.

٤٧. من المرجح أن تكسب المرأة أقل من الرجل وألا تصل بقدره إلى شبكات الدعم التقليدية. من المرجح أيضاً أن يتطلب منها الأمر نفقات إضافية نتيجة لمسؤوليات الأسرة، مثل تكاليف رعاية الأطفال أو خدمات التنظيف، إذا كان من المتوقع تلبية هذه الأدوار والعمل في السياسة في الوقت نفسه.

إعداد خطة مشتركة بين الأحزاب لزيادة نسبة المشاركة

غالباً ما تنفذ البرامج والمبادرات الهادفة إلى الإصلاح الداخلي للأحزاب السياسية على أساس حزب واحد، ولكن كثيرة هي برامج المعهد الديمقراطي الوطني التي نظمت المبادرات حول إصلاح الأحزاب السياسية انطلاقاً من عدة أحزاب. مثلاً، عمل برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في الأرجنتين مع إحدى المنظمات المحلية المعنية بشؤون المرأة من أجل إنشاء دليل على الكمبيوتر بأسماء المرشحات اللواتي يتمتعن بالمؤهلات المطلوبة. وقد أعدَّ «بنك البيانات» هذا استجابةً للمخاوف لدى الأحزاب السياسية حول قلة المعلومات عن المرشحات اللواتي يتمتعن بالكفاءة في وقت تطبَّق فيه الكوتا القانونية الجديدة. انضمَّ عدد من النساء من عدة أحزاب سياسية في مجالس إقليمية من أجل تنفيذ مشروع بنك البيانات وساهمن في الوصول إلى النساء المحتملات وتحديدهن. وقد تيسَّر جمع المعلومات حول النساء اللواتي أُدرجت أسماءهن في الدليل من خلال الاستبيانات وتضمنت المعلومات خبرة النساء في ميدان العمل والانتماء السياسي، والتعليم والاهتمامات المهنية. تم ملء الاستبيان على أساس طوعي من قبل النساء المرشحات المحتملات. وقد ساعد بنك البيانات الأحزاب السياسية في تحديد النساء والاتصال بهن ولم تكن تلك النساء بغالبيةن معروفات أو فكر فيهن أحد من قبل. وقد ساعد هذا الأمر كبار المسؤولين في الأحزاب على استقطاب النساء خارج شبكاتهن المباشرة ودوائرهن المهنية وأفراد عائلاتهن.

إجراء احتساب للأصوات على أساس مراعاة النوع الاجتماعي أو تمرين استهداف الناخبين

في الأشهر السابقة للانتخابات يجب أن تدرك الأحزاب السياسية مصدر الدعم المحدد الذي ستتلقاه من جمهور الناخبين. احتساب الأصوات عبارة عن تقدير لعدد الأصوات التي يحتاجها الحزب أو المرشح للفوز يوم الانتخابات؛ أما استهداف الناخبين فيحدد الناخبين الذين سيدلون بهذه الأصوات. تساعد البرامج التي تعمل مع الأحزاب السياسية على تحديد مصادر الدعم خبراء الاستراتيجيات في دراسة أنماط التصويت لدى النساء بشكل منفصل عن الرجال. وقد تكشف تلك الدراسات عن توجهات مختلفة من المحفزات التي تحث الناخبين على التصويت، ومن إقبال الناخبين على التصويت، ومصالح السياسات، كما يمكن لهذه الدراسات أيضاً أن تساعد الأحزاب السياسية حتى تتعوَّد أن تأخذ النساء في الاعتبار كعنصر مختلف. يمكن تنفيذ عملية احتساب الأصوات واستهداف الناخبين على أساس مراعاة النوع الاجتماعي عن طريق جمع النتائج من الانتخابات الأخيرة المماثلة بواسطة استطلاعات آراء الناخبين عند المغادرة، والأبحاث حول المسوح، وتسجيل الناخبين، و/أو معلومات الإحصاء، بحسب ما هو متوافر. أما الأهداف فتقوم على ما يلي:

- تحديد من أين يحصل الحزب على الدعم على أساس جغرافي وديموغرافي؛
- تقييم المواطن التي يجب إحاطتها بمزيد من الدعم باستخدام المعايير نفسها؛

أما الأحزاب السياسية التي لا توفَّق في أخذ دور الناخبات بعين الاعتبار على نحو منفصل فتواجه خطر ترك بعض الأصوات جانباً. تبين الأبحاث في عدد من الدول أن الرجال يحددون أولويات مختلفة عن تلك التي تحدها النساء عند اتخاذ قرارهم بشأن الحزب أو المرشح الذي يودون دعمه. وهذا ما يشار إليه بالتفاوت بين الجنسين في السياسة. حتى في الحالات التي تفضل فيها النساء والرجال الحزب نفسه أو المرشح نفسه أو السياسة نفسها، قد يقومون بذلك بدرجات مختلفة وبالتالي قد يختبرون مستويات مختلفة من المحفزات للتصويت.^{٤٩}

ولأن النساء الراشحات يعشن إجمالاً لفترة أطول من الرجال الراشدين، غالباً ما تفوق الناخبات الناخبين عدداً في معظم الدول، فيشكلن الأكثرية بين الناخبين. في الدول التي تشهد نسبةً متدنية من إقبال الناخبين على التصويت، غالباً ما تحدّد الناخبات هامش الربح للأحزاب والمرشحين الذين يحققون الفوز في الانتخابات. بالتالي، يجب أن تبدأ الأحزاب السياسية بإيلاء عناية خاصة إلى النساء كناخبات، ومرشحات ومشاركات في صياغة السياسات في الحملات والانتخابات. حتى في الدول التي يصدر فيها رب الأسرة أو القبيلة القرار بشأن المرشح الذي سيصوّت له أفراد الأسرة، لربما يجدر بالأحزاب السياسية أن تأخذ في الاعتبار ما الذي ستفعله الناخبات خلف الستار.

يمكن للقيمين على البرامج الذين يعملون مع الأحزاب السياسية على الاستراتيجيات الانتخابية أن يفكروا في مساعدة شركاء البرامج من خلال اعتماد خيار واحد أو أكثر من بين الخيارات الاستراتيجية التالية.

^{٤٩} Felicia Pratto, "The Gender Gap in Politics Goes Deeper than a Liberal-Conservative Split," Stanford University News Service, October 30, 1996, <http://news.stanford.edu/pr/96/961030gendergap.html>.

ردود الفعل الاستراتيجية حيال الناخبات

في صربيا، عمل المعهد الديمقراطي الوطني على مساعدة أحزاب سياسية عدة في قيادة الأبحاث حول نظرة الناخبين إلى إمكانات الرجال والنساء في شغل المناصب العامة. كشف البحث أن الأكثرية الساحقة تدعم فرص النساء المتساوية في الحكم، وحدد قضايا الأولوية للناخبين والناخبات، وعيّن الاختلافات بين الإثنين. قدم المعهد الديمقراطي الوطني هذه المعلومات إلى شركاء البرامج وعمل مع القيادات الحزبية لمساعدتها في استخدام البحث على نحو استراتيجي من أجل إعداد مواد الحملات والرسائل التي تستهدف الناخبات وتعيين مزيد من النساء في المناصب العامة. كما عمل المعهد أيضاً مع اتحاد روما في صربيا من أجل تعديل قائمة المرشحين، بحيث تشمل نسبة ٣٠٪ من النساء، فتبدو بالتالي أكثر جاذبية للناخبين الذين يدرجون في سلم أولوياتهم القضايا المتعلقة بالمرأة أو الشفافية والاستجابة في الحكم.

على نحو مماثل، واستعداداً للانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٣، أجرى برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب حملة إعلامية وطنية لزيادة وعي العامة حيال المرشحات وقضايا النوع الاجتماعي في الانتخابات. فعمل المعهد على إعداد إعلانات تستهدف الناخبات وتشجع على قضايا مراعاة النوع الاجتماعي كأسباب محفزة على التصويت. حظت الحملة بانتباه إعلام وساعدت في تحسين صورة المرشحات والناخبات والقضايا المهمة بنظرهن.

يجب أن تنظر الأحزاب السياسية في عدد من تقنيات الاتصال للوصول إلى الناخبين، بما في ذلك المسوح أو الطواف من دار إلى دار بغية تحديد الناخبين أو حملات تسجيل الناخبين والمهرجانات الانتخابية وغيرها من المناسبات العامة. غالباً ما تستفيد الأحزاب السياسية من هذه الفرص لجمع المعلومات حول المناصرين المحتملين، بما في ذلك النية في التصويت، وقضايا الأولوية، ومعلومات الاتصال. يعمل مع الأحزاب السياسية لتدرج ضمن جهودها التوعوية بشأن النوع الاجتماعي وتأخذ الناخبات في الحسبان كجزء من جهود الاتصال والتعبئة، وتنظم المناسبات خصيصاً للنساء؛ وتحرص على أن يقصد المرشحون وممثلو الأحزاب المواقع التي تشعر فيها النساء بالارتياح للتواصل معهم.

- ضمان أن تنظر الأحزاب تحديداً في التوجهات السائدة بين الناخبات من حيث القضايا التي يفضلونها، أو الحزب أو المرشح المفضل لديهن، واحتمال إقدامهن على التصويت؛
- تقدير الأثر الذي سيخلفه المرشحون والسياسات والرسائل على جمهور الناخبين.

العمل على الوصول إلى الناخبين وجهود التعبئة على أساس مراعاة النوع الاجتماعي

تطبيق منظور مراعاة النوع الاجتماعي على الأبحاث

صمّم برنامج مجموعات التركيز التابع للمعهد الديمقراطي الوطني في اندونيسيا من أجل مساعدة الأحزاب السياسية على التعرّف إلى سلوك الناخبين وتحديد قضايا السياسات ذات الأهمية بنظر جمهور الناخبين. وقد جرى تصميم هذا البرنامج وتنفيذه من خلال مراعاة النوع الاجتماعي. فقد ضمّن أعضاء فريق عمل المعهد الديمقراطي الوطني أسئلةً مراعية للنوع الاجتماعي تتناول قضايا ذات أهمية خاصة للنساء والرجال. ولاحظوا أن وجهات نظر النساء قد لا تلقى الأذن الصاغية في مجموعات التركيز المختلطة.

أعدّ فريق العمل على المشروع أسئلة لمجموعات التركيز حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية والنظرة إلى النساء في السياسة، عليه، نظمت مجموعات التركيز على نحو منفصل للرجال والنساء، بحيث شاركت الفئتان في العدد نفسه من المجموعات. انطلاقاً من مبدأ أن وجهات النظر قد تختلف بين الرجال والنساء حول القضايا نفسها نتيجة لاختلاف خبراتهم في الحياة، قام المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً بتوزيع النتائج حسب النوع الاجتماعي واستخدم تحليلاً مبنياً على النوع الاجتماعي من أجل تفسير الإجابات بدقة أكبر بين مجموعات التركيز من الرجال والنساء. وأتت النتيجة بيانات مراعية للنوع الاجتماعي، قوية، وثيقة الصلة بالموضوع واستخدمت لتطوير البرامج في المستقبل، بما في ذلك تدريب المرشحين والتوجهات الخاصة بالمرشحين الجدد.

بناء القدرات في كولومبيا

عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع تسعة أحزاب سياسية في كولومبيا من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وقد تضمنت نشاطات البرنامج عروضا وورش عمل حول مشاركة المرأة في العمل السياسي، والقيادة، وإدارة الحملات، وإدماج قضايا النوع الاجتماعي عند إعداد السياسات والبرامج، وتأثير الأنظمة الانتخابية على مشاركة المرأة.

قدم المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً الدعم لتعزيز التكتل النسائي في كولومبيا من خلال توفير المشاورات والنصح وتعزيز التواصل بين المجموعات المدنية النسائية. بالإضافة إلى ذلك، ييسر المعهد الديمقراطي الوطني تبادل الخبرات بين التكتل النسائي في كولومبيا والنساء أعضاء السلطة التشريعية في دول أخرى. ولقيادة هذه النشاطات، نسج المعهد الديمقراطي التحالفات مع هيئات الأمم المتحدة ووكالات المساعدة الحكومية من أميركا الشمالية وأوروبا.

وكان للمؤتمر النسائي في كولومبيا وللمنظمات النسائية على مستوى القواعد الشعبية، فضلاً عن التزام النساء في البرلمان ودعمهن دور حاسم في تحقيق الموافقة على قانون شامل حول حقوق المرأة في حياة خالية من العنف.

المرجح ألا يتسنى للنساء في مجموعات التركيز المختلطة إيصال وجهات نظرهن. لهذا السبب، قاد البرنامج عدداً متساوياً من المجموعات المؤلفة حصراً من النساء أو حصراً من الرجال.

قد يكون من المفيد أيضاً قياس صورة المرشحات وتحديد الفرص والتحديات المرتبطة بعملية تعزيز مكانة المرأة كمرشحة. قاد برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في المغرب مجموعات للتركيز قبل الانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٩ تبين من خلالها أن ارتباك الناخبين في اختيار النساء يرتبط بخيبة أمل عامة تجاه الأحزاب السياسية عموماً، والنظرات التقليدية إلى أدوار النساء. استخدمت هذه المعلومات لإعداد جدول أعمال للبرنامج التدريبي للمعهد الديمقراطي الوطني للمرشحات، وتمت الاستفادة منها أيضاً في رسم الاستراتيجيات الانتخابية لشركاء البرنامج.

صياغة الرسائل ومبادرات السياسات للخصائص الديموغرافية المحددة

خلال الانتخابات الرئاسية لعام ١٩٩٢ في الولايات المتحدة، قام خبير الاستراتيجيات في الحزب الديمقراطي جايمس كارفيل بوصف التفاوت بين الجنسين في السياسة باعتباره من التقاليد الرائعة التي بموجبها يقطع الزوج والزوجة أميالاً معاً متوجهين إلى مركز الاقتراع ليقوم كل منهما في نهاية المطاف بإلغاء صوت الآخر.^{٥٠}

تتعدد العوامل التي تجعل من هذا الأمر قضية ذات أهمية في الولايات المتحدة، بما في ذلك التجارب المختلفة في الحياة والتوقعات

من الضروري أن تشمل نشاطات الطواف من دار إلى دار لجمع المعلومات من الناخبين النوع الاجتماعي للمجيب، فضلاً عن قضايا الأولوية لديهم وما يفضلونه من الناحية السياسية. كما يجب أن ينطبق الأمر نفسه على أي نشاط يتم فيه جمع التفاصيل حول الناخبين، مثل المهرجانات الانتخابية، والمناسبات وحملات تسجيل الناخبين. فلن يستطيع خبراء الاستراتيجيات في الأحزاب معرفة ما إذا كان الرجال يعبرون عن مخاوف وآراء مختلفة مقارنة بالنساء إلا من خلال تحديد النوع الاجتماعي للناخبين.

يعتبر الطواف من دار إلى دار ذا فعالية قصوى في بناء العلاقات مع الناخبين وجمع المعلومات القيّمة حول ما يفضلونه، وحول نواياهم أيضاً. يعمل مع معدي الاستبيانات التي تستخدم لقيادة المسوح أثناء الطواف من أجل التأكد من أنها مراعية للنوع الاجتماعي ولا تستثني الخيارات التي من المرجح أن تفضلها النساء.

قيادة الأبحاث المراعية للنوع الاجتماعي

في حال كان الحزب السياسي في موقع يؤهله لقيادة أبحاثه بنفسه، يعمل مع معدي الاستراتيجيات على إدراج الأسئلة التي تنظر بشكل محدد في الأولويات لدى الخصائص الديموغرافية المختلفة، لا سيما النساء. طبق المعايير نفسها على أي بحث تفوده باسم الأحزاب السياسية لتحديد الاستراتيجيات الانتخابية.

فكر في ما إذا كانت آلية البحث المستخدمة تستطلع آراء النساء. في أحد برامج مجموعات التركيز المخصصة للأحزاب السياسية، حدد برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في إندونيسيا أنه من

^{٥٠} Chrisd Hegedus and D.A. Pennebaker, The War Room (USA: Focus Features, 1994), Documentary Film

الاجتماعية التي تختلف عادةً بين الرجال والنساء، وهذه الاختلافات بمعظمها موجودة في دول أخرى أيضاً. فلا يجدر بالأحزاب السياسية أن تعتبر أن رسالة الحملة التي تجنّد الناخبين الرجال قد يكون لها الأثر نفسه على الناخبات.

من هنا، لا بد من أن تصاغ الرسائل المصممة لاستهداف المرأة انطلاقاً من نتائج الأبحاث التي تتناول النساء ومن تقييم أولوياتهن ومحفزاتهن. وعليه، يجب أن تحرص الأحزاب السياسية على الأخذ بهذه القضايا في جهود التواصل، وضمان إدماج القضايا التي تعتبرها الناخبات مهمةً في البرامج والإعلانات.

إعمل مع خبراء الاستراتيجيات في الأحزاب السياسية ومع صناعات القرار من أجل عدم استباق القضايا التي تدرجها النساء في سلم أولوياتهن في الانتخابات. ففي وقت تعتبر فيه السياسات التي تؤثر على الأسرة والصحة والتربية هامةً بنظر النساء، إلا أن أولويات الناخبات تتغيّر مع تغير المشهد السياسي. في بعض الأوقات، من الممكن أن تغطي قضايا القانون والنظام أو القضايا المتعلقة بالاستقرار الاقتصادي على القضايا التقليدية التي تشغل المرأة عادةً.

إعداد برامج استقطاب أعضاء والمرشحين

تملك الأحزاب السياسية التي تركز على استقطاب أعضاء والمرشحين القدرة على استكشاف قطاعات دعم جديدة، وأفكار جديدة وطاقت جديدة، والاستفادة في صندوق الاقتراع من تعزيز مكانة المرأة كمرشحة. فكلما كان الحزب السياسي قادراً على تمثيل المجتمع المحلي، كان بإمكانه أن يحظى بدعم المجتمع المحلي. يمكن أن يعمل شركاء البرنامج الساعين إلى توسيع الجهود لاستقطاب أعضاء ومرشحين جدد بأساليب عدة:

● ركّز جهود الاستقطاب على المجتمع المدني، وساعد شركاء البرنامج على بناء الروابط مع منظمات المجتمع المدني والجمعيات التي تنمي العقلية نفسها. تركز النساء الناشطات سياسياً كما الشباب الطاقات كلها على إحداث التغيير من خلال منظمات المجتمع المدني، أو ما يسمى بالقطاع الثالث؛ وكثير من هذه المنظمات تدار أو تقاد من قبل نساء موهوبات يتمتعن بالخبرة ولديهن اهتمام بالمساهمة في السياسة.

● طوّر ثقافة تقوم على تلبية الاحتياجات. يجب أن تعثر الأحزاب السياسية على أساليب محددة لتبدو جذابة للنساء المشغولات، بما في ذلك تقديم مواعيد اجتماعات مرنة والدعم المالي للنقابات المترتبة خلال النشاطات الحزبية.

● نظم جهود الاستقطاب حول القيم المشتركة. ما هي القيم التي يمثلها الحزب ويسعى إلى التقدم بها والتي يمكنها تحفيز النساء على الانضمام أو الترشح؟ خذ هذه بعين الاعتبار في أي أبحاث تجريها الأحزاب السياسية على الناخبات وأولوياتهن ومحفزاتهن أو في رسالة حملة استقطاب المرشحين.

● استخدم شبكة الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعي لتحقيق التواصل. ففي مختلف أنحاء العالم، تكون أكثرية مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي مثل فايسبوك وتويتر ونيغ وفليكر في الغالب من النساء.^{٥١} يمكن أن تكون الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي مفيدةً لاستقطاب الأعضاء لأنها تتيح للأحزاب السياسية استخراج الرسالة سريعاً لجمهور واسع بكلفة متدنية.

● أقم منافسةً سليمةً ضمن الحزب. حدد هدفاً منتظماً للاستقطاب في كل فرع محلي، بما في ذلك عدد أدنى من النساء الأعضاء. شجّع على إقامة نظام مكافأة أو تقدير داخل الحزب لأي فرع قد يستقطب معظم الأعضاء في الحي ومعظم النساء.

● طوّر قاعدة بيانات أو لائحة بالموارد من الأعضاء المحتملين والمرشحين للاستقطاب.

إيصال برامج التدريب الفعال وتنمية المهارات

تعتبر برامج التدريب وتطوير المهارات التي تركز على مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتدعمها من الأساليب القوية والفعالة لتخطي بعض العقبات التي تقف في وجه النساء في السياسة وتيسير تحول دائم في نوعية القيادة وصنع القرارات في البلاد.

تساعد برامج التدريب وتطوير مهارات النساء في السياسة على بناء شبكات الدعم، وتعزيز المهارات السياسية والشخصية المهمة، وتنمية الثقة التي يحتجها في عالم السياسة والحكم المحفوف بالمنافسة. كما أن هذه البرامج تقرب المشاركين الرجال من قدرات النساء وتبني علاقات مهنية معهن. فبوسع المجتمعات المختلطة من الجنسين إزالة العقبات الثقافية والطبقية أيضاً.

^{٥١} Greg Pellegrino, Sally D'Amato and Anne Weisberg, Paths to power: Advancing women in government, (USA, Deloitte, 2010), <http://www.deloitte.com/pathstopower>

العمل على إتاحة التدريب للجميع وتوسيع نطاقه

نموذج تدريب المدربين

أجرى برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في جنوب آسيا دعم القائدات السياسيات تدريباً للمرشحات والممثلات المنتخبات أعضاء الأحزاب السياسية في أفغانستان، وبنغلادش، وباكستان. بالاستناد إلى نموذج تدريب المدربين، تمكن البرنامج من مساعدة ما يزيد عن ٧٠٠ امرأة في هذه الدول من أجل تعزيز مهاراتهم السياسية والخاصة بالحملات، والاضطلاع بأدوار قيادية عظيمة الشأن ضمن الأحزاب، وخدمة الناخبين بعد شغلهم للمناصب، وتعزيز الثقة بالنفس بشكلٍ مطلق.

نموذج المدربين الإقليميين

أطلق برنامج المدربين الإقليميين التابع للمعهد الديمقراطي في صربيا عام ١٩٩٩، بعد أن أجلى المعهد معظم الموظفين في بلغراد قبل قصف حلف شمالي الأطلسي خلال النزاع مع كوسوفو. حدّد المعهد الديمقراطي الوطني ستة ناشطين من ثلاثة أحزاب سياسية قادرين على البقاء في البلاد من أجل تدريب زملائهم في الحزب. كما أخرج المعهد الديمقراطي الوطني هؤلاء الناشطين من صربيا ليشاركوا في عددٍ من فرص التدريب، وتطوير المهارات والتشبيك الإقليمي.

في العام ٢٠٠٠، عندما سنحت الفرصة للطعن في نظام الرئيس سلوبودان ميلوزيفيتش، كانت الأحزاب السياسية مستعدة أكثر مما كانت ستكون عليه لولا مساعدة هؤلاء المدربين والناشطين الشباب.

اتخذت هذه الجهود شكلها الرسمي من خلال برنامج المدربين الإقليميين، الذي توسع ليطال ٦٨ مدرباً بحلول العام ٢٠٠٦ ممثلين لثمانية عشر حزباً سياسياً من مختلف أنحاء صربيا. يعمل المعهد الديمقراطي الوطني حالياً مع حوالي ٥٠ مدرباً، يصلون إلى مختلف المناطق في البلاد.

هام من برامج مشاركة المرأة في الحياة السياسية. وهو أمر صحيح عندما يتعلق الأمر بالتدريب. ولكن، لا بد من إدماج المجتمعات المختلفة في النشاطات التدريبية. النشاطات المدمجة تسمح للأعضاء الرجال والنساء بالتفاعل في بيئة مهنية كزملاء ومتساوين. فإن إدماج كبار المسؤولين الرجال والنساء في نشاطات التدريب كمراقبين، ومتحدثين أو حتى كمشاركين يسمح لهم برؤية الأعضاء من النساء في مواقف مهنية ومراكز القيادة.

● أنشر المعلومات بقدر ما تستطيع من حيث المكان والمدة. من بين التحديات التي تواجهها النساء المشاركات في البرامج التدريبية الصعوبة في السفر، والطلبات حول الزمن وعقبات اللغة. وقد تكون المشكلة أيضاً مشكلة أرقام: كثير من النساء يسعين إلى المساعدة أكثر من قدرة البرنامج على التدريب من حيث الوقت أو عقبات الميزانية. يمكن معالجة قضايا كثيرة من خلال تصميم التدريبات السهلة الحمل والتحويل.

● أفسح الوقت الكافي للتطبيق والممارسة. أفسح الوقت الكافي

تستطيع الأحزاب السياسية التي تدعم البرامج التدريبية لأعضائها وعمالها ومسؤوليها المنتخبين أن تفوز بمنظمات محترفة وتنافسية، وروابط أقوى مع الناخبين، وحملات أكثر فعالية ومسؤولين منتخبين أكثر قدرة على إيصال المبادرات في السياسات.

كما تهيئ الأحزاب السياسية التي تدعم تطوّر النساء الأعضاء من الناحية المهنية للفوز من حيث نظرة واهتمام العامة بها. فيمكن أن تكون المرشحات والمسؤولات أكثر مصداقية في إيصال رسالة الحزب حول القضايا المهمة للناخبات. تتميز الأحزاب السياسية التي تضع النساء في المناصب القيادية عن مجال غالباً ما يكون مزدحماً بالعنصر الذكوري من عمر معين أو طبقة اجتماعية محددة.

تقدّم الملاحق المتوافرة في نهاية هذا الدليل مزيداً من التوجيه حول الممارسات الفضلى لتصميم وإيصال البرامج التدريبية لدعم مشاركة المرأة في الحياة السياسية. من النقاط الرئيسية:

● أقم التوازن بين المجتمعات المحصورة بنوع اجتماعي واحد والمجتمعات المختلفة. النشاطات المحصورة بالنساء جزء

المتابعة والدعم للمرشحات والمسؤولات المنتخبات

أجرى برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في سيراليون تدريباً لما يزيد عن ١٥٠ مرشحة لانتخابات عام ٢٠٠٨ المحلية. خلال فترة الحملة، حافظ فريق عمل المعهد الديمقراطي الوطني على الاتصال بالمرشحات من خلال المكالمات الهاتفية والاجتماعات الشخصية من أجل مناقشة تطور حملاتهن ومساعدتهن على إيجاد الحلول لأي مشاكل. وكان ذلك مهماً بشكل خاص عندما طرأت حوادث عنف سياسي ومرتبطة بالانتخابات وترهيب. وقد رأت المشاركات في البرنامج في تلك الاتصالات الدورية مصدراً هاماً للدعم أثناء الحملة.

بعد الانتخابات، عقد المعهد الديمقراطي الوطني ندوة للنساء المنتخبات وأعد كتيباً يشمل المعلومات الهامة والمهارات التي يفترض بهن تطويرها في مناصبهن الجديدة. نتيجةً لهذه الجهود، تمكنت أعضاء المجالس النساء في المناطق الشمالية والجنوبية من تشكيل جمعيات إقليمية لدعم بعضهن البعض كأعضاء في المجالس.

في بوركينافاسو، أجرى المعهد الديمقراطي الوطني ورش عمل شهرية لبناء القدرات مع حوالي ١٠٠ عضو في المجلس، الأكثرية من بينهن أعضاء للمرة الأولى. عقدت الجلسات في ثماني بلدات ومدن في مختلف أنحاء البلاد وشملت مجموعة متنوعة من المواضيع، بما في ذلك المحاسبة، وإدارة الميزانية، والأدوار والمسؤوليات في عملية اللامركزية ما حول مزيداً من السلطة إلى المجالس المحلية، والقيادة ومهارات التواصل، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من مهارات الحملات والتمويل.

قدرت المشاركات الوصول إلى المعلومات على نحو دوري والتدريب وأفدن عن زيادة في معرفتهن حيال عملية تطبيق اللامركزية الحكومية، بالإضافة إلى تحسين مهارات الإدارة وفن الخطابة.

العامة لا سيما خلال فترة السنة الانتخابية. هذا أمر مهم بكل تأكيد ولكن من المهم أيضاً تنمية عدد من فريق العمل المحترف للحملات والسياسة يعملون مع هؤلاء النساء في الأحزاب على الحملات وعند شغلهن المناصب.

● احرص على تدريب المدربين فالشاركون في البرامج يقدرّون خبرة المدربين الدوليين ولكن يحبطهم قلة الوعي بالقضايا الثقافية والسياق السياسي المحلي. على المدربين الخارجيين أن يكونوا مستعدين، وأن يحرصوا على أن تكون مواد التدريب ذات صلة ويستخدموا الأمثلة من المجالس المحلي، و/أو أن يتم استخدام المدربين من المنطقة أو من الدول ذات البنى السياسية المشابهة بقدر المستطاع.

الرصد والتقييم

يتطلب إدماج قضايا النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات أن يحيط البرنامج نفسه بالتأثيرات المختلفة التي سيخلفها على الرجال والنساء. فإن مراعاة النوع الاجتماعي تساعد في تحديد الانحياز الخفي الذي قد يؤدي إلى أوضاع غير متساوية بالنسبة

للنساء لممارسة مهارات جديدة أو أكثر تحدياً، مثل فن الخطابة والتدريب الإعلامي. أدمج تدابير لبناء الثقة في التدريبات للنساء الحديثات العهد بالسياسة. قد تتطلب هذه المواضيع وقتاً كبيراً في التدريب ولكنها فرص مهمة تساعد النساء على تطوير مهارات على المدى الطويل وبناء الثقة بالنفس.

● لبّ احتياجات المشاركين. فكر في احتياجات الجمهور من حيث رعاية الطفل والنقل ووقت السفر والعمل ومتطلبات المنزل، ما إذا كان من الضروري توفير مرافق، عند تصميم التدريب. حاول تلبية القدر الأكبر من هذه الاحتياجات.

● الدعم والمتابعة بعد التدريب أمر ضروري. احرص على القيام بذلك مع المشاركين في البرنامج، لا سيما النساء المرشحات. بنظر الجميع، العمل المجد ليس سوى البداية والمساعدة والدعم المستمران من فريق المعهد الديمقراطي الوطني والبرامج يحدثان فرقاً في ما يتعلق بقرار المرأة الاستمرار في السياسة. يمكن استخدام موقع [iKNOW politics](http://iKNOWpolitics) كمورد دائم في هذا المجال.

● لا تنس فريق العمل. غالباً ما ينصب اهتمام البرامج السياسية النسائية على النساء اللواتي سيترشحن للمناصب

- إلى الرجال والنساء. في أغلب الأحيان، غالباً ما تكون المرأة هي الشديدة التأثير بهذه الانحيازات. بالتالي، عند تقييم فعالية البرنامج، يقتضي ليس تسجيل عدد المتدربين فحسب بل أيضاً عدد المرشحين والفائزين في الانتخابات. ويجب على الخبراء عدم إغفال أن رصد وتقييم مشاركة المرأة في الحياة السياسية هما في الواقع أكثر من مجرد لعبة أرقام.
 - هل تغيرت طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني بأي شكل من الأشكال؟ هل هناك المزيد من التواصل أو التشاور؟
 - هل تمت ملاحظة أي تغيير في طريقة قيام الأحزاب بأعمالها؟ هل تلبى احتياجات النساء؟
 - هل تغيرت أي أنظمة داخلية للحزب؟ هل أصبحت عملية المؤتمر أو الكونغرس أكثر شمولية؟ هل من إشارات تدل على أن النساء يملن إلى التأثير في عملية صنع القرارات أكثر من قبل؟ هل من مؤشرات على أي مبادرات في هذا الاتجاه؟
 - هل تمت ملاحظة أي تغيير في الأجندة النسائية داخل الأحزاب السياسية؟ هل تشكلت أجندة نسائية في أحزاب سياسية لم تكن تضم تلك الأجندة من قبل؟ هل منحت التكتلات أو المنظمات النسائية أي حقوق أو صلاحيات جديدة داخل الحزب؟
 - هل تمت ملاحظة أي تغيير في عملية اختيار الحزب للمرشحين أو تمت مناقشة أي نظام جديد؟ من أثر على ذلك وكيف؟
 - هل انتهجت أي أحزاب سياسية عملية أكثر تشاورية أو شمولية في ما يتعلق بصياغة السياسات أو البرامج؟ ما كانت نتيجة العملية الجديدة؟
 - هل تحصل المرأة على ترقية داخل الحزب؟ كيف يجري ذلك ولماذا؟
 - هل تعمل أي من الأحزاب على تطوير استراتيجيات انتخابية، للاتصال أو الاستقطاب تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المرأة ومصالحها؟
 - هل من إشارات تدل على إيلاء الأحزاب السياسية إنتباهاً خاصاً للنساء خارج إطار الانتخابات؟
 - ما الذي يحدث بميزانية الحزب؟ هل من مؤشرات على أن احتياجات النساء تحسب عند توزيع موارد الحزب أو استخدامها؟
 - هل خضعت سياسات الحزب أو برامجه لأي تغيير؟ ما مدى عمق تلك السياسات؟ ما هي نسبة التغيير التي تمثلها؟
 - في ما يتعلق ببرامج الأحزاب السياسية، غالباً ما تكون النتائج بالنسبة إلى النساء والأحزاب السياسية التي ينتمين إليها نتائج نوعية إلى حد كبير، مما يزيد من أهمية مراقبة مؤشرات التقدم والتغيير الدقيقة مثل مراقبة النتائج الكمية تماماً.
 - وتكون البرامج في موقع قوة عندما تتضح لديها الصورة منذ البداية حول مجالات التأثير التي يجب رصدها وتقييمها والأدوات التي يجب اعتمادها أو تصميمها لتحديد تلك المجالات بأدق شكل ممكن. فقد تفيد مراقبة الإعلام مثلاً في تقييم ما إذا كان المشاركون في البرنامج يؤثر على الخطاب العام في الانتخابات، فيشغلون مناصب المسؤولين في الأحزاب أو الناطقين باسمها أو لإقدام بنشاط على إلقاء الخطابات والوصول إلى جمهور الناخبين.
 - ولكن، ليس من الممكن دائماً استباق الأمور حول كيفية استجابة الأفراد أو المنظمات للنشاطات والدعم مع مرور الوقت وقد يكون من الضروري المحافظة على درجة من الوعي بالقوى المحركة عموماً وداخل الأحزاب السياسية خلال فترة حياة البرنامج. ورغم إدراك أن التحول غالباً ما يكون تقديمياً أو حتى يمتد على أجيال، ابحث عن مؤشرات التغيير في المجالات التالية.
- ### الأحزاب السياسية وكبار المسؤولين في الأحزاب
- هل تغيرت طبيعة العلاقة بين المعهد الديمقراطي الوطني وكبار المسؤولين الحزبيين بأي شكل من الأشكال؟ هل يعرف التواصل مزيداً من الانفتاح؟ هل هناك طلبات أقل أو أكثر للمعلومات والمساعدة، لا سيما في ما يتعلق بمشاركة المرأة؟
 - هل تغيرت طبيعة العلاقة بين كبار المسؤولين في الأحزاب والناشطات الحزبيات بأي شكل من الأشكال؟ هل من حوار أكثر من قبل؟ هل من إشارات للضغط أو الدعم المتنامي للتغيير في البنى أو السياسات داخل الحزب؟
 - هل تمت ملاحظة أي تغييرات في البنى أو السياسات داخل الحزب؟ هل تسري هذه التغييرات في التطبيق؟

النساء المشاركات؟ بأي وسائل؟ ما كانت تأثيرات تلك الجهود؟ ما معنى ذلك من حيث تأثير البرنامج وفعاليته والقيمة مقابل المال؟

● إلى أي مدى كان البرنامج قادراً على تطوير إمكانياته المحلية؟

● إلى أي مدى كان البرنامج قادراً على إنتاج مواد ذات صلة ويسهل الوصول إليها؟ بأي أساليب تم ذلك؟

مراجع إضافية للمطالعة

المعايير الدنيا لعمل الأحزاب السياسية الديمقراطية. واشنطن:

المعهد الديمقراطي الوطني،

http://www.ndi.org/files/2337_partynorms_en2008_gpdf_07082008.pdf.

سيفاكورأشياغبور. الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناحيتين النظرية والعملية: اختيار المرشحين للمناصب

التشريعية. واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٨

http://www.ndi.org/files/2406_polpart_report_eng_pdf_100708.pdf.

Ernst & Young (2009). “Groundbreakers: Using the strength of women to rebuild the world economy.”

http://www.cwwl.org/media/Groundbreakers_FI_NAL.pdf.

Inter-Parliamentary Union. “Information on National Parliaments.” www.ipu.org.

Joint Committee on Justice, Equality, Defense and Women’s Rights. *Second Report: Women’s Participation in Politics*. Houses of the Oireachtas, October 2009. http://www.oireachtas.ie/documents/committees30thdail/j-justicecdwr/reports_2008/20091105.pdf.

Kelly, Richard and Isobel White. “All-women shortlists.” UK House of Commons Library, 21 October 2009, SN/PC/05057.

<http://www.parliament.uk/commons/lib/research/briefings/snpc-05057.pdf>.

● هل من إشارات تفيد بأن المرأة تؤخذ على محمل الجد أكثر من قبل الأحزاب السياسية؟

المرأة كمرشحة ومسئولة حزبية ومسئولة منتخبة

● هل من إشارات تدل على زيادة الثقة بالنفس في أوساط المشاركات في البرامج؟ هل تجزأت أي من المشاركات على الانتقال إلى المناصب القيادية بعد أن كانت تردت في السابق في المضي بهذا الاتجاه؟ هل تتحدث أي من المشاركات في العلن أو إلى الإعلام؟ هل يترشح المزيد من النساء؟

● هل اتخذت النساء المنتخبات أي مبادرات تشريعية، في هذه الحال، ما هي المواضيع التي تطرقت إليها؟ ما فرصة هذه المواضيع بإحراز النجاح؟ ما الذي تقوم به النساء لحشد الدعم؟ هل من إشارات تدل على أن أساليب الحكم المختلفة للمرأة تحدث التأثير؟

● هل تبدو أي من المشاركات في البرامج المخصصة للنساء أكثر طموحاً واندفاعاً عندما يتعلق الأمر بالسياسة؟ هل يتحدثن أكثر عن مسيرة مهنية في السياسة، أو يستخدمن لغة أكثر حزماً لوصف ما يردن فعله كناشطات سياسيات؟

● ما الذي يحدث للنساء الأعضاء في الأحزاب والحملات اللواتي شاركن في البرنامج؟ هل يعبرن عن إشارات لمهارات سياسية ومهنية أعظم شأناً؟ هل من إشارات أنهن قد ينتقلن إلى مواقع القيادة أيضاً؟

● هل من تأثيرات واضحة على البيئة السياسية من جراء مشاركة النساء بشكل أكبر؟ هل تدنت حوادث العنف، مثلاً؟ هل تتم مناقشة المواضيع والسياسات كجزء من الانتخابات التي لم تكن في السابق لتحظى بالاهتمام؟

● هل من تغيير يطل وصول المرأة إلى الحملات أو المبادرات في السياسات؟ ما هي هذه التغييرات وما الذي أحدثها؟

● هل تبين من أي استطلاع أو بحث حدوث تغيير في وجهات النظر بين الناخبين عندما تحتل النساء مكاناً أبرز أو يتبعن جدول أعمال محدد في السياسات؟

الاتصال والاستدامة

● إلى أي مدى كان البرنامج قادراً على التكيف مع احتياجات

Pellegrino, Greg, Sally D'Amato and Anne Weisberg, Deloitte. *Paths to power: Advancing women in government*. USA, Deloitte, 2010,

<http://www.deloitte.com/pathstopower>.

Quota Project. "Global Database of Quotas for Women." <http://www.quotaproject.org>.

Speaker's Conference (on Parliamentary Representation), Final Report. UK House of Commons, January 6, 2010.

<http://www.publications.parliament.uk/pa/spconf/239/239i.pdf>.

United Nations Office of the Special Advisor on Gender Issues and Advancement of Women.

"Gender Mainstreaming."

<http://www.un.org/womenwatch/osagi/gendermainstreaming.htm>.

٧. إدارة الحكم

مقدمة

تبيّن دراسات عدة أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية تنتج أرباحاً ملحوظة في مجال الحكم الديمقراطي، بما في ذلك استجابة أكبر لاحتياجات المواطنين،^{٥٥} ومزيد من التعاون بين الخطوط الحزبية والإثنية،^{٥٦} والسلام الدائم.^{٥٧} فمشاركة المرأة تؤثر إيجاباً على المجتمعات المحلية، والهيئات التشريعية، والأحزاب السياسية، وحياة المواطنين وتساعد على تنفيذ الديمقراطية.

كذلك الأمر، تفيد الأبحاث التي تصبّ بشكل خاص على أساليب النوع الاجتماعي في اللجان التشريعية بأن قيادة المرأة وأساليب حل النزاعات لديها تجسد المثل الديمقراطية وأن المرأة تميل إلى العمل في طريقة أقل هرمية وأكثر تشاركية وتعاونية مقارنة بالرجل.^{٥٨} كما تعتبر المرأة أكثر استعداداً للعمل عبر الخطوط الحزبية وتسعى لتحقيق التوافق حتى في المجتمعات المنحازة أو المستقطبة.

زد على ذلك أن صائغات القوانين يؤكدن في الدراسات أنهن يعتبرن قضايا مثل الرعاية الصحية والبيئة ومكافحة العنف قضايا اجتماعية أكثر، ربما نتيجة للدور الذي لعبته المرأة تقليدياً في المجتمع،^{٥٩} وأن المرأة ترى في الحكومة أداة لمساعدة المجموعات ذات النسبة المتدنية من التمثيل أو الأقليات.^{٦٠} وينظر

الحكم معناه الطريقة التي من خلالها تضمن الحكومات ومؤسسات القطاع العام سيادة حكم القانون، وتعزز النمو الاقتصادي وتوفر الحماية للمواطنين. عموماً، «الحكم الديمقراطي» يفيد قدرة الحكومة على إيفاء بهذه الوعود مع الالتزام بالقيم الديمقراطية كالشفافية، والتمثيل، والتعددية، والمساءلة. تسعى برامج الحكم التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني إلى تعزيز فعالية مؤسسات القطاع العام والعمليات التي تتناسب مع هذه القيم الديمقراطية من خلال العمل مع السلطات التشريعية، والمكاتب التنفيذية، والحكومات المحلية. يوفر المعهد الديمقراطي الوطني الدعم التقني والمؤسسي لهذه الهيئات، مع التشديد على أهمية أبعادها السياسية.

تكشف الأبحاث أن النوع الاجتماعي للمشروع يؤثر بشكل مختلف على الأولويات في مجال السياسات.^{٥٣} وثمة دليل قاطع على سبيل المثال على أنه كلما ازدادت نسبة النساء المنتخبات في المناصب العامة كلما ازدادت صياغة السياسات التي تشدّد على أولويات العائلات والنساء والأقليات الإثنية والعرقية. فعندما تمكّن النساء كقائدات سياسيات، تختبر الدول معايير معيشة أعلى وتطورات إيجابية يمكن استشفافها في مجال التعليم، والبنى التحتية وفي قطاع الصحة أيضاً.^{٥٤} يجب أن تكون النساء ناشطات في مجال الحكم من أجل تمثيل مخاوف المرأة عموماً والناخبين المهمّشين واقتراح بدائل سياسية.

٥٥ A. Cammissa, A. and B. Reingold, «Women in State Legislators and State Legislative Research: Beyond Sameness and Difference.» *State Politics and Policy Quarterly* Vol. 4, No.2 (2004): 181-210, <http://sppq.press.illinois.edu/4/2/cammissa.pdf>.

٥٦ C.S. Rosenthal, «Gender Styles in Legislative Committees» *Women & Politics* Vol. 21, No. 2 (2001): 21-46, http://dx.doi.org/10.1300/J014v21n02_02.

٥٧ C. Chinkin, «Peace Agreements as a Means for Promoting Gender Equality and Ensuring the Participation of Women» United Nations: Division for the Advancement of Women (2003), <http://www.un.org/womenwatch/daw/egm/peace2003/reports/BPChinkin.PDF>.

٥٨ Rosenthal.

٥٩ Karen O'Connor, «Do Women in Local, State, and National Legislative Bodies Matter?: A Definitive Yes Proves Three Decades of Research By Political Scientists» (paper presented at the Why Women Matter Summit, Washington, DC, March 3, 2003), 24-28, http://www.thewhitehouseproject.org/culture/researchandpolls/documents/Briefing_book.pdf.

٦٠ Cammissa and Reingold.

٥٣ *Women and Children: The Double Dividend of Gender Equality* (New York: P UNICEF, 2006), http://news.bbc.co.uk/1/shared/bsp/hi/pdfs/11_12_06SOWC2007.pdf.

٥٤ Li-Ju Chen, «Female Policymaker and Educational Expenditure: Cross-Country Evidence», *Research Papers in Economics* 2008: 1 Stockholm University, Department of Economics, revised, Feb 27, 2008, http://ideas.repec.org/p/hhs/sunrpe/2008_0001.html. L. Beaman et al., «Women Politicians, Gender Bias, and Policy-making in Rural India.» Background Paper for UNICEF's *The State of the World's Children Report* 2007, 11, 15-16, http://www.unicef.org/sowc07/docs/beaman_duflo_pande_topalova.pdf.

إلى النساء العاملات في صياغة القوانين عموماً على أنهن أكثر حساسية لمخاوف المجتمع. فقد بينت مجموعات التركيز التي عقدها المعهد الديمقراطي في كينيا منذ فترة وجيزة أن النساء والرجال ينظرون إلى المرأة العضو في البرلمان على أنها أحسن أداءً من الرجل من حيث القدرة على تمثيل الناخبين.

تلتزم المرأة التزاماً تاماً في بناء السلام وإعادة الإعمار بعد النزاعات وتعتمد أسلوباً فريداً وقوياً في إقناع الأطراف المتنازعة بالجلوس إلى مائدة الحوار. تفيد الأبحاث ودراسات الحالة بأن اتفاقات السلام وإعادة الإعمار بعد النزاعات والحكم تتمتع بفرصة أكبر بالنجاح عندما يكون للمرأة دور فيها.^{٦١} بالإضافة إلى ذلك، تشير الدلائل إلى أن بناء السلام الدائم يفترض تحولاً في علاقات القوى وبالتالي تحقيق علاقات أكثر عدلاً من ناحية النوع الاجتماعي.^{٦٢}

يتوجه هذا الفصل بشكل أساسي إلى فريق البرامج والمتمرسين في المجال الذين يسعون إلى زيادة مشاركة المرأة وتحسين الحكم من خلال تعزيز المقاربات المراعية للنوع الاجتماعي. ومن المتوقع أن يمثل هذا الفصل أداة مفيدة لموظفي القطاع العام، وشركائهم في المجتمع المدني، الذين يدافعون عن حكم أكثر شمولية.

يوفر هذا الفصل أيضاً لمحة عامة عن أهم مكونات الحكم السليم ومجموعة متنوعة من الاستراتيجيات من أجل تحسين برامج الحكم الديمقراطي عبر تعزيز دور المرأة وزيادة تمثيلها. ولا يقصد بهذا الفصل أن يشكّل مقدمة شاملة إلى الديمقراطية والحكم. عوضاً عن ذلك، صُمم لتسليط الضوء على بعض القضايا الأساسية المتعلقة بالمرأة والنوع الاجتماعي عند تقاطعها مع موضوع إدارة الحكم. وتولى عناية دقيقة إلى مجالات البرامج التي ركز فيها المعهد الديمقراطي الوطني جهوده - مثل تعزيز الحكم المحلي والسلطة التشريعية.

تصميم البرامج

تواجه الحكومات الديمقراطية التي تفشل في تحقيق مستويات عليا من الاستقرار والخدمات خطر فقدان شرعيتها. تعالج برامج المعهد الديمقراطي الوطني هذه القضايا من خلال البرامج الهادفة إلى

مساعدة الحكومات في الإصغاء والاستجابة لمخاوف المواطنين واحتياجاتهم الأكثر إلحاحاً. تبني برامج الحكم القدرة على معالجة قضايا السياسات المحددة مثل الحد من الفقر وفيروس نقص المناعة المكتسب أو الإيدز. ومن المعلوم أن هاتين القضيتين تؤثران على النساء بشكل غير متناسب، فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة، ٧٠٪ من فقراء العالم من النساء^{٦٣} ونسبة ٥٠٪ من مرضى الإيدز من النساء أيضاً.^{٦٤}

تستهدف برامج المعهد الديمقراطي الوطني المشرّعين وفريق السلطة التشريعية والمكاتب التنفيذية والحكومات المحلية وتساعد في بناء قدرات المؤسسات التمثيلية. يجب أن تصمم البرامج بحيث تساعد في تشكيل القوانين والسياسات التي تعكس الاهتمامات الوطنية والخاصة بالناخبين - الرجال والنساء - والإشراف على عمل السلطة التنفيذية، لا سيما في ما يتعلق بالموازنة الوطنية. كما تعزز برامج الحكم المجالس المحلية وغيرها من هيئات الحكم المحلي. تهدف البرامج التي تركز على الحكم المحلي إلى مساعدة الهيئات المحلية من أجل العمل بفعالية أكبر مع المواطنين وتحسين مراقبة الموزانات المحلية وتحسين إيصال الخدمات إلى العامة.

وتعتبر البرامج التي تسعى إلى زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في كل من مجالات الحكم حاسمة لتضييق الهوة بين الرجل والمرأة التي تعاني منها المجتمعات كافة، من حيث القدرة في الوصول إلى الموارد، وسلطة اتخاذ القرارات والنفوذ السياسي. فإن إدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج الحكم من شأنه أن يضمن المساواة بين الجنسين على جميع المستويات - في البحث، والتشريع، وصياغة السياسات، ونشاطات البرامج. كما يساعد في أن تشارك المرأة كالرجل تماماً في صياغة هذه النشاطات والمشاركة فيها والاستفادة منها. بإمكان فريق البرامج المدرب لقيادة تقييم للنوع الاجتماعي وإدماج قضايا النوع الاجتماعي في برامج الحكم تصميم برامج من شأنها تعزيز المساواة وعدم تغذية الاختلافات الموجودة. وفيما تعتبر البرامج المنفصلة المحصورة بالنساء فعالة إلى حد كبير، إلا أنها غالباً ما تكون مجرد إضافة. وغالباً ما لا تلقى التمويل المناسب ولا يتم إدماجها في أهداف البرامج الشاملة. على العكس يجب أن تهدف برامج تعزيز مشاركة المرأة إلى أن تكون مكوناً هاماً من استراتيجية شاملة لبناء الديمقراطية وتحسين الحكم.

^{٦٣} "Women, Poverty and Economics," UNIFEM, http://www.unifem.org/gender_issues/women_poverty_economics/.

^{٦٤} "Gender Inequalities and HIV," The World Health Organization, http://www.who.int/gender/hiv_aids/en/index.html.

^{٦١} Chinkin.

^{٦٢} Richard Strickland and Nata Duvvury, "Gender Equity and Peacebuilding: From Rhetoric to Reality: Finding the Way," International Center for Research on Women (2003), http://www.icrw.org/docs/gender_peace_report_0303.pdf

الاقتصادية والاجتماعية. كما تتطرق الاتفاقية المتعلقة بإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة إلى مسألة المساواة بين الجنسين. وغالباً ما تستشهد الدساتير المحلية باللغة الخاصة بهذه الصكوك الدولية.

يتضمن دستور جنوب أفريقيا، وهو، بما هو قابل للأخذ والرد، واحد من بين الدساتير الأكثر تقدماً في العالم، في القسم التاسع منه، شرحاً واسعاً للمساواة بين المرأة والرجل أمام القانون، وللحماية المتساوية بموجب القانون. يتضمن هذا القسم أيضاً تدابير التمييز الإيجابي «لحماية أشخاص أو فئات معينة، مهمشين بسبب التمييز المجحف ضدهم».^{٦٥} في العام ٢٠٠٨، اعتمدت الإكوادور دستوراً جديداً ينادي بإلغاء عدم المساواة والتمييز ضد المرأة، ويقترح تقدير العمل المنزلي غير المدفوع.^{٦٦} تبين هذه الأمثلة الحاجة إلى معرفة أي حقوق للمرأة هي المنصوص عليها في دستور الدولة المضيفة التي يعمل فيها البرنامج.

السلطة التشريعية

لبناء ديمقراطية سليمة، لا بد من توافر هيئة تشريعية وطنية مستقلة، وفعالة. عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع الهيئات التشريعية على المستويين الوطني والإقليمي في ما يزيد عن ستين دولة من أجل بناء قدرات المؤسسات التمثيلية بغية التواصل مع المواطنين والاستجابة لمشاكلهم، ورسم القوانين والسياسات التي تعكس المصالح الوطنية ومصالح الناخبين، والإشراف على عمل السلطة التنفيذية، لا سيما في إقرار الموازنة الوطنية ووضعها في التطبيق.

على المستوى العالمي، يسري التوافق مؤخراً على أن النساء يتمتعن بدور عظيم في الهيئات المنتخبة، وأن عدد النساء في الهيئات التشريعية الوطنية يشهد ازدياداً. في السنوات العشر الماضية، ارتفع المعدل العالمي لشغل النساء لمقاعد في الهيئات التشريعية الوطنية من ١٣.١ إلى ١٨.٩ بالمئة. على المستوى الإقليمي، تحتل الدول الشمالية الصدارة في الترتيب العالمي حيث تشغل النساء فيها نسبة ٤٢.١ بالمئة من المقاعد. أما النمو الأسرع فجرى في أفريقيا جنوب الصحراء حيث ارتفع المعدل من ١١.٣ إلى ١٨.٨ بالمئة في غضون السنوات العشر الأخيرة. أما السبب في ذلك فيعزى إلى حد كبير إلى الاستخدام المتزايد لأنظمة الكوتا النسائية. أما الدولة الوحيدة التي تملك

لبدء عملية صياغة البرامج المتعلقة بالحكم، يحتاج فريق العمل إلى فهم الوضع الحالي وبنية وثائق الحكم المختلفة ومؤسسات الحكم أيضاً، بما في ذلك الدستور، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية والحكومة المحلية أو الوطنية الفرعية. فضلاً عن ذلك، لا بد من إجراء البحوث حول موقع المرأة ضمن الحكومة وتحليله من أجل التوصل إلى خط أساسي تقوم النشاطات استناداً إليه.

الدستور

يعتمد بعض الدول الدستور نفسه لقرون من الزمن. اعتمدت الولايات المتحدة الأميركية مثلاً دستوراً في العام ١٧٨٧. جرى تعديله أو تغييره حوالي ٢٧ مرة في السنوات الواقعة بين الفترتين، ولكن المبادئ الأساسية تبقى هي نفسها. وتكون للدول الأخرى دساتير حديثة أكثر، ففرنسا مثلاً، اعتمدت دستوراً الحالي في العام ١٩٥٨، ولبنان في العام ١٩٩٢. من الشائع أن تعمل الدول على صياغة دساتير جديدة بعد الحرب أو الثورات السياسية الكبرى. على سبيل المثال، عمدت كل من ألمانيا وإيطاليا إلى صياغة دستور جديد للبلاد بعد الحرب العالمية الثانية. وتمت صياغة دستور جنوب أفريقيا في العام ١٩٩٦، بعد سقوط نظام الفصل العنصري.

عبر التاريخ، كانت عملية صياغة الدستور محصورة ببعض أفراد النخبة وكانت تتم خلف الأبواب الموصدة. ولكن شيئاً فشيئاً، أصبحت الدولة تستخدم الأساليب الديمقراطية والتشاركية لصياغة الدساتير الجديدة. تشمل هذه العمليات مشاركة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في المشاورات العامة على نطاق واسع. بالتالي، تعتبر عملية الصياغة فرصة لضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية بالإضافة إلى صون حقوق المرأة ومبادئ المساواة بين الجنسين. يتعين على معدي برامج الحكم أن يعرفوا وضع دستور البلاد قبل البدء بعملهم.

حقوق المرأة

يفترض بدساتير الدول أن تنص على حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك حقوق الفرد، وحماية الأقليات، والمساواة بين المرأة والرجل. ولا بد من أن تسعى إلى إلغاء التمييز في نص القانون، وفي مجالات تطبيقه أيضاً. تفصل الحقوق المدنية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في القوانين الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

٦٥. دستور جمهورية جنوب أفريقيا، الفصل الثاني، القسم ٩، معلومات صادرة عن جمهورية جنوب أفريقيا، <http://www.info.gov.za/documents/constitution/index.htm>

٦٦. Duroyan Fertl, "Ecuador: New progressive constitution adopted", *Green Left*, ٦٦ October 10, 2008, <http://www.greenleft.org.au/node/40408>.

أكثرية نسائية في هيئتها التشريعية فهي رواندا. فمجلسها الأدنى، أو مجلس النواب، مؤلف من ٥٦٪ من النساء.^{٦٧}

السلطة التنفيذية

يتولى أصحاب المراكز في السلطة التنفيذية - المراكز الخاصة بالرؤساء، ورؤساء الوزراء، والوزراء - مسؤولية توجيه عملية التنمية في بلدانهم. وهم يشرفون على إنفاذ هذه القوانين التي تقرها السلطة التشريعية وضمان إيصال وزارات الحكومة البرامج والخدمات إلى المواطنين. ولكن، يفتقر مسؤولو المراكز التنفيذية إلى المهارات وإلى القدرة على تحديد السياسات وصياغتها ووضعها في سلم الأولويات أو إدارة تنفيذها بكل فعالية. في السياق نفسه، غالباً ما تفتقر المناصب التنفيذية إلى الفهم، والقدرة، والإرادة السياسية المطلوبة لتعميم الاعتبارات المتعلقة بالنوع الاجتماعي. وإن فشل الحكومة في تطبيق القوانين والسياسات بفعالية وتلبية احتياجات المواطنين - نساءً ورجالاً - من شأنه أن يعيق إصلاحات الديمقراطية.

كما هي الحال عليه في أي سلطة حكومية أخرى، تحظى المرأة بنسبة تمثيل دنيا في السلطة التنفيذية. في الوقت الحالي، لا يتعدى عدد النساء في رئاسة الدول أو الحكومة الأربع عشرة. وعلى المستوى العالمي، لا تشغل النساء أكثر من ١٦ بالمائة من الحقائق الوزارية.^{٦٨} غالباً ما تعين للنساء في الوزارات الحقائق المنمطة بحسب النوع الاجتماعي، مثل شؤون المرأة، أو التربية، أو الصحة. لا بد من أن يستعلم مصممو البرامج حول الوزارات الموجودة في الحكومة والأدوار التي لا بد للنساء الاضطلاع بها في الحكومة.

الحكومة المحلية

تعتبر الحكومة الوطنية الفرعية أو المحلية سلطة نافذة في حياة معظم الناس. فالمواطنون يعولون على الحكومة المحلية من أجل توفير الخدمات، وصيانة البنى التحتية والموارد العامة، وحل النزاعات. ومن المرجح أن يتصل المواطنون رجالاً ونساءً في حياتهم اليومية مع ممثلين عن حكومتهم المحلية. لذلك، لا بد من أن يحظى الرجال والنساء بالتمثيل في الحكومة المحلية، ولا بد من أن تكون المؤسسات والسياسات على المستوى المحلي مراعية للنوع الاجتماعي.

^{٦٧} "Women in Parliaments: World and Regional Averages", Inter-Parliamentary Union, last modified March 31, 2010, <http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm>.

^{٦٨} Inter-Parliamentary Union, "Women in Parliament in 2009: The Year in Perspective," *The World of Parliaments Quarterly Review*, Issue No. 3 (March 2010), 17, http://www.ipu.org/PDF/wop/37_en.pdf

على مر العقود الأخيرة، أصبحت عملية إدارة الحكم الديمقراطي على المستوى المحلي ترتدي أهمية إضافية مع توجه العديد من الدول النامية إلى اعتماد اللامركزية في وظائف الحكومة وسلطتها. تعني اللامركزية تحويل المسؤولية السياسية، والإدارية، والضريبية من المستوى الوطني إلى المستوى الفرعي، كالمقاطعات أو الدوائر. تقوم فكرة اللامركزية، التي تشجع عليها الدول المانحة في أغلب الأحيان، على فكرة أن بعض وظائف الحكومة، كالدفاع الوطني، يجب أن تخصص للمستوى الوطني، في حين أنه من الأفضل ومن الأشد فعالية إدارة الوظائف الأخرى، كالتربية والأمن وبعض الخدمات العامة على المستوى المحلي.

عند المستوى المحلي أيضاً، يبدأ كثير من المسؤولين المنتخبين مسيراتهم في السياسة، فيكتسبون الخبرة قبل الانتقال إلى المستوى الوطني للحكومة. بهذه الطريقة، يفيد المستوى المحلي كحقل تدريب لإدارة الحكم الديمقراطي. ومع أن الإحصائيات المقارنة حول مشاركة المرأة في الحكم المحلي غير كاملة، لا سيما في ما يتعلق بآسيا وأفريقيا، قام الاتحاد الدولي للسلطات المحلية بنشر مسح عالمي في العام ١٩٩٨، قدر أن مشاركة المرأة على المستوى المحلي تميل لأن تكون ذات نسبة أعلى مقارنة بحضور المرأة على المستوى الوطني.^{٦٩}

الأبحاث ذات الصلة

عند إجراء الأبحاث الأساسية حول قضايا إدارة الحكم، يمكن النظر في التقارير الدولية لفهم كيفية عمل الحكومة وتحديد القضايا السياسية الأكثر إلحاحاً. فكر في نسج الشراكات مع المجموعات المحلية للعثور على المعلومات حول السلطتين التشريعية والتنفيذية. ولربما من الأصعب العثور على المعلومات المتعلقة بقضايا الحكم المحلي بين المصادر المتوافرة للعامة، ولكن قد تكون المجموعات المحلية قادرة على توفير هذه المعلومات بسهولة أكثر بما أنها تتابع باستمرار المجرى الخاص بقضايا محددة تثير اهتمامها. كما لا بد من أن تتضمن الأبحاث أيضاً تحققاً من حالة المساواة بين الجنسين للقوانين والسياسات الموجودة. وإن التدقيق في استطلاعات الرأي العامة من شأنه أن يكشف المزيد عن مشاكل المواطنين وقضايا السياسات التي تعالجها الحكومة أو تتقاعس عن معالجتها. من المهم أيضاً البحث في كيفية بناء قدرات وزارة شؤون المرأة لتتولى إجراء هذه الأبحاث، والتحاليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي، وإتمام عمليات التقييم المطلوبة للاحتياجات. التقييم

^{٦٩} *Women in Local Government*, Stockholm: International Union of Local Authorities, 1998, cited in: *Women's Political Participation and Good Governance: 21st Century Challenges*, (New York: United Nations Development Programme, 2000), <http://www.undp.org/governance/docs/Gender-Pub-21stcentury.pdf>

أساس النوع الاجتماعي من شأنه أن يحدد العوائق التي تقف في وجه مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتمثيل، ومساعدة معدّي البرامج والميزانيات على معالجتها.

انطلاقاً من نتائج التحليل، تصمّم البرامج بحيث تدافع أو تدعم اللجنة البرلمانية المسؤولة عن قضايا النوع الاجتماعي، والتكثف النسائي، و/أو فريق البرلمانين في مراجعة للتشريعات الموجودة بهدف تحديد القواعد التمييزية، والقوانين أو الممارسات التي تحتاج إلى مراجعة. يفترض بالبرامج أن تهدف إلى تشكيل فريق للمراجعة يتألف من الرجال والنساء. لذلك، لا بد من تصميم البرامج على أساس مراعاة النوع الاجتماعي.

تطبيق البرامج

يعمل المعهد الديمقراطي الوطني في برامجه المتعلقة بالحكم مع الأفراد والقيادات البرلمانية، واللجان والموظفين وتكتلات الأحزاب السياسية، فتعتبر برامجه مصمّمة بحيث تساعد في تخطي العقبات التي تواجهها الهيئات التشريعية عادةً وهي في طور النمو. يعقد المعهد الحلقات التدريبية باستمرار ويسدي النصائح حول عدد من القضايا، بما في ذلك، بنية اللجنة والعمليات الخاصة بها، والعلاقات مع الناخبين، والعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وصياغة التشريعات والدساتير، ومهارات التفاوض، وصياغة جداول الأعمال التشريعية، وعمليات المؤتمرات الحزبية، والتحليل والبحث التشريعيين، وأدوار المشرّعين ومسؤولياتهم، وعمليات الموازنة التشريعية.

تعتبر هذه المجالات كافة ذات صلة بتعزيز المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. من جهة أخرى، إن تعميم مفهوم النوع الاجتماعي يتطلب التنبّه إلى التأثيرات المختلفة لتصميم البرامج الخاصة بالحكم للرجال والنساء. هذا ويجب ألا يغفل مصمّمو ومطبّقو البرامج عن كيفية تأثير التشريعات أو قواعد الحكم على الرجال والنساء بشكل مختلف ومن الممكن أن تجعل هذه الاختلافات ما بين النوعين مستمرة. لذلك، من الأفضل أن يوضّح الخبراء المتمرسون الفرص والعقبات أمام صياغة تشاريات تكفل المساواة ويشدّدوا على أهمية إعداد موازنات مراعية للنوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك، في حال كان على الحكومات المحلية تحمّل المسؤوليات المتزايدة، لا بد من أن يمثل المسؤولون المنتخبون المحليون مصالح الرجال والنساء من ناخبهم، وإدارة مشاريع تحقيق خدمات التنمية الاجتماعية على نحو متساوٍ والتنسيق مع الحكومات على المستويين الإقليمي والوطني من أجل معالجة

المطلوبة للاحتياجات. احرص على تشكيل مجموعات من نوع اجتماعي واحد وأخرى مختلطة للتشاور معها حول عملية صياغة الدستور. تحدث مع النساء بسن التصويت وأسأل ما إذا كنّ قد انتخبن في الانتخابات الماضية أو لا، وفي هذه الحال، عن سبب امتناعهنّ عن الانتخاب. يقصد بالأسئلة توضيح العقبات في وجه المشاركة وتبسيط الضوء على كيفية تصميم البرامج بحيث يتم التغلب على هذه العوائق.

المقابلات مع أبرز الأطراف المعنية

إن التشاور مع أهم الأطراف المعنيين، رجالاً ونساءً، حاسم لضمان نجاح أي برنامج. ولا بد من أن تتم هذه المشاورات مع الأطراف المعنيين الرئيسيين وهم: أي مجموعات حراسة تابعة للحكومة، المنظمات النسائية؛ مجموعات المدافعة عن قضايا المرأة التي تعمل على قضايا من قبيل العنف المنزلي، والرعاية الصحية، والفقر؛ أعضاء من وسائل الإعلام؛ القيادات التشريعية؛ أصحاب المناصب من النساء؛ ووزارة شؤون المرأة أو أي خبراء حكوميين أو قيادات دينية أو تعمل في حقل الأعمال. احرص على دعوة أعضاء من وزارة شؤون المرأة للمشاركة في جميع البرامج التي تعنى بالديمقراطية والحكم، وليس تلك المتعلقة بحقوق المرأة فحسب. وأيضاً، تأكد من دعوة جميع الوزراء للمشاركة في النشاطات التي تركز على النوع الاجتماعي. عند العمل مع الشركاء، الأفضل اختيار مجموعة متنوعة من الشركاء المعروفين بتعاونهم مع المرشحات، والناخبات، ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بقضايا المرأة. ولا بد من أن يضمّ هؤلاء الشركاء المنظمات التي تتألف من الرجال بالغالب والرجال الذين يدافعون على المساواة بين الجنسين. وقد يفيد العمل بالتحديد مع المنظمات المحلية المعنية بشؤون المرأة لبناء قدراتها على صياغة تحليل للأحكام الدستورية والأنظمة الانتخابية المقترحة، والتشريعات والموازنات على أساس النوع الاجتماعي.

تحليل الأبحاث والمعلومات الخاصة بالأطراف المعنيين

بعد إجراء البحوث وعقد المشاورات مع الأطراف المعنيين، تقوم الخطوة الأخيرة على تحليل البيانات في ما يتعلق بقضايا إدارة الحكم. ومن الأوجه الأساسية لتطبيق مبدأ مراعاة النوع الاجتماعي السعي إلى فهم كيف أن أدوار الجنسين يمكن أن تحدّ أو على العكس أن تحسّن من النتائج المتوخاة من البرنامج على المدى القصير والطويل. نموذجياً، يمكن إلقاء نظرة ناقدة على الاختلافات بين الرجال والنساء يتبيّن من خلالها أن النساء يعانين التهميش أكثر من الرجال، في مراكز الترشح والتعيين والتوظيف ومسؤوليات منتخبات أيضاً. إن تحليل المعلومات على

مشاكل الرجال والنساء. ومع ذلك، غالباً ما يفتقر المسؤولون المنتخبون المحليون إلى الخبرة الضرورية، والوصول إلى المعلومات، والمهارات التي تلزمهم من أجل أداء واجباتهم على أكمل وجه. وهو أمر ينطبق بشكل خاص على النساء اللواتي يواجهن عقبات عدة لاكتساب الخبرة الضرورية، والوصول إلى المعلومات التي يحتاجها نظراً لموقعهن المتدني.

يحتاج منقذو البرامج إلى ضمان تلبية احتياجات الرجال والنساء وأولوياتهم على مدى حياة المشروع – ما إذا كانوا من القيادات السياسية أو المسؤولين الحكوميين أو الناخبين.

صياغة الدستور

لجان الصياغة

تختلف لجان صياغة الدستور كثيراً في ما بينها. ويمكن انتخابها أو تعيينها، ويمكن أن تكون مغلقة أو مفتوحة. ومن الممكن أن تكون لجاناً مستقلة أو تشريعية. ومن الممكن أن تمهد للمشاورات العامة في مختلف المراحل – قبل بداية الصياغة، خلال عملية الصياغة، وعند إنتاج المسودة النهائية أو أثناء ذلك.

الدستور هو الذي ينص على الحقوق الأساسية للمرأة وعلى حمايتها. وقد تجرأت بعض الدول، كما هو مذكور أدناه، إلى اعتماد أحكام دستورية تعزز على نحو نشط عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية. ولا بد من أن تشكل النساء جزءاً من الهيئات المولجة إعداد الدستور. في تيمور الشرقية، شكّلت النساء نسبة دنيا تساوي الأربعين بالمئة من أعضاء اللجان الدستورية.^{٧٠} في رواندا، ضمت اللجان ثلاث نساء من أصل ١٢، ولكن كلفن بالعمل عن كثب مع الناشطين في المجتمع المدني لضمان رفع شكاوى النساء مباشرة إلى اللجنة.^{٧١}

بالإضافة إلى المدافعة عن حضور النساء كأعضاء في لجان الصياغة، يمكن أن يعمل منقذو البرامج أو الخبراء أيضاً من أجل ضمان تلقي أعضاء هيئات صياغة الدستور – نساءً ورجالاً – التدريبات حول كيفية صياغة دستور يضمن مراعاة النوع الاجتماعي. فمن الممكن مثلاً تشجيع الخبراء في مجال حقوق الإنسان وخبراء النوع الاجتماعي على العمل مع لجنة الصياغة.

٧٠. إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لتيمور الشرقية، المكتب الإعلامي، ورقة الحقائق ١١: تعزيز المساواة بين الجنسين (نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

٧١. Elizabeth Powley, "Strengthening Governance: The Role of Women in Rwanda's Transition", (Washington: Hunt Alternatives Fund, 2003), http://www.huntalternatives.org/download/10_strengthening_governance_the_role_of_women_in_rwanda_s_transition.pdf.

ويجب توزيع نموذج على نطاق واسع بلغة مناسبة ثقافياً ومحددة إقليمياً للأحكام الدستورية الرئيسية.

لا بد من توعية لجان صياغة الدستور حول قضايا المساواة بين الجنسين وعدم التمييز، ولا بد من توفير لغة نموذجية وأمثلة ذات صلة حول سبل حماية النساء المتوافرة في بلدان أخرى.

أعقد المشاورات وحملات التوعية مع المواطنين حول عملية صياغة الدستور

يمكن أن تستعين لجان الصياغة بمساهمات المواطنين أو تعليقاتهم في مراحل مختلفة من عملية الصياغة. فقد ترتدي المشاورات العامة شكل مناقشات حول المائدة المستديرة، واللقاءات العامة، واستطلاعات الرأي، والندوات الدراسية، والمؤتمرات الوطنية، والاستفتاءات العامة وغيرها من الآليات. ولكن، يحذر الخبراء «مهما كان الأسلوب المعتمد، من الضروري، ولكي تكون المشاورات العامة تمثيلية بالكامل للمجموعات الاجتماعية والمصالح السياسية ضمن المجتمع. لا حزباً أو مصلحة معينة يجب أن يكون له صوت مهيمن»^{٧٢} وكلما كانت مساهمات العامة أعظم شأنًا خلال العملية تعاضمت فرصة بناء الدعم من العامة للوثيقة النهائية ومن الأرجح أن يشعر الجمهور بـ«ملكية» الدستور.

غالباً ما يفترض صائغو الدساتير أو لجان صياغة الدستور أن وجهات نظر النساء ستؤخذ في الاعتبار أثناء المشاورات العامة. ولكن هذا الأمر غير صحيح، لأن أصوات النساء لا تجد لها صدى في أغلب الأحيان، إلا إذا بذلت جهود محددة للتماس آراء النساء. ولا شك أن إشراك النساء والرجال بأعداد متساوية أمر إلزامي لتحقيق الأهداف المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ويصح هذا الأمر تحديداً في الثقافات التي لم تشارك فيها المرأة عبر التاريخ في المنتديات العامة أو لا تشعر فيها بالارتياح عند التحدّث أمام الرجال. في هذه الحالات، من المفيد، لمعالجة المشكلة، ولضمان الأخذ بآراء النساء، عقد لقاءات تشاورية منفصلة، لكل نوع اجتماعي على حدة، من أجل استكمال المشاورات على نطاق أوسع، يشمل المجتمع المحلي عموماً. لا يمكن أن تعتبر عملية صياغة الدستور مفتوحة، تشاوريةً وشفافةً إلا إذا تسنى لجميع قطاعات المجتمع فرصة المشاركة – بما في ذلك النساء.

٧٢. Jolynn Shoemaker, "Constitutional Rights and Legislation", *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action* (Washington and London: Hunt Alternatives and International Alert, 2004), http://www.huntalternatives.org/pages/87_inclusive_security_toolkit.cfm.

تيسير عملية صياغة تشاركية

في السودان، في العام ٢٠٠٥، عقد المعهد الديمقراطي الوطني نقاشات قامت بها مجموعات التركيز حول قضايا دستورية رئيسية، بما في ذلك حقوق المرأة، في وقت سابق من عملية صياغة دستور جمهورية جنوب السودان. وقد عقدت مجموعات التركيز بشكل منفصل للنساء والرجال. فكان هؤلاء أول المواطنين الذين تم إشراكهم في عملية صياغة الدستور. وقد قام المعهد الديمقراطي الوطني بإبلاغ لجنة صياغة الدستور حول نتائج مجموعات التركيز المدنية. وقد كان ذلك مهماً جزئياً لأن الحكومة لم تكن تملك لا الوقت ولا القدرة على قيادة عملية شمولية على نطاق واسع من دون دعم. يتوافر مرجع خاص حول مجموعات التركيز على شبكة الإنترنت^{٧٣} تحت عنوان *A Foundation for Peace: Citizen Thoughts on the Southern Sudan Constitution*.

في العمل السياسي. وفي وقت عمدت فيه دول عديدة إلى إقرار أنظمة الكوتا من خلال التشريعات الوطنية، فإن نظام الكوتا المنصوص عليه في الدستور يتميز بنسبة أكبر من الثبات. ينص دستور رواندا للعام ٢٠٠٣ على مشاركة المرأة على مستوى الثلاثين بالمئة على الأقل في «هيئات صنع القرار كافة»^{٧٤}. وقد تم تفسير ذلك بمعنى ألا تشكل النساء نسبة تقل عن ثلاثين بالمئة من الهيئة التشريعية، والقضائية، ومجلس الوزراء، والحكومة المحلية. ومن الدول الأخرى التي تعتمد أشكال الكوتا المنصوص عليها في الدستور أفغانستان، فرنسا، الهند، العراق، والنيبال. يتولى المعهد الديمقراطي الوطني تثقيف المنظمات الشريكة حول منافع ومساوئ الأنظمة الانتخابية المختلفة وتبادل أفضل الممارسات. كما يجب أن يكون المتمرسون على استعداد لتبادل الأمثلة من دول أخرى حول الأنظمة السياسية والانتخابية المختلفة المفيدة للنساء أكثر.

معالجة الفوارق بين القانون الدولي والقانون العرفي أو الديني

لا بد من أن يحدّد الدستور العلاقة بين القانون الدولي والقانون المحلي. فالقانون الدولي، الذي يميل لأن يكون تقدّماً أكثر في ما يتعلق بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، يمكن أن يكون مفيداً جداً في عملية الصياغة وما بعدها، من أجل حماية حقوق المرأة. يفترض بالخبراء أن يعملوا على توفير نسخ عن القوانين والمعايير الدولية مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو القرار رقم ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لجميع الشركاء ولجان صياغة الدستور وأمثلة عن الدساتير التي تتضمن مبادئ القانون الدولي.

في الدول التي تملك تاريخاً من القوانين العرفية أو الدينية، حيث

نسجاً على المنوال نفسه، من الضروري أن تتضمن حملات التربية المدنية التي تنظم أثناء عملية صياغة الدستور بذل جهود محددة من أجل الوصول إلى الفتيات والنساء. ففي معظم دول العالم، لا تتوافر للنساء الفرص نفسها في تلقي التربية والتعليم، مقارنةً بالرجل. وبالتالي، ثمة احتمال ضعيف أن تشارك النساء في النقاشات العامة، والتفاعل مع الممثلين والسلطات الحكومية، وتلقي المعلومات الرسمية. في دولة جنوب أفريقيا بعد فترة الفصل العنصري، مثلاً، عقدت حملات التربية المدنية المصممة لإعلام الناس وتوعيتهم حول الانتخابات وعملية صياغة الدستور جلسات منفصلة للنساء فقط بالإضافة إلى اجتماعات عامة.

بالإضافة إلى مشاركة المواطنين مشاركة مباشرة، لا بد من تشجيع لجان صياغة الدستور على التماس المساهمات من ممثلي المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المدنية للنساء. وقد تتضمن أنشطة صياغة الدستور الجهود المبذولة لدعم المجتمع المدني من أجل صياغة واقتراح لغة محددة لتضمينها في الدستور.

قم بالتأثير على النظام السياسي والانتخابي المعتمد

كثيرة هي الدساتير التي تنص على نظام سياسي وانتخابي (في بعض الدول، تحدد أجزاء من القانون الانتخابي في تشريع لاحقة). كما هو مذكور في الفصل السابق، من الأنظمة الانتخابية ما يكون مؤاتياً أكثر للنساء، فالأنظمة النسبية تميل إلى تحقيق عدد أكبر من الأعضاء في البرلمان، مقارنةً بالدوائر الانتخابية الفردية، أو الأكثرية المطلقة.

بالإضافة إلى إقامة نظام نسبي أو نظام أكثرية مطلقة لانتخاب المرشحين، تحدّد بعض الدساتير أنظمة كوتا خاصة بمشاركة المرأة في المناصب المنتخبة. وهي فرصة للدستور حتى يتخطى مجرد إقرار حقوق المرأة وحمايتها، لتحديد قيمة مشاركة المرأة

٧٤. «دستور جمهورية رواندا، العنوان الرابع، الفصل الثالث، القسم الفرعي ٣، المادة ٨٢»، وزارة الدفاع، <http://www.mod.gov.rw/?Constitution-of-the-Republic-of->

٧٣. Traci D. Cook with Luka Biong Deng, *A Foundation for Peace: Citizen Thoughts on the Southern Sudan Constitution* (Washington: NDI, 2005), <http://ndi.org/node/13490>.

ضمان مساهمة المواطنين في عملية صياغة الدستور

في النيبال، قام المعهد الديمقراطي الوطني بدعم سلسلة من البرامج الهادفة إلى زيادة الوعي لدى المواطنين ومشاركتهم في عملية صياغة الدستور. وقد عمل المعهد مع المنظمة المحلية الشريكة له، «التحالف النيبالي للديمقراطية والانتخابات»، على تدريب ونشر ما يزيد عن ثمانين مدرباً من مختلف أنحاء البلاد لحملة تربية مدنية أفاد منها في نهاية المطاف أكثر من أربعة آلاف نيبالي، من خلال زيادة معرفتهم بعملية صناعة الدستور والقدرة على إيصال آرائهم إلى اللجان الموكلة بصياغة الدستور.

ومن الفئات المحددة المستهدفة من هذا النشاط القيادات النسائية من الدوائر السياسية والمجتمع المدني. فبالتعاون مع المعهد الديمقراطي الوطني و«مكتب مبادرات الانتقال» التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، أجرى التحالف النيبالي للديمقراطية والانتخابات تدريباً أولياً للمدربين في كاتماندو في أوائل العام ٢٠٠٩ لأربعة وعشرين مشاركاً، من بينهم ثمانية منسقين للدوائر وستة عشر منشطاً من بعض الدوائر المختارة. وقد تضمنت مواضيع التدريب: الفدرالية، دور المرأة في العملية الديمقراطية، الجمعية التأسيسية، دور المواطنين في عملية صياغة الدستور، وحكم القانون. على أثر ورشة تدريب المدربين، نظّم كبار المدربين الأربع والعشرون مناسبات محلية في ثماني دوائر، كل منها تستهدف خمسين امرأة من المجموعات المهمشة، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني.

وقد أعدّ المعهد الديمقراطي الوطني، بالتنسيق مع التحالف النيبالي للديمقراطية والانتخابات، تقريراً شاملاً حول حملة التربية المدنية المطبقة في ثمانين محلة موزعة على عشرين دائرة. حمل التقرير عنوان «زيادة الوعي لدى العامة حول عملية صياغة الدستور»، وقد تمّ توزيعه في المناطق النائية حيث يصعب على المسؤولين تنظيم لقاءات الرأي العام. التمس مدربو المعهد الديمقراطي والتحالف النيبالي للديمقراطية والانتخابات المعلومات المرتجعة حول التقرير، ورفعت التوصيات إلى الهيئة التشريعية واللجان الدستورية ذات الصلة.

تدعيم السلطة التشريعية

تقديم الدعم للنساء الأعضاء في الهيئة التشريعية

تحتاج أعضاء الهيئة التشريعية من النساء، بعد انتخابهن، إلى الدعم، والتدريب، والنصائح في إدارة المؤسسة. ولا بد من توفير التدريب على المسؤوليات الأساسية لأعضاء الهيئة التشريعية: العلاقات مع الناخبين، الموجبات التشريعية، والإشراف من قبل الهيئة التنفيذية، بما في ذلك النظر في الموازنات الوطنية.

خدمت المعتقدات الثقافية والدينية كأساس للقانون، من الأفضل أن يحدد الدستور نظاماً يوفّق بين القانون العرفي أو الديني وحقوق الإنسان الأساسية ويفضّ النزاعات التي قد تنشأ من هذه التقاليد. وهو ما يرتدي أهمية خاصة في ما يتعلق بالشريعة الإسلامية وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة في الدول الإسلامية. وقد أشارت النساء الأفغانيات، مثلاً، إلى أنّ دستور أفغانستان يتضمّن نصاً خاصاً بالمساواة وله نظام كوتا بنسبة ٢٥ بالمئة لمشاركة المرأة في الهيئة التشريعية، ويتضمّن أيضاً نصاً يعترف بسيادة «معتقدات وأحكام» الإسلام. ويخشون أن يؤدي ذلك إلى التطبيق التمييزي للقانون الديني على النساء.^{٧٥}

الاستفادة من المشاورات العامة الشمولية في صياغة الدستور

تدعم أبحاث الرأي التي يجريها المعهد الديمقراطي الوطني – النوعية منها والكمية – عملية التشاور العام. في كينيا، مثلاً، نظّم المعهد الديمقراطي الوطني مجموعات تركيز محصورة بنوع اجتماعي واحد وأخرى مختلطة من أجل تقييم المواقف حول أحكام التمييز الإيجابي المقترحة في مسودة الدستور. وبيّنت النتائج أن الرجال، كما النساء، يرون أعضاء النساء في البرلمان يودين واجباتهن أفضل من الرجل في مجالات عدة. وفيما انقسمت وجهات النظر بشأن التمييز الإيجابي كاستراتيجية، حظت فكرة زيادة عدد النساء في البرلمان بدعم كبير. وقد ساهمت هذه البيانات في نجاح عملية صياغة الدستور عبر زيادة فهم اللجان الدستورية للدعم الواسع لزيادة تمثيل المرأة على المستوى الوطني.

^{٧٥} Masuda Sultan, "Afghanistan's new constitution deserves acclaim for granting women equal rights," <http://www.wilsoncenter.org/events/docs/sultanarticle.doc>

تدعيم المؤسسة

بالإضافة إلى دعم الأفراد أعضاء الهيئات الحاكمة، من شأن البرامج أيضاً أن توفر المساعدة المؤسساتية للهيئات التشريعية – مثل التدريب لفريق عمل الهيئات التشريعية، ودعم المكتبات التشريعية، وجمع المنشورات ذات الصلة، وتلقين فريق العمل المسؤول عن الأبحاث في ما يتعلق بإدارة المعلومات، وتوفير التوجيه حول سير العمل الفعال في مكتب رئيس الهيئة التشريعية. تتوافر أشكال عدة من الدعم الذي يمكن توفيره لتعزيز مشاركة المرأة وجهود إدماج النوع الاجتماعي داخل المؤسسات التشريعية.

عندما تدخل النساء الهيئة التشريعية، غالباً ما يصطدمن بثقافة مؤسساتية لا تلبى احتياجاتهن. فقد تواجهن تحديات لها علاقة بالبنية التحتية، مثل الهندسة المعمارية الفعلية أو موقع المبنى الذي تعقد فيه الهيئة لقاءاتها، وقد يكون هناك تحديات ثقافية مثل الزي أو كيفية إشارة الأعضاء البرلمانيين إلى بعضهم البعض.

أجرى الاتحاد البرلماني الدولي أبحاثاً حول مسألة البرلمان المراعية للنوع الاجتماعي والثقافة المؤسساتية. في أحد المسوح التي تناولت البرلمانيين من أكثر من مئة دولة، «طرح على المشاركين سؤال حول ما إذا كان حضور النساء في البرلمان قد أحدث أي تغيير، لا سيما إذا كانت اللغة والمسلوكيات البرلمانية أقل عدوانية. تعددت الإجابات ولو كان مجمل الثلثين قد اعتقدوا أن هناك «تغيير ملحوظ» أو «صغير» في اللغة والمسلوكيات البرلمانية، وهو ما شعر به الرجال أكثر من النساء. ومما يثير الاهتمام أن من آمن بأن «تغييراً هاماً» قد نتج هن من النساء المنتميات إلى الدول العربية وأفريقيا حيث يعتبر حضور النساء في البرلمان أمراً طارئاً نسبياً»^{٧٨}

غالباً ما تعود التغييرات التي تحدثها النساء بالفائدة على الرجال والنساء على حد سواء، وفريق العاملين والأعضاء في البرلمان أيضاً. عندما دخلت النساء أول برلمان لجنوب أفريقيا بعد الفصل العنصري، مثلاً، صعب عليهن في بداية الأمر التوفيق بين متطلبات الأسرة والمسؤوليات السياسية. فحاربن من أجل إلغاء عقد الجلسات البرلمانية في الأوقات المسائية والفترات الليلية، التي كانت تتعارض مع المسؤوليات العائلية. كما أسسن خدمات رعاية الطفل في مبنى البرلمان. وفي نهاية المطاف، بدأ الرجال بالاستفادة من مراكز الرعاية هذه لعائلاتهم أيضاً.^{٧٩}

بالإضافة إلى توفير المساعدة التقنية المعيارية، مثل الدروس الخصوصية في قواعد النظام الداخلي، وبنية اللجنة وعملياتها، والأدوار والمسؤوليات التشريعية، والعلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، لا بد من أن تأخذ برامج التدريب للأعضاء للمشروعات المنتخبات حديثاً في الاعتبار الظروف الخاصة. على سبيل المثال، من غير المرجح أن تكون أعضاء الهيئة التشريعية من النساء ممتهنتات للسياسة مقارنةً بزملائهن الرجال ومن المرجح أن يأتين من خلفية المجتمع المدني.^{٧٦}

من المفترض أن تعالج برامج التدريب والإرشاد التفاوت في التربية الرسمية أو السياسية للمرأة، فيما تسعى إلى زيادة أو «ترجمة» مجموعات المهارات المتوافرة لديها (مثلاً، تقديم الخدمات، المدافعة، العمل الأسري ومهارات الإدارة) في العالم السياسي. لا بد من أن يجري التدريب في بيئة داعمة، غير مثيرة للمخاطر، ومناسبة للنمو والتعلم. يجب أن ينظر المدربون في احتمال عقد جلسات محصورة بنوع اجتماعي واحد أو جلسات مختلطة. وقد أثبتت الجلسات المحصورة بنوع اجتماعي واحد أنها مفيدة في بناء ثقة المرأة بنفسها. يجب أن تكون برامج التدريب مستمرة وتقديمية بشكل تدريجي؛ يجب تفادي النموذج «المصمم لمرة واحدة». يجب أن تخضع النساء للتدريب على مواضيع مثل التمويل، والأمن، والدفاع بحيث يصبح بمقدورهن الوصول إلى اللجان البرلمانية ذات التأثير حيث لم يكن للنساء دور محدود. ومن البرامج الأخرى التي عرفت النجاح مع أعضاء الهيئة التشريعية من النساء الجولات الدراسية.^{٧٧} توفر هذه البرامج توعية على الديمقراطية المقارنة وفرصة لرؤية كيف أن النساء في سائر الدول الأخرى قد أثرن على جدول الأعمال التشريعي. كما أنها تعزز الشبكات البرلمانية الدولية وبناء الثقة والمصداقية للمشروعات.

عند تصميم برامج التدريب أو الإرشاد، احرص على أن تتضمن التدريبات حول التحليل بناءً على النوع الاجتماعي والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي مشاركين من الرجال والنساء. اعمد إلى توفير جوّ داعم في التدريب والإرشاد وبين كيف أن تجربة القيادات في القطاعات الأخرى، ضمن المجتمع المدني، مثلاً، يمكن أن تترجم في الدائرة السياسية. قدّم جلسات تدريبية مستمرة، ومتابعة تتيح للمشرعين تطبيق ما تعلموه.

^{٧٦} Julia Ballington, Equality in Politics: A Survey of Men and Women in Parliaments (Geneva: Inter-Parliamentary Union, 2008), <http://www.ipu.org/pdf/publications/equality08-e.pdf>

^{٧٧} "Members of Parliament Form the Somali Women Parliamentarians' Association," National Democratic Institute, <http://www.ndi.org/node/15489>

^{٧٨} Ballington.

^{٧٩} Gisela Geisler, "Parliament is Another Terrain of Struggle:" Women, Men, and Politics in South Africa," The Journal of Modern African Studies 38, 4 (December 2000): 605-30

بناء قدرات أعضاء الهيئة التشريعية من النساء

الاستفادة من الأمثلة ومن تجارب النساء في الدول الأخرى

تسعى النساء الصوماليات إلى أداء دور أعظم شأنًا في الحكم وفي العملية السياسية. للمساعدة في هذه الجهود، نظم المعهد الديمقراطي الوطني جولةً دراسيةً إلى أوغندا وورش عمل في مقاديشو لمساعدة النساء الأعضاء في البرلمان والممثلين في المجتمع المدني في التخطيط للمبادرات التشريعية وتلك الخاصة بالدفاع.

ركّزت البعثة الدراسية إلى أوغندا على الدور الذي أدته النساء في صياغة دستور أوغندا وعلى طريقة عمل اللجنة البرلمانية للمرأة في أوغندا، بما في ذلك كيف تضع القضايا في سلم الأولويات، وتبني التوافق والاستراتيجية التشريعية، وشرح أعضاء البعثة أهمية التكتلات النسائية وكيف أنها تكمل لجان المرأة النسائية/الخاصة بالنوع الاجتماعي. كانت المعلومات مفيدة بشكل خاص للنساء الصوماليات اللواتي واجهن حركةً ارتجائيةً من بعض الأعضاء في البرلمان الفدرالي الانتقالي الصومالي الذين ناقشوا أن التكتل النسائي غير ضروري بما أن هناك لجنة برلمانية لقضايا النوع الاجتماعي.

شدّت البعثة الدراسية أيضاً على أهمية التنسيق بين النساء في البرلمان والمجتمع المدني مع البرلمانيات من أوغندا وقيادات المنظمات غير الحكومية لتشارك الأمثلة حول التعاون الناجح. التقت قيادات المنظمات غير الحكومية الصومالية أيضاً بممثلات عن المنظمات غير الحكومية في أوغندا، تشاركن الاستراتيجيات حول التفاعل مع صانعي القوانين والتأثير على السياسات العامة.

في ورش العمل، صاغت النساء الصوماليات جدول أعمال حول المدافعة التشريعية، ما أدى إلى قرار بتشكيل مؤتمر خاص بالنساء الصوماليات. استفاد المشاركون من تجارب المعهد الديمقراطي الوطني في مناطق أخرى لاستكشاف نماذج مختلفة عن المؤتمرات، وتحديد المسائل التي تحتل سلم الأولوية وتطوير القيم التوجيهية، والرؤيا، والرسالة والسياسات الداخلية للتحكم بالتكتل. يستمر المعهد الديمقراطي الوطني بدعم البرلمانيات من النساء وهن يعطين للتكتل شكله الرسمي، ويتخذن الخطوات اللازمة من أجل زيادة التعاون مع المجتمع المدني.^{٨٠}

التشجيع على التكتلات النسائية المشتركة بين الأحزاب

تفيد التكتلات النسائية في تعزيز أصوات النساء. عندما تجتمع النساء معاً في تكتل رسمي، من الأرجح أن تكون النساء قادرات على إعداد جدول الأعمال البرلماني. فعند تشارك الموارد مثل وقت العاملين، ومواد التدريب وموازنات البحث، يمكن لأعضاء التكتلات النسائية التقدم بجدول أعمال بصورة أكثر فعالية أو استراتيجية. إن هذه التكتلات لا تتقدم بأولويات السياسة للنساء، ولكن توفر نموذجاً هاماً للحكم الديمقراطي وصياغة السياسات التعاونية، لا سيما في بيئة ما بعد النزاعات أو المستقطبة.

أثبتت النساء عن قدراتهن في إبراز الخبرات في التعاون بين الأحزاب. وهي مهارة حاسمة عند تشكيل التكتل النسائي. ولأن نمط القيادة الخاص بالنساء يميل لأن يكون أقل هرمية، ومبنياً على التشاركية والتعاون، من المرجح أن تعمل النساء أكثر بين الأحزاب مقارنةً بزملائهن الرجال. وإن هذا الالتزام بالتعاون يصحّ حتى في الأجواء المنحازة، وله تضمينات في الدول ما بعد

على نحوٍ مشابه، يتعين على جميع أعضاء البرلمان - ليس النساء فحسب - تعلّم كيفية إجراء التحليل على أساس النوع الاجتماعي ومراجعة التشريع وإعادة النظر فيها على هذا الأساس أيضاً. ولا بد من أن تتضمن ورش العمل التي تتمحور حول مواضيع أخرى التدريب حول قضايا النوع الاجتماعي ومهارات التحليل على أساس النوع الاجتماعي بحيث تصل إلى أبعد من المشاركين الذين من الأرجح أن يختاروا بأنفسهم ورش العمل الخاصة بالنوع الاجتماعي. على سبيل المثال، يجب أن تتضمن أي جلسة تدريبية حول تحليل الموازنة على الأقل قسماً واحداً حول إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي. من جهة أخرى، إن التدريب على العلاقات مع الناخبين يجب أن يتضمن مراجعة للفروقات بين أولويات السياسة للمواطنين الرجال والنساء وقدراتهم من أجل الوصول إلى المشرّعين. بمعنى آخر، يجب أن يحرص الخبراء أن تكون البرامج التدريبية وبرامج بناء القدرات مراعيةً للنوع الاجتماعي.

^{٨٠} "Members of Parliament Form the Somali Women Parliamentarians' Association", National Democratic Institute, <http://www.ndi.org/node/15489>

العمل مع اللجان النسائية واللجان المعنية بشؤون النوع الاجتماعي

بالإضافة إلى عقد الاجتماعات العامة مع الهيئة الكاملة، تنفذ الهيئات التشريعية أو البرلمانات بمعظمها جزءاً كبيراً من نشاطاتها من خلال اللجان. تنظم الهيئات التشريعية نفسها وفقاً لقواعد الإجراءات الداخلية، وتختلف أنظمة اللجان بين دولة وأخرى. ولكن هي تتضمن عادةً مزيجاً من اللجان الدائمة واللجان المختارة أو الخاصة. ففي البرلمان لجان تؤدي دور النظراء التشريعيين للوزارات الحكومية وتتواصل معها.

وتتضمن هيئات تشريعية كثيرة، ولكن ليس الهيئات كافة، لجاناً تتمتع بالصلاحيات حول قضايا المرأة أو القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي. عادةً، إن أي لجنة تملك صلاحيات خاصة بقضايا المرأة تراجع التشريعات التي تعالج بشكل محدد أوضاع المرأة وحقوقها أو حاجاتها. ومن الممكن أن يتضمن ذلك على سبيل المثال سياسة وطنية لإجازة الأمومة، تشريع تنص على عدم التمييز في الوظيفة أو التمويل لرعاية صحية لسياسات الصحة الإنجابية. أما اللجان المعنية بالنوع الاجتماعي من جهة أخرى، فلها ولاية أوسع نطاقاً. في بعض الحالات، يحق لها سلطة مراجعة التشريعات من منظور النوع الاجتماعي. فمراجعة النوع الاجتماعي تتضمن اعتباراً لاحتياجات الرجال والنساء على حد سواء واعترافاً بأنه يمكن للسياسة أن يكون لها أثر مختلف على النساء والرجال. على سبيل المثال، قد تراجع اللجنة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي قانوناً معلقاً يتناول حقوق الأرض ولو أنه لا يذكر النساء بشكل محدد، لضمان الحق المتساوي للرجال والنساء في ملكية الأراضي ووصول الرجال والنساء إلى حقوق التعويض في حال تم الاستيلاء على الأرض.

النزاعات. في سريلانكا، حدّد المعهد الديمقراطي الوطني، القضايا غير المنحازة التي تتفق عليها النساء العاملات في السياسة من مختلف الأحزاب، على الرغم من أشكال التوتر السياسي من أجل إعداد مسودة برنامج لتحسين مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمصادقة عليه. وتبيّن أن النساء أعضاء في أحزاب مستعدات لتخطي حدود الأحزاب، والإثنية، والدين، واللغة، والدوائر من أجل تحقيق أهدافهنّ.

وليست تكتلات النساء من دون تحديات. ففي الدول النامية، لا تتلقى النساء، في غالب الأحيان، أي دعم للميزانية أو العاملين من البرلمان ولا بد من البحث عن مانحين وشركاء في أوساط المجتمع الدولي. في بعض الدول، لا سيما تلك التي تكثرت فيها النساء العضوات في البرلمان، قد يكون من السهل تهميش التكتل النسائي، لا سيما في أيامه الأولى. وقد تجد بعض التكتلات نفسها تحت الضغط للتركيز على قضايا تهم الرجال كما النساء، بهدف اكتساب احترام المؤسسة بحيث تصبح راسخةً بالكامل. فقد يتعرّض أعضاء التكتل لكثير من الضغوط بسرعة، لا سيما في حال كانت لديهم قدرة أكبر أو التزام شديد بتحليل وصياغة التشريعات المراعية للنوع الاجتماعي مقارنةً بأعضاء اللجنة البرلمانية المعنية بقضايا النوع الاجتماعي.

يجب أن توفر برامج إدارة الحكم المساعدة التقنية والمالية للتكتلات النسائية من حول العالم، بما في ذلك الدعم للأبحاث، وإعداد التشريعات، والخدمات للنخبين، والمهارات مثل فن الخطابة وممارسة الضغط والتخطيط الاستراتيجي. وإن الدعم على هذا النحو لا يحسن من قدرات المرأة الفردية فحسب بل القدرات المؤسسية بشكل عام.

إنشاء تكتل نسائي

في تموز/يوليو من العام ٢٠٠٥، ساعد المعهد الديمقراطي الوطني ٣٦ امرأة من البرلمان في كوسوفو من أجل عقد التكتل النسائي الأول غير الرسمي للبرلمانيات. اليوم، تمثل المجموعة غير الرسمية للنساء فريقاً متعدد الأحزاب والإثنيات وهو التجمع الأضخم المشترك بين الأحزاب في الجمعية.

في العام ٢٠٠٨، بعد ثلاث سنوات على تشكيلها، انطلقت المجموعة في برنامج نقاش تلفزيوني غير مسبوق امتد لعام وهدف لإدراج القضايا ذات الأهمية للنساء على جدول أعمال السياسات الوطنية وزيادة المشاركة السياسية للمرأة. يبيث المسلسل مباشرةً عبر هواء تلفزيون الشبكة الوطنية لإشراك أعضاء المجموعة من مختلف الأحزاب في الحوار البناء حول السياسات وتشجيع المشاركة في البنى الخاصة بصنع القرارات. قبل الحوارات الأولى، أجرى المعهد الديمقراطي الوطني ورش عمل حول العلاقات العامة ومهارات التواصل من أجل إعداد الأعضاء للظهور أمام الجمهور الوطني. وقد عالج البرنامج الافتتاحي في سلسلة النقاشات موضوع القيادة النسائية. وتطرق نقاش آخر إلى موضوع العنف المنزلي في كوسوفو.

بناء القدرات للنساء في الكونغرس وأعضاء اللجنة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة المنتخبات حديثاً

في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٩، تعاون المعهد الديمقراطي الوطني مع المعهد الوطني للنساء واللجنة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة في المكسيك من أجل تصميم وتنفيذ ورش عمل لبناء المهارات للنساء في الكونغرس المنتخبات حديثاً. وقد حضرت البرنامج أكثر من سبعين امرأة، ٣٥ من بينهن انتخبن حديثاً في مجلس النواب. أتت هذه النساء من ٢١ ولاية مختلفة ومثلن ستة أحزاب سياسية.

بدأت ورش العمل بنقاش حول الاختلافات الرئيسية بين الرجال والنساء في الدوائر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. عرضت أمينة السر التنفيذية للمعهد جدول الأعمال الأساسي للجلسة حول قضايا النوع الاجتماعي للجلسة التشريعية القادمة. وتلا ذلك تدريب حول صياغة الرسالة، ومجموعة من النساء اللواتي ناقشن الدروس المستخلصة في الهيئة التشريعية الحالية وورش عمل حول بناء التوافق التشريعي تمتد على نصف نهار وتستند إلى أفضل الممارسات. واختتمت النهار بعرض حالة مدروسة تصف الفوائد التي تستقيها المؤسسات المحلية غير الربحية في إقامة تحالف عمل مع اللجنة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة من أجل مراقبة عملية إعداد الموازنة في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي. وتميز اليوم الثاني بمفاوضات سياسية وورش عمل حول المدافعة، بما في ذلك المهارات مثل بناء التحالفات ورسم الخرائط السياسية من أجل تحديد الحلفاء والخصوم.

وقد تم تخصيص جزء من ورش العمل «لتسليم الولاية» من اللجنة المنصرفة إلى النساء الأعضاء في الكونغرس المنتخبات حديثاً. يمنع القانون الانتخابي في المكسيك إعادة انتخاب أي مسؤول في القطاع العام، ونتيجة لذلك، تعتبر الذاكرة المؤسسية للهيئة التشريعية قصيرة بشكل خاص. ولمعالجة التغيير الجذري من هيئة تشريعية لأخرى، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع المعهد الوطني للنساء واللجنة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة من أجل إعداد جلسة مصممة للمساعدة في ردم الهوة في المعلومات وتضمينها في ورشة العمل هذه وضمان أن يكون أعضاء اللجنة الجديدة مستعدين للبدء حيث توقف الأعضاء السابقون.

وأشارت الأعضاء السابغات في الكونغرس من اللجنة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة إنجازاتهن وحددن القضايا التشريعية العالقة التي لا بد من معالجتها، وتشاركن العبر المستخلصة من الهيئة التشريعية المنصرفة والممارسات الفضلى للعمل الجماعي للنواب النساء في الكونغرس المكسيكي.

أن تضمن إعادة النظر في المبادرات التشريعية من منظور النوع الاجتماعي طيلة مراحل عملية السياسات وأن توقّت المداخلات لتتكامل بالنجاح.

ومن الخيارات الأخرى لضمان مراعاة التشايع للنوع الاجتماعي إشراك أحد الأفراد العاملين في اللجنة، يكون منسّقاً لسؤون النوع الاجتماعي، يتولى مسؤولية مراجعة التشايع كافة أمام كل لجنة من منظور النوع الاجتماعي. مرة بعد، تحدّد إمكانيات المنسقين وصلاحياتهم ما إذا كانت هذه الآلية فعالة. في رواندا، يؤدي الرجال والنساء دوراً قيادياً في اللجان البرلمانية كافة. فإذا كانت الرئيسة امرأة يكون النائب عنها رجلاً، والعكس صحيح. تصمّم هذه البنية جزئياً بحيث تضمن الأخذ بمنظور النوع الاجتماعي في اللجان كافة ولا تقتصر على لجنة قضايا النوع الاجتماعي بشكل حصري. يمكن أن تعيّن الهيئات

فإن اللجان المعنية بقضايا المرأة أو النوع الاجتماعي قد تشكل آلية فعالة لضمان مراعاة التشايع للنوع الاجتماعي. وترتبط قوة هذه اللجان بعوامل عدة، بما في ذلك قدرة فريق العاملين وأعضاء اللجنة، وهيمنة أعضاء اللجان بسبب أقدميتهم أو تأثيرهم، والقواعد والإجراءات التي تتحكم بالصلاحيات. لذلك لا بد من أن تضمّ اللجان في صفوفها الرجال والنساء بحيث لا يتم التغاضي عن التوصيات التي تخلص إليها اللجنة باعتبارها «قضايا خاصة بالمرأة فحسب». وأيضاً، يجب أن يتلقى أفراد اللجنة والعاملون فيها التدريبات على قضايا التحليل بناء على النوع الاجتماعي وإعداد التشايع. دعم المعهد الديمقراطي الوطني إنشاء لجنة كهذه في صربيا عام ٢٠٠٤، ما ساعد في توفير جو غير منحاز وتحديد خطة عمل للعام الأول. وقد أفاد العاملون في المعهد الديمقراطي الوطني بأن التحدي الأهم تمثل في ضمان عدم تهميش اللجنة. ولتظهر قيمتها، كان على اللجنة

القضايا التشريعية الهامة المتعلقة بحقوق المرأة^{٨١}

قوانين المواطنة والجنسية

- الحق في نقل المواطنة من خلال الأم وأب
- الحقوق المتساوية في الاحتفاظ بالجنسية في حال كان الزوج أو الزوجة مواطناً أجنبياً
- الحقوق المتساوية في منح الجنسية للزواج الأجنبي

الملكية وقانون الإرث

- الحقوق المتساوية في الحصول على الملكية، وحياتها، ونقلها، وتبادلها وبيعها
- الحقوق المتساوية في الحصول على الأراضي عن طريق الميراث
- الحقوق المتساوية في الحصول على الممتلكات كافة عند وفاة الزوج أو في حال الطلاق
- الحقوق المتساوية في الحصول على الممتلكات غير العقارية

القانون الأسري

- المساواة بين المرأة والرجل في حالات الزواج
- الرضى الطوعي من قبل الطرفين للارتباط بعقد الزواج
- الحد الأدنى المتساوي لسن الزواج للمرأة والرجل
- الحقوق المتساوية في الطلاق وإجراءات الطلاق العادلة
- حماية الحقوق القانونية في حالات الزواج العرفي

القوانين التي تتطرق إلى العنف ضد المرأة

- العقوبات الجرمية والإجراءات المناسبة والتعويض القانوني لأعمال العنف ضد المرأة
- الإجراءات العادلة المتعلقة بالأدلة والشهادات التي لا تجري تمييزاً ضد المرأة
- القوانين والبرامج المناسبة لحماية الضحايا وتأمين المساعدة لهم

المرأة وتميل النساء إلى وضعها في سلم الأولويات. وتعتبر هذه القضايا هامة لضمان المساواة على المدى الطويل في المجتمع.

ومن المجالات التي تشغل بال النساء في الدول النامية والدول التي تعيش مرحلة ما بعد النزاع الهوية والمواطنة والخلافة والملكية، وقانون الزواج والأسرة والحماية من العنف المرتكز على النوع الاجتماعي.

بالإضافة إلى الاهتمام بحقوق المرأة، تبين الأبحاث أن التشريعات يملن إلى إيلاء الأولوية لقضايا مختلفة عن تلك التي تهتم الرجال. يجمع المسح الذي نفذ في العام ٢٠٠٨ الاتحاد البرلماني الدولي وجهات نظر البرلمانيين من ١١٠ دول، ويبين أن المشرعين الرجال والنساء يركزون على أولويات مختلفة. وفقاً للاتحاد البرلماني الدولي، تميل النساء إلى تحديد أولويات ثلاثة أنواع من القضايا:^{٨٢}

التشريعية أيضاً لجاناً مستقلة لتنفيذ مهام محددة. وفيما تشكل اللجان امتداداً لهيئة تشريعية أعظم شأنًا، تعتبر اللجان هيئات شبه مستقلة. تتوافر في دول عدة لجان معنية بالمساواة بين الجنسين تقوم مهامها على مراجعة وتقييم التشريعات وتطبيقها أو إنفاذها. ويمكن عقد اللجان في مهلة قصيرة من أجل التحقيق في مشكلة محددة أو تقام كهيئات دائمة على الأمد الطويل.

النظر في جدول الأعمال التشريعي للمنحازين للنوع الاجتماعي

يؤثر التشريع على الرجال والنساء على حد سواء. يمكن أن تكون التشريعات تأثير على مختلف القضايا - من الدفاع إلى الرعاية الصحية، فإصلاح المالي والسياسات التربوية. ولكن ثمة فئات معينة من التشريعات يكون لها تأثير محدد ومباشر على حقوق

إقرار قانون المساواة بين الرجل والمرأة

في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام ٢٠٠٩، أقرّ البرلمان في صربيا القانون الأول للمساواة بين الجنسين. جرى التصويت في الحادي عشر من كانون الأول/ديسمبر، بعد مرور أربعة أشهر بالتمام والكمال على قيادة المعهد الديمقراطي الوطني لسلسلة من المشاورات مع مجموعة من النساء البرلمانيات من عدة أحزاب. وتلك كانت المرة الثالثة التي ينظر فيها في قانون للمساواة بين الجنسين، ولكن الجهود السابقة باءت بالفشل نتيجة غياب الإرادة السياسية وغياب التضامن بين النساء في البرلمان.

خلال المشاورات مع المعهد الديمقراطي الوطني في شهر آب/أغسطس من العام ٢٠٠٩، توصلت النساء إلى توافق بين الخطوط الحزبية للمرة الأولى. واستكملن العمل معاً لضمان ما يكفي من الدعم من أجل إقرار القانون. وقد أعربن عن تضامنهن من خلال دعم التعديلات التي اقترحتها كل منهن على القانون. بعيداً عن إقرار هذا القانون الهام، نتج التعاون المستمر بين النساء في البرلمان في ما بينهن في تحسينات عظيمة للقانون نفسه خلال النقاش في البرلمان. ولعل التحسينات الثلاث الأهم في التشريع كانت: (١) واجب أرباب العمل في إعداد خطط تضمن المشاركة المتساوية للنساء في قوة العمل، في الإدارة، وفي الوصول المتساوي للتدريب، ورفع التقارير سنوياً حول تطبيق هذه الخطط؛ (٢) تضمين لغة تمنع الحصر والتمييز للسحاقيات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغابري الهوية الجنسانية؛ (٣) واجب الحكومات المحلية في إنشاء هيئات مسؤولة عن مراقبة السياسات المحلية من منظور المساواة في الفرص.

العثور على قضايا يمكنهن تنظيم أنفسهن من حولها. مثلاً، نظمت تحالفات كبرى للنساء حول قضايا كمكافحة العنف ضد النساء والمدافعة عن اتفاقات السلام.

في الواقع، هناك أدلة كبيرة على أن النساء في الهيئة التشريعية لا يحددن الأولويات فحسب بل يتخذن الإجراءات بشأن هذه القضايا ويمولنها. باستخدام بيانات من ١٩ دولة من منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، وجد الباحثون أن أي زيادة في عدد المشرّعات تنتج في زيادة في النفقات التربوية الكاملة.^{٨٤} وفي دراسة للمشرّعات المحليات السويديات، فضّلت النساء رعاية الطفل ورعاية كبار السن على القضايا الاجتماعية الأخرى. إن هذه الاختلافات في الأولويات عكست في أنماط الإنفاق المحلية مع توجّه الأموال ناحية رعاية الطفل والمسنيين في الدوائر التي فيها نسبة تمثيل نسائي مرتفعة.^{٨٥} يجب أن يعمل فريق عمل البرامج مع المشرّعات لدعمهن في تحديد أولوياتهن في مجال السياسات، والمدافعة عن جدول أعمالهن، وتحسين مهارتهن في صياغة التشريعات، والتأثير على نتائج السياسات.

● القضايا الاجتماعية: رعاية الطفل، ألاجر المتساوي، إجازة الأمومة أو الأبوة، ومعاشات التقاعد.

● الهوموم الجسدية: حقوق الإنجاب، السلامة الجسدية والعنف المرتكز على النوع الاجتماعي

● التنمية: التنمية البشرية، الحد من الفقر وتوفير الخدمات

من المهم إدراج هذه القضايا في جدول الأعمال التشريعي بنطاقه الأوسع. تبين الأدلة أنه عندما تمثل النساء بأعداد كبيرة في الهيئة التشريعية – بشكل نموذجي بحجم هام من ٣٠ بالمئة على الأقل – بإمكانهن التقدم بأولوياتهن للتأثير على جدول الأعمال التشريعي. على سبيل المثال، إن النظر في السجل التشريعي للنساء البرلمانيات في رواندا المتعلق بحقوق الطفل أن كلما تعاضم عدد النساء في البرلمان زاد تأكيد البرلمانيين وفعاليتهم في المدافعة من أجل الأطفال.^{٨٢} بالإضافة إلى الحجم الهام، تساهم عوامل أخرى – بما في ذلك المراكز المرموقة، الوصول إلى القيادة الحزبية، واختلال المراكز الرئيسية في اللجنة – في قدرة النساء على التقدّم بجدول الأعمال. ولكن، من الجدير بالذكر أن النساء لا يشكلن مجموعة مترابطة ومتناغمة وأن هناك اختلافات هامة بين النساء ضمن مجموعة كبيرة. ولكن، بسبب التجربة المشتركة بين النساء من حيث التهميش، فهنّ قادرات على

Chen

٨٤

Helena Svalyerd, "Women's Representation and Public Spending," IFN Working Paper No. 701 for the Research Institute of Industrial Economics (March 2007), http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=988885##

٨٥

Elizabeth Powley, "Rwanda: The Impact of Women Legislators on Policy Outcomes Affecting Children and Families," UNICEF (2007), <http://www.unicef.org/sowc07/docs/powley.pdf>

كما هو مذكور في إعلان ومنهاج عمل بيجينغ، آليات الجِنسانية الوطنية هي «بنى مركزية لتنسيق السياسات داخل آلية الحكومة، تتمثل مهمتها الرئيسية في دعم إدماج قضايا المساواة في النوع الاجتماعي في جميع مجالات السياسات وفي إطار الحكومة ككل».^{٨٦}

يجب أن تتمتع آليات الجِنسانية الوطنية بالتفويض للتنسيق وتسهيل صياغة السياسات ومراقبتها وتنفيذها لضمان أن تدمج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عند عملية صياغة السياسات الوطنية كافة، والمراجعات واعداد البرامج. تختلف آليات الجِنسانية الوطنية بين الدول - من حيث النوع والحجم والفعالية. في ما يلي وصف لأهم مكونات السلطة التنفيذية لآليات الجِنسانية الوطنية.

في غالب الأحيان، يتمثل المكوّن الأبرز والأكثر قوةً لآليات الجِنسانية الوطنية في وزارة تعنى بقضايا المرأة أو النوع الاجتماعي. ومن حسانت الوزارة موقعها التنفيذي المرموق الذي انطلقاً منه يمكن طرح ملف قضايا المرأة وقدرة الوزارة على تنسيق عملية تنفيذ السياسات والتشريعات. أما المساوي، وفقاً للنقاد، فتكمن في أن الوزارة من الممكن أن «تغرق» قضايا المرأة ووجودها قد يفيد كحجة لتجاهل جهود تعميم قضايا النوع الاجتماعي أو الحد منها في وزارات أو دوائر أخرى.

في العقود الأخيرة، ومع انتقال مجتمع التنمية والحكومات الوطنية من جدول أعمال «تمكين المرأة» إلى جدول الأعمال «الخاص بالنوع الاجتماعي»، تغيرت ولايات الوزارات أيضاً. فمن الناحية النموذجية، تكلف وزارة شؤون المرأة بتعزيز قضايا

تمكين المرأة وتنسيق جميع السياسات المتعلقة بالمرأة. في المقابل، تتولى الوزارة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي مسؤولية تحديد الاختلافات بين الرجال والنساء وتطبيق سياسات إدماج النوع الاجتماعي ومراقبتها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. تكثر التحديات والفرص المرتبطة بكل واحدة من المقاربات، ففي الدول التي تكون فيها الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والقانونية بين النساء والرجال عميقة ومتجذرة، من المفضل في أغلب الأحيان التركيز على المرأة بشكل منفصل. فيكون بالتالي إعداد البرامج والتمويل المخصص للنساء المقاربة أفضل التي يجب انتهاجها لتنفيذ سياسات التمكين. ولكن الخطر في هذه المقاربة هو أنها قد تؤدي إلى تهميش قضايا المرأة. وقد تبرر بعض الوزارات الحكومية والدوائر لنفسها تجاهلها لقضايا المرأة أو التخلي عن مسؤوليتها حيال إعداد البرامج الخاصة بالمرأة بسبب وجود وزارة شؤون المرأة. لذلك، لعل إقامة وزارة معنية بقضايا النوع الاجتماعي توفر فرصة لضمان أن السياسات والبرامج الحكومية ستأخذ بعين الاعتبار الحقوق والاحتياجات والمراكز للنساء والرجال على حد سواء. ويتمثل خطر هذه المقاربة، لا سيما عندما تكون قدرة الوزارة على إجراء التحليل الصارم على أساس النوع الجنسي محدودة، في أن يتدنّى الاهتمام باحتياجات النساء.

من حيث الممارسة، غالباً ما ترتبط فعالية كل مقاربة بإمكانيات بعض العاملين وتأثيرهم أكثر منها الولاية الرسمية للوزارة. غالباً ما تكون وزارة شؤون المرأة أو وزارة قضايا النوع الاجتماعي غير ممولة بالكامل وتنشأ بشكل جانبي، ولا يطلب منها المساهمة في صياغة السياسات الوطنية خارج الدائرة الضيقة للقضايا المتعلقة بالنساء. فغالباً ما تشكل هذه الوزارات جزءاً من وزارات الشؤون الاجتماعية أو بإضافة حقائب أخرى إليها كشؤون الشباب أو الشؤون الثقافية. من هنا، من الضروري الاستثمار في بناء القدرات للمسؤولين الوزاريين وفريق العاملين بالإضافة إلى تنمية مجتمع مدني قوي من أجل إخضاع الحكومة للمساءلة بشأن تعزيز المساواة.

دعم منسقي شؤون النوع الاجتماعي

قدّم المعهد الديمقراطي الوطني الدعم لمنسقي شؤون النوع الاجتماعي على المستوى المحلي في صربيا بعد انتخابات العام ٢٠٠٣. وكان هؤلاء المنسقون أفراداً يعيّنون على المستوى البلدي من أجل التشجيع على المساواة بين الجنسين وسياسات الفرص المتساوية ضمن مجتمعاتهم. وبفضل فعاليتهم، تحول نظام منسقي شؤون النوع الاجتماعي إلى لجان محلية للمساواة بين الجنسين. وقد طرح اليوم أحد القوانين ليبحث فيها ما سيتطلب تكوين لجنة في كل بلدية من أجل إشراك النساء، لا سيما في المناطق الريفية، في قضايا الحكم وتحسين مركز النساء وحقوقهن.

في الوزارات المختلفة ويفيدون باعتبارهم خبراء داخليين يساعدون في ضمان استجابة السياسات والبرامج لاحتياجات النساء والرجال. على سبيل المثال، يجب أن يكون منسّق شؤون النوع الاجتماعي في وزارة الزراعة فرداً أو مكتباً يتمتع بالخبرة في شؤون النوع الاجتماعي والأراضي، وأن يكون في موقع يساهم في تنمية السياسات والبرامج في وزارة الزراعة. ولكن، في أغلب الأحيان، يمثل منسقو شؤون النوع الاجتماعي عاملين يحتلون مراكز غير عالية المستوى من دون أن يتمتعوا بأي صلاحيات في مجال تغيير السياسات. وهم يتعرّضون لمزيد من التهميش في حال لم يدعم كبار المسؤولين في الوزارات أدوارهم، أو في حال كانت إمكانيات التنسيق لدى وزارة النوع الاجتماعي ضعيفة. «يعتبر الموقع، والمستوى الرفيع، والموارد والمشاركة الخاصة بوحدات تنسيق النوع الاجتماعي/منسّقي شؤون النوع الاجتماعي في عمليات صياغة السياسات وإعداد البرامج، والدعم في أعلى مستويات الإدارة وصنع القرارات على قدر كبير من الأهمية في ترجمة إدماج قضايا النوع الاجتماعي إلى واقع عملي.»^{٨٨}

أثر منهاج عمل بيجينغ لعام ١٩٩٥، أصبح إدماج قضايا النوع الاجتماعي جزءاً من الاستراتيجية التي تتبعها الحكومة في دول عديدة. وتضمن ذلك إجراء تحاليل على أساس النوع الاجتماعي لجميع السياسات والتشريعات لضمان تعبيرها عن العوائق والاحتياجات للرجال والنساء. كما استلزم الأمر أيضاً صياغة السياسات الجنسانية الوطنية، وهي إشارات لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في الحكومة.

ويتولى المسؤولون والعاملون ضمن آليات الجنسانية الوطنية إدارة عملية صياغة السياسات الجنسانية الوطنية، وهم ينسقون العمليات التشاورية من أجل التمهيد لمشاركة الأطراف المعنيين، وضمان وضع اللمسات الأخيرة على السياسات الجنسانية الوطنية، والموافقة عليها من قبل مجلس الوزراء. وهم يشاركون في عملية بناء القدرات والتدريب من أجل نشر السياسات الخاصة بالنوع الاجتماعي وتطبيقها على المستويات كافة. بشكل عام، لا بد من تعزيز قدرة الموظفين في القطاع العام ضمن آليات الجنسانية الوطنية على صياغة، وسن وتنفيذ السياسات الجنسانية الوطنية. عندما تعمل مع الموظّفين في مختلف الوزارات الحكومية من أجل بناء القدرات في مجال التخطيط واعداد الموازنة، ضمن جدول أعمالك مهارات التحليل على أساس النوع الاجتماعي وقم بدعوة منسق شؤون النوع الاجتماعي الخاص بالوزارة لحضور جميع الجلسات.

ويفيد في هذا السياق النظر في تطوّر وزارة شؤون المرأة أوغندا في التسعينات من القرن العشرين. فقد بدأت وزارة للمرأة في التنمية في مكتب الرئيس. ومن ثم في العام ١٩٩١، تحوّلت إلى وزارة شؤون المرأة في التنمية والثقافة والشباب. وفي العام ١٩٩٥، تحولت إلى وزارة تنمية النوع الاجتماعي والمجتمع المحلي. وأخيراً، في نهاية التسعينات من القرن الماضي، تحولت حقيبة شؤون المرأة إلى دائرة منفردة ضمن وزارة النوع الاجتماعي والعمل والتنمية الاجتماعية. وليست تجربة أوغندا فريدة من نوعها، بل هي تكشف عمّا يزعم النقاد أنه مشكلة كبيرة أخرى لدى الوزارات الخاصة بالمرأة - أنه في أغلب الأحيان لا سيما في الدول النامية، تم التلاعب بها من أجل تجنيد النساء دعماً للسياسات الحكومية، وليس من أجل تمكين النساء أو التأثير على تغيير السياسات من أجل النساء.^{٨٧} ويتفاقم هذا التهديد من خلال القدرة المحدودة للمكاتب التنفيذية وبعض موظفي الخدمة المدنية.

يُمكن الخبراء تعزيز قدرة الحكومات على تمكين النساء وادماج قضايا النوع الاجتماعي من خلال توفير الدعم لوزارات المرأة والنوع الاجتماعي بمساعدتها على إعداد الخطط الاستراتيجية، وتحديد أدوار العاملين ومسؤولياتهم، وصياغة السياسات والآليات من أجل تنفيذ القوانين والسياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين.

بالإضافة إلى تعزيز وزارات المرأة وشؤون النوع الاجتماعي، لا بد من بذل الجهود اللازمة من أجل تعزيز مكانة المرأة في المراكز الوزارية غير التقليدية. ولأن السلطة التنفيذية، بما في ذلك البنية التحتية للإدارة العامة، تشرف على تطبيق السياسات في البرامج، يجب أن تحتل المرأة مراكز مرموقة في الحكومة في جميع المجالات. ومن الضروري أيضاً تحسين قدرة المسؤولين الحكوميين الرجال والنساء من أجل تصميم برامج عادلة وضمان إدماج قضايا النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات. وبإمكان المنح التي تستهدف النساء في السلطة التنفيذية أن تساعد في برامج التربية الوطنية والتدريب لموظفي الخدمة المدنية استقطاب وتدريب المزيد من المرشحات للمراكز غير التقليدية والوزارات.

ومن المكونات الرئيسية الأخرى لآليات الجنسانية الوطنية منسّقو شؤون النوع الاجتماعي أو مكاتب التنسيق الواقعة في الوزارات الحكومية كافة. نظرياً، يعتبر منسقو شؤون النوع الاجتماعي «العين الحارسة» لعملية إدماج قضايا النوع الاجتماعي

Economic and Social Council, "Gender Mainstreaming," United Nations (1997), <http://www.un.org/womenwatch/daw/csw/GMS.PDF>. ٨٨

Amanda Gouws, "Women in the Executive: Can Women's Ministries Make a Difference?" Gender Advocacy Program, Policy Brief 2 (2010), http://www.boell.org.za/downloads/GAP_Policy_brief_2.pdf. ٨٧

القطاع غير الرسمي مثلاً والعمل المنزلي غير المدفوع الذي تقوم به المرأة. كما تحدد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي كمية الإنفاق الحكومي الذي يفيد المرأة مباشرة. فيجري التدقيق مثلاً بالموازنة الخاصة بالصحة من أجل تحديد كيفية توجه التمويل ناحية قضايا الصحة الجنسية والخاصة بالأمومة والإنجاب.

بعيداً عن مجرد توفير وصف للعائدات والنفقات من منظور مراعاة النوع الاجتماعي، يفترض بالموازنات المراعية للنوع الاجتماعي أن تساهم على نحو استباقي في تعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق حقوق المرأة. وفقاً لصندوق الأمم المتحدة للمرأة، تتطلب الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي العمل التصحيحي أو «تحديد أو التعبير عن التدخلات التي تدعو الحاجة إليها من أجل معالجة الهوة في النوع الاجتماعي» في السياسات الحكومية، والخطط والميزانيات.^{٩٠} تعيد الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي هيكله العائدات والنفقات من أجل التقدم بالمساواة بين الجنسين.

وكانت الدولة الأولى التي قامت بإعداد موازنة مراعية للنوع الاجتماعي حكومة حزب العمال في أستراليا في الثمانينات من القرن العشرين (وأطلق عليها يومها «موازنات المرأة»)، على الرغم من التخلي عن الممارسة في التسعينات. اليوم، قليلة هي الحكومات التي تطبق الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي بشكل شامل أو نظامي ولكن ما يزيد عن خمسين دولة حاولت استخدام مبادئ هذه الموازنات بطريقة أو بأخرى - مثلاً إجراء مراجعة بناءً على النوع الاجتماعي لموازنات الوزارات المحددة. وغالباً ما تجري مجموعات المجتمع المدني النسائية «أعمال تدقيق مبنية على النوع الاجتماعي» للإنفاق الحكومي كجزء من حملة المدافعة أو للضغط على الحكومة من أجل تغيير أنماط الإنفاق. يجب أن يكون مصممو البرامج والمتمرسون واعين أن إعداد الموازنة مهارة قيّمة ولا بد من توفير التدريب حول إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي في أي برامج متعلقة بالتمويل.

بناء التحالفات

بناء التحالفات من أهم الاستراتيجيات الفعالة من أجل ضمان حقوق المرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية وصياغة السياسات المراعية للنوع الاجتماعي. ومع أن هذا الموضوع قد جرت مناقشته في فصول أخرى، إلا أنه جزء حاسم من الحكم الديمقراطي الراسخ. التحالف هو عبارة عن مجموعة من الأفراد، والمنظمات، أو الأحزاب يعملون معاً - ولو مؤقتاً - من أجل تحقيق هدف مشترك، مثل إقرار جزء محدد من التشريعات. فالقيادة

تعتبر الموازنة، في تحديد يحمل النقاش، أهم أداة للسياسات، بما أنه لا يمكن تنفيذ أي سياسة أو برنامج من دون موازنة. أما مسؤولية إعداد الموازنات الوطنية فمنوطة أولاً بالسلطة التنفيذية وفي ما بعد بالسلطة التشريعية التي يجب أن تعيد النظر في موازنة الحكومة وتناقش فيها ومن المحتمل أن تجري عليها التعديلات.

أما الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي فهي تطبيق لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات. فالموازنة المراعية للنوع الاجتماعي تقر بما يلي «هناك عدد من العوائق المحددة للنوع الاجتماعي التي تعيق النساء والفتيات من الوصول إلى حصتهن الشرعية من تدفقات السلع والخدمات العامة. ومن الأرجح أن تستبعد نتائج النمو الاقتصادي قسماً هاماً من السكان إلا إذا تمت معالجة هذه العقبات في عملية التخطيط والتنمية»^{٩١}

قد يكشف تحليل الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي مثلاً عن التأثير المختلف للسياسات والموازنات على الرجال والنساء، مما يشير بالتالي إلى المجالات التي يجب إعادة توزيع الموارد فيها بحيث تعالج اللامساواة. فالموازنات المراعية للنوع الاجتماعي عبارة عن أدوات هامة لإخضاع الحكومات للمساءلة وضمان التزامها بالتزامات السياسات على الصعيدين الدولي والمحلي في ما يتعلق بالمضي قدماً بالمساواة بين الجنسين.

من الأهمية بمكان فهم عملية إعداد موازنة الدولة عند تصميم البرامج. في دول عدة، تتاح فرصة التأثير على عملية الموازنة عندما تكون لا تزال لدى السلطة التنفيذية. فكثير من السلطات التشريعية تملك صلاحيات محدودة في التأثير على الموازنة أو تغييرها. في تلك الحالات، لا بد من أن تستهدف برامج إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي السلطة التنفيذية. وإن توفير التدريب للمسؤولين والعاملين ضمن السلطة التنفيذية (وأعضاء البرلمان والناشطين في المجتمع المدني) من أجل إشراكهم في إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي يعزز المساواة بين الجنسين في صياغة السياسات وتوزيع الاعتمادات ويجعل الحكومات أكثر استجابة للمواطنين.

تحلل الموازنات المراعية للنوع الاجتماعي الأبعاد الاقتصادية التي تؤثر بشكل مختلف على الرجال والنساء. فهي تحاول قياس

^{٩٠} "Concept and Definition of Gender Budgeting," in *Gender Budgeting Handbook for Government of India Departments and Ministries* (Government of India, 2007), <http://wcd.nic.in/gbhb/Link%20hand%20pdf/Hand%20Book%20Chap%202.pdf>

^{٩١} "Gender-responsive Budgeting," United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), <http://www.gender-budgets.org/>.

التدريب على إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي

في محاولة لتعزيز إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، عقد المعهد الديمقراطي الوطني ورشة عمل حول عملية الموازنة لأعضاء الجمعية التأسيسية في النيبال في حزيران/يونيو ٢٠٠٩. من بين المشاركين ٣٤ امرأة في البرلمان يمثلن ٨ أحزاب سياسية، وغيرهن من المسؤولين الحكوميين. قام خبراء الموازنة والعاملون في المعهد الديمقراطي الوطني بقيادة الجلسات. أما المواضيع الرئيسية فتضمنت:

- إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي؛
- تحليل السياسات الحكومية بناءً على النوع الاجتماعي؛
- دور السلطة التشريعية في عملية إعداد الموازنة؛
- تحديد الأولويات في ما يتعلق بالموازنة؛
- الموازنة المقارنة؛
- عمليات إعداد الموازنة في الولايات المتحدة والنيبال.

عقد التدريب المماثل مع أعضاء البرلمان في بوركينافاسو، من أجل تقييم التأثير التمييزي للموازنة بشأن الرجال والنساء، والفتيان والفتيات من أجل توزيع الأموال العامة على نحو أفضل.

القوة والضعف لدى الأعضاء، ورغبة في تعليق الخلافات الأخرى من أجل التجمع حول هدف مشترك.

المكونات الرئيسية لعملية بناء تحالفات ناجحة^{٩١}

للتحالفات الناجحة أهداف محددة وخطة عمل واضحة. يتعين على الأعضاء أن يحددوا رسالة التحالف وأهدافه في بداية التعاون. ويجب أن تشمل الأهداف المصالح الشخصية للتحالفات ضمن الدوائر الانتخابية. لذلك يفترض بالعضوية في التحالفات أن تكون شمولية، وكل من يدعم الرسالة والأهداف الخاصة بالتحالف يجب أن يتمتع بحرية الانضمام. ولتتسم التحالفات بالفعالية، يجب أن تستقطب الأكثر قوة والأقل قوة في المجتمع المحلي.

إن البنية التنظيمية للتحالف عنصر آخر من عناصر النجاح، ويتعين على التحالفات، ولكي تقوم بمهامها على نحو فعال أن تكون لها بنية تنظيمية واضحة وأن يكون لكل عضو في التحالف دور محدد بوضوح. هناك ستة أوجه للكفاءة التنظيمية والبنى التي تؤثر على نجاح أي تحالف:

- القيادة الفعالة؛
- عملية ديمقراطية لصنع القرارات؛

التعاونية للنساء مناسبة لبناء التحالفات. ومن العوامل الأخرى التي تساعد النساء في تشكيل التحالفات رغبتهن وقدرتهن في بعض الأحيان في التعاطف مع نساء أخريات بصفتهم نساء. كما هو مبين أعلاه في القسم المتعلق بالتكتلات النسائية التشريعية المتعددة الأحزاب، أعربت النساء عن قدرتهن في العمل مع النساء من أحزاب سياسية أخرى على قضايا ذات اهتمام مشترك للنساء حتى في البيئة المستقطبة.

للنساء كما الرجال هويات متعددة - بما في ذلك النوع الاجتماعي، والدين، والإثنية، والميل الجنسي، والطبقة. ولتجربتهن المشتركة في التمييز من الممكن أن تقيم النساء تحالفات مع النساء رغم الاختلافات الأخرى لمميزات الهوية. ومن بين الأمثلة الأبرز على ذلك تأسيس تحالف النساء في شمال إيرلندا، الحزب السياسي الأول غير الطائفي في البلاد. وقد جمع الحزب بين الكاثوليكيين والبروتستانت للمكافحة عن المشاركة المباشرة في محادثات السلام للجمعة العظيمة. وتمكنت النساء من خلفياتهن المختلفة من وضع خلافتهن السياسية وهوياتهن الطائفية جانباً، للعمل معاً كنساء.

يعتبر بناء التحالفات مكوناً هاماً لاستراتيجية المدافعة الهادفة إلى رسم السياسات العامة. وتعتبر التحالفات فعالة لأنه كلما كانت الأصوات الداعمة للهدف المشترك كثيرة كلما كان من المرجح أن تجد لها قاعدة دعم واسعة وكلما كانت ناجحة. إن بناء التحالف يتطلب انضباطاً وتنظيماً، تقييماً صريحاً لمواطن

٩١. هذه المكونات الرئيسية مأخوذة بتصريف من وثيقة «Principles of Coalition

iKNOW Politics, «Building

www.iknowpolitics.org/files/Principles/20of%20Coalition%20Building.doc.

التعاون السياسي بين النساء من إثنيات متعددة

قامت النساء في مدينة موستار التي قسّمتها الحرب في البوسنة والهرسك بإنشاء شبكة للمدافعة شكّلت أحد الأمثلة الصارخة للتعاون السياسي المتعدّد لإثنيات في دولة عرفت انقسامات إثنية لا سبيل لتخطيها. وقد شهدت هذه النساء كيف تبقى المشاكل بدون حلول عندما يسيطر الانتماء الإثني على العلاقات الاجتماعية، والتعليم، والتوظيف، والحكم. وقد قرّرنا إنجاز العملية السياسية.

قرّبت المبادرة الوطنية للمرأة في موستار بين النساء - الناشطات في السياسة، والقيادات المدنية، والمواطنات العاديات - من أجل معالجة القضايا المشتركة بغض النظر عن الانتماء الإثني لأعضاء أو لمن يساعدها. مثّلت المبادرة محاولة متعمّقة لتخطي الانقسامات الإثنية التاريخية في مدينة يدخل طلاب الجامعة الواحدة من بابين مختلفين، ويتعلمون في طابقين مختلفين ويدرسون منهجين مختلفين. استخدمت النساء أدوات الديمقراطية - تنظيم المجتمع المحلي، الوصول إلى العامة، الحكومة التي توجّه الالتماس - وقيم الديمقراطية - التسامح، والتعددية والتسوية - من أجل بناء الجسور بين الانقسامات الحادة التي تعيشها المدينة ومعالجة المشاكل الممتدة على المجتمع ككل. عالجت مشاكل معقدة وعملياً جماعياً للتحوّل إلى قائدات. قمن بإعداد وتنسيق وإطلاق مبادرات المدافعة على المستوى المحلي، بما في ذلك الجهود الناجحة لتعديل قانون الأمومة البلدي لحماية النساء العاملات على نحو أفضل. ويمثل العمل التعاوني لهؤلاء النساء رسالةً أكبر لازاحة الفوارق المؤدية والاستفادة من العملية السياسية الديمقراطية بحيث تبنى حياة أفضل لهن ولمجتمعاتهن.^{٩٢}

● فريق عمل ذو خبرة؛

● نظام متطور من التخطيط؛

● التواصل (داخل التحالف وخارجه)؛

● الاستخدام الفعال للموارد.

العنف المرتكز على النوع الاجتماعي. جدير بالذكر أن حملة كهذه تتطلب تضامناً بين الجهود بين المشرّعين ومزوّدَي الخدمات والباحثين ومنقّذي السياسات - في القطاعات القانونية، والأمن، والقطاع العام.

ومن الأمثلة البارزة الأخرى على التعاون بين الحكومة والمجتمع المدني مثال رواندا. في العام ٢٠٠٣، خلال عملية صياغة الدستور الجديد في رواندا، شكّلت النساء من المجتمع المدني (ممثلات بمنظمة برو فام الجامعة للمنظمات المدنية النسائية) تحالفاً مع النساء في الهيئة التشريعية (ممثلات من التكتل النسائي) والنساء في الهيئة التنفيذية (ممثلات بوزارة شؤون المرأة). «لاستنباط هموم النساء واهتماماتهن واقتراحاتهن بشأن الدستور الجديد، عقدت منظمة برو فام مشاورات عدة مع المنظمات المدنية الأعضاء فيها والنساء على مستوى القواعد الشعبية في مختلف أنحاء البلاد. ومن ثم التقى هؤلاء بممثلين عن وزارة شؤون المرأة والتكتل النسائي لرفع التقارير بمشاكل الأعضاء. ساهمت المؤسسات الثلاث معاً في ورقة السياسات، التي قدمت إلى اللجنة الدستورية... وعندما عكست مسودة الدستور مصالحها، شاركت برو فام في حملة توعوية وتجنيدياً لتشجيع النساء على دعم اعتماد الوثيقة في الاستفتاء الوطني»^{٩٣}

أخيراً، يحتاج التحالف لأن يضع خطط عمل ومدافعة. كما يفترض بالتحالفات أن تضع خطة لحملة مدافعة للحد الأقصى من التأثير. ابدأً بمشروع صغير: ابحث عن مشاريع صغيرة يكون لها التأثير الكبير. ابحث عن الفوز المبكر، وركّز على مشاريع تحقق لك الأضواء ويكون لها حد أدنى من مخاطر الاستثمار. ويجب أن تتنبه التحالفات فلا تكثّر من الوعود. وتساعد خطط الأعمال التي تحدّد الخطوات الصغيرة التي تساهم في الصورة الكبيرة في تفادي هذه المشكلة.

الحكومة والتعاون مع المجتمع المدني

لعل أكثر التحالفات فعاليةً تلك التي تجمع الناشطين من المجتمع المدني مع النساء في الحكومة. ويمكن أن يستخدم كل قطاع إمكانياته المختلفة، وأنواع السلطة، والعلاقات مع الناخبين من أجل التقدم بجدول أعمال مشترك. في بوليفيا، مثلاً، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع جمعية النساء البوليفيات وسائر القوى الفاعلة السياسية من أجل عقد سلسلة من الاجتماعات حول مشكلة

مجموعة التنسيق النسائية تحالف فعال

تعاني النساء في مالي من سوء التمثيل في السياسة. ففي الجمعية الوطنية التي تتألف من ١٤٧ عضواً، لم يتخطَ عدد النساء الخمس عشرة ممثلة، وفي مجلس الوزراء المؤلف من ٢٨ عضواً، فقط أربعة وزراء من النساء. ولكن النساء الماليات، المتحدات في التزامهن في زيادة مشاركة المرأة في الحكومة اجتمعن معاً للمحاربة من أجل التغيير.

في العام ٢٠٠٣، بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني، شكّلت الناشطات من مختلف الأطياف السياسية شبكةً هدفها تعزيز دور المرأة في الحياة السياسية - النساء في مجموعة تنسيق الأحزاب السياسية. بقيت المجموعة ناشطةً وشاركت في العمل السياسي. في العام ٢٠٠٥، نجحت في الضغط على الجمعية الوطنية، وضمان الحصول على بند خاص بالتمويل الحزبي يركز نسبة العشرة بالمئة من الأموال العامة الكاملة التي تتلقاها الأحزاب حول عدد من شاغلات المناصب في الحزب.

من خلال العمل بالشراكة مع المعهد الديمقراطي الوطني وبرنامج دعم وتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة، وهو برنامج لقضايا النوع الاجتماعي تديره الحكومة، نظمت مجموعة النساء في الأحزاب السياسية سلسلة من عشر ورش عمل في أواخر العام ٢٠٠٦ وأوائل العام ٢٠٠٧، قبل انتخابات مالي. ركزت ورش العمل على أساليب تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات عبر معالجة أدوار النساء كصانعات للقرار في المناصب المنتخبة وفي الأحزاب السياسية. وقد حضر كل ورشة عمل ما يزيد عن أربعين رجلاً وامرأة - بما في ذلك الناشطون ومدراء الانتخابات.

لم تشكل ورش العمل فرصةً ممتازةً لزيادة الوعي والدعم للمجموعة فحسب، بل ساعدت أيضاً في زيادة الثقة في أوساط القائدات. وقد حضر الحفل الختامي عدة مسؤولين حكوميين، بمن فيهم وزير شؤون المرأة، الذي نوّه بالمبادرات وأعلن عن التزامه ليس فقط بضمّان إشراك المرأة في أنشطة الحزب، بل بتقديم دعم القيادات الحزبية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

العمل مع الرجل على القضايا المتعلقة بالمرأة

يزداد الوعي بين النساء اللواتي يعملن على قضايا التمكين حول أهمية العمل مع الرجل من أجل تحقيق المساواة. فتكون البرامج المعروفة باسم «مشاركة الرجل» نتيجة لما تبذله النساء من جهود في مجال استقطاب الحلفاء الرجال في الحملات المناهضة للعنف وتشكيل التحالفات مع المنظمات الخاصة بالرجل. وإن ضمان وصول البرامج إلى مجموعة مختلطة ولو أن البرنامج نفسه يتمحور حول زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية أمر مهم من أجل توسيع رقعة الحوار وعدم استبعاد الحلفاء الرجال المحتملين. على سبيل المثال، نظم المعهد الديمقراطي الوطني في غينيا رحلة استجمام، جمعت ما يزيد عن ٢٥٠ امرأة ورجل في أوائل تموز/يوليو من العام ٢٠٠٧. وقد عرف هذا الحدث نجاحاً كبيراً بحيث كرر المدربون ورش العمل في العواصم الإدارية الإقليمية السبع في البلاد. شارك في ورش العمل اللاحقة تلك أكثر من ٤٠٠ شخص.

التعاون المشترك بين الأحزاب

كما ذكر في مرحلة سابقة، عبرت النساء عن الدور الذي يؤديه في العمل مع النساء من الأحزاب السياسية الأخرى حول القضايا

التي تهم النساء. فمثلاً، في الجزائر، أطلقت الناشطات النساء من ثمانية أحزاب سياسية بين أحزاب حاكمة ومعارضة، مبادرة فوزوا مع النساء في الجزائر وصادقن على خطة العمل العالمية^{٩٤} «كأداة واستراتيجية يمكن من خلالها الضغط على القيادات». خلص المشاركون في المبادرة إلى سلسلة من التوصيات لتدابير على الأمدين القصير والمتوسط يجب أن تعتمدها الأحزاب السياسية من أجل تعزيز دور المرأة في المناصب القيادية. بعد ذلك أرسل البرنامج إلى قادة الأحزاب، ورئيس الوزراء، ووزير شؤون المرأة والأسرة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ٢٠٠٤. مثل هذا المشروع إحدى المرات النادرة التي قدم فيها ممثلو مجموعة متنوعة من الأحزاب السياسية الجزائرية دعمهم لمبادرة مشتركة.

أحداث فرق في الحكومة المحلية

من الممكن أن توفر جهود اللامركزية في كثير من الديمقراطيات الناشئة فرصةً للحكم الشمولي المستجيب للاحتياجات المحلية.

٩٤. مبادرة «فوزوا مع النساء» جهد عالمي قام به المعهد الديمقراطي الوطني من أجل تعزيز استراتيجيات زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في مختلف أنحاء العالم. تحدد خطة العمل العالمية التوصيات العملية للأحزاب السياسية من أجل توسيع جاذبيتها من خلال التطرق إلى دور النساء كناخبات، ومرشحات، وناشطات حزبيات، ومسؤولات منتخبات. راجع «Win with Women Global Action Plan» National Democratic Institute، <http://www.ndi.org/WinWithWomen/GlobalActionPlan>

تتعدد الأسباب لوجود فرص أمام النساء لاداء دور أعظم في صناعة السياسات وتطبيقها على المستوى المحلي:

● إن مؤهلات شغل المناصب تعتبر أدنى عموماً على مستوى الولاية، والمقاطعة أو المدينة. من جهة أخرى، تعقد الاجتماعات والإجراءات في الغالب في اللغة المحلية الأمر الذي يجعل الحكومة المحلية بطبيعة الحال أقرب إلى المرأة، بما أن المرأة من غير المرجح أن تكون قد استفادت من التعليم النظامي.^{٩٥}

● غالباً ما يكون من الأسهل على النساء التوفيق بين العمل والمسؤوليات المنزلية، مثل رعاية الطفل، عند العمل في الحكومة على المستوى المحلي. قد تتطلب السياسة الوطنية الانتقال إلى العاصمة وبشكل عام وظيفة «بدوام كامل» الأمر الذي يفرض جهداً إضافياً على النساء. أما السياسة المحلية فمن الأرجح أن تعتبر وظيفة «بدوام جزئي».^{٩٦}

● قد يبدو العمل في السياسة المحلية أكثر جاذبية بالنسبة إلى النساء من السياسة الوطنية لأن المرأة عامةً تملك الخبرة في التعامل مع القضايا التي تتحكم بها الحكومة المحلية مثل التعليم وموارد المجتمع المحلي.

ثمة أدلة تفيد بأن مشاركة المرأة في الحكم المحلي قد تمثل بوابة عبور إلى مزيد من المشاركة على المستوى الوطني. فقد بينت إحدى الدراسات أن نسبة ٧١٪ من الأعضاء النساء في البرلمان اللواتي تمت مقابلاتهن قد وصلن إلى مناصبهن بعد أن حكمن أعضاء في المجالس في الحكومة المحلية.^{٩٧} وهو ما يوفر فرصة لمشاركة المرأة في حكم المدينة وحكم المجالس.

تقدم الحكومة المحلية أيضاً عقبات هامة ومحددة أمام مشاركة المرأة في عمليات صنع القرارات:

● مع تطبيق عمليات اللامركزية، وفيما تصبح الحكومة المحلية أكثر نفوذاً وتحظى بتمويل أكبر، تصبح أكثر جاذبية للمرشحين الرجال. وهو ما يبقي النساء خارج النظام.^{٩٨}

● قد تكون المواقف التقليدية حول القيادة النسائية، المحافظة والقائمة في المجتمعات الذكورية، أكثر تأثيراً على المستوى المحلي. قد تحدّ هذه المواقف من سلوك المرأة. فقد تخضع النساء للترهيب والاستغلال في حال حاولن دخول السياسة.

● أي نسبة متدنية من الإشراف أو التدقيق على المستويات الدنيا للحكم يمكن أن تفسح المجال للممارسات التمييزية. على سبيل المثال، بموجب التعديلات على الدستور الهندي، أقيمت المجالس المحلية أو الباناشيات، وفرضت أن تشكل النساء نسبة الثلث من أعضاء المجالس. من حيث الممارسة، حددت بعض الباناشيات قواعد منعت النساء اللواتي لديهن أكثر من ولدين من شغل العضوية. فيما حددت باناشيات أخرى النصاب للتصويت على نحو متدنٍ بحيث يمكن أن يلتقي الرجال الرفيعو المستوى ويتخذوا القرارات من دون وجود أعضاء المجالس من النساء.^{٩٩}

● قد تكون للنساء قدرة أدنى في الوصول إلى المعلومات العامة وتكنولوجيا الاتصالات، مثل الراديو والهواتف والإنترنت. أفادت الأبحاث التي أجريت على الانتخابات المحلية في رواندا لعام ٢٠٠٦ أن النساء قد تأثرن على نحو غير متناسب بالإعلانات الأخيرة لأنظمة تسجيل المرشحين بسبب قلة وصولهن إلى المعلومات مقارنة بالرجال.^{١٠٠}

بناء قدرات المسؤولين المحليين

لكي تتمكن الحكومات المحلية من تحمل المسؤولية والسلطة، لا بد من أن يكون المسؤولون المنتخبون مستعدين من أجل تمثيل مصالح الناخبين، وإدارة التنمية المحلية ومشاريع إيصال الخدمات، والتنسيق مع الحكومات على المستويين الإقليمي والوطني. غالباً، على المستوى المحلي، تفتقر النساء كما الرجال إلى الخبرة، والوصول إلى المعلومات وإمكانية ممارسة الحكم بفعالية. من هنا، قد تتضمن النشاطات التدريب من أجل تعزيز إمكانيات المسؤولين المحليين المنتخبين. في أفغانستان مثلاً،

٩٥ Josephine Ahikire, "Gender Equity and Local Democracy in Contemporary Uganda: Addressing the Challenge of Women's Political effectiveness in Local Government", in *No Shortcuts to Power: African Women in Politics and Policymaking*, eds. Anne Marie Goetz and Shireen Hassim (London: Zed Books, 2003); Elizabeth Powley, *Engendering Rwanda's Decentralization: Supporting Women Candidates for Local Office*, The Initiative for Inclusive Security (Washington: Hunt Alternatives Fund, 2008), http://www.huntalternatives.org/download/1091_engendering_rwandas_decentralization.pdf.

٩٦ Amanda Evertzen, *Gender and Local Governance*, (Amsterdam: SNV and the Netherlands Development Association, 2001).

٩٧ Catherine Bochel and Jacqui Briggs, "Do Women Make a Difference?" *Politics* 20, 2 (2000): 63-8.

٩٨ Evertzen.

٩٩ Niraja Gopal Jayal, "Engendering Local Democracy: The Impact of Quotas for Women in India's Panchayats," *Democratization* 13,1 (2006): 15-35.

١٠٠ Powley, *Engendering Rwanda's Decentralization*.

تحالف النساء ما بين الأحزاب يصل إلى النساء الريفيات

في النيبال، قدم المعهد الديمقراطي الوطني الدعم للنساء من سبعة أحزاب سياسية من أجل تشكيل تحالف النساء ما بين الأحزاب، مجموعة مهمتها دعم مشاركة المرأة في العمل السياسي. وقد أقام التحالف فروعاً، أو لجاناً فرعيةً في ٥٢ من مقاطعات الدولة الخمس والسبعين، فوصل إلى النساء من داليت والأقليات الإثنية والمجموعات اللغوية وغيرها من المجتمعات المهمشة.

بدعم من المعهد الديمقراطي الوطني، أقام التحالف سلسلةً من ورش العمل لبناء القدرات للأعضاء في الفروع حول مواضيع مثل تنمية القيادة النسائية، وعملية صياغة الدستور، والفدرالية، ومهارات التنظيم والتواصل. من بين المشاركين نساء من خلفيات متنوعة ومجموعة واسعة من الانتماءات للأحزاب السياسية. أما المدربون، وفي صفوفهم النساء الأعضاء في البرلمان، فيتمتعون بالمهارات في التعاطي مع المجموعات المختلفة والتشجيع على المشاركة الناشطة. وتوفر اللجان الفرعية للتحالف، وكثير من بينها في المناطق النائية، للنساء الريفيات قدرة الوصول إلى القضايا السياسية على المستوى الوطني، والمعلومات حول المناسبات السياسية القادمة، وبرامج التدريب المصممة للنساء من مختلف الخطوط الحزبية. وتعتبر هذه اللجان الفرعية مهمة في المدافعة عن التمويل ودعم مبادرات النساء على المستويين المحلي والوطني.

ومن العناصر الفعالة للتدريب أيضاً للنساء المرشحات، لا سيما على المستوى المحلي، توفير المثل العليا وبرامج الإرشاد. كما أن الحاجة إلى نماذج الأحزاب السياسية تبدو واضحة في سياقات أخرى. فقد أثبتت إحدى الدراسات التي تناولت النساء الأميركيات العاملات في المنظمات غير الربحية أن «إحدى الاستراتيجيات لتعزيز وصول صوت المرأة في الحياة السياسية تتمثل في توفير المثل العليا للنشاط السياسي للمرأة، بهدف توسيع حس ما هو ممكن أو مناسب في حياة النساء»^{١٠٣} من جهة أخرى تبين من خلال إحدى الدراسات التي تناولت النساء في مراكز القيادات المحلية في كولومبيا، والعراق، وصربيا أن «إنشاء أنظمة الدعم، وبرامج الإرشاد، وتبادل الخبرات مع سائر النساء في القيادات» أمر مفيد في بناء ثقة المرأة في نفسها وتشجيعها على الوصول إلى المناصب القيادية.^{١٠٤} يمكن العثور على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع في القسم الخاص بالملاحق من هذا الدليل.

حث الحكومة المحلية على استجابة أكبر

تفيد برامج المعهد الديمقراطي الوطني في مجال الحكم في الاشتراك مع المجالس المحلية وغيرها من الهيئات الخاصة بالحكم المحلي لمساعدتها في العمل مع المواطنين على نحو أكثر

قدم المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة إلى أعضاء المجالس في المقاطعات من أجل تقييم احتياجات الحكومات المحلية، ونتاج خطط التنمية في المقاطعات، وتقديم الخطط إلى المسؤولين الحكوميين الرفيعي المستوى ومراقبة نفقات التنمية.^{١٠١}

بسبب المواقف التمييزية وعدم القدرة على الوصول إلى التعليم والموارد مقارنة بالرجل، غالباً ما تواجه المرشحات والمسؤولات المنتخبات عقبات إضافية. ويمكن أن تكون برامج التدريب المكيفة لتناسب مع احتياجات النساء كثيرة الإنتاجية على نحو خاص. في بوليفيا مثلاً، أنشئت مدرسة للقيادات النسائية شملت البلاد بكاملها، الفوز مع النساء، ودربت ما يزيد عن ألفي امرأة حول مهارات القيادة السياسية، واستراتيجيات الحملة للانتخابات البلدية لعام ٢٠٠٤، وممارسات الإدارة البلدية المسؤولة.^{١٠٢}

عالمياً، تبين الأبحاث أن هناك مشكلة في الثقة بين الرجال والنساء. تفيد تقارير النساء أن قلة الثقة بالنفس من العقبات الأكبر التي تحول دون دخولهن في السياسة. حتى أن النساء اللواتي يملكن المستوى نفسه من الإعداد والقدرات مثل الرجال يشعرن بقلة الاستعداد لشغل هذه المناصب مقارنة بالرجال. وإن البرامج التدريبية التي تعالج هذه المشكلة وتلقن مهارات القيادة فعالة بشكل خاص بالنسبة إلى النساء.

١٠٣ Amy Caiazza, *Called to Speak: Six Strategies That Encourage Women's political Activism* (Washington: Institute for Women's Policy Research, 2006), <http://www.iwpr.org/pdf/1916.pdf>.

١٠٤ Women's Involvement in Local Leadership (WILL): Facilitating Effective and Sustainable Participation in Community Organizations and Democratic Culture Building-Executive Summary" (Washington, CHF International and USAID, 2006), http://www.chfinternational.org/files/4339_file_WILL_Executive_Summ_ary.pdf.

١٠١ "Democratic Governance: Local Government Strengthening," National Democratic Institute, http://www.ndi.org/democratic_governance?page=0%2C2

١٠٢ "Latin America and the Caribbean Past Programs," National Democratic Institute, http://www.ndi.org/past_programs

اللامركزية توفر فرصاً غير مسبوقه للقيادات النسائية

خلال الانتخابات البلدية الأولى في بوركينافاسو في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، كان عدد كبير من النساء قد ترشحن للمرة الأولى، لذلك قدم المعهد الديمقراطي الوطني لهن جلسات تدريبية مكثفة حول عملية اللامركزية، وإطار القانوني للانتخابات المحلية، والقواعد الأساسية لإدارة الحملة الانتخابية. تم انتخاب ما يزيد عن ٦٤٠٠ عضواً من النساء (أي حوالي ثلث كامل عدد أعضاء المجلس) ولكنهن واجهن عدداً من التحديات بصفتن مسؤولات منتخبات حديثاً.

على أثر الانتخابات مباشرة، أعد المعهد الديمقراطي الوطني فريقاً من المدربين جال في مختلف أنحاء البلاد لتدريب النساء المنتخبات حديثاً في محاولة لإعدادهن لأدوارهن ومسؤولياتهن. عقد المدربون ورش العمل في اللغات المحلية ونظموا نشاطات تفاعلية وأداء الأدوار للنساء حول كيفية إصغاء لشجون المواطنين، والتأكيد على المواقف السياسية وتحسين مهارات التواصل بين الأشخاص. كما وقّر المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً تدريباً على أدوار النساء كأعضاء في المجالس المحلية والتحديات المستمرة في تطبيق عملية اللامركزية. وكخطوة تستكمل التدريبات، أنتج المعهد الديمقراطي الوطني كتيبات لأعضاء المجالس النساء لمساعدتهن على فهم العملية التشريعية ودور المسؤول المنتخب على نحو أفضل.

تعزير المشاركة المدنية

توفر اللامركزية أيضاً فرصةً لتقريب الحكومة من الناخبين وهي تعطي الخدمات طابعاً مراعيّاً للنوع الاجتماعي من خلال منح المسؤولين المحليين القدرة على الاستجابة لاحتياجات المرأة.^{١٠٧} وإن التشديد على زيادة نسبة المشاركة المدنية توفر الفرص للنساء وغيرهن من المجموعات التي استبعدت على نحو تقليدي عن السياسة.

في محاولة لزيادة استجابة الحكومة المحلية لهموم المواطنين، يجب أن تقدم البرامج المساعدة إلى الحكومات المحلية من أجل تطوير أنظمة تحقق مزيداً من التفاعل بين المسؤولين المحليين والمواطنين. من خلال دعم النساء في الحكومة المحلية ومنظمات النساء المحلية، يمكن للمتمرسين زيادة نسبة المشاركة المدنية في عملية صنع القرارات في الحكومة، وبالتالي بناء الثقة في العملية الديمقراطية.

كما يؤثر وجود النساء في الحكومة المحلية على ما يبدو على المواقف حيال النساء والعلاقات المرتبطة بالنوع الاجتماعي وسط الناخبين. في الهند، تفيد العائلات عن مزيد من تشاطر مسؤوليات الأسرة منذ دخول النساء إلى الحكومات المحلية، وتلاحظ النساء أنهن يتلقين مزيداً من الاحترام بعد أن شغلن المناصب في السلطات المحلية.^{١٠٨}

فعالية، ومراقبة الميزانيات المحلية وإيصال الخدمات على نحو أفضل. ومع وصول الحكومات الوطنية إلى اللامركزية، يمارس مزيد من الضغط على الحكومات المحلية من أجل بناء الثقة ودعم الديمقراطية بين السكان المحليين. وهو أمر يفرض الإدارة الفاعلة للموارد، وإظهار استجابة الحكومات المحلية للمواطنين.

ثمة أدلة على أن السلوك السياسي للمرأة يمثل خطراً أكبر في ما يتعلق بالقضايا المحلية والعلاقات مع الناخبين مقارنةً بالرجل. في المملكة المتحدة، مثلاً، تقوم السياسات على المستوى الوطني بوضع العمل مع الدوائر الانتخابية في سلم الأولويات كمساعدة الأفراد ذوي المشاكل، وعقد الاجتماعات مع الناخبين، وتمثيل المصالح المحلية في البرلمان، أكثر مما يفعل الزملاء الذكور.^{١٠٩}

عندما تشغل النساء المناصب في الحكومة المحلية، ثمة أدلة تفيد أنهن يلبن أولاً الرعاية الاجتماعية للناخبين. وإن دراسة حضور النساء في المجالس المحلية في النروج قد كشفت أن زيادة التمثيل النسائي خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي تناسبت مع نتائج محسنة في السياسات في ما يتعلق بتوفير الرعاية للأطفال. فقد قدمت ٣٨ بلدية بأكثر من خمسين بالمئة من النساء في المجالس المحلية مزيداً من خدمات رعاية الأطفال ما بين عامي ١٩٧٥ و١٩٩١.^{١١٠}

١٠٧ Jo Beall, *Decentralizing Government and Centralizing Gender in Southern Africa: Lessons from the South African Experience – Occasional Paper 8* (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development, 2005).

Gopal Jayal.

١٠٨

١٠٩ Pippa Norris, "Women Politicians: Transforming Westminster?" *Parliamentary Affairs* 49, 1 (1996): 89-102

١١٠ Kathleen Bratton and Leonard Ray, "Descriptive Representation, Policy Outcomes, and Municipal Day-Care Coverage in Norway," *American Journal of Political Science* 46, 2 (April 2002): 428-37.

الاجتماعي في الأهداف، والمنهجية والنتائج المتوخاة والتأثير المتوقع لجميع المشاريع. عند ابتكار برامج الحكم، من الأهمية بمكان ملاحظة مساهمات النساء ونتائج مشاركتهن في السلطة التشريعية، وفي الفرع التنفيذي، في آليات الجنسية الوطنية والحكم المحلي. كما يفترض بموظفي البرنامج تصميم مؤشرات التأثير لقياس قدرة المرأة في التأثير على العملية السياسية وما إذا كان الدعم في البرامج ينتج تشريع مراعية للنوع الاجتماعي، والميزانيات والسياسات، وايصال الخدمات. ومن المؤشرات العينية، نذكر:

- نسبة النفقات من الحكومة المحلية والوطنية المستهدفة عند ادماج قضايا النوع الاجتماعي في البرامج والسياسات ومبادرات المساواة بين الجنسين؛
- نسبة المرشحين السياسيين الذين تلقوا التدريب رجالاً ونساء؛
- نسبة المسؤولين الحكوميين والموظفين وأعضاء المجتمع المدني من الرجال والنساء الذين تلقوا التدريب على مستوى القيادات؛
- عدد السياسات الوطنية التي تتم صياغتها مع الأخذ بالإمكانيات الوطنية، والإجراءات والأنظمة من أجل تعزيز التخطيط والتطبيق المراعيين للنوع الاجتماعي؛
- البيانات الموزعة حسب النوع الاجتماعي لعدد البرلمانين المشاركين في الجلسات التي تشمل التدريب على قضايا مراعاة النوع الاجتماعي.

مراجع إضافية للمطالعة

International Institute for Democracy and Electoral Assistance (International IDEA). "International IDEA: Supporting Democracy Worldwide." <http://www.idea.int/>.

Inter-Parliamentary Union. "Information on National Parliaments." <http://www.ipu.org/english/home.htm>.

National Democratic Institute. <http://www.ndi.org/>.

Quota Project. "Global Database of Quotas for Women." <http://www.quotaproject.org/>.

بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن يسهم حضور النساء ووجودهن في السياسة في تعزيز الثقة بالنفس، الأمر الذي سيشجع لنساء أخريات رؤية أنفسهن في عملية صنع القرارات على المستوى المحلي.

فلتمثيل المرأة - أو غياب تمثيلها - على المستوى المحلي انعكاسات هامة تؤثر على استدامة المرأة في مناصب القيادة. فعندما تخدم المرأة في الحكومة المحلية، تكتسب الخبرة وتصبح معروفة الأمر الذي يهيئها للانتقال إلى القيادة على المستوى الوطني. وإن دعم المرأة على المستوى المحلي من شأنه إعداد جيل قادم من القادة على المستوى الوطني المطلعين على كيفية الاستجابة لحاجات الناخبين.

الرصد والتقييم

عند تقييم فعالية أي برنامج متخصص في مجال الحكم، ولضمان معالجته لمسألة مراعاة النوع الاجتماعي على طول مراحل البرنامج، لا بد من إدخاله في خطة المراقبة والتقييم، من الناحيتين الكمية والنوعية. وفيما يسهم التأكد من أن خبراء المراقبة والتقييم يتمتعون بالدراية في مجال النوع الاجتماعي لتحديد مؤشرات مراعاة النوع الاجتماعي، تساعد هذه التوصيات أيضاً في العملية.

تأخذ خطة المراقبة والتقييم الناجحة في الحسبان عدد الرجال والنساء الممثلين في مختلف مراحل البرنامج، من حيث فريق العمل والمشاركين، وكيفية مشاركتهم بنشاط. وأيضاً، فكر في عدد الخبراء التقنيين، وضيوف المداخلات، والمتحدثين هم من النساء أثناء البرامج التدريبية. ولا بد من تحديد خط أساسي للتوزيع حسب الجنس والعمر قبل بدء البرنامج ويجب جمع المعلومات المقسمة بحسب النوع الجنسي والعمر طيلة ديمومة البرنامج. كما أن توكيل المدربين وموفري المساعدة التقنية على المدى القصير بتحديد عدد المشاركين من الرجال والنساء في جلساتهم مفيد بشكل خاص عند جمع هذه البيانات. بالإضافة إلى تقييم مشاركة المرأة ضمن البرنامج، لا بد أيضاً من معرفة عدد النساء في المناصب المنتخبة، وعدد النساء في المناصب المعينة وعدد النساء المنتخبات في الحكومة المحلية، كما يجب الإعلان عن النتائج كوسيلة من وسائل الإشراف من قبل السلطة التشريعية.

لا بد من تقييم البرامج على أساس ما إذا كانت تعزز المساواة بين الجنسين أم لا. فمع تصميم البرنامج وتنفيذه، يفترض بفريق العاملين عليه أن يضمنوا انعكاس الفروقات المرتبطة بالنوع

Shoemaker, Jolynn. *Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action*. Washington and London: Hunt Alternatives and International Alert, 2004.

http://www.huntalternatives.org/pages/87_inclusive_security_toolkit.cfm.

United Nations. "Millennium Development Goals."

<http://www.un.org/millenniumgoals/>.

United Nations Development Fund for Women (UNIFEM). <http://www.unifem.org/>.

United Nations Development Program (UNDP).

<http://www.undp.org>

٨. مسرد بأهم المصطلحات المستعملة: المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة السياسية

إلى التقارير التي تعدّها المنظمات غير الحكومية في ظلّ غياب أيّ تقارير حكومية (أما لامتناع الحكومات عن إصدار هذه التقارير أو بسبب تأخر الحكومات في إعدادها).

http://www.iwraw-ap.org/using_cedaw/sreport_guidelines.htm

http://www.globalrights.org/site/DocServer/Guide_to_Shadow_Reporting_July_2009.pdf?docID=10544

منهاج عمل بيجينغ: Beijing Platform for Action

انعقد المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، بدعوة من الأمم المتحدة، في العام ١٩٩٥، في بيجينغ الصين. وكان يهدف إلى تقييم مدى التقدم الذي تمّ إحرازه على هذا الصعيد منذ انعقاد هذا المؤتمر في نيروبي في العام ١٩٨٥، واعتماد منهاج عمل يتركز على القضايا الرئيسية التي تعرقل مسيرة المرأة في العالم وتعيق تقدمها، مسلطاً الضوء على ١٢ قضية تشغل اهتمام المرأة. وتشمل هذه القضايا مجالات التعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، ومصير المرأة في النزاعات المسلحة، والفقر، ووضعها الاقتصادي، ومكانتها في السلطة ودوائر صنع القرار، وحقوق الإنسان، والإعلام، والطفلة، والبيئة. وقد أقرّت الحكومات المشاركة في هذا المؤتمر إعلان بيجينغ ومنهاج العمل الصادر عنه لمعالجة هذه المشاكل.

<http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf>

التمييز الإيجابي: Affirmative Action

يشير هذا المفهوم إلى التدابير الإيجابية المتخذة، في إطار السياسات العامة والبرامج والأنظمة، سعياً إلى التعويض عن أشكال التمييز التي تُمارس بحق الأشخاص، والتي منعت في الماضي شريحة معيّنة من المجتمع من أن تلقى معاملة عادلة أو أن تتمتع بحقوقها، على قدم المساواة مع الفئات الأخرى. فقد تقضي هذه البرامج والأنظمة بتمييز الفئات المذكورة، دون سواها من شرائح المجتمع، بمعاملة تفضيلية في مجالات معيّنة.

<http://www.ohchr.org/EN/Pages/WelcomePage.aspx>

<http://plato.stanford.edu/entries/affirmative-action/>

<http://www.ohchr.org/EN/Pages/WelcomePage.aspx>

تقديم تقارير بديلة/تقارير الظلّ: Alternative and Shadow Reporting

حين تصادق أيّ دولة على معاهدات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تصبح ملزمة بتطبيق أحكامها وتقديم تقارير دورية ومرحلية حول مدى التزامها بموجباتها. تُرفع هذه التقارير إلى هيئة أو لجنة المراقبة المنبثقة عن كلّ معاهدة، والموكّلة بمراقبة مدى تقيّد الدول الأطراف ببنودها. وتلعب آلية تقديم هذه التقارير دوراً محورياً إذ تحمّل الحكومات مسؤولية الالتزام ببنود المعاهدة.

من الضروري التمييز بين تقارير الظلّ والتقارير البديلة، بحيث تشير الفئة الأولى إلى التقارير التي تعدّها المنظمات غير الحكومية، بعد اطلاعها على تقارير حكومية مقدمة إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فيما تشير الفئة الثانية

التكتلات النسائية: Caucus

تشكل التجمعات النسائية ركيزة أساسية لبناء الحكم الديمقراطي. فقد أثبتت التجمعات أو اللجان النسائية، في العالم أجمع، دورها المهم لإدراج مفهوم النوع الاجتماعي في عملية إعداد السياسات وتطويرها، وطرح التشريعات التي تعالج أولى القضايا الملحة لتحقيق المساواة بين الجنسين. فغالباً ما تمثل التكتلات البرلمانية النسائية مساحة فريدة لإطلاق الحوار بين عدة أحزاب ضمن الهيئات التشريعية، ولتعزيز قدرة هذه التجمعات واللجان على الاضطلاع بدور فعال في إطار العمل التشريعي والمدني والسياسي الأوسع، إلى جانب أدوار أخرى تضطلع بها وتساعد في تدعيم نفوذ المرأة السياسي بثتى الوسائل.

منظمات المجتمع المدني:

Civil Society Organizations (CSOs)

يشير مصطلح المجتمع المدني إلى سائر المجموعات الناشطة خارج إطار الحكومة، على غرار المجموعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، ومنظمات السكان الأصليين، والمنظمات الدينية، والجمعيات والمؤسسات المهنية. فالمجتمع المدني يعبر عن اهتمامات الهيئات الاجتماعية ويشيع الوعي حيال القضايا البارزة، سعياً إلى التأثير على السياسات ودوائر صنع القرار. وفي العقود الأخيرة، نجحت منظمات المجتمع المدني، بفضل حملات المدافعة وجهود حشد المواطنين والموارد، في رسم سياسات العالم.

إئتلاف: Coalition

يضمّ الائتلاف مجموعة منظمات أو أحزاب أو أشخاص يعملون معاً، ولو لمرحلة مؤقتة، من أجل تحقيق هدف مشترك، كإقرار قانون معين. ويعتبر تشكيل الائتلافات من أكثر الاستراتيجيات فعالية لضمان حقوق المرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية، وانتهاج سياسات مراعية للجنسين، إضافة إلى كونه عاملاً أساسياً لتحفيز المنافسة بين القوى الفاعلة داخل أي نظام ديمقراطي قوي.

اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩):

Convention on the Elimination of Discrimination against Women (1979)

غالباً ما تعتبر هذه الاتفاقية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٩، بمثابة شرعة دولية لحقوق المرأة. وهي تعرّف بأشكال التمييز المرتكبة بحق المرأة وتخط برنامج عمل

لتحرك وطني يسعى إلى القضاء عليها. ولعل أهمية هذه الاتفاقية تكمن في أنها تجعل المرأة التي تشكل نصف سكان الكرة الأرضية في صلب هموم حقوق الإنسان. كما تستمد روحيتها من أهداف الأمم المتحدة طمعاً في تجديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته وقيمه، ويتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية. تضم هذه الاتفاقية ٣٠ مادة تتحدث عن مفهوم المساواة، وسبل تحصيل حقوق المرأة في مجالات مثل حقوق الفرد في مناهضة أشكال التمييز؛ والحقوق السياسية والمدنية؛ إلى جانب الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهي بذلك، لا تقتصر على وضع شرعة دولية لحقوق المرأة وحسب، بل تحدد أيضاً برنامج عمل لكل بلد، لتضمن ممارسة هذه الحقوق. وقد وقّع اليوم ٩٨ بلداً على هذه الاتفاقية، و١٨٦ دولة أصبحت طرفاً فيها.

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/>

الثقافة: Culture

تعتبر الثقافة بمثابة مجموعة متباينة من الأفكار والآراء والمبادئ التي يتميز بها أحد المجتمعات أو فئة اجتماعية معينة ضمن هذا المجتمع. وبالتالي تجمع الثقافة، إذا ما اقترنت بالفنون والآداب، بين أنماط حياة هذه المجتمعات، ومجموع قيمها وتقاليدها ومعتقداتها.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001271/127160m.pdf>

<http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re55.pdf>

آليات التنفيذ: Enforcement Mechanisms

الإجراءات أو التدابير المتخذة لمواجهة الانتهاكات التي تتعرض لها أي معاهدة أو قوانين أو سياسة تتعلق بحقوق المرأة، أو الممارسات المخالفة لها، على المستويين المحلي أو الدولي

http://www.stopvaw.org/Enforcement_Mechanisms_In_The_United_Nations.html

النوع الاجتماعي: Gender

يشير هذا المفهوم إلى الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها كل من الرجل والمرأة ضمن عائلاتنا، ومجتمعاتنا، وبيئتنا الثقافية. ويشمل أيضاً المواصفات والمؤهلات والسلوكيات المتوقعة على

الجنسي، والتحرش الجنسي، والاتجار بالنساء والفتيات، إلى جانب عدة ممارسات شائعة تسيء إلى الإنسان. يمكن أن يترك أي فعل من هذه الأفعال بصمات نفسية عميقة، وأن يسيء إلى صحة النساء والفتيات بشكل عام، من حيث صحتهم الإنجابية والجنسية، وأن يفضي أحياناً إلى الوفاة. وأخيراً يساهم العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، عن قصد أو بفعل تأثيره، في ترسيخ سلطة الرجل وسطوته، مدعوماً بثقافة الصمت والتنكر لخطورة العواقب التي تخلفها هذه الاعتداءات على صحة ضحاياها.

<http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re55.pdf>

<http://www.unfpa.org/gender/violence.htm>

المساواة بين الجنسين: Gender Equality

يشير مفهوم المساواة بين الجنسين إلى إشاعة ظروف متكافئة تخولهما التمتع بكامل حقوق الإنسان، إلى جانب المساهمة في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية من جهة، والاستفادة منها من جهة أخرى. فتتحقق المساواة بين الجنسين حينما يقيم المجتمع وزناً لأوجه التشابه والاختلاف بين الرجل والمرأة على السواء، وللدور الذي يضطلعان به، انطلاقاً من فكرة تقاسمهما كامل المسؤوليات ضمن عائلتهما وجماعتهما ومجتمعهما.

<http://portal.unesco.org/en/files/11483/10649049699Definitions.doc/Definitions.doc>

العدل بين الجنسين: Gender Equity

يشير مبدأ العدل بين الجنسين إلى تنعم المرأة والرجل بالتساوي بفرص الحياة، والاعتراف باختلاف احتياجاتهما واهتماماتهما. ولإرساء مبدأ العدل والإنصاف، يجب اعتماد مقاييس معينة للتعويض عن الخلل التاريخي والاجتماعي الذي يحول دون حصول المرأة والرجل على فرص متكافئة، في مجال إعادة توزيع السلطة والموارد. فما العدل إلا الدرب التي تقود إلى المساواة.

<http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re55.pdf>

<http://portal.unesco.org/en/files/11483/10649049699Definitions.doc/Definitions.doc>

الأرجح من الرجل والمرأة (الأنوثة والرجولة). فأدوار الجنسين والسلوكيات هي أمور يكتسبها المرء، إنما تتغير مع الوقت وتتباين ضمن البيئة الثقافية الواحدة أو ما بين بيئة وأخرى. كما تختلف أدوارهما تبعاً لنظام الفروقات الاجتماعية المرتبطة مثلاً بالموقع السياسي، والطبقة الاجتماعية، والانتماء العرقي، والإعاقة الجسدية أو العقلية، والعمر، وما عداها من عوامل. ولعل أهمية هذا المفهوم تعود إلى أن تطبيقه في إطار التحليل الاجتماعي يكشف النقاب عن أسباب شيوع ظاهرة خضوع المرأة (أو تسلط الرجل) في المجتمع، مما يبرز إمكانية تغييرها أو وضع حد لها، لأنها ليست موروثاً جينياً ولا هي أبدية سرمدية.

<http://portal.unesco.org/en/files/11483/10649049699Definitions.doc/Definitions.doc>

التحليل المتعلقة بالنوع الاجتماعي:

Gender Analysis

تعطي هذه التحليل صورة عامة عن الإمكانيات والقيود التي تتحكم بنشاطات أي برنامج، استناداً إلى طبيعة العلاقات القائمة بين الرجل والمرأة. فتحليل المعلومات المتعلقة بدورهما في المجتمع، ومدى ترابطهما، وإمكانية وصولهما إلى الموارد، ومشاركتهما النسبية في السلطة إنما يشيع الوعي المطلوب لاستحداث سياسات وبرامج ومشاريع تحدد وتلبّي مختلف احتياجاتهما. عدا عن أن إجراء هذا التحليل ضمن إطار الإعداد للبرنامج يساعد أصحاب الاختصاص على تحديد أبرز قضايا النوع الاجتماعي لمراعاتها عند تصميم البرنامج وتطبيقه.

http://www.usaid.gov/our_work/cross-cutting_programs/wid/gender/gender_analysis.html

<http://portal.unesco.org/en/files/11483/10649049699Definitions.doc/Definitions.doc>

العنف على أساس النوع الاجتماعي:

Gender-Based Violence

يتجلى هذا العنف في أي فعل أو خطر يلحق الأذى الجسدي أو الجنسي أو النفسي بشخص معين، بسبب جنسه. فهذا النوع من العنف يعكس ويزيد، على السواء، الظلم بين الرجل والمرأة، ويسيء إلى صحة ضحاياها، وينتقص من كرامتهم وأمنهم واستقلاليتهم؛ كما يشمل مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك استغلال الأطفال جنسياً، والاغتصاب، والعنف المنزلي، والاعتداء

إعداد موازنة مراعية للنوع الاجتماعي: Gender-Responsive Budgeting

تُستخدم هذه الموازنة كأداة لتحليل الإنفاق العام من حيث استجابته لاحتياجات الجنسين، تمهيداً لتحديد مدى تأثير إيرادات الحكومة ونفقاتها على النساء والرجال، الفتيان والفتيات. وتستدعي معاينة الهوية القائمة بين ما تعلن عنه السياسات والموارد المرصودة لتطبيق هذه السياسات. من هنا تهدف هذه الموازنة إلى تدعيم جهود المدافعة والمراقبة التي يقوم بها المواطنون، وإخضاع المسؤولين في القطاع العام لمزيد من المساءلة والمحاسبة، وتوفير المعلومات المطلوبة لمواجهة سياسة التمييز ونقص الكفاءة وانتشار الفساد، سعياً إلى اقتراح سياسات بديلة قابلة للتنفيذ. إضافة إلى ذلك، تعتبر المبادرات الناشئة عن هذه الموازنات آليات ضرورية لتعزيز المساواة في المجتمع، كونها تسلط الضوء على أوجه مساهمة المرأة في المجتمع والاقتصاد بفضل عملها غير المدفوع، وعلى احتياجات أبناء المجتمع الأشد فقراً والأقل نفوذاً.

أدوار الرجل والمرأة: Gender Roles

تدل أدوارهما إلى السلوكيات المكتسبة في مجتمعات معينة، وكذلك ضمن جماعة أو مجموعة أخرى، تحدد بدورها النشاطات والمهام والمسؤوليات التي تراها من اختصاص الرجل أو المرأة. لا شك أن الأدوار المعهودة إلى الجنسين تتأثر بعوامل العمر، والطبقة الاجتماعية، والانتماء العرقي أو الإثني، والميول الجنسية، والمعتقد الديني، وكذلك بالبيئة الجغرافية والأوضاع الاقتصادية والسياسية. وغالباً ما تتغير بفعل تغير الظروف الاقتصادية أو الطبيعية أو السياسية، بما فيها جهود التنمية.

<http://www.undp.org/>

مراعاة قضايا الجنسين: Gender Sensitivity

يشير هذا المفهوم إلى قابلية الاعتراف بقضايا الجنسين، والقدرة على إدراك آراء المرأة واهتماماتها المختلفة، الناشئة عن اختلاف موقعها الاجتماعي واختلاف أدوار الجنسين. وقد برز كوسيلة للحد من المعوقات التي تؤخر النمو الشخصي والاقتصادي، بسبب ممارسات التعصب الجنسي. يسهم هذا المفهوم في إشاعة مبدأ احترام الفرد بغض النظر عن جنسه، كما يساعد الجنسين على التمييز بين المعتقدات السليمة وتلك المعيبة أو المععمة حول النوع الاجتماعي.

<http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001281/128166eb.pdf>

إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج: Gender Mainstreaming

تتمحور هذه العملية حول تقييم حجم تأثير الأعمال المقرر إنجازها، بما فيها التشريعات أو السياسات أو البرامج، في شتى المجالات، وعلى كل الأصعدة، على المرأة والرجل. فهي استراتيجية تحرص على إبراز مشاكل المرأة والرجل وتجاوبهما، وإقامة وزن لها، عند إعداد وتنفيذ ومراقبة وتقييم السياسات والبرامج في جميع الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث يفيدان منها دون أي تمييز، وتبتعد عن كل أشكال الغبن والإجحاف. تهدف هذه الاستراتيجية في النهاية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين.

http://portal.unesco.org/en/ev.php-URL_ID=29008&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

التكافؤ بين الجنسين: Gender Parity

يشير هذا المبدأ إلى تمثيل المرأة والرجل في أي هيئة أو منظمة أو مجموعة أو نشاط على قدم المساواة.

نظام الكوتا للجنسين: Gender Quota

يشير هذا المصطلح، المستخدم عادة للإشارة إلى المرأة، إلى الهدف أو السقف الأدنى الذي تحده الأحزاب لعدد مرشحاتها (أو مرشحيها) للانتخابات، أو عدد المقاعد المخصصة للنساء في الهيئات التشريعية. قد تكون هذه الكوتا محددة في الدستور أو تحدها الأحزاب من تلقاء ذاتها. ولعلّ نظام الكوتا اعتمد بشكل عام رداً على التقدم البطيء الذي يحرزه موضوع تمثيل المرأة ضمن دوائر صنع القرار في أي بلد.

<http://www.idea.int/>

العلاقات بين الجنسين: Gender Relations

تأخذ هذه العلاقات شكل علاقات هرمية بين المرأة والرجل على مستوى السلطة، حيث تعاني المرأة من ترجح كفة الرجل على حساب المرأة.

<http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re55.pdf>

النظام الأبوي: Patriarchy

يشير هذا النظام إلى نظام سياسي-اجتماعي يتميز بسلطة الرجل المطلقة أو الهيمنة التي يمارسها بطبيعته. ومن شأن النظام الأبوي، المطبق في حكوماتنا، وفي المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أن يلحق الظلم والإجحاف منهجياً بحق المرأة.

بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان حول حقوق المرأة:

Protocol to the African Charter on Human Rights on the Rights of Women

في العام ٢٠٠٣، أقرّ الاتحاد الأفريقي البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، استكمالاً لبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. يتناول هذا البروتوكول مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان إلى جانب مساهمته في تعزيز حقوق المرأة الأفريقية بفضل أسلوبه المبتكر والموضوعي والمفصل. فللمرة الأولى تنص وثيقة في القانون الدولي، بشكل واضح، على حق المرأة في الإجهاد عند حصول الحمل نتيجة اغتصاب أو سفاح القربى، أو حين تصبح صحتها أو حياتها معرضة للخطر بفعل استمرار الحمل. كما يدعو البروتوكول صراحةً إلى حظر ظاهرة ختان الإناث بموجب القانون والقضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك ممارسة الجنس بلا رغبة أو عنوة، والاعتراف بضرورة حماية المرأة من العنف الجنسي أو الكلامي، باعتبارها من المقومات الأساسية لصون كرامتها. إلى ذلك، يؤيد البروتوكول إجراءات التمييز الإيجابي لتفعيل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، بما يعني ذلك تمثيلها بشكل متكافئ في المناصب الانتخابية، ويدعو من جهة أخرى إلى تمثيلها بشكل متكافئ في الهيئات القضائية والوكالات المعنية بإنفاذ القوانين، باعتبار أن المساواة على مستوى التمثيل إنما تحقق حكماً المساواة على صعيد الحماية والاستقلال بالقانون. ويعترف البروتوكول أيضاً بحق مشاركة المرأة في نشر السلام وصونه، انطلاقاً من مبدأ مراعاته لهذا الحق.

http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/Text/Protocol%20on%20the%20Rights%20of%20Women.pdf

جاءت هذه الشبكة ثمرة مشروع مشترك أعدّه المعهد الديمقراطي الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA). وتهدف إلى تفعيل دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، عبر منتدى إلكتروني يسهل الوصول إلى موارد حيوية والإفادة من الخبرات، كما يساعد على تعزيز الحوار ونشر المعارف وتبادل التجارب.

www.iknowpolitics.org

التهميش: Marginalization

يدل التهميش على طريقة تعاطي المجتمع مع فئة اجتماعية معينة على أساس أنها تشغل موقعاً اجتماعياً أدنى. وقد تسبب هذا النهج في إقصاء المرأة على يد شريحة أوسع من المجتمع، تاريخياً أو تقليدياً، من العمل السياسي أو عملية صنع القرار. كما يشير التهميش السياسي أيضاً إلى نقص التمثيل أو سوء التمثيل الذي تعاني منه المرأة في هيئات صنع القرار.

مبادرة «فوزوا مع النساء»:

Win with Women Initiative

أطلق المعهد الديمقراطي الوطني، برئاسة مادلين ك. أولبرايت، المبادرة العالمية «فوزوا مع النساء» دعماً لاستراتيجيات ترمي إلى توسيع دائرة القيادات السياسية النسائية في العالم، وذلك إيماناً منه بأن إدماج المرأة فعلياً في الحياة السياسية يشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود التنمية الديمقراطية وتعزيز الأحزاب السياسية. وتتمحور هذه المبادرة حول خطة العمل العالمية، وهي عبارة عن وثيقة توجز التوصيات العملية الموجهة إلى الأحزاب السياسية لزيادة قدرتها على استمالة المناصرين من خلال تحويلها إلى أحزاب أكثر شمولية وأفضل تمثيلاً. وقد أعدت هذه الخطة في العام ٢٠٠٣، حين دعا المعهد الديمقراطي الوطني فريق عمل دولي من القيادات الحزبية النسائية من ٢٧ بلداً إلى الاجتماع في واشنطن العاصمة، بهدف تحديد أفضل السبل لاستحداث آليات ضمن الأحزاب تعزز فرص مشاركة المرأة. وفي العام ٢٠٠٥، أطلق المعهد منحة مادلين أولبرايت كوسيلة لتقدير ودعم منظمات شعبية متواضعة أو في طور النمو في العالم، تنشط فعلياً في مجال تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

التمييز بسبب الجنس: Sex Discrimination

يتجلى بأي شكل من أشكال التمييز أو الإقصاء أو الحظر الذي يُمارَس على أساس الجنس، ويظال المرأة بهدف أو بقصد منعها أو إعاقتها من الاعتراف أو التمتع أو العمل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والمدنية، على قدم المساواة مع الرجل.

http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مؤشر التنمية البشرية):

United Nations Development Program-Human development Index (HDI)

يستخدم هذا المؤشر لقياس إنجازات أي بلد من ثلاثة جوانب: طول العمر، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. فيُقاس طول العمر بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ والمعرفة بمعدل الأمية لدى البالغين والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية، مجموعين؛ والمستوى المعيشي اللائق بالنواتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

<http://hdr.undp.org/en/statistics/>

أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية:

United Nations Millennium Development Goals

تمّ إعلان الأهداف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، مع التزام الدول بشراكة عالمية جديدة من أجل الحدّ من انتشار الفقر المدقع، وتحديد سلسلة أهداف محددة زمنياً، باتت تُعرّف بالأهداف الإنمائية للألفية. وترتكز هذه الأهداف على معايير رقمية ملموسة لمعالجة مشكلة الفقر المدقع بأبعادها المختلفة. وتسعى إلى استهداف الفقر الناجم عن تدني الدخل، والجوع، ونسبة الوفيات عند الأمهات والأطفال، والأمراض، والمسكن غير اللائق، وانعدام المساواة بين الجنسين، وتدهور الأوضاع البيئية. أما الهدف الثالث فينصّ على «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة»، بما في ذلك مشاركتها في الحياة السياسية. وبالتالي، تسعى الأسرة الدولية إلى تحقيق الغايات المحددة ضمن كلّ هدف بحلول العام ٢٠١٥.

في العام ٢٠٠٨، وقّع قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على هذا البروتوكول الملزم قانونياً حول النوع الاجتماعي والتنمية، والهادف إلى «تمكين المرأة، والقضاء على أشكال التمييز، وتحقيق المساواة والعدل بين الجنسين، من خلال استحداث وتطبيق تشريعات وسياسات وبرامج ومشاريع مراعية للنوع الاجتماعي». وتندرج مواد البروتوكول تحت ثمانية عناوين، وهي: الحقوق الدستورية والقانونية؛ إدارة الحكم؛ التعليم والتدريب؛ موارد الإنتاج والتوظيف؛ العنف على أساس النوع الاجتماعي؛ الصحة ومرض الإيدز؛ إحقاق السلام وحلّ النزاعات؛ وأخيراً الإعلام والمعلومات والاتصالات. ويحدد البروتوكول ٢٣ هدفاً واضحاً، يتعلق أحدها بحصول المرأة على ٥٠ في المئة من مواقع القرار في القطاعين العام والخاص بحلول العام ٢٠١٥. يُضاف إليه أهداف أساسية أخرى تضمن إدراج أحكام مراعية للمساواة بين الجنسين في جميع الدساتير، وإدراج بنود حول التمييز الإيجابي بهدف الحد من العنف ضد المرأة، وإنهاء التعاطي مع وضع المرأة القانوني كأقلية في كثير من دساتير الدول الأعضاء، تبعاً لازدواجية الأنظمة القانونية التي تعترف بالقانون العرفي. أما باب «الأحكام النهائية» فيتطرّق إلى الحلول، والتدابير المؤسسية، وآليات التطبيق، وسبل المراقبة والتقييم.

<http://www.sadc.int/index/browse/page/465>

الجنس: Sex

يدلّ هذا المصطلح على الخصائص البيولوجية التي تميّز الرجل عن المرأة، مع الإشارة إلى أنّ هذه الخصائص، المعترف بها عالمياً، تحدد هوية الشخص منذ الولادة.

<http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re55.pdf>

<http://portal.unesco.org/en/files/11483/10649049699Definitions.doc/Definitions.doc>

البيانات المصنّفة بحسب الجنس:

Sex-Disaggregated Data

تشير إلى البيانات المحصّلة والمتفرعة بين باب خاص بالرجل وآخر بالمرأة.

ويدعو أيضاً إلى تعيين ممثل خاص يتولى تنسيق الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في مجال العنف الجنسي؛ ومستشارين حول شؤون حماية المرأة؛ وفريق خبراء في قضايا معينة مثل إرساء حكم القانون وأنظمة القضاء المدني والعسكري وشؤون الوساطة. فيقدم هؤلاء العناصر الذين يتم نشرهم بسرعة المساعدة لسلطات الدول وبعثات حفظ السلام للتعاطي مع أشنع ممارسات العنف الجنسي المرتكبة في النزاعات المسلحة. فضلاً عن ذلك، يطالب هذا القرار بالحصول على بيانات عن حجم انتشار ظاهرة العنف الجنسي، وعلى تقارير سنوية حول مدى تطبيق بنوده.

http://www2.ohchr.org/english/bodies/chr/special/docs/17thsession/SC_res1888_2009.pdf

القرار ١٨٨٩ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة United Nations Security Council Resolution 1889 (UNSCR 1889)

يستند هذا القرار على القرار ١٣٢٥، متوسعاً في المبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيق هذا الأخير. ولعل أبرز ما في هذا القرار أنه يُخضع مجلس الأمن لمزيد من المساءلة حيال قضايا العنف الجنسي، عدا عن أنه يقرّ بإقصاء المرأة عن خطط بناء السلام، وينقص الأموال اللازمة لمعالجة هذه المشكلة. كما يطالب باعتماد مؤشرات عالمية واضحة لمتابعة ومراقبة تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، ويصدر تقريراً إضافياً حول مدى النجاح في إشراك المرأة في عملية بناء السلام.

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1889%282009%29

مشاركة المرأة في العمل السياسي:

Women's Political Participation

يشير هذا المصطلح إلى انخراط المرأة بشكلٍ ناشط في كلِّ مفاصل الحياة والهيئات السياسية، أي المدافعة عن سياسات معينة، وخوض الانتخابات لشغل مناصب سياسية، والفوز في الانتخابات، وتفعيل عمل الإدارة، والمشاركة بجدية في كل جوانب الحياة المدنية والسياسية. ويعترف المعهد الديمقراطي الوطني بشراكة المرأة في عملية التنمية الديمقراطية على قدم المساواة مع الرجل، لأن مساهمتها كناشطة ومسؤولة منتخبة وناخبة تعتبر ضرورية لبناء مجتمع قوي وحيوي.

<http://www.un.org/millenniumgoals/bkgd.shtml>

<http://www.undp.org/mdg/basics.shtml>

القرار ١٣٢٥ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة United Nations Security Council Resolution 1325 (UNSCR 1325)

صدر هذا القرار بالإجماع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وهو أول قرار يتناول فيه مجلس الأمن تحديداً تأثير الحرب على المرأة، ويشدد على أهمية مشاركة المرأة بشكل متكافئ وانخراطها الكامل في جميع الجهود المبذولة من أجل نشر السلام والأمن الدائمين والحفاظ عليهما. كما يؤكد هذا القرار على مسؤولية حماية حقوق النساء والفتيات من التعرض للانتهاك، بما في ذلك العنف على أساس النوع الاجتماعي، ويشدد على الأهمية الحيوية لإدماج قضايا الجنسين في سائر المساعي المبذولة لتفادي النزاعات، وحلها، وإعادة الإعمار.

http://www.un.org/events/res_1325e.pdf

القرار ١٨٢٠ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة United Nations Security Council Resolution 1820 (UNSCR 1820)

يتطرق هذا القرار، المتمم للقرار ١٣٢٥، صراحةً إلى موضوع العنف الجنسي في النزاعات وفترات ما بعد النزاع. فتسلّم بعض أحكامه الأساسية بوجود رابط مباشر بين انتشار العنف الجنسي و/أو اللجوء المنهجي إليه كوسيلة نزاع من جهة، والحفاظ على السلام والأمن في العالم من جهة أخرى؛ وتلزم مجلس الأمن بالبحث عن الخطوات المؤاتية للحدّ من هذه الأعمال الوحشية وانزال العقوبات بمرتكبيها؛ وتطالب برفع تقرير من مجلس الأمن عن حالات شهدت أعمال عنف جنسي على نطاق واسع أو منهجي ضدّ المدنيين، وعن الاستراتيجيات الكفيلة بوضع حدّ لها.

<http://www.undp.org/cpr/documents/gender/SCRresolution1820.pdf>

القرار ١٨٨٨ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة United Nations Security Council Resolution 1888 (UNSCR 1888)

ينص هذا القرار على مبادئ توجيهية محددة لتطبيق القرار ١٨٢٠.

حقوق المرأة: Women's Human Rights

يدلّ هذا المصطلح على الحريات والحقوق الممنوحة إلى النساء والفتيات من كل الأعمار، بموجب القانون، و/أو التقاليد المحلية، و/أو السلوكيات الاجتماعية. وتندرج حقوق المرأة ضمن مجموعة مستقلة تتمايز عن مفاهيم حقوق الإنسان، الأوسع نطاقاً، إذ غالباً ما تختلف عن الحريات المعترف بها للرجال والفتيان، نتيجة النزعة التاريخية والتقليدية المناهضة لقدرة النساء والفتيات على ممارسة حقوقهن. أما القضايا المرتبطة عادةً بمبادئ حقوق المرأة فتشمل، على سبيل التعداد لا الحصر، حقها في سلامة الجسد والاستقلالية؛ والتصويت (تبعاً لنظام الاقتراع العام)؛ وشغل المناصب العامة؛ والعمل؛ والحصول على راتب يراعي مبدأ العدل والمساواة؛ والتملك؛ والتعليم؛ والتعاقد بموجب القانون؛ والتمتع بحق الزواج والامومة والحقوق الدينية.

<http://www.bridge.ids.ac.uk/reports/re55.pdf>

http://www.un.org/womenwatch/directory/human_rights_of_women_3009.htm

٩. أهم المصادر والموارد

إعلان ومنهاج عمل بيجينغ: دليل للمرأة والمجموعات النسائية (١٩٩٥)

Beijing Declaration and Platform for Action: A Guide for Women and Women's Groups

الأمم المتحدة

انعقد المؤتمر العالمي الرابع حول المرأة، بدعوة من الأمم المتحدة، في العام ١٩٩٥، في بيجينغ الصين. وكان يهدف إلى تقييم مدى التقدم الذي تم إحرازه على هذا الصعيد منذ انعقاد هذا المؤتمر في نيروبي في العام ١٩٨٥، واعتماد منهاج عمل يتركز على القضايا الرئيسية التي تعرقل مسيرة المرأة في العالم وتعيق تقدمها، مسلطاً الضوء على ١٢ قضية تشغل اهتمام المرأة. وتشمل هذه القضايا مجالات التعليم، والصحة، والعنف ضد المرأة، ومصير المرأة في النزاعات المسلحة، والفقر، ووضعها الاقتصادي، ومكانتها في السلطة ودوائر صنع القرار، وحقوق الإنسان، والإعلام، والطفلة، والبيئة. وقد أقرت الحكومات المشاركة في هذا المؤتمر إعلان بيجينغ ومنهاج العمل الصادر عنه لمعالجة هذه المشاكل.

<http://www.un.org/womenwatch/daw/beijing/pdf/BDPfA%20E.pdf>

وقائع تتخطى الأرقام - نظام الكوتا في مضمار التطبيق (٢٠٠٣)

Beyond the Numbers – Quotas in Practice
Colleen Lowe Morna

يسعى هذا المرجع إلى التركيز على موضوع مشاركة المرأة بالعودة إلى التقييم النوعي، لجهة إفادة من العبر المستخلصة من الأنظمة الانتخابية وأنظمة الكوتا الاختيارية المعتمدة في

تقييم برامج الأحزاب السياسية للمرأة: الممارسات الفضلى والتوصيات (٢٠٠٨)

Assessing Women's Political Party Programs: Best Practices and Recommendations (2008)

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

يتحدث هذا المرجع عن المقومات والمقاربات المحددة التي أظهرت فعالية قصوى في تشجيع المرأة على المشاركة وتولي المواقع القيادية في الأحزاب السياسية، استناداً إلى تجارب عايشها المعهد الديمقراطي الوطني في بلدان المغرب، واندونيسيا، وصربيا، ونيبال، وكانت خير دليل على هذا الواقع. فقد شكّلت المقابلات التي أجريت مع عدد من المشاركات في برامج المعهد وأعضاء من فريق عمله وخبراء، مضمون هذا الكتاب الذي عكس خصائص بلادهم، وبيّن في الوقت ذاته أن التحديات التي تعيق مسيرة المرأة القيادية وتدفعها إلى وضع استراتيجيات لتجاوز هذه العوائق، إنما تشكّل قواسم مشتركة بين مختلف النساء في هذه المناطق.

<http://www.ndi.org/node/15121>

العوائق في وجه تمثيل المرأة في الأنظمة الانتخابية (٢٠٠٩)

Barriers to Women's Representation:
Electoral Systems

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

يتناول هذا المرجع الأنظمة الانتخابية المعمول بها، من حيث تبيان قدرتها على تيسير مشاركة المرأة في الحياة السياسية، أو تعطيلها.

http://www.wedo.org/wp-content/uploads/electoralsystems_5050_factsheet3.htm

بمعلومات عامة عنهما وعن مضامينهما، واطلاعهم على دور اللجنة المعنية بالقضاء على أشكال التمييز ضد المرأة. يركّز الدليل أيضاً على الجهود التي يمكن أن يبذلها البرلمانيون لضمان حسن تطبيق الاتفاقية والتشجيع على اتباع البروتوكول، ويحثهم على اتخاذ التدابير التي تضمن بأن تنعكس مبادئ الاتفاقية وموجباتها في قوانين بلادهم، وسياساتها، وإجراءاتها، وبرامجها، وموازناتها.

http://www.ipu.org/PDF/publications/cedaw_en.pdf

إحصاءات النوع الاجتماعي GenderStats

البنك الدولي

إحصاءات النوع الاجتماعي هي قاعدة بيانات إلكترونية أنشأها البنك الدولي حول إحصاءات ومؤشرات تتعلق بالجنسين، وتصدر تقارير في أربعة ميادين مختلفة، تشمل لمحة موجزة عن النوع الاجتماعي، وبيانات مصنفة بحسب المواضيع؛ ومراقبة التقدم المحرز على مستوى النوع الاجتماعي، والبيانات بحسب البلدان. فتجمع هذه القاعدة بيانات حول أبرز المواضيع المرتبطة بالنوع الاجتماعي، تستمدّها من وكالات وطنية للإحصاء، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة، واستطلاعات جرت بتنفيذ أو تمويل من البنك الدولي.

www.worldbank.org

مبادئ تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس: بحث وممارسة معاصران

How to Do A Gender-Sensitive Budget Analysis: Contemporary Research And Practice

أمانة سر الكومنولث

يعتبر هذا المرجع بمثابة دليل تدريبي يشرح الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها عند تحليل موازنة مراعية لنوع الجنس. ويستعرض الدليل الأدوات والوسائل اللازمة لإجراء تحليل مماثل، إلى جانب مجموعة واسعة من المعطيات الواقعية المستندة إلى أمثلة متنوعة مأخوذة من عدة بلدان.

http://www.gender-budgets.org/index.php?option=com_joomdoc&task=cat_view&gid=178&Itemid=189&limitstart=10

نظام التمثيل النسبي على المستويين الوطني والمحلي، ومجمل أنظمة الكوتا.

http://www.quotaproject.org/CS/CS_Lowe%20Morna-1-6-2004.pdf

اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٧٩) Convention on the Elimination of Discrimination against Women (1979)

الأمم المتحدة

غالباً ما تعتبر هذه الاتفاقية، التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام ١٩٧٩، بمثابة شرعة دولية لحقوق المرأة. وهي تعرّف بأشكال التمييز المرتكبة بحق المرأة وتخط برنامج عمل لتحرك وطني يسعى إلى القضاء عليها. ولعل أهمية هذه الاتفاقية تكمن في أنها تجعل المرأة التي تشكّل نصف سكان الكرة الأرضية في صلب هموم حقوق الإنسان. كما تستمد روحيتها من أهداف الأمم المتحدة طمعاً في تجديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وكرامته وقيمه، وبتمتع الرجل والمرأة بحقوق متساوية. تضمّ هذه الاتفاقية ٣٠ مادة تتحدث عن مفهوم المساواة، وسبل تحصيل حقوق المرأة في مجالات مثل حقوق الفرد في مناهضة أشكال التمييز؛ والحقوق السياسية والمدنية؛ إلى جانب الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهي بذلك، لا تقتصر على وضع شرعة دولية لحقوق المرأة وحسب، بل تحدد أيضاً برنامج عمل لكل بلد، لتضمن ممارسة هذه الحقوق. وقد وقّع اليوم ٩٨ بلداً على هذه الاتفاقية، و١٨٦ دولة أصبحت طرفاً فيها.

<http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/>

اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة ودليل البرلمانيين حول البروتوكول الاختياري الخاص بها (٢٠٠٣) The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women And Its Optional Protocol Handbook for parliamentarians (2003)

شعبة النهوض بالمرأة لدى الأمم المتحدة

الاتحاد البرلماني الدولي

يهدف هذا الدليل إلى توسيع معرفة البرلمانيين بهذه الاتفاقية وبالبروتوكول الاختياري المنبثق عنها، من خلال تزويدهم

الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب (ADFM)
منظمة BAOBAB لحقوق المرأة
طاقم شؤون المرأة (WATC)

يستخدم هذا المرجع كدليل تمهيدي لتدريب القيادات النسائية، فيركّز على استراتيجيات التمكين والتواصل لدى المرأة. ويهدف أيضاً إلى تمكين المشاركات من تحديد وتطوير أفضل الوسائل للتواصل، والإصغاء، وتحقيق الإجماع، وخلق قواسم مشتركة، وتمتين الشراكات ضمن مراكز عملهن وعائلاتهن ومجتمعاتهن المحلية لتعزيز فرص التعليم.

<http://learningpartnership.org/docs/englctmanual.pdf>

الإمام بالتكنولوجيا: دليل المدربين للتدريب على

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

Making IT our Own: Information & Technology Training of Trainers Manual

منظمة التضامن النسائي للتعلّم من أجل الحقوق والتنمية والسلام

هذا المرجع هو دليل تدريبي مبتكر حول التكنولوجيا، أعدته منظمة التضامن النسائي بهدف استعماله في إطار ورش العمل التدريبية وتدريب المدربين على استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. أما الهدف من هذه الجلسات التدريبية فيمكن في تزويد المدافعين عن تحقيق العدل بين الجنسين وحقوق الإنسان بمهارات التكنولوجيا.

<http://learningpartnership.org/en/publications/training/ict>

كتيب السلطة Power Booklet

الاتحاد الوطني للنساء في الحزب الديمقراطي الاجتماعي في السويد

يتناول هذا الكتيب الوسائل الكفيلة بالحصول على مواقع السلطة، والحفاظ عليها، وطريقة ممارستها. فلا يكفي باستعراض كيفية الوصول إلى مواقع السلطة في مؤسسات الدولة وحسب، بل يتحدث عن طريقة ممارستها من خلال التفاعل اليومي والعلاقات الشخصية.

الأمن الشامل: منهاج للمناضلات من أجل السلام (٢٠٠٩)
Inclusive Security: A Curriculum for Women Waging Peace (2009)

معهد الأمن الشامل
صندوق هانت للحلول البديلة

يتوسّع هذا المنهاج في الأدوات اللازمة للتحري عن مساهمة المرأة الأساسية في حل النزاعات، وفي عملية إعادة الإعمار التي تلي هذه النزاعات.

http://www.huntalternatives.org/pages/7870_a_look_inside_inclusive_security_s_new_curriculum.cfm

شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة
The International Knowledge Network of Women in Politics (IKnow Politics)

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)
الاتحاد البرلماني الدولي (IPU)
المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية (IDEA)

جاءت هذه الشبكة ثمرة مشروع مشترك أعدّه المعهد الديمقراطي الوطني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية. وتهدف إلى تفعيل دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية، عبر منتدى إلكتروني يسهّل الوصول إلى موارد حيوية والإفادة من الخبرات، كما يساعد على تعزيز الحوار ونشر المعارف وتبادل التجارب.

www.iknowpolitics.org

القيادة نحو الخيارات: دليل تدريبي للقيادات النسائية (٢٠٠١)

Leading to Choices: A Leadership Training Handbook for Women

منظمة التضامن النسائي للتعلّم من أجل الحقوق والتنمية والسلام (WLP)

في العام ٢٠٠٨، وقّع قادة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي على هذا البروتوكول الملزم قانونياً حول النوع الاجتماعي والتنمية، والهادف إلى «تمكين المرأة، والقضاء على أشكال التمييز، وتحقيق المساواة والعدل بين الجنسين، من خلال استحداث وتطبيق تشريعات وسياسات وبرامج ومشاريع مراعية للنوع الاجتماعي». وتندرج مواد البروتوكول تحت ثمانية عناوين، وهي: الحقوق الدستورية والقانونية؛ إدارة الحكم؛ التعليم والتدريب؛ موارد الإنتاج والتوظيف؛ العنف على أساس النوع الاجتماعي؛ الصحة ومرض الإيدز؛ إحقاق السلام وحلّ النزاعات؛ وأخيراً الإعلام والمعلومات والاتصالات. ويحدد البروتوكول ٢٣ هدفاً واضحاً، يتعلق أحدها بحصول المرأة على ٥٠ في المئة من مواقع القرار في القطاعين العام والخاص بحلول العام ٢٠١٥. يُضاف إليه أهداف أساسية أخرى تضمن إدراج أحكام مراعية للمساواة بين الجنسين في جميع الدساتير، وإدراج بنود حول التمييز الإيجابي بهدف الحد من العنف ضد المرأة، وإنهاء التعاطي مع وضع المرأة القانوني كأقلية في كثير من دساتير الدول الأعضاء، تبعاً لازدواجية الأنظمة القانونية التي تعترف بالقانون العرفي. أما باب «الأحكام النهائية» فيتطرق إلى الحلول، والتدابير المؤسسية، وآليات التطبيق، وسبل المراقبة والتقييم.

<http://www.sadc.int/index/browse/page/465>

الموقع الإلكتروني الخاص بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن إعداد موازنات مراعية للنوع الاجتماعي UNIFEM Gender-Responsive Budgeting Website

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
أمانة سرّ الكومنولث

مركز البحوث الكندي للتنمية الدولية (IDRC)

تمّ إطلاق هذا الموقع في العام ٢٠٠١، بالتعاون مع أمانة سرّ الكومنولث ومركز البحوث الكندي للتنمية الدولية. وهو يسعى إلى دعم جهود الحكومات والمنظمات النسائية وأعضاء البرلمان والأكاديميين الداعية إلى مراعاة مبادئ الشفافية، والمساءلة، وتحقيق المساواة فعلياً بين الجنسين عند إعداد الموازنة وإقرارها.

<http://www.gender-budgets.org/>

<http://www.socialdemokraterna.se/Webben-for-alla/S-kvinnor/S-kvinnor-i-Jonkopings-lan/Var-Politik/Makthandboken/Women-have-equal-right-to-power-/>

بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان حول حقوق المرأة

Protocol of the African Charter on Human Rights on the Rights of Women

الاتحاد الأفريقي

في العام ٢٠٠٣، أقرّ الاتحاد الأفريقي البروتوكول المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، استكمالاً لبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. يتناول هذا البروتوكول مجموعة واسعة من قضايا حقوق الإنسان إلى جانب مساهمته في تعزيز حقوق المرأة الأفريقية بفضل أسلوبه المبتكر والموضوعي والمفضل. فللمرة الأولى تنص وثيقة في القانون الدولي، بشكل واضح، على حقّ المرأة في الإجهاض عند حصول الحمل نتيجة اغتصاب أو سفاح القربى، أو حين تصبح صحتها أو حياتها معرضة للخطر بفعل استمرار الحمل. كما يدعو البروتوكول صراحةً إلى حظر ظاهرة ختان الإناث بموجب القانون والقضاء على كل أشكال العنف ضدّ المرأة، بما في ذلك ممارسة الجنس بلا رغبة أو عنوة، والاعتراف بضرورة حماية المرأة من العنف الجنسي أو الكلامي، باعتبارها من المقومات الأساسية لصون كرامتها. إلى ذلك، يؤيد البروتوكول إجراءات التمييز الإيجابي لتفعيل مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، بما يعني ذلك تمثيلها بشكل متكافئ في المناصب الانتخابية، ويدعو من جهة أخرى إلى تمثيلها بشكل متكافئ في الهيئات القضائية والوكالات المعنية بإنفاذ القوانين، باعتبار أنّ المساواة على مستوى التمثيل إنما تحقّق حكماً المساواة على صعيد الحماية والاستقلال بالقانون. ويعترف البروتوكول أيضاً بحق مشاركة المرأة في نشر السلام وصونه، انطلاقاً من مبدأ مراعاته لهذا الحق.

<http://www.africa-union.org/root/au/Documents/Treaties/Text/Protocol%20on%20the%20Rights%20of%20Women.pdf>

بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي حول النوع الاجتماعي والتنمية

SADC Protocol on Gender and Development

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

ينص هذا القرار على مبادئ توجيهية محددة لتطبيق القرار ١٨٢٠. ويدعو أيضاً إلى تعيين ممثل خاص يتولى تنسيق الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة في مجال العنف الجنسي؛ ومستشارين حول شؤون حماية المرأة؛ وفريق خبراء في قضايا معيّنة مثل إرساء حكم القانون وأنظمة القضاء المدني والعسكري وشؤون الوساطة. فيقدم هؤلاء العناصر الذين يتم نشرهم بسرعة المساعدة لسلطات الدول وبعثات حفظ السلام للتعاطي مع أشنع ممارسات العنف الجنسي المرتكبة في النزاعات المسلحة. فضلاً عن ذلك، يطالب هذا القرار بالحصول على بيانات عن حجم انتشار ظاهرة العنف الجنسي، وعلى تقارير سنوية حول مدى تطبيق بنوده.

http://www2.ohchr.org/english/bodies/chr/special/docs/17thsession/SC_res1888_2009.pdf

القرار ١٨٨٩ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة
(٢٠٠٩)

United Nations Security Council
Resolution 1889 (2009)

الأمم المتحدة

يستند هذا القرار على القرار ١٣٢٥، متوسعاً في المبادئ التوجيهية المتعلقة بتطبيق هذا الأخير. ولعلّ أبرز ما في هذا القرار أنه يُخضع مجلس الأمن لمزيد من المساءلة حيال قضايا العنف الجنسي، عدا عن أنه يقرّ بإقصاء المرأة عن خطط بناء السلام، وينقص الأموال اللازمة لمعالجة هذه المشكلة. كما يطالب باعتماد مؤشرات عالمية واضحة لمتابعة ومراقبة تطبيق قرار مجلس الأمن ١٣٢٥، ويصدر تقرير إضافي حول مدى النجاح في إشراك المرأة في عملية بناء السلام.

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/RES/1889%282009%29

خطة العمل العالمية « فوزوا مع النساء » (٢٠٠٤)

Win with Women Global Action Plan (2004)

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

تخرج خطة العمل هذه بتوصيات عملية لمساعدة الأحزاب السياسية على استمالة عدد أكبر من المناصرين، من خلال توسيع

United Nations Security Council
Resolution 1325 (2000)

الأمم المتحدة

صدر هذا القرار بالإجماع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وهو أول قرار يتناول فيه مجلس الأمن تحديداً تأثير الحرب على المرأة، ويشدد على أهمية مشاركة المرأة بشكل متكافئ وانخراطها الكامل في جميع الجهود المبذولة من أجل نشر السلام والأمن الدائمين والحفاظ عليهما. كما يؤكد هذا القرار على مسؤولية حماية حقوق النساء والفتيات من التعرض للانتهاك، بما في ذلك العنف على أساس النوع الاجتماعي، ويشدد على الأهمية الحيوية لإدماج قضايا الجنسين في سائر المساعي المبذولة لتفادي النزاعات، وحلها، وإعادة الإعمار.

http://www.un.org/events/res_1325e.pdf

القرار ١٨٢٠ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة
(٢٠٠٨)

United Nations Security Council Resolution 1820 (2008)

الأمم المتحدة

يتطرق هذا القرار، المتمم للقرار ١٣٢٥، صراحةً إلى موضوع العنف الجنسي في النزاعات وفترات ما بعد النزاع. فتسلّم بعض أحكامه الأساسية بوجود رابط مباشر بين انتشار العنف الجنسي و/أو اللجوء المنهجي إليه كوسيلة نزاع من جهة، والحفاظ على السلام والأمن في العالم من جهة أخرى؛ وتلزم مجلس الأمن بالبحث عن الخطوات المؤتية للحدّ من هذه الأعمال الوحشية وانزال العقوبات بمرتكبيها؛ وتطالب برفع تقرير من مجلس الأمن عن حالات شهدت أعمال عنف جنسي على نطاق واسع أو منهجي ضدّ المدنيين، وعن الاستراتيجيات الكفيلة بوضع حدّ لها.

<http://www.undp.org/cpr/documents/gender/SCResolution1820.pdf>

القرار ١٨٨٨ الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة
(٢٠٠٩)

United Nations Security Council
Resolution 1888 (2009)

طابعها الشمولي والتمثيلي. وقد عكست هذه الخطة، التي أبصرت النور في العام ٢٠٠٣، مع انعقاد المنتدى العالمي لبرنامج «فوزوا مع النساء» حول تعزيز دور الأحزاب السياسية، عكست تجارب وتوصيات قيادات حزبية نسائية من كل أنحاء العالم. وتمحورت الخطة حول أربعة مواضيع بارزة تتعلق بمشاركة المرأة كناخبة، وقيادية حزبية، ومرشحة، ومسؤولة منتخبة. فكان أن استعانت ناشطات حزبيات، طوال السنوات الثلاث الماضية، بخطة العمل العالمية لمساعدة الأحزاب السياسية على اكتساب صفة أكثر شمولية، علماً أن هذه الخطة تُرجمت إلى أكثر من عشر لغات.

http://www.ndi.org/files/Global_Action_Plan_NDI_English.pdf

المرأة في البرلمان: وقائع تتجاوز الأرقام Women in Parliament: Beyond Numbers

المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

تتناول هذه النسخة المحدثة من دليل «المرأة في البرلمان» وقائع تتجاوز الأرقام» ظروف وصول المرأة إلى الهيئة التشريعية في ثلاثة اتجاهات، إذ تبحث في الحواجز التي تواجهها المرأة عند دخول البرلمان، أكانت سياسية، أو اقتصادية-اجتماعية، أو إيديولوجية ونفسية؛ وتقدّم الحلول الكفيلة بتخطي هذه الحواجز، كتعديل الأنظمة الانتخابية واعتماد نظام الكوتا؛ وتضع في تصرف المرأة استراتيجيات مفضلة للتأثير على الحياة السياسية عند انتخابها لعضوية البرلمان، وهي المؤسسة التي يطغى عليها عادة الذكور. ويتضمن هذا الدليل حالات مدروسة من الأرجنتين، وبوركينا فاسو، وجمهورية إكوادور، وفرنسا، واندونيسيا، ورواندا، وجنوب أفريقيا، والسويد، وكذلك لمحة عامة عن مناطق العالم العربي، وأميركا اللاتينية، وجنوب آسيا، إضافة إلى دراسة حالة الاتحاد البرلماني الدولي.

<http://www.idea.int/publications/wip2/>

١٠. الملحق

الملحق الأول:	دورة تطوير البرنامج
الملحق الثاني:	التعاطي مع السلطة القضائية
الملحق الثالث:	كيفية إجراء تقييم
الملحق الرابع:	النموذج المعياري
الملحق الخامس:	رسم خارطة المجتمع المحلي
الملحق السادس:	مجموعات التركيز
الملحق السابع:	الخيارات المتاحة للعمل مع أصحاب الشأن
الملحق الثامن:	العمل على آلية اختيار المرشح
الملحق التاسع:	أفضل الممارسات التدريبية
الملحق العاشر:	برامج إرشاد والتشبيك
الملحق الحادي عشر:	برامج الشباب
الملحق الثاني عشر:	قائمة بمقومات تعميم مفهوم النوع الاجتماعي
الملحق الثالث عشر:	ممانعة تعميم مفهوم النوع الاجتماعي
الملحق الرابع عشر:	الاستراتيجيات وأفضل الممارسات للعمل مع الرجل

الملحق الأول: دورة تطوير البرنامج

يعكس الرسم البياني أدناه المقاربة التي يعتمدها المعهد الديمقراطي الوطني عند تنفيذ أي برنامج. واز تبدأ هذه الدورة بوضع تصميم للبرنامج، تشكّل أهداف البرنامج ومحصلاته أول فرصة لمعاينة حجم الدور الذي تلعبه قضايا النوع الاجتماعي في تحقيق النتائج المرجوة، وللبحث في سبل إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في البرنامج، واضعةً الأساس التي ستمكّن عملية المراقبة من تحديد مدى نجاح البرنامج في مرحلة لاحقة. لذلك، يجدر بكل برنامج أن يستعين على مستوى الرصد والتقييم بأشخاص يحرصون على مراعاة قضايا الجنسين أثناء تطبيق البرنامج وقياس نتائجه.



مع أن السلطة القضائية تبقى خارج نطاق عمل المعهد الديمقراطي الوطني في أغلب الأحيان، فلا شيء يمنع من التطرق بإيجاز في هذا الملحق إلى هذا الموضوع، إقراراً منه بأن السلطة القضائية المستقلة، التي تضاهي السلطين التنفيذية والتشريعية أهمية، تشكل حجر الأساس في أي حكم ديمقراطي.

عدم قدرة المرأة على اللجوء إلى النظام القضائي

يتسنى للمرأة بشكل عام اللجوء إلى المحاكم والاستئلال بحماية القانون، بدرجة أقل من الرجل، عند تعرض حقوقها للانتهاك. ولعل ذلك يعود إلى الأسباب التالية:

- الافتقار إلى معلومات عن القوانين المعمول بها. لا عجب أن تكون المرأة أقل الماماً بالنصوص الدستورية أو التشريعات أو السياسات، باعتبار أن مستواها العلمي هو دون مستوى الرجل. وبالتالي، يشق عليها أكثر من الرجل الاطلاع على هذه المعلومات نظراً إلى ارتفاع معدل الأمية بين صفوف النساء. فغالباً ما تجهل النساء في البلدان النامية، لا سيما اللواتي يعشن في الأرياف أو ضمن مجتمعات مهمشة، حقوقهن أو متى تتعرض حقوقهن للانتهاك.

- تطبيق قوانين تمييزية للعائلات والعقوبات والأحوال الشخصية؛ لا بل غالباً ما تركز هذه القوانين ظاهرة التمييز ضد المرأة، نظراً إلى أن قوانين الزواج والطلاق وحضانة الأولاد والجنسية تخضع المرأة للرجل في كثير من الأحيان. وفي بعض البلدان، لا يعترف القانون بحقوق المرأة، كحريتها في التنقل. فمن الطبيعي أن تحد هذه القوانين التمييزية من مشاركة المرأة وتجعلها أكثر عرضة للاستغلال والعنف.

- عادات وتقاليد اجتماعية وممارسات دينية تمييزية. رغم اعتراف الدساتير أو النصوص القانونية بحقوق المرأة رسمياً، غالباً ما تتجاوز الممارسات غير الرسمية الأنظمة القانونية السائدة، إذ يتبين في عدة ظروف أن العادات الاجتماعية أو الممارسات الدينية والسلطات هي التي تحد من قدرة المرأة على اللجوء إلى النظام القضائي.

- عدم الإفادة من الموارد إضافة إلى التبعية الاقتصادية للرجل.

غالباً ما تمتنع المرأة عن رفع دعوى قضائية أمام المحكمة بسبب النفقات الناشئة عن تقديم الشكوى، إن من حيث المال أو الوقت. ففي بعض الأنظمة، كالنظام الأفغاني حيث تتحكم بقرارات المحكمة «أعمال الرشوة والتهريب والمحسوبيات»، يتعذر مبدئياً على المرأة أن تخترق هذا النظام بقدراتها الخاصة، نظراً إلى «هشاشة وضعها وعدم تمتعها بالاستقلالية الاقتصادية» نسبياً.^{١٠٩}

- جهاز شرطة تمييزي أو تعسفي. غالباً ما يشكل جهاز الشرطة المحلي أول نقطة اتصال بالنظام القضائي. ولسوء الحظ، غالباً ما يتخذ عناصره الذين يطغى عليهم العنصر الذكوري، مواقف من الجرائم ضد المرأة شبيهة بمواقف بقية أبناء المجتمع. وبالتالي، حيث تحاول أي امرأة التقدم بشكوى، تجد نفسها عرضة للسخرية أو لسوء المعاملة، لا سيما في حالات العنف الجنسي، فلا تصل شكواها إلى المحكمة. والأمير سيان في البلدان النامية والمتقدمة.^{١١٠}

المرأة في دور المحامي أو القاضي

بشكل عام، يقل عدد النساء اللواتي يمارسن مهنة المحاماة أو القضاء عن عدد الرجال. ولعل هذا الواقع يحد من قدرة المرأة على الوصول إلى الجهاز القضائي، باعتبار أن كامل هذا الجهاز يشيع بيئة غير متعاطفة، لا بل عدوانية مع المرأة التي تبحث عن العدالة.

لا يزال بعض البلدان الإسلامية يرى أن تولي المرأة منصب قاضٍ أو مدعٍ عام أمراً منافياً للقانون. وكانت ماليزيا أول دولة تخطو خطوة باتجاه تصحيح هذا الخلل في العام ٢٠١٠، حيث عيّنت أول امرأتين في محاكمها الإسلامية. وقد أعلن رئيس الوزراء، نجيب رزاق، في هذا الإطار، أنه أجرى هذا التعيين من أجل تمكين المرأة من إبداء رأيها ضمن عائلتها، وفي القضايا المتعلقة بحقوقها. ولكن، قبل هذا التدبير، غالباً ما كانت المرأة الماليزية تشتكي من الغبن اللاحق بها نتيجة قرارات المحكمة بشأن دعاوى الطلاق، والارث، وحضانة الأولاد.^{١١١} ويأمل المراقبون أن يلقى هذا التدبير صدىً في بلدان إسلامية أخرى.

^{١٠٩} "Chapter VI. Guilty on Arrival: Women's Access to Justice," from "We Have the Promises of the World," Human Rights Watch, last modified December 6, 2009, <http://www.hrw.org/en/node/86805/section/8>

^{١١٠} John Eligon, "4 Victims of Sexual Assault Tell of Treatment by Police," *The New York Times*, 2 June 2010, <http://www.nytimes.com/2010/06/03/nyregion/03rapeside.html>

^{١١١} "That's one small step for Malaysia, one giant leap for South Asia," *The Atlantic*, July 9, 2010, <http://www.theatlantic.com/international/archive/2010/07/thats-one-small-step-for-malaysia-one-giant-leap-for-south-asia/59475/>

زد على أن تفسير القانون يُعهد للرجل في أغلب الأحيان نظراً إلى خلو السلطة القضائية من العنصر النسائي، مما يثير تحديداً إشكالية كبيرة على مستوى قضايا العنف الجنسي والقانون العائلي (الزواج، الطلاق، الحضانة). وفي الآونة الأخيرة، وعلى أثر عدة دعاوى حظت بضجة إعلامية في الهند، كما تسببت لها بالإحراج لعدم إدانة المغتصبين في ظلّ انحياز القضاة الرجال لهم، سعت هذه الدولة إلى تصحيح هذا الخلل باللجوء إلى حلٍّ غير مألوف، تمثل بإسناد دعاوى الاغتصاب إلى القضاة النساء حصراً.^{١١٢}

وفي عدة بلدان، تنشئ المنظمات غير الحكومية النسائية مراكز لتقديم استشارات قانونية مجانية. في المقابل، عمدت بلدان أخرى إلى تدريب مساعدات قانونيات ومدافعات في المحاكم لمواكبة المرأة المدّعية ومتابعة قضيتها لدى الجهاز القضائي، وذلك تعويضاً عن غياب المحاميات.

حكم القانون في قضايا المرأة

تضيء هذه الفقرة على النصوص القانونية التي تتضمن أحكاماً مجحفة بحق المرأة (المذكورة أيضاً ضمن فقرة السلطة التشريعية في الفصل المتعلق بالحكم). يجب تزويد النواب والناشطين في المجتمع المدني بمطالعات قانونية وبدعم في مجال إعداد مشاريع القوانين، لمعاينة التشريعات المعمول بها ورصد القوانين التمييزية المطلوب إعادة النظر فيها. ولكنّ التخلص من الأحكام التمييزية ضد المرأة في الأنظمة القضائية، وتأمين الحماية أمام القانون لجميع المواطنين بالتساوي، يستدعيان توسيع مشاركة المرأة والعمل على مراعاة قضايا الجنسين واستقلالية القضاء.

● **العنف ضدّ المرأة:** غالباً ما تتعرض المرأة للعنف (الاغتصاب، العنف المنزلي، أشكال أخرى من سوء المعاملة) ضمن محيطها الخاص. وكانت الدول عادة ترفض التدخل لحماية المرأة ضمن حدود منزلها وعائلتها. لم يصبح الاغتصاب مثلاً عملاً منافياً للقانون في هايتي إلا في العام ٢٠٠٥. ولا يحمل اغتصاب الزوج لزوجته اليوم صفة الجرم في بلدان كثيرة. من هنا ضرورة تطوير التشريعات التي تدرج أعمال العنف ضدّ المرأة، بكل أشكالها، في خانة الأعمال الجرمية، وتنزل بها العقوبات المناسبة. كما يجدر تدريب عناصر الشرطة والمحامين والقضاة على التعاطي بجدية أكبر مع هذه الأفعال، وعدم تحميل المسؤولية إلى المرأة الضحية التي تبلغ عن الجرم وترفع دعوى ضدّ المعتدي عليها.

● **القوانين العائلية (المتعلقة بالزواج والطلاق والحضانة):** تستند هذه القوانين، في بلدان كثيرة، على الأعراف أو المصادر الدينية، وتمارس التمييز ضدّ المرأة. وغالباً ما تُخضع المرأة للرجل ضمن عائلتها أو زوجها. لذلك، يجب إقرار التشريعات اللازمة لصون المساواة بين الرجل والمرأة ضمن إطار الزواج، وحلّ الزواج، وحماية حقّ المرأة في حضانة أولادها. كما يجب ألا يختلف سنّ الزواج لدى المرأة والرجل.

● **المواطنة والجنسية:** يجب أن تمنح التشريعات حق الجنسية والمواطنة للمرأة والرجل على قدم المساواة. ولعل أهم ما تنص عليه هذه التشريعات هو حق المرأة في الاحتفاظ بجنسيتها عند الزواج من أجنبي، وحق الأم في منح جنسيتها لأولاد. وقد عمدت دول باكستان وتونس والأردن، في السنوات الأخيرة، إلى مراجعة قوانين الجنسية لتحقيق قدر أكبر من العدالة والإنصاف.^{١١٣}

● **الإرث:** تمارس القوانين العرفية، في بلدان كثيرة التمييز ضدّ المرأة لجهة مسائل الإرث والملكية. فغالباً ما تحرم النساء والفتيات من الإرث. لا بل، في بعض الحالات، تخسر المرأة ممتلكاتها عندما تصبح أرملة. لذلك، تعزل وتهمّش هذه القوانين المرأة، وتزيد وضعها الاقتصادي هشاشة. وفي السنوات الأخيرة، أقدمت عدة دول أفريقية، بما فيها تانزانيا وإريتريا ورواندا، على إعادة النظر في أحكامها التمييزية المتعلقة بمسألتها الخالفة والميراث.

استراتيجيات لمعدّي البرامج ومنفذها

إجراء مشاورات

- التباحث مع محاميات وقاضيات لتحديد الخطوات اللازمة لاستقطاب عدد أكبر من النساء في السلك القضائي.
- اختيار شركاء معروفين بعملهم الدؤوب على قضايا حقوق المرأة، والتشاور مع قواعد شعبية نسائية حول المشاكل القانونية التي تواجهها.
- تنظيم حملات محلية للتوعية بهدف إطلاع المرأة على حقوقها أمام القانون، والاستعلام عن المشاكل القانونية التي تواجهها.

Jolynn Shoemaker, "Constitutional Rights and Legislation," *Inclusive Security*, ١١٣ *Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action* (Washington and London: Hunt Alternatives and International Alert, 2004), http://www.huntalternatives.org/pages/87_inclusive_security_toolkit.cfm.

Justin Huggler, "Female Judges to Hear Rape Cases as India Admits Failures of Legal System," *The Independent*, August 5, 2006, <http://www.independent.co.uk/news/world/asia/female-judges-to-hear-rape-cases-as-india-admits-failures-of-legal-system-410569.html>.

- الحرص على أن يتمتع خبراء المراقبة والتقييم بخبرة في مجال النوع الاجتماعي، حتى يتسنى لهم الخروج بمؤشرات مراعية للجنسين.
- تقييم البرامج على أساس مدى قدرتها على تحقيق المساواة بين الجنسين.
- الحرص على أن تعكس الأهداف وآليات العمل والمحصلات المتوقعة وتأثيرات المشروع المرتقبة الفوارق بين الجنسين.
- رصد عدد المحاميات والقاضيات.

- إخضاع القوانين والسياسات السارية «لتدقيقٍ من حيث مراعاتها لقضايا الجنسين»، وذلك بهدف الكشف عن الأحكام التمييزية التي يجب إعادة النظر فيها.
- تحديد العوائق التي تصطدم بها المرأة عند محاولتها اللجوء إلى النظام القضائي، ثم وضع البرامج والموازنات اللازمة لتبديد هذه العوائق.
- الاستعلام عن سبل تأثير أدوار الجنسين على النتائج والمحصلات المنشودة من البرامج.

تحقيق التوازن

- الحرص على أن تشغل النساء نصف عدد المشاركين في البرامج التدريبية.
- تدريب القضاة والقاضيات على السواء على إجراء تحاليل مراعية لقضايا الجنسين.
- تدريب عناصر الشرطة وأصحاب المهن القانونية على أصول العمل مع النساء اللواتي يتعرضن لجرائم.
- تشجيع برامج توّمن المساعدة القانونية للنساء اللواتي يتعرضن لجرائم.
- إحصاء عدد النساء الحاضرات في القاعة، في كلّ المراحل. كم عددهن بين فريق العمل؟ كم عددهن بين المشاركين؟ إلى أي حدّ يشاركن بفعالية؟ كم يبلغ عدد النساء بين عداد الخبراء الفنيين والضيوف والمشاركين في حلقة حوار أثناء برنامج تدريبي؟

قياس المعطيات

- التعاون مع خبراء في مجال المراقبة والتقييم في مرحلة إعداد البرنامج. وتحديد العناصر التي يجب قياسها، وطريقة قياسها، منذ البداية.
- إرساء قاعدة العمل على أساس الجنس والعمر قبل انطلاق البرنامج، وجمع البيانات المصنفة بحسب الجنس والعمر طوال مراحل تنفيذ المشروع.

الملحق الثالث: آليات التقييم

كيفية إجراء التقييم

- أصغ ثم اطرح الأسئلة
 - حاول قدر الإمكان عدم ابداء أي تحيز أو إيحاء بأفكار معينة
 - ضع فرضياتك موضع تساؤل وأعد تحليلها منطقياً
- خمس أسئلة رئيسية تُطرح عند إجراء التقييم
- (ملاحظة: لا يقتصر استعمالها على تقييم القدرات لجهة النظر في القدرات الواجب «تعزيزها»)
١. ما القدرات المتوفرة حالياً (لدى الأطراف المحليين – أكانوا موظفين، أو منظمات شريكة، أو سواها؟
- ما الخبرات المتوفرة؟ من الأطراف المستعدون للمساهمة؟ وما هو حجم/مستوى خبراتهم؟
 - ما الميزانية أو الأموال المتوفرة؟
 - ما الشبكات أو العلاقات القائمة؟
 - الثقة؟ من هم الأشخاص الجديرون بالثقة؟ فكّر أيضاً أين تكمن قلة الثقة؟
 - ما هي الممارسات السائدة؟ والأوضاع الراهنة؟
 - هل تمت تلبية الاحتياجات؟ أم لم تتم تلبيةها؟
 - ما أكثر ما يفيد هذا المجتمع المحلي؟
٢. ما حجم المساعدة المطلوبة؟
- (ملاحظة: هل المطلوب مساعدة تقنية، مهارات، معارف، مواد دعم، الخ)
- ما القدرات المطلوبة؟
 - أين الخلل في القدرات المتوفرة؟ وما القدرات الناقصة؟
 - ما القدرات التي يمكن تأمينها؟
 - محو الأمية، تحسين المستوى العلمي
 - لإمكانية في تحقيق أفضل النتائج، إنما القبول بتنازلات...
٣. ما المحاولات التي جرت في السابق؟ ومن قام بها؟
- من هم الشركاء الذين شاركوا فيها؟ ولأي سبب؟
٤. عمّ أسفرت/كيف أثّرت المحاولات السابقة؟
٥. من استفاد من المحاولات السابقة ومن تضرر منها؟
- هذا الملحق مقتبس بتصريف عن المرجع المذكور في الحاشية. ١١٤

الملحق الرابع: النموذج المعياري

يمكن تنظيم مسوح معيارية حول الديمقراطية على فترات متفرقة، تلبيةً لثلاثة أهداف:

١. تسمح هذه المسوح بالحصول على بيانات تعوّض عن النقص المزمّن في المعلومات الموثوق بها، إذ تعطي صورة واضحة عن الظروف الديمقراطية باعتماد وسائل منهجية.

٢. تزوّد هذه المسوح البرامج المعدة لدعم الديمقراطية بتشخيص أولي، كونها توفّر معلومات دقيقة عن مواضع نجاح الديمقراطية ومكامن عجزها ضمن الفئات المستهدفة. يمكن الاستفادة من هذه المعلومات لإعداد استراتيجيات إنمائية واسعة النطاق وبرامج هادفة.

٣. تشكّل المسوح المعيارية أيضاً مادة مفيدة للتقييم. إذ توفّر مسوح المتابعة، عند استعمالها بعناية، معلومات موثوقة تسلط الضوء على مدى تأثير البرامج، وتحدد ما إذا كانت هذه الأخيرة ساهمت منفردة أو مجموعةً في إحراز تقدم في المسار الديمقراطي.

تختلف البحوث النموذجية حول الرأي العام عن المسوح المعيارية.

تتشابه استطلاعات الرأي العام والمسوح المعيارية في بعض الجوانب المنهجية، إنما تختلف من حيث استراتيجيات التحليل، نظراً إلى تباين أهدافها. يشيع استعمال الأولى لتكوين نظرة عامة بإجمال عن رأي المواطنين في قضايا الساعة. فغالباً ما تسعى وسائل الاستطلاع إلى رصد خيارات الناخبين في معرض انتخابات معيّنة. لكنّ المسوح المعيارية تستعين بالبيانات المحصّلة لتوسيع المعرفة بـ (١) أوجه الخلل الكبيرة التي يعاني منها النظام الديمقراطي في بلد معين، و(٢) التوجهات الأساسية بين أبناء الشعب، وكذلك ضمن وبين الفئات المنفرعة عنهم.

وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد اعتمد منطق البساطة في تصميم مسوحه، التي تستهدف فئات البالغين بشكل عام، مع اختيار عيّنة عشوائية منهم، يبلغ حجمها نحو ١٠٠٠ حالة. كما أنّ هدف التحليل واضح، إذ يرصد تحديداً المواقع التي تحظى فيها القيم الديمقراطية بدعم قوي من المواطنين، أو بدعم قليل، وحيث تنتعثر مشاركتهم بعدة عوائق. وبالتالي، تحدد هذه النتائج المجالات التي يحتمل أن تشملها البرامج. وثمة توقعات راسخة أيضاً بإجراء مسوح مستقبلية لمتابعة التقييم، تسمح للمحللين بمعرفة مدى ازدياد أو تقلص أو ثبات حجم الدعم للقيم الديمقراطية، ومتى يتغيّر حجمه.

يمكن إدخال تعديلات على تصميم المسح المعياري بشكل يتوافق مع اهتمامات البرامج المحددة سابقاً، أو لمواجهة تحديات معيّنة على المستوى الوطني، محصورة بأوضاع معيّنة. لكن، يجب أن تكون هذه التعديلات مدروسة بعناية ومعدة بطريقة لا تمسّ بجوهر المسح ولا بآلية العمل الأساسية.

تناولت المسوح المعيارية المحاور التالية وفقاً لمقاييس معيّنة:

١. دعم القيم الديمقراطية

● الإجراءات المعهودة، بما فيها تحكّم النظام العسكري بالمدنيين، وحكم القانون، وحرية التجمّع والقول، ومبدأ الصوت الواحد للناخب الواحد، الخ.^{١١٥}

● القيم المدنية، بما فيها تقبّل الفئات الاجتماعية والثقافية الخارجية، والمساواة بين الجنسين.^{١١٦}

٢. المعرفة المدنية

● إشاعة الوعي حيال القوى السياسية الفاعلة، ومؤسسات الحكم، ومسار العمل السياسي.

٣. قضايا ذات أولوية

● الردّ بجواب مفتوح على السؤال التالي: «ما هي، بحسب رأيك، أبرز المشاكل التي يواجهها المجتمع اليوم؟»

٤. نشاط الجمعيات ومستوى الانخراط فيها

● الانخراط في العمل المدني: المشاركة في نشاطات الجمعيات، تبعاً لتركيبتها العمودية والأفقية.^{١١٧}

● الانخراط العاطفي: درجة الثقة أو انعدامها بشكل عام، وبين الأشخاص.^{١١٨}

١١٥ Larry Diamond, "Consolidating Democracies" in L. LeDuc et al. Comparing Democracies (London: Sage. 2002), 210-227

١١٦ R. Inglehart and C. Welzel, Modernization, Cultural Change and Democracy (Cambridge: Cambridge University Press, 2005)

١١٧ R. Putnam, R., Making Democracy Work (Princeton: Princeton University Press. Putnam, 1993)

١١٨ Putnam, 1993; R. Rose, and D. Irwin, "Social Cohesion, Political Parties and Strains in Regimes," Comparative Political Studies 2 (2003):1

- الانخراط المعرفي: مدى الاهتمام والدراية بالعمل السياسي، والسلوكيات السياسية/الانتخابية ومصادر المعلومات، وأنماط النقاش في الشؤون المدنية.

٥. الثقة وانعدام الثقة

- التصويت أو عدم التصويت، سجلّ بآخر خيارات التصويت، وخيارات التصويت لدى الحزب الثاني، والحزب الأشدّ عداوةً، وأسباب الامتناع عن التصويت (سؤال مفتوح)، بما في ذلك العوائق المؤسسية.
- مدى الثقة بين الأشخاص والمجموعات.

٦. مدى الثقة بالمؤسسات

- خصائص ديموغرافية-اجتماعية معيارية
- أاحزاب السياسية، السلطات التشريعية والتنفيذية، العمر، ونوع الجنس، والوظيفة/المهنة، والتجمعات والمحاكم، والقوات المسلحة، وجهاز الشرطة، وقطاع الأعمال، والإعلام، والهيئات الانتخابية والسلطات الروحية.
- العمر، ونوع الجنس، والوظيفة/المهنة، والتجمعات السكانية، والمدخول، والمستوى العلمي، الخ.

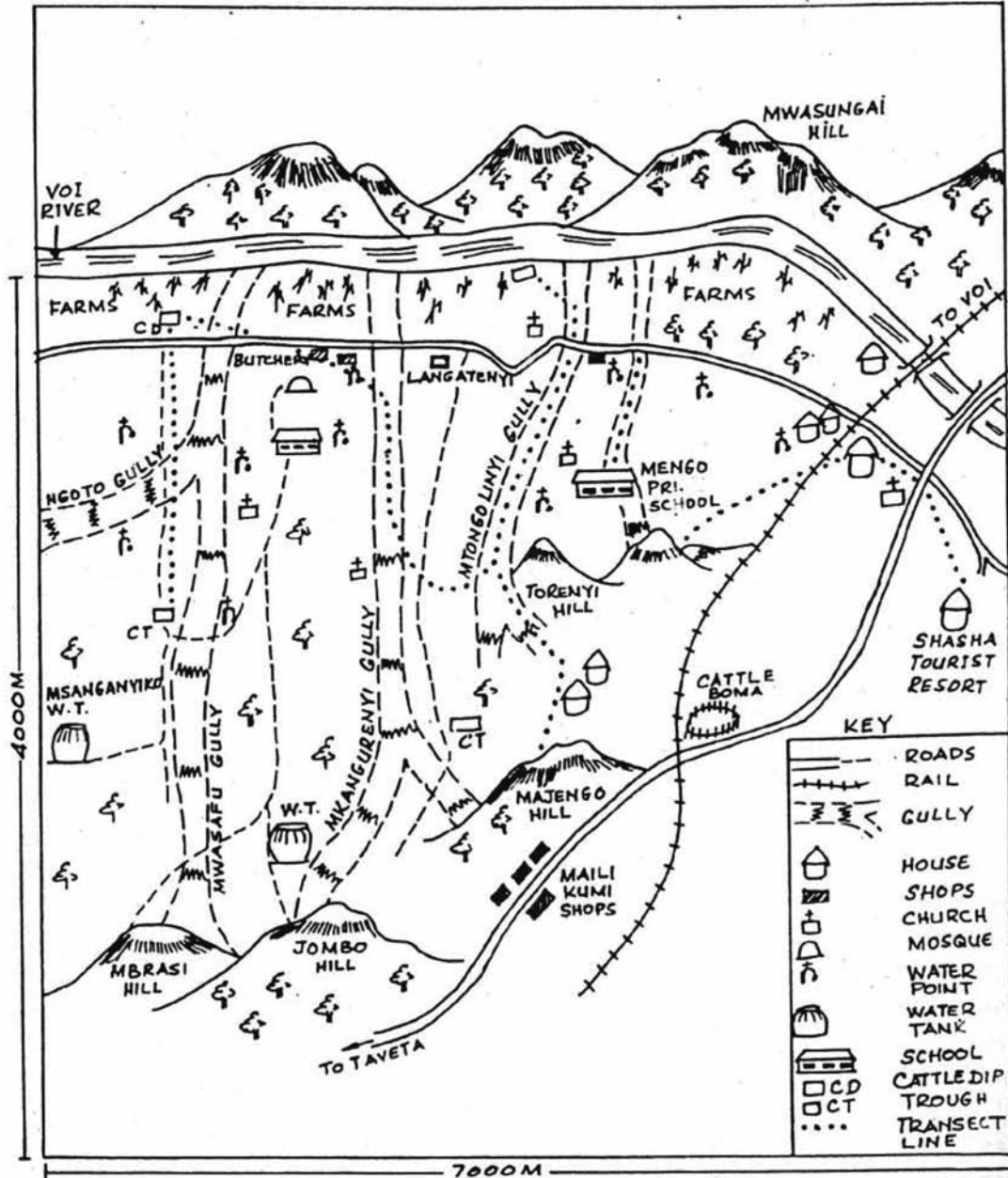
مسح معياري مؤلف من وحدات قياسية



هذا الملحق مقتبس بتصريف عن المرجع المذكور في الحاشية^{١١٩}.

الملحق الخامس: رسم خارطة المجتمع المحلي

إنّ هذه الأداة هي أداة تشاركية تسمح لأبناء المجتمع برسم صورة واضحة عن المساحة التي يعيشون فيها. وتسهم أيضاً في تيسير النقاش حول النظرة المختلفة التي يكوّنها الأفراد أو الجماعات حول مجتمعهم وتحديد أهمّ الأشخاص والأماكن. كما يفيد منظّم حملات المدافعة من إجراء تحليل حول الأطراف المعنيين في المجتمع، إذ يساعدهم على تعيين مصادر النفوذ الضرورية لتحريك عجلة الإصلاح، وللتعرّف على دوائر صنع القرار والبيتها.



هذا الملحق مقتبس بتصريف عن المرجع المذكور في الحاشية: ١٢٠

الملحق السادس: مجموعات التركيز

حسناؤها وسيئاتها

تتميز مجموعات التركيز بنقاط ضعف وقوة.

الحسناات

- تدلّ مجموعات التركيز على نظرة عميقة ومفارقات تغفل عنها أليات البحث الأخرى، كالمسوح، إذ تسمح بكشف النقاب عن المشاعر الخفية والبواعث الدفينة.
- تخوّل المشاركين الإفصاح طوعاً عما لديهم من معلومات، والتعبير عن أعمق مشاعرهم وآرائهم وسلوكياتهم.
- تبيّن أسلوب النقاش والمسار الذي يسلكه، إذ تبرز طريقة التواصل بين المشاركين عند طرح الموضوع.
- تبيّن أنها أكثر فعالية من المقابلات الشخصية أو المسوح، من حيث كلفتها، (مع أنّ ثبات فعاليتها يتوقف على عدد الحلقات التي تعدها مجموعات التركيز، وأماكن انعقادها.
- تسمح أكثر من المقابلات الشخصية بالحصول على أجوبة متنوعة للغاية.
- توفر كماً هائلاً من المعلومات المتعلقة خصيصاً بموضوع معيّن يشغل الاهتمام.

- يسمح أسلوب النقاش بين هذه المجموعات باستعمال أدوات سمعية-بصرية (كأدلة الحملات أو الاختبارات الدعائية).
- يتيح أسلوب النقاش بين هذه المجموعات معارضة وجهات النظر المتطرفة أو غير التمثيلية، وتليينها.

السيئات

- تُصنّف مجموعات التركيز في خانة أليات غير العلمية لجمع المعلومات.
- لا تُقاس نتائجها من الناحية الكمية.

- من شأن قلة المشاركين فيها وغياب عنصر الاختيار العشوائي أن يحدّا من إمكانية تعميمها على عدد أكبر من المواطنين.

- تطرح صعوبات لوجستية، من حيث تنسيق جداول أعمال مختلفة، اختيار المواقع، العثور على المشاركين، و/أو الاستعانة وكذلك تدريب منشطي حلقات النقاش، إضافة إلى أسباب أخرى.

- لا تسمح إلا بطرح عدد محدود من الأسئلة.
- تحتاج هذه المجموعات إلى منشط بارع، يتمكّن من تشجيع المشاركين على التعبير عن آرائهم، والحرص على عدم خروج النقاش عن مساره.
- يجوز ألا يعبر المشاركون عن مشاكل هامة نظراً إلى وضعية المجموعة؛ كما يجوز أن يؤدي التفاعل بين الأشخاص إلى الانحياز في الآراء.
- قلما يتحكّم الباحث بعملية جمع المعلومات لأنّ المشاركين هم الذين يحددون مسار النقاش.
- قد تستغرق نقاشاتها وقتاً طويلاً، من دون أن يسهل تفسيرها. فتشمل التقارير الناتجة عنها تحليل الآراء والمعتقدات والفرضيات بطريقة غير موضوعية.

متى تُستخدَم مجموعات التركيز

- قبل اقتراح اللجوء إلى مجموعات التركيز، تأكّد من أنها تتوافق مع برنامجك.

استعين بمجموعات التركيز حين:

- تسعى إلى تلمّس المشاعر التي يثيرها موضوع معيّن في النفوس.
- تهدف إلى الكشف عن العوامل التي تؤثر على آراء أو السلوكيات أو الدوافع.
- ترغب في الاستماع إلى الخطاب الذي يستخدمه الأشخاص في مجرى الحديث عن قضية معيّنّة.

- ترغب في فهم وجهات النظر المتباينة بين جماعات أو فئات من الأشخاص (كالرجال والنساء، الفئات النخبوية وغير المثقفة).
- تعمل في بيئة سياسية خاضعة للقمع، حيث لا تتمتع إلا بقدر محدود من حرية القول أو التجمّع.

هذا الملحق مقتبس بتصريف عن المرجع المذكور في الحاشية.^{١٢١}

- ترغب في تحديد النزعات السائدة.
- تسعى إلى استدرار أفكار من المجموعة.
- ترغب في إطلاق أفكار أو رسائل أو مواد أو سياسات لوضعها موضع اختبار.
- تنوي أن تجري مسحاً وتودّ الإعلام عن هذه الآلية.
- تريد أن تسلط الضوء على البيانات المحصّلة سابقاً من المسوح.

لا تستعن بمجموعات التركيز حين:

- تكون بحاجة إلى إحصاءات تقديرية (للدلالة مثلاً على أنّ ٣٠ في المئة من الأشخاص ينعنون السياسيين «بالفساد»).
- تسمح لك آليات البحث الأخرى بالحصول على نوعية أفضل من المعلومات.
- تسمح لك آليات البحث الأخرى بالحصول على نوعية المعلومات ذاتها إنما بكلفة أو وقت أقلّ.
- ترغب في توعية المشاركين.
- ترغب في تحقيق إجماع بين المشاركين.
- تكون الأجواء مشحونة بانفعالات قوية، ويؤدي النقاش الدائر بين أفراد المجموعة إلى اشتداد الخلاف.
- لا تضمن الحفاظ على سرية المعلومات الدقيقة.
- تطلب الحصول على معلومات حساسة لا يجدر إشراك المجموعة بها.
- لا تنوي استخدام النتائج إنما تريد الإيحاء بحسن الإصغاء.

Victoria Canavar, *From Proposal to Presentation: The Focus Group Process at NDI*. ١٢١ (Washington: National Democratic Institute, 2006)

الملحق السابع: الخيارات المتاحة للعمل مع أصحاب الشأن

يستعرض هذا الملحق عدداً من آليات التنظيم والتواصل التي يمكن اعتمادها للعمل مع أصحاب الشأن المحتملين من أجل إعطاء الزخم للبرامج المتعلقة بمشاركة المرأة، وجمع المعلومات المفيدة حولها.

النشاطات المعدة للتشبيك

تهدف هذه النشاطات إلى الجمع بين أصحاب الشأن البارزين من مختلف قطاعات المجتمع، والذين قد يعرفون أو يجهلون بعضهم البعض، في محاولة لإنشاء نظام دعم يسمح للمرأة بأن تبرز تقدماً ضمن الأحزاب السياسية، كمرشحة وكمسؤولة منتخبة. فالجمع بين أشخاص نافذين من المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والأحزاب السياسية، يعتبر من الجهود المثيرة للحماس والحيوية. لا بل تسمح هذه النشاطات للمرأة أن تتحسس بنفسها مستوى الدعم الذي تحظى به جهودها. فمن المفيد، على المدى البعيد، أن تتلقى نساء من جميع الأحزاب السياسية دعوة للالتقاء في إطار نشاطات التشبيك، رغم صعوبة أو حتى تعذر عقد هذه اللقاءات في بعض الأحيان نظراً إلى الحساسيات السياسية التي قد تثيرها. غالباً ما تواجه النساء التحديات ذاتها، بغض النظر عن حجم أو عقيدة الحزب الذي ينتمين إليه، الأمر الذي حدا بنساء بعض البلدان إلى تشكيل شبكات دعم دائمة تضم نساء من عدة أحزاب.

يجب أن يفكر القيمين على إعداد البرامج في مسألة حصر هذه النشاطات بالنساء، أو أن يقرروا متى يكون ملائماً إشراك أصحاب

الشأن والأطراف المعنيين الآخرين بها، من بين عداد صانعي القرار وكبار المسؤولين الحزبيين. لا بد من التذكير مجدداً أن هذا التدبير يتوقف على البيئة المحلية، ويبقى رهناً بمدى حساسية مسألة مشاركة المرأة في العمل السياسي، ومدى قابلية النساء للمشاركة في تلك النشاطات مثلاً، من أجل فتح نقاشات سرية ودعم أو تعزيز صورتها أو حضورها. تستغرق هذه النشاطات عادةً وقتاً أقل، إذ تنحصر بساعة أو ساعتين، حيث يلقي المتحدث الرئيسي كلمته، ثم يتبعها نقاش يديره منشط وحدث إجتماعي غير رسمي. ولعلها تكون مفيدة خاصة حين تُعقد دورياً، إذ تسمح بتوسّع الشبكة كلما تزايد عدد النساء والمؤيدين لمشاركة المرأة، فزادوا وعياً واهتماماً بها. لا يكفي أن تتكثف هذه النشاطات، إنما يجب أن تخصص وقتاً للقاءات اجتماعية تخوّل النساء نسج العلاقات وإنشاء شبكات دعم مهنية ضمن أجواء ودية. يمكن اللجوء إليها أيضاً لإجراء البحوث واستطلاع الآراء، بما أن الجمع بين هؤلاء الأطراف البارزين يفتح الباب أمام نقاشات جديّة بين مجموعات التركيز مزوداً البرامج، مضموناً وتصميماً، بإرشادات قيّمة.

تنظيم نشاطات التشبيك المفيدة لجهود مشاركة المرأة في الحياة السياسية

تعاني المرأة في رومانيا من سوء التمثيل على مستوى الأحزاب السياسية، ولما تصل إلى مواقع السلطة في الحكومات المحلية والوطنية، ولا تنعم بقاعدة لها ثقلها ووزنها لمراقبة العمل التشريعي أو حشد الدعم لقضايا تتعلق بحقوق المرأة ومبدأ المساواة مع الرجل.

ففي إطار توثيق الروابط بين المنظمات والأفراد الذين يعملون على معالجة قضايا تشغل اهتمام المرأة، كقضية العنف المنزلي، استضاف برنامج المعهد الديمقراطي الوطني في رومانيا نشاطاً للتشبيك، دُعيت إليه نساء من الأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وقطاع الأعمال. كانت أكثرية النساء يعرفن بعضهن من دون سابق لقاء، إنما ساعد هذا الحدث في تفتيح الروابط وتعزيز علاقات العمل بينهن، والاستحصال على معلومات قيّمة أسهمت في إغناء برامج الأحزاب السياسية التي ينفذها المعهد في رومانيا، تصميمياً وتنظيماً.

عقد المؤتمرات لدفع المرأة نحو المشاركة في الحياة السياسية

في بنغلادش، يعمل المعهد الديمقراطي الوطني مع ائتلاف بنغلادش للقيادات النسائية Bangladesh Alliance for Women Leadership (BDAWL)، وهي شبكة جديدة نسبياً، تضم نساء رفيات المستوى ينشطن في المجتمع السياسي والمدني الذي يسعى الى دفع المرأة نحو شغل مواقع قيادية ضمن الأحزاب السياسية، ومؤسسات الحكم، والمجتمع المدني.

وقد عقد الائتلاف أول مؤتمر له لمناقشة «السبل الكفيلة بإيصال المرأة الى المواقع القيادية». فحددت ستون مشاركة، بحسب الأولويات، الاستراتيجيات الكفيلة بإيصال عدد كبير من النساء الى أولى المواقع القيادية في مؤسسات الحكم، مزودة بالمجموعات بخطة عمل واضحة، وبأفكار نيّرة لاعداد برامج المعهد.

المؤتمرات

إذا كان يصعب على أصحاب الشأن الالتقاء ضمن نشاطات تشبيك قصيرة الأمد، ولمناسبة إطلاق برنامج أو اختتامه، بسبب البعد الجغرافي أو مشقة النقل، أو إذا كانت مشاركة المرأة في العمل السياسي تطرح مشكلة تستدعي بحثاً ونقاشاً مطولاً في بلد معين، فلعله يجديهم أن يجروا مباحثاتهم في إطار مؤتمر يُنظّم ليوم كامل أو لعدة أيام.

فتعتبر المؤتمرات، شأنها شأن نشاطات التشبيك، مناسبة قوية وحماسية تمكّن أشخاصاً نافذين في المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية، والأوساط الأكاديمية، والقطاع الخاص، والأوساط السياسية من الالتقاء للتباحث في قضايا وقيم وأهداف مشتركة.

يمكن أن تشكّل المؤتمرات أداة لتنظيم النشاطات المرتبطة بمشاركة المرأة السياسية، إنما لا تقوم بحد ذاتها مقام برنامج كامل متكامل. لذلك، يجب أن تتمحور المؤتمرات حول نقاشات تفاعلية وممتعة يمكن أن تخرج باقتراحات محددة واهتمام مشترك بمسألة مشاركة المرأة، لأن تقتصر على سلسلة نقاشات مملّة، لا جدوى منها. ومن الضروري أيضاً إدراج المؤتمرات ضمن آلية البرنامج ككل، لأنّ مؤتمراً واحداً قد يضاهاه أحياناً برنامج سنة كاملة من حيث الكلفة.

لا بدّ أن تفرّد المؤتمرات مساحةً للمناسبات الاجتماعية التي تسمح للمشاركات بنسج شبكات مهنية. كما يجب أن تزودهن أيضاً بوسائل لاستمرار التواصل في ما بينهن عند اختتام المؤتمر، وهو أمر لا يتطلب بكلّ بساطة أكثر من توزيع قائمة بأرقام الهاتف والبريد الإلكتروني على المشاركات، باستخدام دوائر النقاش ضمن شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة، أو قد يتطلّب مجهوداً أكبر، على مثال تنظيم سلسلة

لقاءات إقليمية للمتابعة أو إنشاء موقع إلكتروني لهذه الغاية.^{١٢٢} وأسوةً بالنشاطات الأخرى، يتعيّن على منظمي البرامج أن يدرسوا إمكانيّة حصر النشاط بالنساء، أو أن يبحثوا في أي مرحلة يجدر إشراك أصحاب الشأن وصانعي القرار من أوساط الرجال. صحيح أنّ هذا القرار يبقى رهناً باحتياجات المشاركات ورغباتهن، ولكن من البديهي، أن يتمّ في مرحلة معيّنة من المؤتمرات أو اللقاءات الضخمة المنعقدة بشكل منتظم توجيه الدعوة إلى قادة الأحزاب، ليعاينوا بأنفسهم الأهداف التي ترغب المشاركات في تحقيقها وحجم قدراتهن، وليتأكدوا من أنهن يثبتن حضورهن أمام صانعي القرار، ويدرجنهن ضمن شبكاتهن المهنية إن لم يفعلن ذلك بعد.

اللقاءات والاستشارات الفردية

لعلّ اللقاءات أو الاستشارات الفردية تشكّل خير وسيلة لنسج العلاقات مع أصحاب الشأن في البلدان التي تثير فيها مشاركة المرأة حساسية كبيرة، أو التي يصعب فيها على النساء أن يلتقين ضمن مجموعات واسعة نظراً إلى الظروف السائدة. إزاء هذا الوضع، قد يرى منفذو البرامج أنّ بعض أصحاب الشأن لا يبدي استعداداً للقاء مجموعات النساء في إطار نشاطات التشبيك أو المؤتمرات، فيما يبدي البعض الآخر ارتياحاً في عقد اللقاءات الخاصة.

من الضروري تزويد المشاركات بالآراء التي أعقبت هذه اللقاءات، لإشاعة الوعي لدى الجميع حول موضوع النقاش الذي دار فيها، والقرارات التي خرجت بها، والخطوات المفترضة اتخاذها في مرحلة لاحقة.

١٢٢. إن موقعي «شبكة المعرفة الدولية للنساء الناشطات في السياسة» و«أصوات» هما خيرا مثالين على آلية استخدام مواقع إلكترونية متخصصة كوسيلة لإطلاع الأشخاص باستمرار على القضايا والنشاطات التي تحظى باهتمام الجميع. الرجاء زيارة الموقعين: www.aswat.com و www.iknowpolitics.org

فمع بداية البرنامج، يمكن أن تشمل أيّ مقارنة لتعزيز الثقة أو القدرات، في جانبٍ منها، التدريب الأساسي مثلاً على كيفية إنشاء بريد إلكتروني، وصياغة رسالة إلكترونية فعالة، وإنشاء صفحة خاصة على موقع فايسبوك، واستعمال برنامج سكايب.

إلا أنّ التوصل إلى وضع خطة عمل مشتركة بين أصحاب الشأن قد يستغرق وقتاً أطول عند اعتماد اللقاءات الفردية كوسيلة اتصال أساسية، مع أنّ الطابع الشخصي لهذه الوسيلة يساعد في توطيد علاقات العمل بين فريق البرنامج وشركائه.

الإعلام الإلكتروني

لعلّ الإعلام الإلكتروني، بما في ذلك الهاتف الخليوي والرسائل القصيرة عبر الخليوي والبريد الإلكتروني وشبكة الإنترنت، يعتبر خير وسيلة للتواصل مع أصحاب الشأن وشركاء البرنامج في بعض البلدان.

فيجدر بمنفذي البرامج أن يبدأوا بإعداد قوائم تتضمن أرقام الهاتف، وعناوين البريد الإلكتروني، تقنية الاتصال الصوتي عبر الإنترنت، ومعلومات عن وسائل الاتصال بأعضاء الشبكات الاجتماعية، لتسهيل التواصل مع أصحاب الشأن. كما يمكن أن يستخدم منفذو البرامج الإعلام الإلكتروني للأغراض التالية:

- عقد اجتماعات باستخدام الهاتف أو تقنية نقل الصوت عبر الإنترنت، كخدمة مكالمات الفيديو عبر «سكايب» أو المكالمات الصوتية؛
- تسهيل المحادثات عبر البريد الإلكتروني، أو الرسائل الفورية، أو الدردشة باستخدام الرسائل الهاتفية القصيرة؛
- استضافة لقاءات أو مؤتمرات عبر الإنترنت؛
- تبادل المعلومات أو النقاشات حول قضايا ذات صلة عبر الوسائل الإلكترونية؛
- التواصل مع الأطراف المعنيين عبر مواقع الشبكات الاجتماعية؛
- استطلاع آراء أصحاب الشأن حول البرامج المحتملة.

فمن جهة يعتبر الإعلام الإلكتروني وسيلة فعالة لنشر المعلومات، والحفاظ على تواصل الأطراف المعنيين واهتمامهم بقضية معينة، إلا أنه من جهة أخرى وسيلة صعبة لبناء علاقات جديدة. ولعلّ أكثر وسائل الإعلام الإلكتروني التي تحافظ على طابع شخصي تتمثل في اللقاءات والمؤتمرات عبر الإنترنت والمحادثات الصوتية عبر الفيديو، إذا توافرت الأجهزة والبنية التحتية التي تيسر استعمالها. إلا أنّ نساء كثيرات (لا سيما الأكبر سناً منهن) لا يتقن استعمال الإعلام الإلكتروني، لا بل يترددن في تعلّم تقنياته.

الملحق الثامن: العمل على آلية اختيار

المرشحين

زيادة قدرتها على استمالة الناخبين. ومن شأن آليات الاختيار الأكثر تشاركية وانفتاحاً، لا سيما تلك التي تضم مرشحين جديداً كالنساء، أن تلقى استحساناً واهتماماً لدى الناخبين، وأن تشكل حدثاً هاماً يعزز صورة الحزب ويظهر التزامه بمبادئ التوسع والتنوع والتمثيل الفعلي التي يتغنّى بها. ولا شك في أنّ الأحزاب التي تسعى إلى التمايز عن مثيلاتها تحقق الكثير من المكاسب جراء تفعيل دور المرأة كمرشحة.

● **استقطاب الأعضاء والوصول إليهم:** تساعد عملية اختيار المرشحين الأحزاب السياسية في الوصول إلى ناخبين جدد، لا سيما النساء والشباب. وبما أنّ النساء يدخلن المعترك السياسي عادةً من باب المجتمع المدني، فمن غير المستبعد أن يصحن معهن مجموعات سبق أن فشلت الأحزاب السياسية في التواصل معها. وبالتالي، يُحتمل أن تستميل آليات الاختيار الأكثر انفتاحاً وعدالةً مواطنين جديداً ربما أصيبوا في السابق بخيبة أمل جراء الممارسات السياسية التي كانت سائدة.

● **القوانين والأنظمة المتعلقة بالأحزاب السياسية:** قد تفكّر البرامج التي تتناول القوانين والأنظمة المتعلقة بالأحزاب السياسية في إمكانية إدراج آلية اختيار المرشحين في إطار الجهود المبذولة بهذا الاتجاه. كما يجوز أن تثير الاستشارات والنقاشات العامة الدائرة حول الأنظمة التي تؤثر على اختيار المرشحين الاهتمام بهذه الآلية، وأن تحصد المزيد من التأييد العام للأنظمة التي تدعم مشاركة المرأة السياسية.

تشكّل عملية اختيار المرشحين أحد أصعب العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة في المعترك السياسي. لذلك يجب أن تحرص الأحزاب السياسية قدر الإمكان في برامجها، وبالتعاون مع الشركاء، على أن تمنح آلية اختيارها للمرشحين المرأة فرصة خوض الانتخابات والفوز بها على قدم المساواة مع الرجل.

فابحث مع الأحزاب آليات الراهنة التي تعتمد عليها من منظار مراعاة فرص الجنسين في هذا المجال. وعين العوائق المحتملة التي تحول دون مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وساعد شركاء الأحزاب السياسية في استنباط الحلول لتبديدها.

فأياً كانت الثقافة السياسية السائدة، لن يصعب التركيز على آلية مراعية للجنسين وغير تمييزية عند اختيار المرشحين، وإدراجها ضمن عدد من برامج الأحزاب السياسية:

● **هيكلية الأحزاب وشؤونها التنظيمية الداخلية:** قد تركز البرامج المعنية بهيكلية الأحزاب الداخلية على آلية اختيار المرشحين، باعتبارها جزءاً من هذا العمل. لذلك أعدّ ورقة خيارات،^{١٣٣} وقدمها إلى كبار المسؤولين في الحزب، شارحاً بالتفصيل الأنظمة المعتمدة في ثقافات شبيهة، واعرض عليه أن تدير حلقات نقاش أو حوار ضمن الحزب حول أفضل السبل لتحقيق هذه الغاية. وضمن هذه الورقة خيارات لتعزيز موقع المرأة والفئات الأخرى الممثلة تمثيلاً ناقصاً في عملية اختيار المرشحين.

● **مكافحة الفساد والشفافية:** من شأن البرامج التي تتمحور حول مواضيع الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد أن تدفع الأحزاب السياسية إلى البحث في آلية لاختيار المرشحين، تكون أكثر تشاركية وعدالة وانفتاحاً، في إطار الجهود التي تبذلها هذه البرامج لتحقيق الإصلاح أو التجديد، مع التركيز بشكل خاص على ما تضيفه مشاركة المرأة من مشروعية بين صفوف الناخبين.

● **الأداء الانتخابي واستمالة الناخبين:** يمكن إدراج آلية اختيار المرشحين ضمن البرامج، لمساعدة الأحزاب في

١٣٣. يحتفظ فريق المعهد المعنى ببرامج الأحزاب السياسية بعدة نماذج لاغناء ورقة الخيارات المعدة لبلد أو حزب سياسي معيّن. ويتجلى أحد الأمثلة بكتاب «اختيار المرشحين للمناصب التشريعية»، من سلسلة الأحزاب السياسية والديمقراطية من الناخبين النظرية والعملية، تأليف سيفاكور أشياغيور. (واشنطن: المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٨).

الملحق التاسع: أفضل الممارسات

التدريبية

كلمة علنية أمام الجمهور المحتشد في قاعة، أياً كان حجمه أو طبيعة العلاقة معه. فالتحدث علناً أمام الناس يمكن أن يبعث الذعر والرعب عادةً في نفوس البالغين الأكثر اعتداداً بأنفسهم، شأنه شأن التعاطي مع الإعلام الذي لا يقلّ عنه إرباكاً. من هنا إمكانية أن تشعر المشاركات في البرامج، اللواتي لم يواجهن من قبل الكاميرا أو الأسئلة المخرجة التي يطرحها الصحفيون على سبيل التحقيق، بالرهبة حيال الدور الجوهري الذي تلعبه الصحافة ووسائل الإعلام في الحياة السياسية.

بما أن النساء والفتيات لسن مستعدات اجتماعياً للتحدث علناً، فالانتقال إلى مرحلة امتلاك فنّ الخطابة أو التحدث دون ارتباك أمام الكاميرا سيكون، بنوع خاص، صعباً وموضع قلق. إنما النتائج التي يثمر عنها الجهد المطلوب لتنمية المهارات التواصلية والإعلامية يأتي بقدر الصعوبات الكبيرة التي يكابدنها، لأنّ الشعور بالثقة والاعتزاز الذي ينمو نتيجة ممارسة واكتساب ملكة الخطابة ومهارات التواصل الخارجي يعطي قوة دفع هائلة للمرشحات والمسؤولات المنتخبات، ويساعدهن على تطوير التقنيات التي يستعنّ بها بانتظام في حياتهن السياسية.

لهذه الأسباب، يلقي التدريب على المهارات التواصلية أعلى نسبة من الإقبال بين صفوف المشاركات في البرامج.

وقد خرجت الآراء التي أدلت بها المشاركات عن التدريب بالتوصيات التالية:

- فليتمحور التدريب على التواصل حول فنّ الخطابة، وصياغة الرسائل، واجراء المقابلات والمهارات الإعلامية، ومساعدة المرأة على تحديد مكان القوة في شخصيتها. فكم من المشاركات في البرامج يحسنّ التواصل مع الآخرين، من دون أن يدركن تماماً القدرات التي يملكنها أصلاً، وسبل استخدامها وتوظيفها، بسبب عدم استعمالهن هذه المهارة على المستوى المهني.

- بما أن الإرشاد يشكّل عنصراً هاماً من عناصر التدريب على المهارات التواصلية. فاحرص على أن تعي النساء مكان القوة لديهن، والمهارات التي يتقننها، وكذلك المجالات المطلوب تحسينها؛ وأن يعتمد التدريب على التواصل أسلوب الدعم والتشجيع.

- اعمل دوماً على إشاعة أجواء سليمة للتعليم. فالدورات التدريبية المخصصة للنساء أو لحزب واحد قد تكون ضرورية في هذه المواضيع. أما المشاركات في تدريب يضمّ

تخرج النساء المشاركات في البرامج التدريبية التي ينظمها المعهد الديمقراطي الوطني حول الأحزاب السياسية في كلّ أنحاء العالم بانطباعات مشابهة عن مضمون التدريب. فلطالما أبدين التقدير لجلسات التدريب التي يقيمها المعهد تكراراً حول مهارات التخطيط والانتخابات، ويطمحن في تحسين خبراتهن وممارساتهن في مجالات التواصل، مهارات القاء الخطب والتعاطي مع الإعلام، المهارات القيادية، مواجهة النزاعات وضبط الوقت وضغوط العمل، السياسات والبرامج الانتخابية، ممارسة الضغوط وجهود المدافعة، وجمع التبرعات، وهي المجالات الأكثر إلحاحاً التي يلزمهن الاستعداد والتحضر لها، إضافة إلى الدعم فيها.^{١٢٤}

يوفّر المعهد مجموعة متنوعة من الوحدات التدريبية حول كل موضوع من هذه المواضيع من خلال فريقه المشرف على برامج الأحزاب السياسية ومشاركة المرأة. لذلك يقدم هذا الملحق إرشادات حول أفضل الممارسات السارية في هذه المجالات، عوض التوسع في المواضيع المشار إليها.

وتضاف المواضيع التي تتناولها هذه الفقرة إلى مهارات العمل السياسي وتنظيم الحملات التي تشكل جزءاً أساسياً من معظم برامج المعهد المتعلقة بالأحزاب السياسية. وتشمل هذه البرامج عادةً إعداد الحملات والخطط الاستراتيجية، وتوعية الناخبين، وصياغة الرسائل الانتخابية وسبل نقلها، إلى جانب جوانب أخرى تتعلق بتنظيم الانتخابات والأحزاب السياسية.

لا شك أن إطلاع النساء على مواضيع التدريب هذه، كما على مجالات التدريب المحددة أدناه، يزيد بالطبع الطلب ضمن الأحزاب السياسية على إشراكهن، علماً أنّ المواضيع التي تشملها الدورات التدريبية تبقى مرهونة بظروف كلّ بلد.

أشكال التواصل، مهارات الخطابة والتعاطي مع الإعلان

لعلّ المجالات الأكثر تحدياً بالنسبة إلى المرشحات والمسؤولات المنتخبات، خاصة النساء اللواتي قد تنقصهن الخبرة في القاء الخطب، تكمن في تعزيز الثقة لديهن، وتطوير مهاراتهن لإلقاء

١٢٤. «تقييم برامج الأحزاب السياسية للمرأة: أفضل الممارسات والتوصيات»، من إعداد سوزانا ماکولوم وكريستن هافرت وأليسون كوزما، (المعهد الديمقراطي الوطني، واشنطن، ٢٠٠٨)، ٩-١٠، متوافر على الموقع الإلكتروني: <http://www.ndi.org/node/15121>

- عدة أحزاب فيمكن أن يتفرّقن حسب أحزابهن، عند إمكانية نشر معلومات حساسة. لذلك، إحرص على أن تشعر المشاركات بالراحة وبدعم كافٍ يشجعهن على المجازفة شخصياً.
- أعدّ جلسة تصوير للنساء. ثم اعرض عليهن الشريط المصوّر ليعاينن طريقة كلامهن.
- أتح الوقت الكافي للقيام بهذا التمرين، لأنّ التدريب على مهارات التواصل والخطابة والإعلام والمقابلات يستغرق وقتاً طويلاً إنما مفيداً. فكلما كثّفت المشاركات التمارين خلال وقت التدريب ضمن بيئة سليمة للتعليم، ازدادت ثقتهن بأنفسهن.
- أدرج ضمن برنامجك جلسات تدريبية حول سبل استخدام تكنولوجيا الاتصالات، بما في ذلك الإنترنت والإعلام الاجتماعي والهاتف الخليوي.
- أبحث عن سبل جديدة للتعامل مع الإعلام، وامنح النساء فرصاً إعلامية. وما دامت النساء لا يحظين إلى حدّ كبير بالفرص ذاتها لاستخدام الإعلام في معظم البلدان، ساعد المرشحات تحديداً على وضع استراتيجيات وتقنيات لتعزيز حضورهن الإعلامي، وكذلك ساعد الفريق المعني بحملاتهن، على تطوير الاستراتيجيات والأدوات والتقنيات التي تمكّنه من أن يحظى بتغطية صحفية واسعة.

توفير مساحات إعلامية للمرأة

استخدام الإعلام الاجتماعي في الكويت

ما إن صدرت الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة في أيار/مايو ٢٠٠٩، حتى سارع القيّمون على برامج المعهد في الكويت إلى الاستعداد للانتخابات مستفيدين من العلاقات التي كانوا قد أقاموها مع النساء الكويتيات منذ فترة طويلة. ولم تكن هذه الانتخابات إلا الانتخابات الثالثة التي يشهدها البلد منذ حصول المرأة على حق الاقتراع في العام ٢٠٠٥، حين سُمح لها للمرة الأولى بممارسة حقها في الترشح والاقتراع.

قدّم المعهد المساعدة لهؤلاء النساء، بما في ذلك المساعدة التقنية حول وسائل استخدام المواقع الإلكترونية لأغراض الحملات، ومواقع الشبكات الاجتماعية، كتويتر وفايسبوك، وخدمة الرسائل القصيرة عبر الخليوي، دعماً لحملاتهن السياسية. وقد لعبت هذه التقنيات المفيدة للتواصل دوراً محورياً في بلد مثل الكويت، يضمّ عدداً كبيراً من المثقفين وينعم ببنية تكنولوجية هائلة.

في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٩، فازت أربع نساء بمقاعد في مجلس ألامه الكويتي، بعد أن نلن ٤٠ ألف صوت وحققن هامش فوز فاق بكثير توقعات المراقبين.

إشراك النساء في برامج على الهواء في سيراليون

لمناسبة الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٨، عمل برنامج المعهد في سيراليون على تشكيل فريق عمل لشؤون المرأة والإعلام، يضمّ عدة منظمات من المجتمع المدني، ويسعى إلى إعداد حملة إعلامية مشتركة، وتنظيم نشاطات مشتركة، وتنسيق الموارد اللازمة لدعم مشاركة المرأة في الانتخابات، تحت الشعار الجامع «ساعد في بناء سيراليون بمشاركة المرأة».

وقد نظّم هذا الفريق مهرجانات انتخابية تخللتها خطابات لشخصيات بارزة، وعقد عدة مؤتمرات صحفية، وعمل بالتعاون مع مجموعة محطات إذاعية على تخصيص مساحة إعلامية للمرشحات ضمن برامجها، ونشر رسائل حول أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي. كما أعدّ البرنامج شريط فيديو بمشاركة عدد من القيادات النسائية البارزة في المنطقة، تحدثن فيه عن أهمية مساهمة المرأة في الحياة السياسية. وقد ظهر في الشريط المصور مجموعة نساء ضمّت الرئيسة إلين جونسون سيرليف (ليبيريا)، إلى جانب عدد من النساء أعضاء في مؤسسات الحكم، كميريا ماتيمبيه (أوغندا)، وسوداتو ساني (نيجيريا)، وغريس مويوا (كينيا). وتمّ عرضه في إطار المنتديات التي عقدتها المرشحات في كل أنحاء البلد.

المهارات القيادية

يختلف هذا الموضوع من حيث مقاصده الواسعة باختلاف الحالات والظروف. إذ تحدده المشاركات في برامج الأحزاب السياسية التي ينظمها المعهد على أنه «منهاج تدريبي واسع يوفّر المهارات وجلسات التدريب والتمرين. فتساعد هذه الأخيرة النساء على اكتشاف المواهب التي يتمتعن بها أصلاً، وتعزيز ثقتهن بأنفسهن، وتمتين قدراتهن الشخصية والمهنية إلى أقصى حدّ.

يمكن أن يتطرق هذا الموضوع إلى مختلف المجالات، بدءاً بوسائل الاتصال والتواصل، مروراً بالتشبيك والتخطيط الاستراتيجي، وصولاً إلى جمع التبرعات، تبعاً لاحتياجات المشاركات وبناءً على طلبهن. يشمل التدريب الفعال على المهارات القيادية، أيضاً كانت المجالات التي يتناولها، جهود إرشاد وتعزيز الثقة لدى المشاركات التي ترمي إلى:

- إشاعة الوعي حول المهام القيادية القيّمة التي تتولاها المرأة أصلاً في المجتمع، بما في ذلك الدور الذي تلعبه ضمن أسرته ووسط مجتمعهما؛
- مساعدة المرأة على تحديد أسلوب عملها القيادي وتطوير مهارات قيادية تخولها مواجهة مختلف الظروف.
- الكشف عن الفرص والتحديات الماثلة أمام القيادات النسائية.^{١٢٥}

● تعتبر آليات التفاوض والإقناع من المواضيع التي تحظى باهتمام المشاركات، لأنها تساعدهن على امتلاك المهارات الضرورية للدفاع عن قضاياهن في ظلّ بيئة سياسية تنافسية، وكذلك لإدارة علاقاتهن مع الآخرين في ظلّ عامل الوقت الذي يزيدهن ضغطاً.

يبقى التحدي الأكبر أمام المرشحات اللواتي لا يشغلن مراكز الصدارة، وقلما يستقطن على الأرجح اهتمام الصحافة، في تعزيز ظهورهن الإعلامي. ولعلّ الصعوبة تكمن تحديداً، وسط زحمة المرشحات، في تمكّنهن من لفت الانتباه إلى حملاتهن.

إنطلاقاً من ذلك، تساعد برامج الأحزاب السياسية المرشحات والفريق القيّم على حملاتهن في كسب التقنيات اللازمة للحصول على التغطية الإعلامية، بما فيها الآليات المعهودة، كالمؤتمرات الصحفية والندوات، أو المنتديات التي تشارك فيها المرشحات، أو جلسات الحوار واللقاءات العامة، أو النشاطات المبتكرة في الإعلام غير المدفوع. كما تعمل البرامج بالشراكة مع منظمات أو وسائل إعلامية أخرى على تنظيم حملات إعلامية من قبيل الدعاية لصالح مرشحات أو قضايا تشغل اهتمام الناخبات. زد على أنّ شبكة الإنترنت تتيح للمرشحات الالتفاف على الإعلام التقليدي، نظراً إلى أنّ المواقع الإلكترونية، مثل «يوتيوب» YouTube و«ريفير» Revver، التي تمنح المرشحين والأحزاب فرصة عرض رسائلهم الخاصة عبر خدمة الفيديو، توصلهن مباشرة إلى الناخبين المنتشرين في بلدان أو مناطق تتوافر فيها خدمة الإنترنت.

توفير الأدوات اللازمة لتلبية المتطلبات الشخصية والسياسية

تنشئة القيادات في شمال أفريقيا

يعمل برنامج المعهد «شباب اليوم، قادة الغد» مع شباب من كلّ شمال أفريقيا، لمساعدتهن على الوصول إلى مواقع قيادية ضمن مجتمعاتهن. ويشجع البرنامج بالتالي المشاركات على التحكم بمسار حياتهن من خلال تحديد أولوياتهن الشخصية والمهنية، والتحقق مما إذا كن ينفقن الوقت والمجهود على تحقيق هذه الأولويات. وفي هذا الإطار، تساعد عمليات التقييم والنقاشات الدورية المشاركات في مساعدهن إلى إقامة التوازن بين متطلباتهن الشخصية والمهنية، والتنبّه باستمرار إلى المسائل التي تحتلّ أولى اهتماماتهن. كما تخضع المشاركات أيضاً لتمارين تدربهن على إدارة الوقت وبناء الثقة، لإنماء المهارات التي تساعدهن في تحقيق التوازن في حياتهن بشكل مستمر.

إدارة الوقت في صربيا

قدّم المعهد في صربيا التدريب على إدارة الوقت في إطار ندوات عقدها حول تعزيز المهارات، وشاركت فيها نساء حزبيات. فزودهن بالأدوات اللازمة للإيفاء بمتطلبات الحياة السياسية والحياة الشخصية. وقد ذكرت المشاركات أنّ هذا التدريب حسن قدرتهن على تحديد الأولويات، وتنظيم وقتهن تبعاً لأولوياتهن وبشكل يسمح لهن بتلبية التزاماتهن بشكل متوازن وأكثر فعالية.

تلقائياً بحاجتهن إلى الإحاطة ببعض القضايا التي قد تواجههن في مضمار عملهن قبل إطلاق أي حملة، فيما يرين المرشحين أقل تأثراً بهذه العوائق.^{١٢٨}

يجب أن تبحث برامج الأحزاب السياسية في إمكانية تنظيم جلسات تدريبية للمرشحات والمسؤولات المنتخبات حول مجالات «غير تقليدية» في السياسة، كوسيلة تساعد على تحسين مؤهلاتهن وخبرتهن في مواضيع كالإقتصاد، والمال، واعداد الموازنة، والسياسات الخارجية، والدفاع. وكان برنامج المعهد في بوركيناسو فاسو مثلاً قد زود النساء الأعضاء في المجالس المحلية بجلسات تدريب حول آليات المحاسبة وإدارة الموازنة في وقت تشهد فيه البلاد انتقال صلاحيات متزايدة من الحكومة المركزية إلى السلطات المحلية. فضلاً عن ذلك، يرى البعض في تنظيم لقاءات للإعلام عن السياسات وحلقات نقاش حول المواضيع المشار إليها أعلاه للمسؤولين والمسؤولات، وسيلة فعالة لإدراج قضايا الجنسين ضمن برامج الأحزاب السياسية، ولفت انتباه المشاركين إلى قدرة زميلاتهم على التعاطي بهذه الشؤون. كما تعتبر البرامج ولسات التدريب التي تتناول السياسات وسيلة مفيدة أيضاً لبناء شبكات نسائية من عدة أحزاب تعمل سوية على تنفيذ برامج ومعالجة قضايا معينة.

من هنا ضرورة العمل مع الشريكات في برامج المرأة على تحديد المواضيع التي يرغبن في التطرق إليها، والاستعلام منهن عن وجهة استعمال المعلومات؛ فهل يسعين مثلاً إلى إعداد برامج انتخابية أو إطلاق رسائل الحملات، أو اقتراح قانون، أو تنظيم حملة مدافعة، أو التحالف لمعالجة مشكلة معينة؟ غالباً ما يكون التدريب حول السياسات والبرامج الانتخابية مترابطاً ارتباطاً وثيقاً مع التدريب على جهود المدافعة والضغط، وبناء التحالفات، وكذلك مع برامج التشبيك والإرشاد.

يطلب من المرأة بشكل عام بذل المزيد من الوقت وجهداً مضاعفاً مقارنةً بالرجل، مما يزيد لها انشغالاً في حال وسعت مشاركتها في العمل السياسي. لذلك غالباً ما يؤدي التضارب بين العمل السياسي والحياة الشخصية، مقروناً بكم من الخلافات والضغوطات الناشئة من طبيعة الحياة السياسية، إلى زيادة حدة التوتر لدى النساء اللواتي يخضن المعترك السياسي، بدرجة أقل على الأرجح من التوتر الذي يشعر به زملاؤهم في الوسط السياسي.

تشير المشاركات في برامج المعهد المتعلقة بالأحزاب السياسية إلى أن هذه الضغوط تصبح، قابلة للزيادة لا للتراجع، مع تقدم مسيرتهن المهنية. لهذه الأسباب، غالباً ما يطالبن بالتدريب والمساعدة في مجال إدارة الوقت والخلافات وضغوط العمل.

يلقى هذا النوع من التدريب أهمية بالغة من حيث قيمته النوعية، لأن مساعدة المرأة الناشطة في المجال السياسي على تنمية هذه المهارات يشكّل وسيلة فعالة لا تقتصر على دعمها لدخول المعترك السياسي، إنما للبقاء فيه على المدى البعيد.

السياسات والبرامج

أضأت دراسة أجرتها شركة Deloitte في العام ٢٠١٠ على الحقائق الوزارية التي تشغلها النساء في في ١٨٥ بلداً،^{١٢٦} حيث تتولى غالبية هذه الوزارات الشؤون الاجتماعية أو شؤون المرأة أو حقوق الإنسان أو التعليم، فيما تتولى نسبة أقل وزارات الخارجية أو المال، ونسبة لا تُذكر وزارة الدفاع. لكن النزعة السائدة تقضي بحصر نفوذهن ضمن ما يُعرف بشؤون المرأة، حتى ولو نجحن في الوصول إلى أعلى المناصب التنفيذية، علماً أن معايير الحكم الرشيد وصنع القرار تبين أن اعتماد التنوع، في كل المجالات، يؤدي إلى الارتقاء بمستوى السياسة.^{١٢٧}

غالباً ما تطالب المرأة بالحصول على التدريب في مجالات معينة لتوسيع درايتها وخبرتها في مواضيع قلما تلم بها، أو لتعزيز مؤهلاتها في المجالات التي تتمتع بخبرة فيها، إنما قد لا تمنحها ثقة كافية للاضطلاع بدور قيادي. وغالباً ما يخال للمرشحات أنهن أقل استعداداً من نظرائهن لتولي بعض المهام، مما يشعرهن

١٢٨. Richard Fox and Jennifer Lawless, "Entering the Arena: Gender and the Initial Decision to Run for Office" (paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Boston Marriott Copley Place, Sheraton Boston & Hynes Convention Center, Boston, Massachusetts, Aug 28, 2002). See also Traci A. Giuliano, Leslie C. Barnes, et. Al, "An Empirical Investigation of Male Answer Syndrome," *Southwestern University* (1998), <https://segue.southwestern.edu/.../male%20answer%20syndrome%20artic> le.doc

١٢٦. Greg Pellegrino, Sally D'Amato and Anne Weisberg, *Paths to power: Advancing women in government*, (USA, Deloitte, 2010), 19, <http://www.deloitte.com/pathstopower>

١٢٧. المرجع ذاته.

الملحق العاشر: برامج الإرشاد والتشبيك

لهذه الأسباب، تكمن فائدة برامج الإرشاد والتشبيك الاستثنائية، وفي بعض الأحيان، الأساسية في تمكين المرأة من توسيع تأثيرها ومشاركتها في المجال السياسي إلى أقصى حد.

لعل المرأة هي الأقل حظاً في الوصول إلى الشبكات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التقليدية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الحياة السياسية، والتي يسهل أكثر بكثير على زملائها الوصول إليها. ولعل دخولها المتأخر إلى المعترك السياسي زاد حاجتها إلى النصح والإرشاد باعتبارهما شكلاً من أشكال المساعدة الأكثر إلحاحاً.^{١٢٩} كما ستساعدها شبكات الدعم على زيادة تأثيرها وعلى

لا تولي غالبية المنظمات السياسية بالطبع رعاية خاصة لمصالح المرأة بالذات؛ فتجدها تجاهد بمفردها في أغلب الأحيان لإحداث تغيير داخل التنظيم الذي تنتمي إليه. أما إذا فازت النساء بمناصب عامة عن طريق الانتخاب أو نجحن في الوصول إلى مراكز عالية، فالاحتمال كبير بأن يبقين أقلية مقارنةً بالمواقع التي يشغلها الجنسان، وقد يلقين صعوبة كبيرة في ممارسة الضغوط السياسية الضرورية للتأثير على السياسات، أو الشريعات، أو المبادرات الأخرى.

إنشاء شبكات من عدة أحزاب

التكتل السياسي النسائي في إندونيسيا

عقد المعهد الديمقراطي الوطني شراكة مع التكتل السياسي النسائي في إندونيسيا (KPPI) منذ إنشائه في العام ٢٠٠٠، وهي شبكة نسائية سياسية تضم عدة أحزاب. وقد نشأ هذا التكتل في إطار المساعي المبذولة لتعزيز دور المرأة القيادي ضمن الأحزاب السياسية وعلى مستوى المناصب العامة، إلى أن أصبحت منذ ذلك الحين منظمة وطنية تنتشر فروعها في ٢٢ إقليمياً. وقد لعب التكتل دوراً فاعلاً في المدافعة عن رفع الكوتا النسائية إلى نسبة ٣٠ في المئة في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ونظّم في الآونة الأخيرة دورات تدريبية في عدة أقاليم بمشاركة وزارة تمكين المرأة في إندونيسيا.

الإئتلاف النسائي بين الأحزاب في النيبال

في العام ٢٠٠٥، دعا المعهد إلى اجتماع اللجنة الاستشارية التي تضم قيادات من أهم الأحزاب لإدلاء برأيها وإصدار توجيهاتها حول شكل ومضمون ورش العمل المزمع عقدها لعدد من النساء حول ممارسة الضغوط وجهود المدافعة، وبموضوع إنشاء تكتل نسائي متعدد الأحزاب. فضمت المجموعة ١٣ امرأة بارزة من ٧ أحزاب أساسية. فأعدت المشاركات خطة عمل نيبالية، استناداً إلى خطة العمل العالمية «فوزوا مع النساء» للدفع باتجاه تنفيذ الأجندة السياسية للمرأة في النيبال.

خلال تحرك العام ٢٠٠٦ لإعادة بناء الديمقراطية، عمل المعهد مع هؤلاء النساء على إنشاء الإئتلاف النسائي بين الأحزاب (IPWA) وتفعيل عمله، وكذلك على معالجة مشكلة التمييز بين الجنسين. وكانت القيادات النسائية قد تولت قيادة الفرق الممثلة لأحزابهن أثناء الحركة الاحتجاجية التي دامت طوال ١٩ يوماً، والتي أطاحت بحكومة الملك جيانيندرا مع إعادة إرساء الديمقراطية البرلمانية. ثم مارس الإئتلاف بالتالي ضغوطاً على الحكومة الجديدة لضمان حصول النساء على ٣٣ في المئة من جميع المناصب الحكومية، وضمان تمثيلهن في المجلس الدستوري، وهو الهيئة المسؤولة عن وضع الدستور. تجدر الإشارة إلى أن ١٣ من أصل ٢٣ امرأة عضو في اللجنة المركزية لهذا الإئتلاف انتخبن لعضوية مجلس النواب.

أما اليوم فقد نما الإئتلاف حتى أصبح أضخم وأقوى مجموعة نسائية في النيبال، تضم فروعاً في ٥٢ دائرة من مجمل دوائر البلد البالغ مجموعها ٧٥. وينظّم الإئتلاف دورة تدريبية تمتد على ثلاثة أيام لبناء قدرات أعضاء الفروع في الدوائر حول مواضيع تتعلق بتنمية المهارات القيادية لدى النساء، وعملية صياغة الدستور، والنظام الفدرالي، ومهارات التنظيم والاتصال. وتتلقى هؤلاء القيادات بانتظام دعوات من أجل الإدلاء بشهادتهن أثناء جلسات الاستماع البرلمانية، والاجتماع بنواب وقيادات حزبية.

١٢٩. ماكولوم، ١٥-١٦. تبين من عمليات تقييم برامج الأحزاب السياسية، أن النساء المنتخبات حديثاً يعتبرن جلسات الإرشاد تحديداً ضرورية لنجاحهن ولتعزيز ثقتهم بدورهن المستجد.

إنشاء شبكات من حزب واحد

مجموعة الـ«١٧ زائد» G17 Plus في صربيا

تمثل هذه المجموعة حزباً سياسياً نشأ من صلب المجتمع المدني. ومع تحوّل هذا التنظيم إلى حزب سياسي، طلبت مجموعة من النساء الأعضاء في الحزب المساعدة من المعهد الديمقراطي الوطني في مجال تطوير مهارات الاتصال وزيادة مشاركة المرأة السياسية. فنظّم المعهد عدداً من الجلسات التدريبية وأدار حلقة نقاش حول دور المرأة في الحزب. وقد أثمرت هذه الجهود عن إطلاق مبادرة تمكّن النساء من حشد الدعم لشبكة نسائية رسمية ولجنة سياسات تُعنى بالمساواة بين الجنسين ضمن الحزب. كما سعت الشبكة النسائية التابعة لهذه المجموعة إلى تعديل نظام الحزب للمطالبة بضمّ نسبة ٣٠ في المئة من النساء، كحدّ أدنى، إلى جميع هيئات صنع القرار، وتعديل لغته بما يراعي مفهوم النوع الاجتماعي.

الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية في أوروبا الوسطى والشرقية

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، دعا المعهد الديمقراطي الوطني النساء من الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية المنتشرة في أوروبا الوسطى والشرقية لحضور مؤتمر حول دور المرأة في التنظيمات الحزبية ومقاربة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية لرسم السياسات. وكان هذا المؤتمر يهدف إلى توثيق التعاون بين القيادات النسائية التي تتشارك الآراء السياسية ذاتها في المنطقة. وتوافقت النساء الأعضاء في الهيئات التشريعية والمسؤولات الرفيعات المستوى في الأحزاب، أثناء المؤتمر، على إنشاء هيئة تنسيقية تقود عملية إنشاء شبكة إقليمية لدعم القيادات السياسية النسائية وتنمية قدراتهن.

برامج تجمع عدة أحزاب أو عدة قطاعات

تسعى هذه البرامج إلى إقامة روابط بين نساء من عدة توجهات سياسية للعمل على سياسة معيّنة أو أجندة سياسية أو هدف مشترك، كتقديم المساعدة المادية أو التقنية إلى الحملات والمبادرات السياسية. وقد يطلب من نساء ناشطات في قطاعات أخرى، كألوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، الانضمام إلى هذه الشبكات، وكذلك المساعدة على إعطاء الزخم والدعم والعددية لها، تبعاً للبيئة التي تنشأ فيها. لا بل يقتضي البعد الاستراتيجي، في بعض الظروف، دعوة الرجال للانضمام إلى هذه الشبكات، وتقديم المزيد من الدعم لقضية أو أجندة معيّنة.

لا تكتفي هذه الشبكات المتداخلة بين عدة أحزاب بإكساب النساء الناشطات في العمل السياسي صوتاً أقوى يعبر عن آراء الجماعة، إنما تسهم في تمييزهن كنساء سياسيات قادرات على التعامل مع عدة سياسات حزبية، بما يعكس صورة إيجابية عن دور المرأة في الحياة السياسية. أما في ظلّ المناخات السياسية المعارضة تحديداً لأيّ تغيير أو إصلاح، فتعتبر هذه الشبكات مصدراً هاماً لدعم وتشجيع النساء اللواتي يناضلن من أجل إحداث تغيير أو حتى دخول المعترك السياسي.

إكسابها شعوراً بالثقة والراحة، نظراً إلى ضآلة عدد النساء الناشطات في هذا المجال.

تتعدّد الوسائل الكفيلة بتنظيم برامج الإرشاد والتشبيك. يمكن اعتماد مقاربة موحدة لهما نظراً لترابطهما الوثيق في أغلب الأحيان، أو يجوز اعتماد مبادرتين منفصلتين، وفقاً لاحتياجات شركاء البرنامج. غالباً ما تستفيد النساء المنتخبات حديثاً، مثلاً، من برنامج مخصص للإرشاد، يُنظّم بالشراكة مع نواب أو صانعي سياسات من أعلى المستويات.

تحقق الشبكات السياسية النسائية نجاحاً أكبر في مضمار عملها حين تتبّع أجندة سياسات محددة، وآلية واضحة وشاملة لصنع القرارات. كما يمكن أن تترك بصمات عميقة على البيئة السياسية رغم التحديات التي تواجهها. يجوز أن تتعثر مسيرتها حين يلقي الهدف الأولي الذي نشأت من أجله النجاح أو الفشل. من هنا ضرورة أن تنظّم الشبكات جهودها حول هدف محدد ومشارك إذا كانت تتطلع إلى تحقيق تأثير دائم، والا فقد يصيبها خلل أو يتعطل عملها بفعل الحيرة والتردد.

يمكن النظر في الخيارات التالية عند تنفيذ برامج التشبيك والإرشاد:

ضمن صفوف أحزابهن، أن الحصول على المساعدة لتشكيل جناح أو تنظيم نسائي ضمن أحزابهن هو أهم بالنسبة اليهن من التركيز على إنشاء شبكة نسائية من عدة أحزاب.

برامج التوجيه والإرشاد

تشكل هذه البرامج همزة وصل بين كبار المسؤولين في عالم السياسة ومنظمات المجتمع المدني أو المسؤولين المنتخبين أو صانعي السياسات من جهة ومسؤولات سياسيات أو مرشحات أو قيادات سياسية نسائية يطمحن إلى خوض المعترك السياسي. يجوز أن يتولى مهمة التوجيه والإرشاد رجال أو نساء، أياً كان الخيار الأنسب لمن يطلبن الإرشاد وللظروف المحلية. ولا تكفي هذه البرامج بتزويد المشاركات بالمعرفة اللازمة للعبور إلى بيئة جديدة، بل تسهل عليهن بناء العلاقات للحصول على الدعم وفرصة تنمية خبراتهن المهنية، وتحقيق النجاح الأكبر عند ارتباطها بالتزامات محددة، كأن يكون المرشدون واعين بالضبط لما يسعهم إنجازه من حيث الوقت والإمكانات المتوافرة، ومتى يتسنى للمشاركات تحديد مجالات معينة يطلبن المساعدة فيها.

وبما أن المعهد الديمقراطي الوطني يفرض نفسه كجهة غير منحازة، قادرة على توفير مساحة ورؤية محايدة في إطار مساعدة الشبكات النسائية وتنظيم صفوفهن، فيتسنى له أن يلعب دوراً فعالاً خاصة في مجال تنفيذ برامج التشبيك التي تجمع بين عدة أحزاب وعدة قطاعات.

شبكات مؤلفة من حزب واحد

غالباً ما تضم هذه الشبكات أعضاء من حزب واحد، بغية التأثير إلى أقصى حد ضمن حزب سياسي معين. وتأخذ في معظم الأحيان شكل الجناح النسائي أو التنظيم النسائي ضمن صفوف الحزب، وإن كانت تفتقر أحياناً إلى هيكلية رسمية.

أما الشبكات النسائية التي تتمتع بحسن التنظيم داخل صفوف الحزب فتشكل عوامل تغيير فعالة، وقادرة على التأثير على طريقة تنظيم الأحزاب السياسية وإدارتها، بفضل الزخم والاهتمام المناسبين اللذين توليها لهذا الموضوع. لذلك قد ترى بعض شريكات البرامج، اللواتي يعطين الأولوية لإحداث هذا التغيير

برامج التوجيه والإرشاد

أكاديمية القيادات السياسية لنساء الشعب الأصلي في غواتيمالا

تهدف هذه الأكاديمية إلى تعزيز قدرة هؤلاء النساء على المشاركة في المجالس الاستشارية المحلية، وتفعيل دورهن القيادي ضمن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتدعيم قضاياهن. وكان المعهد الديمقراطي الوطني قد أعد ونظم هذه الأكاديمية بالتعاون مع شريك محلي يتمثل بالجمعية السياسية لنساء قبائل المايا (MOLO). لكن مؤسسات محلية، بما فيها المفوضية الانتخابية ووزارة شؤون المرأة، أعربت عن اهتمامها بخوض تجربة الأكاديمية في مناطق أخرى من البلد. فشارك نحو ١١١ امرأة من الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في ٧ ورش عمل أقامتها الأكاديمية في مدينة غويتزالتنغو في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وآب/أغسطس ٢٠٠٩. وقد ركزت هذه الورش على توسيع معرفة المشاركات بمفاهيم المواطنة، والمشاركة السياسية، والديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية، والمهارات القيادية. ومع انتهاء برنامج الأكاديمية، نُظمت ورشتا عمل لتدريب مدربات من بين أبرز خريجات الأكاديمية، وتزويدهن بالمهارات اللازمة لإعادة تنظيم ورش عمل تضم نساء من أحزابهن، ومنظماتهن، وجماعاتهن. ويجري إعداد حالياً لبرنامج إرشادي يتيح للمشاركات استثمار مهاراتهن واكتساب تجارب عملية.

برنامج شركاء في المشاركة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

يتولى هذا البرنامج، منذ العام ٢٠٠٤، تدريب ناشطات سياسيات من مختلف بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتعزيز مهاراتهن في مجال السياسة وتنظيم الحملات. فكانت الأكاديميات التي ينظمها حول الحملات توفر فرص التدريب على تنظيم الحملات الانتخابية، وتفتح باب الإرشاد والتشبيك أمام نساء من بلدان المنطقة، مع إدراج عنصر التوجيه والإرشاد ضمن البرنامج في العام ٢٠٠٧. وفي هذا الإطار، يُطلب من المشاركات اللواتي بلغن مرحلة متقدمة من البرنامج توظيف مهاراتهن وخبراتهن لإرشاد نساء أخريات يخضن حديثاً المعترك السياسي، على أن يتولين هؤلاء بدورهن إرشاد أخريات عند عودتهن إلى الديار.

ولكنّ هذه الديناميكية تتغيّر مع تطور العلاقة بين أصحاب الشّأن، ومع ازدياد الثقة لدى المشاركات اللواتي يطمعن في الحصول على المعلومات والدعم في مجالات جديدة ومختلفة. تزيد احتمالات نجاح هذه البرامج بقدر ما تكون مرتكزة على شروط واضحة منذ البدء، لأنّ هذا الوضوح يبعد عن المشاركات شبح الخيبات أو التوقعات غير الواقعية. ويمكن أن تجتمع المشاركة بمرشدها في إطار رسمي، كبرامج التدريب الداخلي، أو في إطار أكثر عفوية، كالالتقاء حول فنجان قهوة وأجراء نقاشات دورية، والبقاء على اتصال عبر البريد الإلكتروني، أو الهاتف، أو خدمة الرسائل الهاتفية القصيرة.

الملحق الحادي عشر: برامج الشباب

تساعد هذه البرامج الشباب على اكتشاف قدراتهم القيادية في أولى مراحل انخراطهم في العمل السياسي، كما تساعد القيادات السياسية الشابة من كلا الجنسين على تمييز وتقدير فوائد المساواة بين الجنسين.

تحقق هذه البرامج أثراً كبيراً من حيث قدرتها على مساعدة الناشطين السياسيين الشباب على كسب المهارات والقيم الديمقراطية اللازمة في مرحلة مبكرة، مما يترك بصمة عميقة على امتداد مسيرتهم المهنية. كما تساهم فعلاً في الارتقاء بمستوى الحياة السياسية، عن طريق توجيه طاقات الجيل القادم من القادة السياسيين، والهام الشباب للمشاركة في توفير العيش الكريم في بلادهم، عوض الغرق في الخيبات والأوهام التي غالباً ما تسيطر عليهم حين يشهد البلد ركوداً سياسياً.

يجب أن يحافظ هذا البرنامج، كسائر البرامج، على التوازن بين بيئة محصورة بالنساء وأخرى مختلطة. ففي بعض الأحيان، تشغل النشاطات النسائية الصرفة موقعاً هاماً إذ تساعد المرأة على إنشاء شبكات لكسب الثقة وحشد الدعم. أما في أحيان أخرى، فتدريج كفاءة النشاطات التي تدمج بين الشبان والشابات، لتبيان أن القيادة النسائية هي ظاهرة طبيعية، ولزرع مبادئ المساواة بين الجنسين في روح القيادات السياسية الشابة. وبشكل عام، يبدي الشباب الناشطون سياسياً استعداداً لاستيعاب قيم المساواة في المشاركة، والاعتراف بها، بشكل أسرع وأسهل من زملائهم الأكبر سناً.

تركز هذه البرامج على مجموعة متنوعة من المهارات ومواضيع التدريب، تبعاً للاحتياجات. انطلاقاً من ذلك، صبّت برامج المعهد في صربيا ورومانيا جهودها على مهارات القيادة وتنظيم الحملات لدى المشاركات فيها، سعياً إلى تعزيز قدرة الأحزاب السياسية على تمتين علاقاتها مع جمهور ناخبها. وكانت الأكاديمية التي أنشأها المعهد للقيادات الشابة في منطقة الشرق

برامج الشباب

مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي في رومانيا

تشمل برامج الشباب التي ينظمها المعهد الديمقراطي الوطني في رومانيا بعثات دراسية إلى الولايات المتحدة، يتسنى فيها للمشاركين متابعة الحملات الانتخابية. وعند عودة المشاركين إلى رومانيا، يتبعها دورات تدريبية، حيث يتوقع منهم القيام بدور قيادي يتمثل بتنظيم جلسات تدريبية وندوات لزملائهم الحزبيين.

وكانت جميع الوفود، سواء تلك التي شاركت في البعثات الدراسية أو في جلسات التدريب اللاحقة، متوازنة من حيث مشاركة الجنسين. وقد تمّ اختيار المشاركين في البعثات الدراسية تبعاً لإجراءات تنافسية استدعت منهم تقديم طلبات وإجراء مقابلات لهذا الغرض، بحيث يدرك كل شاب وشابة أنّ زميله مؤهل للمشاركة في البرنامج بالقدر نفسه.

مقاربة فريدة لمراعاة النوع الاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تنمّ أكاديمية القيادات الشابات (YWLA) عن برنامج يرمي إلى توفير تدريب مكثف للقيادات السياسية، ومعد خصيصاً للشابات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكانت هذه الأكاديمية أول برنامج نظّمه المعهد للجمع بين التدريب المرتكز على المهارات والمنهاج الأكاديمي الصارم.

دعت الأكاديمية شابات للمشاركة في برنامج تعليمي يستمر لعشرة أيام، يشمل عدة ندوات حول القيادات النسائية والمشاكل الاجتماعية والسياسية التي تواجهها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى جلسات تدريبية حول فنّ الخطابة وحلّ الخلافات وجهود المدافعة وجمع التبرعات. كما شاركت المشاركات أيضاً في جلسة نقاش، تولت إدارتها ثلاث قيادات شابات من واشنطن العاصمة باعتماد نظام المؤتمرات عبر كاميرا فيديو عالية الدقة.

مع انتهاء برنامج الأكاديمية، عمدت المشاركات إلى تنفيذ مشاريع مستقلة بغرض توسيع مشاركة المرأة السياسية، أو توجيه نحو تنظيم جلسات تدريب مع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في بلادهم، واضعت المهارات التي اكتسبناها مؤخراً في مجالي المدافعة والقيادة السياسية موضع تطبيق.

الأوسط وشمال أفريقيا قد جمعت بين التدريب المرتكز على المهارات والمنهاج الأكاديمي الصارم. ويسعى البرنامج بالتالي إلى تزويد المشاركين في أن واحد بالمهارات المهنية والمعارف المقارنة التي ستلزمهم مستقبلاً لتولي مراكز قيادية ضمن مجتمعاتهم.

يشكّل عاملاً المتابعة والدعم عنصرين بارزين في برامج الشباب، ما دام القادة السياسيون الأقدم في المهنة لا يرحبون دوماً بالناشطين الشباب، المهتمين بالإصلاح. وغالباً ما يطالب المشاركون في البرنامج التواصل مع المسؤولين عن البرنامج أو المرشدين، لمساعدتهم في الأوقات الصعبة أو فترات الإحباط، أو لمعالجة المشاكل التي تنشأ عند سعيهم إلى تطبيق خطط العمل أو التقدم بين صفوف الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني.

الملحق الثاني عشر: قائمة بمقومات تعميم مفهوم النوع الاجتماعي

● المراقبة والتقييم: هل تشمل استراتيجية المراقبة والتقييم مفهوم مراعاة النوع الاجتماعي؟ هل تدرس هذه الاستراتيجية الجوانب الأساسية (المضمون) والإدارية (سير العمل) المرتبطة بالنشاط المقرر؟

● المخاطر: هل يعتبر البعض أن السياق أوسع لأدوار الجنسين وعلاقتها ضمن المجتمع تشكل خطراً محتملاً (كالسلوكيات النمطية أو العوائق البنيوية التي قد تحول دون مشاركة هذا الجنس أو ذاك مشاركة كاملة)؟ هل جرى تقدير المفاعيل السلبية المحتمل أن تنشأ عن النشاط المقرر؟ كألأعباء المحتمل أن تتراكم على كاهل المرأة أو انزواء الرجل اجتماعياً؟

● الموازنة: هل جرى تقييم المعلومات المالية الواردة، حرصاً على أن يستفيد الرجل والمرأة على السواء من النشاط المقرر؟ وهل أخذت الموازنة بعين الاعتبار الحاجة إلى تنظيم تدريب لمراعاة قضايا الجنسين، أو الاستعانة بخبراء في هذا المجال على المدى القريب؟

● الملاحق: هل تتوافر أي أبحاث (أو مقتطفات) متصلة بالموضوع على شكل ملاحق (خاصةً تلك التي تبرر بقوة اهتمامك بمسألة النوع الاجتماعي)؟

● استراتيجية الاتصالات: هل تمّ اعتماد استراتيجية مماثلة لإعلام مختلف فئات المواطنين بوجود المشروع، وبما يحزره من تقدم ونتائج من منظور النوع الاجتماعي؟

هذا الملحق مقتبس بتصريف عن المرجع المذكور في الحاشية: ١٣٠

● المعلومات العامة والتبريرات: هل تبرز المعلومات العامة المتعلقة بالنشاط المقترح أبعاد النوع الاجتماعي؟ هل البيانات المدرجة ضمن تحليل الحالة المطروحة مصنّفة بحسب الجنس؟ هل تتضمن التبريرات حججاً مقنعة لتعميم مفهومي النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين؟

● الأهداف العامة: هل يعكس الهدف العام الذي تحدده وسيلة التدخل المقترحة احتياجات كلا الجنسين؟ هل تعمل هذه الأهداف على إزالة التفاوت بين الجنسين من خلال تلبية الاحتياجات العملية لدى الرجل والمرأة؟ هل تسعى هذه الأهداف إلى إحداث تحولات في المؤسسات (اجتماعية أو ما شابهها) التي تنعدم فيها المساواة بين الجنسين.

● المستفيدون: هل تراعي الفئة المستهدفة التوازن بين الجنسين، إلا في حالات التدخل التي تستهدف تحديداً الرجل أو المرأة كدبير صحيحي يرمي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين؟

● الأهداف الخاصة: هل تلبّي الأهداف الخاصة لوسيلة التدخل احتياجات الرجل والمرأة على السواء؟

● النشاطات: هل تشرك النشاطات المقررة الرجل والمرأة على السواء؟ هل تدعو الحاجة إلى تنفيذ نشاطات إضافية، حرصاً على إيضاح مفهوم النوع الاجتماعي (كتنظيم تدريب حول قضايا الجنسين، أو الاستفاضة في الأبحاث، أو ما شابه)؟

● المؤشرات: هل حدّدت المؤشرات اللازمة لقياس التقدم المحرز باتجاه تحقيق كل هدف خاص؟ هل تقيس هذه المؤشرات وزن الجنسين في كلّ هدف خاص؟ هل المؤشرات مصنّفة بحسب الجنسين؟ هل المؤشرات المستهدفة حددت بطريقة تضمن ما يكفي من التوازن بين الجنسين على مستوى النشاطات؟ (كنظام الكوتا المعتمد لمشاركة الرجل والمرأة)؟

● آلية التطبيق: من الشركاء الذين سيتولون تنفيذ النشاط المقرر؟ هل تلقى هؤلاء الشركاء تدريباً حول آليات تعميم النوع الاجتماعي، يمكّنهم من الاستمرار في مراعاة هذا المفهوم على امتداد مراحل التطبيق؟ هل يشارك الرجل والمرأة على قدم المساواة في تنفيذ هذا النشاط؟

كيف السبيل لتلئين المواقف المتصلبة

لا تستغرب أن تُواجه النشاطات التي تنظّمها بهدف تعميم هذا المفهوم بمواقف متصلبة من بعض الأطراف، والتي تعود أسبابها لعدة عوامل نذكر منها، المعلومات الخاطئة أو غياب المعلومات بشأن قضايا الجنسين، والموارد المحظورة، والأفكار والآراء الثقافية أو المتوارثة الشائعة حول أدوار الجنسين. لذلك، يُستحسن أن تكون مزوّداً باستراتيجيات محتملة للتعامل مع هذه المواقف. ويُصحّح في هذا المجال اعتماد المقاربة التالية:

- عند السعي إلى الموافقة على البرنامج أو السياسة، قدّم اقتراحات ملموسة إلى صانعي القرار، ويفضّل تقديمها خطياً. وعندما يخطر ببالك فكرة برنامج واقتراح موازنة، يُستحسن أن تبادر إلى عرض البرنامج أولاً، على أن يتبعه تقديم اقتراح الموازنة عند الحصول على موافقة عامة. استعن ببيانات وأبحاث ملموسة (الأفضل أن تستمدّها من واقع بلدك أو منطقتك) لدعم حججك.
- يصعب تحديداً الردّ على أسئلة مماثلة: «لماذا يتعيّن إعطاء الأولوية لمسألة المساواة بين الجنسين عند وجود ضائقة اقتصادية؟» لذلك، يجدر أن يتجه الجدل القائم في هذا السياق نحو تذكير صانعي القرار بأنّ تعميم مفهوم النوع الاجتماعي واحقاق المساواة بين الجنسين يرفع مستوى الفعالية.
- شدّد على أنّ تعميم مفهوم النوع الاجتماعي لا ينحصر بالمرأة وحسب؛ بل يطال الرجل والمجتمع بشكل عام. وبهذه الطريقة، تسمح أيضاً للرجل أن يشارك بمزيد من الارتياح بالنشاطات المنظمة لهذه الغاية، ويذكّره بالمسؤولية والدور المطلوبين منه أيضاً في هذا المجال، نظراً إلى الخير الذي يرتدّ عليه جراء إحقاق المساواة بين الجنسين.
- يجدر بك أن تتحقّق أفضل الظروف السياسية لعرض قضيتك، لأنّ اختيار التوقيت المناسب عامل أساسي. لذلك يجب أن تغتنم الفرصة حينما يكون الرأي العام «مهيباً لاطلاق» طلبك أو اقتراحك.
- ذكّر صانعي القرار بالفائدة المباشرة التي ترتدّ عليهم جراء طلبك/ اقتراحك، لجهة تحسين صورتهم وتعزيز مصداقيتهم (أي زيادة رصيدهم السياسي). وبموازاة ذلك، يجب أن تتحلّى بالإيجابية لا بالعدوانية، لتتفهّم القيود والعوائق التي يواجهها صانعو القرار، وتأخذها بعين الاعتبار. لذلك حاول دوماً الوصول إرساء معادلة «لا رابع ولا خاسر» فيها.
- حاول أن تضع صانعي القرار أمام عدة خيارات ليختاروا منها الأنسب، لأنّ إبداء المرونة والاستعداد للتنازل يصبّ في مصلحتك. كما تعتبر «البرامج التجريبية» وسيلة مفيدة وفعالة من حيث كلفتها، وذات قيمة مضافة يمكن أن تتكرر في المستقبل.
- لكنّ ممارسات التحرش الجنسي والسلوكيات غير المهنية حيال الأشخاص، لا سيما النساء المنخرطات في قضايا النوع الاجتماعي، تشكّل للأسف عوائق جدية قد يصعب تبديدها باعتماد استراتيجيات جدلية مدروسة. لهذا السبب، تعتبر مراعاة قضايا الجنسين والجهود المبذولة لتغيير السلوكيات داخل هيكلية المنظمات عناصر أساسية لتعميم هذا المفهوم.

هذا الملحق مقتبس بتصريف عن المرجع المذكور في الحاشية ١٣١.

الملحق الرابع عشر: الاستراتيجيات وأفضل الممارسات للعمل مع الرجل

استراتيجية عامة، رصد الأفراد وأصحاب القدوة الذين يتركون بصماتهم على الرجل، أمثال الأقران أو الأهل أو الأجداد أو أبناء المجتمع المحلي أو المشاهير.^{١٣٢}

- تأمين مساحة آمنة للرجال للتحادث والتعلم: أثبتت التجارب أن البرامج ذات الفعالية القصوى هي التي تتميز بمشاركة تفاعلية، حيث يتسنى للرجال إشراك الآخرين بحقيقة أحاسيسهم وهمومهم وتجاربهم، بكل صدق، والمشاركة في النقاش وتبادل الأفكار.^{١٣٣}

مضمون البرنامج

- لتكن نشاطاتك ملائمة ثقافياً من خلال مراعاة المفهوم الحضاري للنوع الاجتماعي: تقتضي أولى الخطوات التي تقوم بها في إطار العمل مع مجموعة أو جماعة معينة من الرجال أن تدرس الأسباب الكامنة وراء انعدام المساواة بين الجنسين ضمن هذه الثقافة، والعناصر التي يمكن حشدها دعماً للمساواة بينهما.

- علاج المقومات الثقافية الآيلة تحديداً لانعدام المساواة بين الجنسين، واستند إلى الموارد والنصوص المحلية لتعزيز المساواة بينهما: إذا كان من المفيد مناقشة موضوع المساواة بين الجنسين انطلاقاً من مبدئي حقوق الإنسان والعدالة العالميين، فلا يقل عنها فائدة استخدام موارد محلية وتقليدية كاستراتيجية فعالة للعمل مع الرجل على معالجة مشكلة انعدام المساواة. واحرص على إيراد عبارة «تقليدي» ضمن سياقها الاجتماعي والتاريخي، مبيّناً أن «التقاليد» التي تتأثر بعدة عوامل وقوى قد تغيرت مع مرّ هذه التقاليد.^{١٣٤} فاستند إنذاراً إلى الموارد والنصوص والأعراف المحلية لتعزيز المساواة بين الجنسين.

- شجّع الرجال على دعم المساواة بين الجنسين والتزامهم بهذه القضية: لعلّ أنجع الوسائل الكفيلة ببحث الرجل على الالتزام بقضية المساواة بين الجنسين تتمثل بالطلب من

إذا كان تدريب المرأة كطرف سياسي فاعل هو ضروري لزيادة مشاركتها السياسية، فلا يجوز إبعاد الرجل أيضاً عن هذا المسار، لأنّ تنظيم البرامج التي تساعد الرجل على تقدير جهود تمكين المرأة يسهم في محاربة الإجحاف الملازم لبنية المجتمع الذي يُخرِجها من دائرة العمل السياسي. لهذا السبب، يجدر بك عند إعداد أي برنامج موجّه نحو الرجل والمساواة بين الجنسين أن تدرس بعناية ظروف البرنامج ومضمونه.

ظروف البرنامج

- كيف تعمل على توعية الرجال والفتيان: تدرس الاستراتيجيات الناجحة السبل الفعالة لاستهداف الرجل، أخذة بعين الاعتبار مكان عمله أو الأماكن التي يمضي فيها أوقات فراغه.

- ما الرسالة التي توجهها إلى الرجال والفتيان: تحرص دوماً على تبادل النقاش في جو إيجابي والتماثل بتجارب الرجل.

- المشاركة المحصورة بالرجل مقابل المشاركة المختلطة: تكون المجموعات المؤلفة من رجال فقط منتجة للغاية لأنّ الرجل يتكسّب من أقرانه صلابة مواقفه وسلوكياته. فضلاً عن ذلك، تؤمّن هذه المجموعات منبراً ومساحة آمنة تشجّع الرجل على الكلام. في الوقت ذاته، تُحدّث المجموعات والنشاطات المختلطة تغييراً قوياً وسريعاً بين أوساط الرجال الذين يتسنى لهم الاستماع إلى تجربة المرأة حول إحدى قضايا النوع الاجتماعي.

- الاستعانة بالرجل، لإشراك الرجل، والاستعانة بالرجل والمرأة كلاهما كمنشطين: يسود اعتقاد بين المشاركين بأنّ المنشطين، رجالاً، هم أكثر مصداقية وأشدّ إقناعاً، ويعتبرونهم قدوة يُحتذى بها. لكنّ إسناد مهمة التنشيط إلى الرجل والمرأة كلاهما يعود بالخير أيضاً على الرجل، نظراً إلى أنّ استخدام منشطين مختلطين يعكس نموذجاً عن مفهوم الشراكة في العمل.

- تثقيف الأقران: تعتبر منهجية تثقيف الأقران استراتيجية قيّمة للرجال تحديداً، بما أنّ الرجل يستمد مواقفه وسلوكياته الصلبة من أقرانه. لذلك، يُستحسن، في إطار

^{١٣٢} James Lang, "Gender is Everyone's Business: Programming with Men to Achieve Gender Equality (workshop report from Oxfam GB, Oxford, June 10-12, 2002), 18

^{١٣٣} A.D. Berkowitz "Fostering Men's Responsibility for Preventing Sexual Assault" in Preventing Violence in Relationships, ed. P. Schewe (Washington: American Psychological Association, 2002), 169; Lang, 17-18

^{١٣٤} Alan Greig and Dean Peacock, Men as Partners Programme: Promising Practices Guide (EngenderHealth, 2005), s2.3

المشاركين أن يوثقوا أو يجمعوا المعلومات عن أنماط سلوك الجنسين ضمن مجتمعاتهم المحلية لزيادة وعي الرجل حيال مسألة خضوع المرأة؛ واستخدام سيناريوهات لقلب الأدوار بين الرجل والمرأة أو «لحلول الرجل محلّ المرأة افتراضاً» طمعاً في إشاعة الوعي حيال وضعها؛ وتشجيعه على الاستماع مباشرة إلى تجارب المرأة؛ والاستعانة بأخبار شخصية ونوادر وأمثلة من واقع الحال لإعطاء صورة واقعية وحقيقية عن مشكلة انعدام المساواة بين الجنسين.

● **كن مستعداً لمواجهة المواقف المتصلبة:** تعتبر هذه المواقف المتصلبة بمثابة دفاع عن الامتيازات المكتسبة، وتعبّر أيضاً عن مخاوف الرجل وعدم ارتياحه لاحتمالات التغيير. ولعلّ خير استراتيجية لمواجهة تكمن في التسليم بمخاوف الرجل من المساواة بين الجنسين والعمل على تبديدها.

● **ركّز على الخطوات التي يمكن أن يتخذها الرجل:** في إطار العمل مع الرجل، يجب استعراض الخطوات الملموسة التي يمكن أن يتخذها لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتشمل بعض هذه الخطوات التعاون مع منظمات تصبّ جهودها على تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، ودعم التشريعات التي تزيد فرص المرأة، وتوسيع المعرفة بأدوات تحليل النوع الاجتماعي كإعداد موازنة مراعية للجنسين، وحشد الدعم في سبيل زيادة مستوى تمثيل المرأة في التنظيمات السياسية ومؤسسات الحكم، واستقطاب عدد أكبر من الرجال والنساء للتعاطي مع قضايا المساواة بين الجنسين.

هذا الملحق مقتبس بتصريف عن المرجع المذكور في الحاشية. ١٣٥

١١. قائمة بدراسات حالة

- جرى ترتيب الحالات المدروسة بحسب المناطق، والفصول، والبلدان.
- بوركينا فاسو: تقرير الظل: ١٩ منظمة غير حكومية متحدة ضد التمييز، ص. ٣٥

منطقة أفريقيا الجنوبية والشرقية

الأحزاب السياسية

- المشاركة المدنية
- السودان: استخدام الأبحاث لتشذيب البرامج الخاصة بالمشاركة المدنية، ص. ٢٣
- بوركينا فاسو، أنظمة الكوتا لدعم النساء: زيادة وصول المرأة إلى المناصب المنتخبة، ص. ٦٨
- سيراليون، بوركينا فاسو، المتابعة والدعم للمرشحات والمسؤولات المنتخبات، ص. ٧٧

الانتخابات والاجراءات الانتخابية

إدارة الحكم

- زيمبابوي: ائتلاف المراقبين المحليين يعتمد مقارنة مراعية للنوع الاجتماعي، ص. ٥٣
- مالي، مجموعة التنسيق النسائية تحالف فعال، ص. ١٠٠

الأحزاب السياسية

- بوتسوانا، تحديد الفرص للتغيير، ص. ٧١
- بوركينا فاسو، اللامركزية توفر فرصاً غير مسبوقة للقيادات النسائية، ص. ١٠٣

الملاحق

إدارة الحكم

- السودان، تيسير عملية صياغة تشاركية، ص. ٨٧
- سيراليون، الملحق التاسع: أفضل الممارسات التدريبية، توفير مساحات إعلامية للمرأة، ص. ١٣٥

منطقة آسيا

- كينيا، الاستفادة من المشاورات العامة الشمولية في صياغة الدستور، ص. ٨٨

الانتخابات والاجراءات الانتخابية

- الصومال: بناء قدرات الهيئة التشريعية من النساء: الاستفادة من الأمثلة ومن تجارب النساء في دول أخرى، ص. ٩٠
- النيبال: الجمعية التشريعية: طريق نحو الإصلاح، ص. ٤٣

منطقة أفريقيا الوسطى والغربية

- إندونيسيا: مجموعات التركيز تحسن النظرة إلى المرأة في السياسة، ص. ٤٧

المشاركة المدنية

● أفغانستان، باكستان، بنغلادش: فصل المراكز الاقتراعية يحمل معه تحديات وفرصاً، ص. ٤٩

● أفغانستان: محلل قضايا النوع الاجتماعي يعرّز المراقبة الدولية، ص. ٥٤

● باكستان: استهداف النساء لدى تدريب المراقبين في المراكز الاقتراعية، ص. ٥٦

الأحزاب السياسية

● إندونيسيا، تطبيق منظور مراعاة النوع الاجتماعي على البحث، ص. ٧٣

● أفغانستان، باكستان، بنغلادش، العمل على إتاحة التدريب للجميع وتوسيع نطاقه: نموذج تدريب المدربين، ص. ٧٦

إدارة الحكم

● النيبال، ضمان مساهمة المواطنين في عملية صياغة الدستور، ص. ٨٨

● النيبال، التدريب على إعداد الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي، ص. ٩٨

● النيبال، تحالف النساء ما بين الأحزاب يصل إلى النساء الريفيات، ص. ١٠٢

الملاحق

● بنغلادش، الملحق السابع: الخيارات المتاحة للعمل مع أصحاب الشأن، عقد المؤتمرات لتعزيز مشاركة المرأة السياسية، ص. ١٣١

● إندونيسيا، الملحق العاشر: برامج الإرشاد والتشبيك، إنشاء شبكات من عدة أحزاب، ص. ١٣٩

● نيبال، الملحق العاشر: برامج الإرشاد والتشبيك، إنشاء شبكات من عدة أحزاب، ص. ١٣٩

منطقة أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي

المشاركة المدنية

● السلفادور: فهم المجموعات المهمشة والحوافز التي تقف في وجه المشاركة، ص. ٢٢

الانتخابات والإجراءات الانتخابية

● غواتيمالا: المجموعات النسائية تدافع عن الإصلاحات الانتخابية، ص. ٤١

● غواتيمالا: دراسة لفترة ما قبل الانتخابات تحدّد العوائق في وجه مشاركة النساء، ص. ٤٨

الأحزاب السياسية

● الأرجنتين، إعداد خطة مشتركة بين الأحزاب لزيادة نسبة المشاركة، ص. ٧٢

● كولومبيا، بناء القدرات في كولومبيا، ص. ٧٤

إدارة الحكم

● المكسيك، بناء القدرات للنساء في الكونغرس وأعضاء اللجنة المعنية بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة المنتخبات حديثاً، ص. ٩٢

الملاحق

● غواتيمالا، الملحق العاشر: برامج الإرشاد والتشبيك، برامج الإرشاد والتوجيه، ص. ١٣٩

منطقة أوراسيا

المشاركة المدنية

● أذربيجان: منظمة غير حكومية تنمي مشاركة النساء في السياسة، ص. ٣٠

● صربيا، الملحق العاشر: برامج الإرشاد والتشبيك، إنشاء شبكات من حزب واحد، ص. ١٣٩

● إقليميا، الملحق العاشر: برامج الإرشاد والتشبيك، إنشاء شبكات من حزب واحد، ص. ١٣٩

● رومانيا، الملحق الحادي عشر: برامج الشباب، برامج الشباب، ص. ١٤٣

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

المشاركة المدنية

● منطقة المغرب العربي (تونس، الجزائر، ليبيا، مصر، المغرب): تثقيف الجيل القادم من القادة المدنيين، ص. ٢٩

الانتخابات والإجراءات الانتخابية

● اليمن: ائتلاف المراقبين ينظم حملة توعية مدنية، ص. ٣٩

● العراق: النساء يعبرن عن آرائهن ضمن برنامج وطني، ص. ٤٥

● اليمن: تعزيز دور النساء في إدارة الانتخابات، ص. ٥٠

● لبنان: حملة إعلامية تحفز الناخبات على المشاركة، ص. ٥٢

الأحزاب السياسية

● المغرب، استخدام الأبحاث من أجل تعميم برامج الأحزاب السياسية، ص. ٦٢

● العراق/الضفة الغربية غزة، التكيف مع احتياجات المشاركات، ص. ٦٦

● المغرب، ردود الفعل الاستراتيجية حيال الناخبات، ص. ٧٣

الملاحق

● الكويت، الملحق التاسع: تنظيم التدريب الفعال وبرامج لتنمية المهارات، توفير مساحات إعلامية للمرأة، ص. ١٣٥

● قيرغيزستان: أندية النقاش النسائية: شبكات ومدافعة ذات طابع غير رسمي، ص. ٣١

منطقة أوروبا الوسطى والشرقية

المشاركة المدنية

● البوسنة والهرسك: النساء يرأبن الهوية الإثنية، ص. ٢٧

الانتخابات والإجراءات الانتخابية

● مقدونيا: المراقبون المحليون يتطلعون إلى الناخبين الجدد من أجل تغيير العادات القديمة، ص. ٤٧

الأحزاب السياسية

● صربيا، ردود الفعل الاستراتيجية حيال الناخبات، ص. ٧٣

● صربيا، العمل على إتاحة التدريب للجميع وتوسيع نطاقه: نموذج المدربين الإقليميين، ص. ٧٦

إدارة الحكم

● كوسوفو، إنشاء كتل نسائي، ص. ٩١

● صربيا، اقرار قانون المساواة بين الرجل والمرأة، ص. ٩٤

● صربيا، دعم منسقي شؤون النوع الاجتماعي، ص. ٩٥

● البوسنة والهرسك، التعاون السياسي بين النساء من اثنيات متعددة، ص. ٩٩

الملاحق

● رومانيا، الملحق السابع: الخيارات المتاحة للعمل مع أصحاب الشأن، استغلال نشاطات التشبيك لإعلان عن جهود المشاركة النسائية، ص. ١٣١

● صربيا، الملحق التاسع: أفضل الممارسات التدريبية، توفير الأدوات اللازمة لتلبية المتطلبات الشخصية والسياسية، ص. ١٣٥

- منطقة المغرب (الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، والمغرب)، الملحق التاسع: أفضل الممارسات التدريبية، توفير الأدوات اللازمة لتلبية المتطلبات الشخصية والسياسية، ص. ١٣٥
- إقليمي، الملحق العاشر: برامج الإرشاد والتشبيك، برامج التشبيك، ص. ١٣٩
- إقليمي، الملحق الحادي عشر: برامج الشباب، برامج الشباب، ص. ١٤٣

